سلسلة علم الاجتماع المعاصر
الكتاب الثامن والسبعون

الدولة فى العالم الثالث
الرؤية السوسيولوجية

تأليف
الدكتور احمد زايد
مدرس علم الاجتماع - كلية الاداب
جامعة القاهرة

الطبعة الاولى
١٩٨٥

دار الثقافة للنشر والتوزيع
٢ شارع سيف الدين المهرانى
ت : ٩٠٤٦٩٦

الإهـــداء

الى روح الأستاذ الدكتور محمد على محمد

(١٩٤٤ ـــ ١٩٨٥)

الذى قدم فى حياته عطاء متميزا فى دراسة علم الاجتماع السياسى . والذى سيعيش بين أحبائه دائما أبدا : تراثا زاخرا من الحب والعطاء ، ونموذجا حيا متجسدا لصلابة الارادة ، والسعى الدائب وراء المعرفة .

أحمد زايد

مقــدمة

بقلم : الدكتور محمد الجرهرى

نائب رئيس جامعة القاهرة

سبق أن قدمت للمكتبة العربية فى علم الاجتماع كتابين من تأليف صديقى وزميلى أحمد زايد ، الأول بعنوان « علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية » والثانى بعنوان « البناء السياسى فى الريف المصرى » . وقد درس فى الكتاب الأول مشكلة النظام من وجهة الاتجاهات النقدية الحديثة فى علم الاجتماع الغربى . ودرس فى الكتاب الثانى التفاعل بين جماعات الصفوة القديمة وجماعات الصفوة الجديدة فى الريف المصرى ، متخذا فى تحليل هذا التفاعل المنظور التاريخى البنائى . والكتاب الأول هو تطوير لرسالته التى نال بها درجة الماجستير فى علم الاجتماع ، والكتاب الثانى هو كذلك تطوير لرسالته التى نال بها درجة الدكتوراه فى علم الاجتماع من جامعة القاهرة .

ولم ينهج الدكتور أحمد زايد منذ أن انتهى من اعداد رسالتيه للماجستير والدكتوراة نهج تأليف الكتب المدرسية وكتب الملخصات والمقدمات .. واتخذ قرارا واضحا صلبا بأن يكرس كل جهده لابحث العلمى الاجتماعى ، والمشاركة فى المؤتمرات وحلقات البحث فى كل مناسبة تتاح له داخل مصر وفى أى مكان فى الوطن العربى وفى خارج مصر أيضا .

وتمثل أبرز انجازه فى السنوات الخمس الماضية ، منذ حصوله على الدكتوراة ، فى لعب دور ايجابى نشط فى عدد من مشروعات البحوث المحلية والدولية التى لا يتسع هذا الحيز المحدود للكلام عنها والتعريف بها بالقدر الذى يجدر بها أن تعرف به .

ولكن مع كل هذا النشاط البحثى الواسع المتعدد الأبعاد ، ومتوازيا مع هذا الجهد الأكاديمى الواعى الخصـب ، زرع موضـوع الباحث فى الدكتوراة داخل صدره اهتماما دائما متصلا بمشكلات وقضايا علم الاجتماع السياسى . وتأجج هذا الحماس يغذيه — الى جانب عمق الادراك العلمى لمشكلات الدراسة — وعيا سياسيا ونضجا فكريا وانفعالا صادقا بقضايا الواقع السياسى اليومى لبلادنا وبلاد العالم الثالث ، التى تعيش اليوم بين شقى رحى حقيقية هما : ميراث التخلف الرهيب وقسوة التبعية وقيودها وتسلطها .

لذلك كنت أحس فعلا أن اشتغال أحمد زايد بقضايا ومشكلات علم الاجتماع السياسى ليست مجرد جهد أكاديمى يصدر عن باحث جامعى يحترم تخصصه ، ولكنه أيضا ، والى جانب ذلك ، محاولة لبلورة رؤية وتكوين موقف وتقديم اسهام من جانب باحث ملتزم بقضـايا واقعه يريد أن يبلغ قولة حق ، ويعمل على كسب التأييد لها وحشد النصير .

تلك هى فى تقديرى دوافع صاحب هذا الكتاب من وراء اشتغاله بهذا العلم الذى يتصدى اليوم لتقديم اسهام فى دراسة أحد موضوعاته وهو الدولة . وينطلق فى تحليله للدولة من خلفيته النظرية — التى أصلها فى دراسته للماجستير — التى تقوم على عقد الحوار الخصب البناء بين الفكر الكلاسيكى والفكر النقدى ، أو الفكر المحافظ والفكر الراديكالى .

وهكذا بدأ فى بداية كتابه بطرح مفهوم الدولة والعلاقات الدولية من وجهة نظرية التحديث . ثم تتابعت فصول الكتاب تعقد حوارا خصبا عميقا مع هذا المفهوم من وجهة نظرية التبعية . ومن خلاصة هذا الحوار بين القضية والنقيض ينتهى ، مع ادراكنا الأكيد بأن البحث لا ينتهى أبدا ، الى بلورة التركيب أو synthesis الذى يقدم طرحا لمحاولة رؤية .

ولكن لماذا بدأ الباحث بدراسة الدولة ، فأعطاها أولوية على سـائر موضوعات علم الاجتماع السياسى ؟ أننا لا نغالى اذا أسمينا النصف

الثانى من القرن العشرين **حقبة الدولة** . فقد شهدت معظم بلاد العالم فى هذه الفترة تدخلا سافرا من جانب الدولة فى شئون الحياة ، خاصة الحياة الاقتصادية . واذا أخذنا الصناعة باعتبارها القطاع الرئيسى فى اقتصـــاد أغلب المجتمعات اليوم ، فسوف نجد أن الدولة تلعب دورا متعاظما فى ادارة القطاع الصناعى أو توجيهه أو كليهما معا .

ولكن تدخل الدولة فى شئون الحياة لم يقتصر على الجانب الاقتصادى ، انما اشتمل على جوانب أخرى . فقد حرصت كثير من الدول عند رسم سياساتها على تبنى مشروعات الرفاهية الاجتماعية ، بحيث أصبح أحد سمات العصر ألا تترك الدولة الخدمات الأساسية : كالرعاية الصحية ، والتعليم وغيرها لحرية العرض والطلب ، بل نجدها تتدخل لتنظيمها والاشراف عليها بحيث تضمن وصولها الى قطاعات أعرض من الجماهير . وفضلا عن ذلك فقد شهدت نفس الفترة ازدياد تدخل الدولة فى تنظيم أشكال عديدة من التفاعل بين الأفراد والجماعات .

ولذلك اذا كان الدكتور أحمد زايد قد بدأ بدراسة الدولة ، فاننا ننتظر منه أن يوالى جهوده ليستكمل معالجة بقية قضايا علم الاجتماع السياسى : كالطبقة ، والأحزاب ، والمشاركة السياسية وغيرها . وهو قادر بما يتمتع به من علم ودأب على مواصلة هذا الجهد ، واستكمال هذا الصرح العظيم .

وبعد ..

هذا عن الكتاب وعن الموضوع ، أما عن الباحث فهو منى بمنزلة الابن والأخ والصديق ، فقد تزاملنا منذ أكثر من خمسة عشر عاما فى دراســـة علم الاجتماع ، وهو وان جلس منى مجلس طالب العلم ، فقد كان لى دائما ومازال نعم الابن وخير صديق . ولم ينقطع بيننا الحوار العلمى الخصـــب البناء ، ولا العمل المشترك منذ تلك السنوات ولا أحسب شيئا بقادر على أن يقطعه .

محمد الجوهرى

الفصل الأول

مفهوم الدولة والعلاقات الدولية

نظرية التحديث

أولا ــ نظرية التحديث ، اطلالة عامة :

ظلت النظرية التقليدية فى التنمية مسيطرة على مجالى التنظير والبحث خلال ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى قرب نهاية الستينات ، بل أن هذه النظرية ما تزال ذات تأثير كبير فى الولايات المتحدة ، وفى دوائر علمية عديدة فى العالم الثالث تتأثر بالتراث الفكرى الأمريكى وتنقله وتعمل جاهدة على نشره بين الناس . وتقوم هــذه النظرية على مجموعة من القضايا يمكن تلخيصها فيما يأتى (١) :

١ ــ تمر بلدان العالم الثالث بمرحلة من التطور الاقتصــادى الاجتماعى تشبه تلك المرحلة التى مرت بها المجتمعات المتقدمة فى القرن الماضى . واذا ما تغيرت هذه المجتمعات فانها يجب أن تسير فى نفس خــط التطور التى سارت فيه المجتمعات الغربية المتقدمة . بل أن مجتمعات

---

(١) تم تلخيص هذه القضايا بالرجوع الى المصادر التالية :
A. Etzion: (ed.) **Social change, basic Books**, New York, 1964, C.E. Welch, (ed.) **Political Modernization**, 2nd ed. Wodsworth puplishing company, california, 1972, D. Apter, **The Politics of Modernization**, the university of chicago Press, 1965.

العالم الثالث يجب أن تتخذ من هذه المجتمعات الغربية نموذجا مثاليا بحيث توجه سياستها نحو الاقتراب بالمجتمع من نموذج المجتمع الغربى .

٢ — يرجع السبب الأساسى فى وجود هذه الدرجة من التخلف فى المجتمعات النامية الى عوامل داخلية كامنة فى البناء الاجتماعى والثقافى لهذه الدول . فالبناء الاجتماعى لم يحقق بعد درجة عالية من التباين الاجتماعى بحيث تنتظم العلاقات بين أجزاءه فى ضوء فكرة التوازن بين العناصر ، على العكس من ذلك فان البناء الاجتماعى فى المجتمعات النامية يتميز بعدم التجانس الذى تتداخل فيه العناصر الحديثة مع التقليدية . ومن ثم فان الأدوار فيه قد يتناقض بعضها مع البعض الآخر ، وقد يعطل بعضها البعض الآخر ، وكذلك الجماعات الاجتماعية . بل أن هذا البناء لم يشهد بعد ظهور تدرج اجتماعى واضح بين هذه الجماعات الاجتماعية . ما تزال الجماهير متشابهة فى خصائصها الاجتماعية الى حد كبير ، ولم تظهر من بينها طبقة وسطى تقود التطور الاجتماعى الاقتصادى الأمر الذى يؤدى الى أن تتحكم قلة قليلة العدد (صفوة أو نخبة) من العسكريين والبيروقراطيين فى شئون المجتمع .

وما يقال عن البناء الاجتماعى يقال عن الثقافة . فالمجتمعات النامية تشهد تعاندا ثقافيا بين ثقافة تقليدية آفلة وأخرى حديثة قادمة . وتقف الثقافة التقليدية — بما فيها من قيم تقليدية جامدة وبما تتصف به من قدرية وتفكير غير علمى — تقف هذه الثقافة حجر عثره أمام عملية التغير الاجتماعى . وفى هذه الحالة يصبح زوال هذه الثقافة واحلالها بالثقافة الحديثة أحد المستلزمات الأساسية لحدوث التغير الاجتماعى المنشود .

٣ — يأتى التغير الاجتماعى من الخارج متمثلا فى تيارات الثقافة الحديثة الوافدة من المجتمعات المتقدمة الى المجتمعات النامية . التغير الاجتماعى يأتى بعد عمليتين أساسيتين : الاتصال الثقافى ثم الانتشار

الثقافى . يترتب على العملية الأولى أن تتصل الثقافة التقليدية فى المجتمعات التقليدية بالثقافة العالمية الحديثة ومركزها المجتمعات الغربية المتقدمة . وبعد عملية الاتصال الثقافى تأتى عملية الانتشار ، حيث تنتشر هذه الثقافة الحديثة من البؤرات التى تكتسبها فى المجتمعات التقليدية (المدن / العواصم والجماعات الاجتماعية المنفتحة على الثقافة التقليدية والمتعلمين تعليما علمانيا حديثا) فى شكل دوائر تتسع باستمرار الى أن تشمل قطاعات المجتمع كله . وتقوم نظرية التغير هذه على فكرة محورية هى أن الانسان التقليدى غير قادر على صنع التغير بنفسه . انه بحاجة الى من يعينه على تحقيق هذا التغير . والثقافة الغربية الحديثة هى التى تقدم له هذا العون . انها تحوله من « انسان تقليدى » غير قادر على تحديد مصيره بنفسه وغير قادر على الاختيار الحر وغير قادر على التفكير الخلاق الرشيد الى « انسان حديث » . فالثقافة الحديثة تولد عند الانسان التقليدى القدرة على الانجاز فتحوله الى « انسان منجز » ، والقدرة على الاختيار فتحوله الى « انسان حر » ، والقدرة على تصور العالم فتحوله الى انسان قادر على أن يتصور ما هو واجب عليه وما هو حق له . ومن خلال هذا الانسان حامل الثقافة الحديثة يتحرك المجتمع التقليدى من سكونه التقليدى على خط التحديث لا على المستوى الثقافى فحسب وانما على المستويين الاقتصادى والسياسى . فسوف تخلق اشكال من النشاط الاقتصادى لم تكن موجودة من قبل (النشاط التجارى والصناعى والنشاط الزراعى الحديث) ، وسوف تتحول النظم السياسية من نظم تقليدية قبلية الى نظم ديمقراطية حديثة .

٤ — ولا يحدث هذا التغير بين يوم وليلة . ولكنه يحدث بشكل تدريجى خطى . ويقصد بكلمة خطى هذه أن التغير يسير فى خط واحد مستهدفا الوصول الى النمط المثالى المتمثل فى صورة المجتمع الغربى الحديث . فالبناء الاجتماعى يتحول من بناء بسيط متجانس الى بناء على درجة

من التعقيد والتباين . وتتباين الجماعات الاجتماعية فيعرف المجتمع التدرج الاجتماعى القائم على الطبقة والمكانة وتختفى فيه التدرجات القائمة على العرق والسلالة والتى تميز المجتمع التقليدى . ويحقق النظام السياسى درجة من الاستقلال عن بقية النظم الأخرى ، ومن ثم يختفى تأثير الروابط القبلية والقرابية على تشكيل أمور السياسة . ويبدأ النظام السياسى فى اكتساب شرعية من الموافقة الطوعية للجماهير بدلا من فرض هذه الشرعية عن طريق القهر والقسر . ان التغير الاجتماعى الذى يترتب على تحديث المجتمعات التقليدية يسير بالمجتمعات فى عماية تباين بنائى وظيفى بحيث يكون غايته العليا هى أن يتجاوز المجتمع الاطار التقليدى وأن ينطلق نحو الوصول الى نموذج المجتمع الحديث بكل ما فيه من خصائص ومميزات .

٥ ـــ غير أن عملية التغير الاجتماعى هذه لا تتم دون مشكلات . فمثل هذا المجتمع النامى (أو المتغير) سوف يواجه كل مشكلات التغير الاجتماعى طالما أن هناك عملية نمو فاعلة فيه . ومن هذه المشكلات ظهور التناقض بين القوى التقليدية والقوى الحديثة ، وعدم التوازن أو التناسق بين درجات التغير فى النظم الاجتماعية (والمثال الطرازى على ذلك هو التغير السريع للجوانب الاقتصادية والتغير البطىء للجوانب الثقافية الأمر الذى يجعل الأخيرة عقبة فى سبيل تغير الأولى) ، وتناقض الأدوار وتضاربها ، وهذا فضلا عما تولده ظروف التغير من قلق اجتماعى وتوتر تكون سببا فى ظهور الكثير من الحركات الاجتماعية . ولعل وجود هذه المشكلات هى التى تدفع أنصار هذا الاتجاه بوصف مجتمعات العالم الثالث بأنها « متحولة » و « غير مستقرة » و « غير متكاملة » و « غير متسقة الأبنية والثقافات » .

تمثل هذه القضايا اطارا عاما يتم فى ضوئه تحليل جزئيات البناء الاجتماعى لمجتمعات العالم الثالث وكذلك تحليل الأبنية الكلية لهذه المجتمعات

فى مقارنتها بأبنية المجتمعات المتقدمة (الغربية أساسا) . ولقد حظى مفهوم الدولة State بأهمية خاصة لدى علماء السياسة والاجتماع السياسى من أنصار نظرية التحديث ، ربما لأنهم ينظرون الى الدولة على أنها الاطار العام الذى من خلاله يستطيع المجتمع النامى أن يحقق تكامله وأن يصهر أجزاءه المتنافرة فى كل واحد . ومن المنطقى أن تأتى نظرية الدولة متأثرة بنظرة متسقة مع القضايا السابقة . فمن الواضح أن هذه القضايا تدور حول فكرة محورية هى المقارنة بين نموذج المجتمع التقليدى ونموذج المجتمع الحديث الذى يصور على أنه نمط مثالى ، ولذلك فان المقارنة بين الأنماط المختلفة للدول قد حظيت بأهمية خاصة فى نظرية الدولة . وفضلا عن ذلك فقد صورت العلاقات بين الدول بنفس الطريقة التى يتم بها تحليل العلاقات بين مختلف النظم وبين مختلف الأفراد داخل المجتمع الواحد . فاذا كانت العلاقات بين نظم المجتمع تتسم بالطابع النسقى ذى العلاقات المتبادلة ، فكذلك العلاقات بين الدول ، واذا كان التفاعل الاجتماعى بين الأفراد يتم فى ضوء الأهداف والوسائل وما يحكمها من معايير اجتماعية وأخلاقية فكذلك التفاعل بين الدول . ويغالى أنصار الاتجاه الوظيفى فى مثل هذه التعميمات الى درجة أنهم يصورون الدولة كفاعل له مصالح وأهداف داخلية وخارجية ، وأنه يتفاعل مع بقية الفاعلين — الدول الأخرى على النطاق العالمى — فى ضوء هذه المصالح والأهداف .

ثانيا — تعريف الدولة :

بالرغم من أن التعريف القانونى (٢) للدولة ليس مرفوضا لدى أنصار

---

(٢) ينظر للدولة فى ضوء التعريف القانونى على انها شخص قانونى يعترف بها القانون الدولى ومن خصائصها :

١ — أن تكون لها رقعة محددة من الأرض .
٢ — وسكان دائمون .
٣ — وحكومة مؤثرة .
٤ — واستقلال يخولها حق الدخول فى علاقات دولية مع الدول الأخرى .

نظرية التحديث الا أنهم أميل الى استخدام تعريف سوسيولوجى يبرز خصائص الدولة ووظائفها وعلاقتها بالمجتمع . وتنطلق معظم التعريفات من تعريف ماكس فيبر الشهير والذى يقرر أن الدولة « هى جماعة مشتركة ذات سيادة الزامية ، تمارس تنظيما مستمرا ، وتحتكر استخدام القسر فى نطاق رقعة من الأرض والسكان الذين يعيشون عليها ، وتحتوى كل أشكال الفعل التى تحدث فى نطاق سيادتها » (٣) ويركز هذا التعريف على الوسائل التى تستخدمها الدولة وليس على الغاية من وجودها ولذلك فانه يوصف بأنه تعريف امبيريقى أو سوسيولوجى . وفى ضوء هذا التعريف فان ما يميز الدولة عن اللا دولة هو وجود حكومة قومية تحتكر استخدام القسر فى رقعة معينة من الأرض هى نطاق سيادة الدولة . وأحد أوجه القصور الظاهرة فى هذا التعريف أنه لا يستغرق فى نطاقه النظم السياسية البسيطة أو القبلية التى ليس لها نطاق سيادة محدد وليست لها حكومات منظمة تنظم استخدام القسر فى نطاق السيادة . وربما كان هذا هو السبب فى محاولة الدارسين تدوير تعريف فيبر بحيث يستغرق اشكالا عديدة من النظم السياسية وربما يكون التعريف الذى قدمه ديفيد ايستن Easton هو أكثر التعريفات قبولا لدى أنصار التحليل الوظيفى لنظم الدولة . فالنظام السياسى هو ذلك الجهاز الذى :

١ ـ يقوم برسم السياسات التى تستهدف تنظيم وتوزيع الموارد .

٢ ـ والذى تنبع سياساته وقرارته بما يتمتع به من سلطة .

= انظر :
Brownlie, **Principles of public International Low**, 3ed. Clarendon Press, Oxford, 1979. pp. 73-76.

(٣) انظر : M. Weber, **the Theory of social and economic organization**, trans. and ed. by T. parsons, the free press, New York, 1964; p. 156.

القسر هنا ترجمة للكلمة الانجليزية Force تمييزا لها عن كلمة القوة Power المتعارف عليها بهذا اللفظ فى الدوائر السوسيولوجية العربية .

٣ ــ والذى تكون قراراته وسياساته ملزمة للمجتمع ككل أى أن يكون هناك شعور عام فى المجتمع بقبول هذه القرارات وتلك السياسات على أنها ملزمة (٤) .

ولعل ما يميز هذا التعريف عن التعريف القانونى أنه لا يتعامل مع الدولة على أنها كيان مجرد ، وانما ينظر اليها فى ضوء علاقتها بالمجتمع . إن الدولة هنا ــ أو النظام السياسى كما هو شائع لدى أنصار هذه النظرية ــ تصور على أنها جهاز أو نسق يضرب بجذوره فى أعماق المجتمع يؤثر فيه ويتأثر به . ويمثل المجتمع بكل ما فيه من نظم وثقافة البيئة الداخلية للنظام السياسى ، أما العالم الخارجي ككل فانه يمثل البيئة الخارجية لهذا النظام (٥) .

---

(٤) انظر : : D. Easton, The Political System : An Inquiry into State of political Science, New York, 1953. pp. 130 ff.

(٥) يميل الدارسون هنا الى التفرقة بين الدولة والمجتمع من ناحية وبين كليهما وبين الأمة من ناحية أخرى . وسوف ندرك من استعراض هذه التفرقة أن الفصل بين ما هو سياسى وما هو اجتماعى أمر صعب وهو يتم لأغراض التحليل فقط . فالتنظيم الاجتماعى بمعنى المعيشة فى المجتمع يمكن النظر اليه من زاويتين : الزاوية الأولى تهتم بالحياة الجمعية الملموسة التى تتحدد بالاشتراك فى العيش على نفس الرقعة من الأرض والتاريخ المشترك . أما الزاوية الأخرى فانها تهتم بمجموعة من النظم المتعلقة بالحماية والسيادة والحكم فى هذه المساحة من الأرض . ان هذا الجانب الأخير من الحياة الاجتماعية هو الذى يطلق عليه الدولة فى حين يطلق على الجانب الأول المجتمع . الأول يشير الى ما هو اجتماعى والثانى يشير الى ما هو سياسى . والواضح من ذلك أن الدولة والمجتمع مترابطين ، وان الفرق بينهما يكمن فقط فى طبيعة النظرة الى هذا الكل الذى نسميه مجتمعا أو دولة . اما المفهوم الذى يختلف عن كليهما هو مفهوم الأمة . فالأمة لا تشير فقط الى الاشتراك فى حياة جمعية وانما تشير الى الاشتراك فى التقاليد الموروثة من الماضى والتى يسير عليها الناس بصرف النظر عن اشتراكهم فى حياة واحدة . والاشتراك فى التاريخ واللغة والدين وحتى فى طبيعة الانتاج الأدبى والفكرى . ان الأمة تضم أولئك الذين لهم مثل عليا واحدة وبينهم قدر من التجانس الثقافى يتم توارثه عبر الوقت بحكم رابطة التاريخ واللغة والدين مثلا وقد =

ولقد اتضح هذا الفهم للنظام السياسى بشكل جلى فى معالجةجبرائيل الموند G. Almondلبناء النظام السياسى ووظائفه (٦) .

لقد صورالموند النظام السياسى لأية دولة على أنه نسق يتعامل مع بيئتين : بيئة داخلية تتكون من الاطار الفيزيقى والاجتماعى والاقتصادى الداخلى ، وبيئة عالمية تتكون من مجموع الدول التى تتعامل معها هذه الدولة فى الأغراض الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية . ويتشكل بناء النظام السياسى وكذلك وظائفه وفقا لهذين الشكلين من التفاعل . فكل نظام سياسى لابد وأن يوجد من النظم ومن الوظائف ما يمكنه من تحقيق التكامل وتعبئة الموارد فى البيئة الداخلية للنظام ، وما يمكنه أيضا تحقيق تكيف مع البيئة الخارجية من خلال السياسة الخارجية والعلاقات الدبلوماسية .

واذا ما تفحصنا النظام السياسى من الداخل فاننا سوف نلمس أنه له جوانب بنائية نظامية واخرى وظيفية دينامية . يشار الى الجوانب البنائية بلفظ « الأجهزة السياسية » Polity ، اما الجوانب الوظيفية الدينامية يشار اليها بلفظ السياسة Politics (أو الممارسة السياسية) .

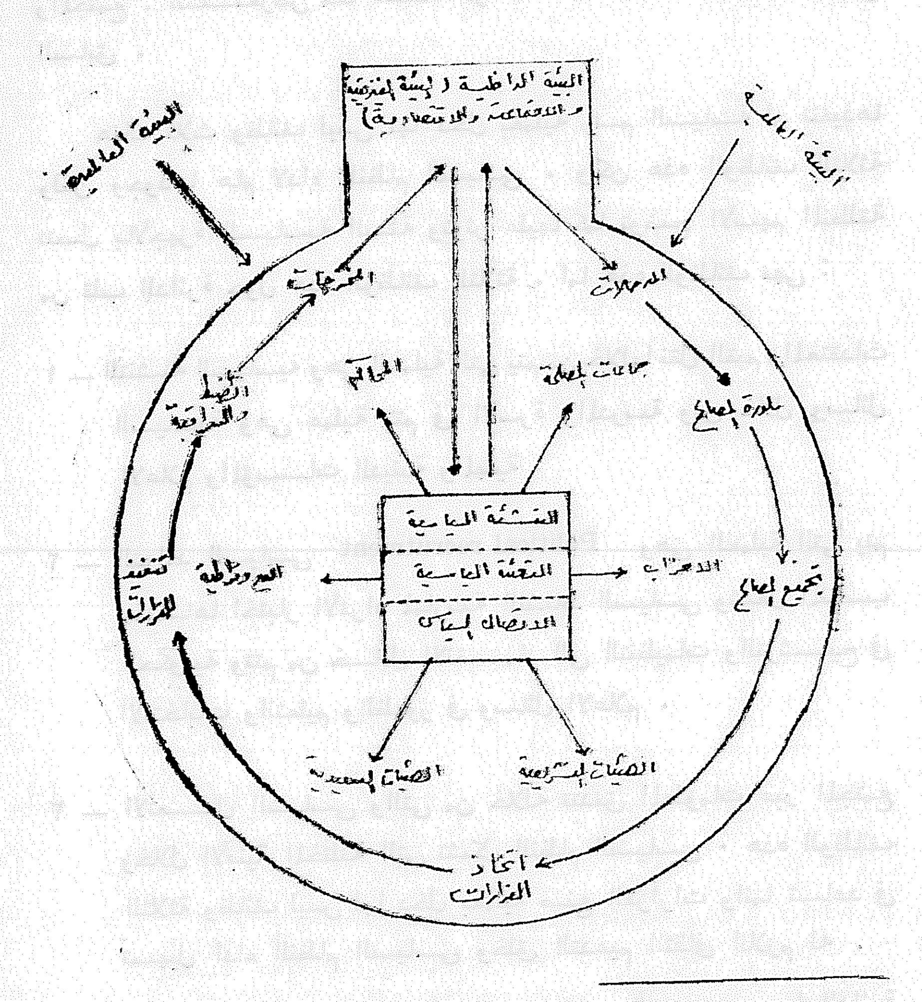
الأجهزة السياسية هى مجموعة المؤسسات والتنظيمات التى تشكل بناء النظام السياسى ، وتضم هذه المؤسسات والتنظيمات ستة أجهزة

= تكون الأمة بهذا التعريف مجتمعا ودولة ، بل الشائع أن تعريف الأمة هو من الاتساع بحيث لا يمكن أن يربط بينه وبين الدولة والمجتمع ويمكن القول بأن الأمة قد تشتمل على دول ومجتمعات عديدة .

انظر : Otto Hintze, «The State in Historical Perspective» R. Bendix, (ed.) State and Society, Uni of california Press, 1973 pp. 154-55.

(٦) انظر : G.A. Almond (ed.) Comparative Politics Today : A world view, little Brown and Company, Boston-Toronto, 1974.

رئيسية هى : الجهاز التشريعى ، والجهاز التنفيذى ، والجهاز البيروقراطى ، والجهاز القضائى ، والأحزاب السياسية ، وجماعات المصلحة كالتنظيمات النقابية والجمعيات التطوعية . وهذه الأجهزة ليس لها من اهمية اذا لم تؤد وظائف معينة ، أى اذا لم تمارس السياسة . ولذلك فان تحديد وظائف النسق السياسى فى علاقتها بالأجهزة التى تكون بناءة يوضح لنا كيف تتشكل السياسة والنظام السياسى فى أى مجتمع من المجتمعات . وقدم الموند تفسيرا لعلاقة الأجهزة السياسية بوظائف النظام السياسى فى النموذج التالى (٧) :



(٧) جبرائيل الموند ، المرجع السابق ص ٩ .

تصور وظائف النظام السياسى فى هذا النموذج من خلال علاقة الأجهزة السياسية بالمجتمع . فالعملية السياسية تبدأ من المجتمع فى شكل مدخلات الى النظام السياسى حيث تقوم بعض الأجهزة السياسية بتوظيف هـذه المدخلات بحيث ينتج عنها قرارات وسياسات يتم تنفيذها ووضع الضوابط والعقوبات اللازمة لتحقيق ذلك ، وهى تخرج الى المجتمع فى شكل مخرجات وكأن هـذه الوظائف هى التى تخلق عملية التفاعل بين النظام السياسى والمجتمع . انستعرض معا هـذه الوظائف كما حددها الموند فى النموذج السابق .

هناك ثلاث وظائف ليس لها دخل بعملية رسم السياسة أو تنفيذها ولكن وجودها هام لاداء النظام السياسى . ولكن هذه الوظائف الثلاثة تتصل بالأجهزة السياسية الستة وتؤثر عليها كما توضح الأسهم المنطلقة من قلب الدائرة حول هذه الوظائف الثلاثة . اما هذه الوظائف فهى :

١ ــ التنشئة السياسية وهى العملية التى يتم من خلالها نقل القيم والمعتقدات السياسية وهى عملية تتم فى الأسرة والمدرسة ومن خلال وسائل الاعلام والمؤسسات الدينية والمهنية

٢ ــ التوافد السياسى Political recrutment وهى العملية التى يتم بمقتضاها اختيار الأفراد لممارسة النشاط السياسى وشغل المناصب الحكومية وتتم من خلال الانضمام الى التنظيمات والترشيح فى الانتخابات والتعليم والظهور فى وسائل الاعلام .

٣ ــ الاتصال السياسى والتى من خلاله تتدفق المعلومات عبر المجتمع وخلال الأبنية المختلفة التى تشكل النظام السياسى . هذه الوظائف الثلاثة وظائف ليس لها دخل بعملية صنع القرارات وانما تساعد فى تسهيل أداء النظام السياسى وخلق التدعيم الثقافى اللازم له .

أما الوظائف الأخرى للنظام السياسى فتوجد بالقرب من محيط الدائرة

فى النموذج السابق ، وهى تربط بين مدخلات النظام السياسى ومخرجاته — وتنقسم هذه الوظائف الى نوعين : نوع يمارس نشاطه قبل أن يصدر القرارات ، وآخر يؤدى نشاطه بعد أن تصدر القرارات (٨) ، ولكن النوعين يتم فى شكل حلقات تؤدى كل واحدة الى الأخرى . فقبل أن تصدر القرارات وتنفذ لابد أن تحدد الجماعات والأفراد فى المجتمع مصالحهم وما هى الأشياء التى يأملون أن يحققها لهم النظام السياسى . هنا تظهر الوظيفة التى يطلق عليها الموند وظيفة تحديد المصالح interest articulation وترتبط بجماعات المصلحة ولكن هذه المصالح لابد أن تتجمع فى سياسات بديلة بحيث تعرض كل مجموعة من الجماعات سياسات تعكس مصالحها . هنا تظهر وظيفة تجميع المصالح interest aggregation وتتصل بالأحزاب السياسية . فهذه الأحزاب ما هى الا تنظيمات تجسد فيها الجماعات المختلفة أهدافها ومصالحها فى شكل برامج حزبية . وتتجسد بعض هذه السياسات فى شكل قرارات عن طريق الجماعات الحاكمة . وهنا تظهر وظيفة رسم السياسات policy making وتتصل بالهيئات التشريعية والتنفيذية (الجهاز الوزارى). ثم يتولى الجهاز البيروقراطى تنفيذ هذه السياسات ، وأخيرا يقوم الجهاز القضائى بفرض الضوابط والعقوبات اللازمة لتنفيذ هذه السياسات ، وهكذا تتشابك وظائف الأجهزة السياسية بالنظم الاجتماعية فى المجتمع بحيث يعمل النظام السياسى فى هذه الحلقة الدائرية التى تبدأ من المجتمع وتنتهى اليه .

وقد يفهم من هذا التحليل أن الدولة — كجهاز سياسى — تدرس فى علاقتها — عميقة الجذور — بالمجتمع ، ولكن لا يبدو هذا صحيحا فى ضوء التحليلات التى يقدمها أنصار نظرية التحديث . فالدولة — فى التحليل النهائى — تصور على أنها كيان مجرد يقع خارج المجتمع ، أو بمعنى أدق

(٨) أطلق الموند وكولمان فى عمل سابق على النوع الأول وظائف المدخلات وعلى النوع الثانى وظائف المخرجات . انظر :

G. Almond and J. Coleman (eds.) The politics of Developing Areas, Princeton university press, 1970 The introduction and the conclusion by editors.

يوجد فوق المجتمع . وهى جهاز مستقل يعمل بدرجة كبيرة من العقلانية ، مستخدما ما لديه من موارد — ما لدى المجتمع من موارد — بضبط علاقاته الداخلية والخارجية — وتقوم الدولة على التوازن فى الداخل والتوازن فى الخارج . التوازن فى الداخل بين جماعات المصلحة المختلفة والتى تنجح كل منها فى بلورة مصالحها فى تنظيمات سياسية . والتوازن فى الخارج بين انساق سياسية مختلفة على مستوى العالم يتم التفاعل بينها فى ضوء قانون التكافؤ طالما أن الدولة معترف بها من المجتمع الدولى . ان نظرية التحديث فى فهمها للنظام السياسى على هذا النحو ، انما تعمم نظرية بناء القوة ونظرية الصفوة الشائعتين فى تراث علم الاجتماع السياسى الأمريكى على فهم طبيعة الدولة وعلاقتها الداخلية والخارجية ، فالدولة هى فاعل ينطبق عليها ما ينطبق على الأفراد والجماعات عندما تتفاعل مع الأفراد فى الداخل أو مع الدول الأخرى فى الخارج .

ثالثا — الدولة كفاعل فى المجتمع الدولى :

قلنا أن الاتجاه العام فى فهم نظرية التحديث للدولة يميل الى التعميم من نظرية بناء القوة فى علاقات التفاعل . القوة لدى هذا الاتجاه هى قدرة الفاعل على أن يرغم فاعل آخر أو فاعلين آخرين على أن يقوموا بسلوك لا يقومون به اولا وجود الفاعل صاحب القوة أو هى بصياغة أخرى قدرة (أ) على أن يرغم (ب) على أن يفعل ما لم يكن سيفعله لولا وجود (أ) (٩) . والقوة بهذا المعنى ليست ملكا لفرد دون الآخر وليست ملكا لجماعة دون الأخرى ، انها تتوزع على الأفراد والجماعات وفقا لقدرة كل على التأثير فى القضايا والمسائل المطروحة فى الساحة السياسية . وفقا لذلك فقد نجد جماعة لها تأثير وقوة فى موقف معين فى حين يكون لجماعة أخرى تأثير وقوة فى موقف آخر .

---

(٩) انظر : D.V. Bell, Power, influence and Authority, Oxford University Press, N. Y. 1975.

انظر : R. Dahl, who governs. yale university press, New haven 1961.

والقوة باختصار موزعة على الجماعات السياسية وليست محتكرة فى واحدة منها . والفرق بين جماعة واخرى يكمن فى قدرة كل جماعة على أن تستخدم ما لديها من مصادر القوة لكى تؤثر على طبيعة القرارات السياسية التى تصدر بشأن المصادر المطروحة .

واذا ما تأملنا توزيع القوة على النطاق العالمى ــ هكذا يذهب أنصار هذا الاتجاه ــ سوف لا نجد اختلافا كبيرا . سوف نكتشف أن لكل دولة من دول العالم قدر من القوة بمعنى أن القوة على النطاق العالمى ــ وتعنى هنا القدرة على التأثير فى المسائل المطروحة فى العلاقات الدولية ــ ليست محتكرة فى يد دولة بعينها أو مجموعة بعينها من الدول .. انها موجودة لدى كل الدول والاختلاف بين واحدة وأخرى هو اختلاف فى الدرجة وليس فى النوع . وهناك أبنية عديدة للقوة وليس بناء واحد . وتختلف درجة القوة داخل هذه الأبنية باختلاف المسائل المطروحة وما تملكه كل دولة من مصادر للقوة يمكنها من التأثير فى هذه المسائل . وفى هذه الحالة سوف لا نجد دولة واحدة مسيطرة عبر الزمان والمكان ، بل سنجد على العكس أنماطا من توزيع القوة تختلف باختلاف الزمان والمكان حسب طبيعة المسائل المطروحة ونوعية المصادر المستخدمة فى التأثير عليها .

ويدلل الباحثون (١٠) على هذه القضية بالقول بأنه لا توجد دولة تستغل ما لديها من مصادر قوة استغلال كامل ، فهناك دائما فرق بين القوة الممكنة للدولة والقوة الفعلية التى تمارسها . بل أن هذا الفرق يختلف باختلاف القضية التى تمارس فيها القوى ومدى حساسية هذه القضية لما هو متاح للدولة من مصادر قوة . فالعرب لهم قوة يكتسبونها من ملكيتهم لابترول ولكنهم غير قادرين على التحكم الكلى فى هذه الثروة ولذلك فانهم لا يمكن أن يستغلوا القوة التى يستمدونها من هذه الملكية استخداما

---

(١٠) انظر : D. A. Baldwin, «Power Analysis and world politics», in : world politics, vol. 31 No. 2. 1979. pp. 161-195.

كاملا . والأمريكيون يمتلكون القنابل الذرية ، ولكنهم لا يمتلكون الارادة فى استخدامها ولذلك فان ملكيتهم لهذه القنابل لا تعطيهم قوة مطلقة على الآخرين . وفى ضوء هذا التحليل نفهم لماذا تؤثر دول صغيرة على أخرى كبيرة ، وكيف تهزم دولة عظمى على يد مجموعة من رجال العصابات ، وكيف تؤثر القوة المستخدمة من التحالف حتى ولو كان تحالفا بين دول صغيرة .

ولا تسعى كل دولة الى استخدام ما لديها من مصادر قوة بشكل كامل لطبيعة الاعتماد المتبادل بين دول العالم المختلفة . فدول العالم لا تعيش فى عزلة عن بعضها البعض وانما تتفاعل وتتبادل المصالح فيما بينها . حقيقة أن درجة الاعتماد المتبادل بين الدول تختلف وفقا لطبيعة العلاقات الثنائية وتاريخ هذه العلاقات وما تحمله فى ثناياها من تبادل للمصالح . ولكن الاعتماد المتبادل بين الدول قائم على أى حال حتى بين الدول التى لا تربط بينها مصالح ظاهرة كالولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى — فقد أصبح واضحا أن أمن كل منهما يعتمد على أمن الآخر بحيث يسعى كل منهما الى استخدام ما لديه من قوة ليمنع الآخر من اتيان أفعال قد تهدد أمنه . الاعتماد المتبادل على العلاقات الدولية ليس تبادل للمصالح فقط ، وانما هو شكل من أشكال التأثير التبادلى على ما يذهب روبرت دال (١١) .

ولا تميل العلاقات بين الدول نحو استخدام أساليب العقاب السلبية كاستخدام القوة أو التهديد بها فقط . ذلك قد يتنافى مع القانون الدولى ومع المواثيق الدولية ويعتبر — مثل ارتكاب الجريمة داخل المجتمع — خروجا على القانون . حقيقة أن العلاقات الدولية مليئة بأساليب استخدام القوة العسكرية والعدوان أو التهديد بهما ، كما أنها مليئة بأساليب العقاب السلبية كالمقاطعة الاقتصادية أو الحصار الاقتصادى . ولكن جوهر العلاقات

---

(١١) انظر :
R. Dahl, Modern political Analysis 3ed. ed. Englewood Cliffs, prentice-Hall, N. J. 1976. p. 50.

الدولية يجب أن يقوم على استخدام أساليب الثواب دون العقاب . وبذلك تستطيع أن تؤثر الدول فى سلوك واتجاهات وسياسيات بعضها البعض الآخر . بحيث تقوم العلاقات الدولية فى نهاية الأمر على شكل من أشكال التبادل أو على شكل من أشكال التوازن فى العلاقات الدولية .

يقوم البناء السياسى فى العالم كله اذن — على شكل من أشكال التوازن تلعب فيه كل دولة دور الفاعل . فالدولة كيان مجرد أو كشخص معنوى هى فاعل يتفاعل مع بقية الفاعلين الآخرين الذين يشكلون المجتمع الدولى . ومثلما تقوم علاقات التفاعل داخل المجتمع على التوازن الذى يحقق فيه كل فاعل أهدافه دون أن يحطم أهداف الآخرين بنفس الطريقة يقوم التفاعل بين الدول . فكل دولة تجسد فى تفاعلها مصالح شعبها وتسعى الى تحقيق أهداف خاصة بها اقتصادية وسياسية وعسكرية ، ولكن لا يمكن لها — فى ضوء ما يحكم العلاقات الدولية من معايير — أن تحقق مصالحها على حساب الآخرين . ان عليها أن تستخدم من الوسائل ما يحافظ على العلاقات المتوازنة بين الدول . ويمكن تفتيت سلوك الدولة كفاعل على النطاق الدولى الى عناصر ، فنتحدث عن الدولة كفاعل اقتصادى وكفاعل سياسى وكفاعل عسكرى وكفاعل ثقافى .

وليس فى هذه العلاقات بناء على ذلك أى شكل من أشكال اللاتكافؤ أو الاستغلال بين الدول ، فنظرية التحديث تفترض أن فقر الدول النامية وتخلفها يرجع أصلا الى عدم تكثيف علاقتها بالدول الغنية الحديثة . ولذلك فان مزيدا من العلاقات المتبادلة بين الدول يحقق مزيدا من التقدم حيث يوجد التخلف . ولذلك فان فكرة العالم الذى يقوم على الروابط المتبادلة والعلاقات التى تحقق الفائدة للجميع تعد فكرة أساسية فى فهم أنصار التحليل الوظيفى لجوهر العلاقات الدولية . فالدول الفقيرة تنتج الطاقة والدول الغنية تمتلك التكنولوجيا التى لا يمكن أن يتم التحديث بدونها ، والدول الفقيرة قد توجد فى نطاق مناطق استراتيجية حساسة ولكنها لا تمتلك السلاح الذى تدافع به عن نفسها وكذلك فان عليها أن تتحالف مع الدول الغنية من أجل تحقيق

الأمن القومى . والدول الفقيرة بحاجة أيضا الى أن تدعم اقتصادها وتبنى الصناعة الحديثة ، عليها أن تقدم المواد الخام للدول الغنية وعلى الدول الغنية أن تزودها بالتكنولوجيا والمساعدات المالية اللازمة لتحقيق هذا . ولهذا فاننا لا نجد غرابة عندما نجد أن أنصار هذه النظرية يهتمون بالحديث عن نظام عالمى جديد فى طريقة الى الظهور يقوم على علاقات التوازن بين القوى ويتم فيه تبادل المصالح بين الدول المختلفة على أسس جديدة . ان الحديث عن نظام عالمى جديد قد نتج من زعماء العالم الثالث الذين يحسون بمدى الظلم الواقع عليهم فى العلاقات الدولية ، ولكن مثل هذا النظام لا يمكن أن يقوم طالما أننا نفهم العلاقات الدولية فى صورتها المعاصرة على أنها تقوم على التوازن وتبادل المصالح .

ولكن ما أن نقرأ آراء علماء السياسة وعلماء الاجتماع السياسى من المدافعين عن نظرية التحديث حول طبيعة الدولة أو النظام السياسى — وهو التعبير المفضل لديهم — فى العالم الثالث ، ما أن نقرأ هذه الآراء حتى نكتشف أن الحديث عن التوازن فى العلاقات الدولية هذا ما هو الا دعوة لمزيد من سيطرة الدول الغنية على الدول الفقيرة والى مزيد من اعتماد الدول فى العالم الثالث على الدول الأقوى والأكفأ فى الغرب . فنظام الدولة فى المجتمعات الغربية يصور على أنه أقرب الى الصور المثالية ، أما نظم الدولة فى العالم الثالث فانها نظم ما تزال ترزح تحت سيطرة الأرستقراطيات القديمة أو الصفوات العسكرية .

وعلى هـــذه النظم البالية أن تتعلم من النظم الغربية لكى تصـــل — بالتدريج — الى ما وصلت اليه . ان دعوة نظرية التحديث هنا ليست دعوة للقضاء على النظم التى يعتبرونها نظما سياسية تقليدية وبالية فى العالم الثالث ، وانما دعوة الى أن تتعلم هذه النظم من الغرب فى ضوء علاقات التوازن وعلاقات التكافؤ القائمة على النطاق العالمى والتى أشرت اليها قبل قليل . ويبدو أن هذا الفهم هو الذى أدى الى أن تتحول دراسة طبيعة

الدولة فى العالم الثالث الى شكل من أشكال المقارنة بين أنماط مختلفة من النظم السياسية على ما سنرى فى الجزء التالى من هذا الفصل .

رابعا : خصائص الدولة فى العالم الثالث والتحليل المقارن للنظم السياسية

فى ضوء المسلمات النظرية التى ينطلق منها هذا الاتجاه ، فان فهم خصائص الدولة فى العالم الثالث أو فى الدول النامية فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية لا يتم الا فى ضوء خصائص الدول فى المجتمعات الديمقراطية الغربية . فنموذج الدولة فى هذه المجتمعات الغربية هو النموذج المثالى الذى فى ضوئه تفهم النماذج الأخرى للدولة بما فى ذلك الدول الاشتراكية التى لا تدخل فى نطاق الدول النامية وانما تعتبر أيضا نماذج غير مثالية .

وبقراءة تراث نظرية التحديث نجد أن الخصائص التى تضفى على النظم السياسية فى العالم الثالث تحدد فى ضوء مقارنتها بالنظم السياسية فى المجتمعات الغربية :

١ ــ لم تحقق مجتمعات العالم الثالث درجة عالية من التكامل الاجتماعى ، وهى مجتمعات توصف فانها لم تصل بعد الى مرحلة النضج المؤسسى institutionalized ومن ثم فلم تظهر فيها جماعات مشتركة Corporate groups يمكن أن تبلور مصالحها السياسية . ولذلك فان الجهاز السياسى لا يقوم على التنظيم المؤسسى ولم يحقق درجة عالية من الاستقلال النسبى عن بقية أنساق المجتمع الأخرى فلم تتهيأ الظروف بعد لقيام نظام ديموقراطى يقوم على المنافسة السياسية . فما تزال الروابط التقليدية والقبلية تؤثر على عملية اتخاذ القرارات السياسية وعلى نظام التوافد الى نطاق التأثير السياسى . وهذا هو السبب فى أن تسود علاقات الشللية السياسية داخل الجهاز السياسى ، ويصبح للمؤسسة العسكرية دورا بارزا يخول لها الوصول الى الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية .

٢ ـــ يترتب على ذلك الا تتوزع القوة توزيعا عادلا بين الجماعات السياسية كما هو الحال فى الأنظمة الديمقراطية . فالقوة داخل جهاز الدولة تحتكر من قبل جماعة واحدة . ومن ثم فان النظام السياسى يوصف بأنه نظام أحادى أو تسلطى أو عسكرى أو لا ديمقراطى ، وكلها مســميات تشير الى غياب الديمقراطية والمشاركة السياسية وتركز عملية اصدار القرار السياسى فى أيدى قلة قليلة العدد من الناس ، أو صفوة .

٣ ـــ والنظام السياسى فى هذه الظروف يصبح نظاما غير مستقر متقلب يخضع باستمرار لحدوث تغيرات جذرية . فالمجتمع فى البلدان النامية لم يتوصل بعد ـــ على عكس المجتمعات الحديثة ـــ الى مجموعة من القواعد العامة التى تحكم بناء السياســـة وتنتظم وفقا لها قواعد اللعبة السياسية فى المجتمع .

٤ ـــ ولم يستطع النظام السياسى فى مجتمعات العالم الثالث أن يدمج كل الأفراد فى نطاق المشـــاركة السياسية . ولهذا فان أحد الخصائص المميزة لهذا النظام تنحصر فى نقص المشاركة السياسية للأفراد وضعف مستوى الثقافة السياسية لديهم ، وفى كلا الحالين تتهيأ للصفوة الحاكمة ظروف السيطرة السياسية فى غياب الفاعلية الجماهيرية فى ممارسة السياسة .

٥ ـــ وتؤدى كل هذه الظروف الى أن يتسم النظام السياسى بدرجة منخفضة من الفاعلية السياسية والشرعية السياسية تصل الى ذروتها عندما يحقق النظام السياسى درجة عالية من الممارسة الديموقراطية . وعندما يستوعب أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع فى عملية المشاركة السياسية . ولم تحقق كثير من مجتمعات العالم الثالث هذين الشرطين ، ولذلك فان نظمها السياسية ماتزال عند مستوى ضعيف من الفاعلية السياسية ومن الشرعية السياسية . حقيقة أن هذه النظم تعتبر نظما شرعية طالما أن

هنالك دولة ذات سيادة معترف بها من المجتمع الدولى . ولكن اذا فهمت الشرعية فى ضـــوء الظروف الداخلية وفى ضـــوء علاقة الجهاز السياسى بالمجتمع ، فان الشرعية السياسية للنظم السياسية فى العالم الثالث تصبح ضعيفة من حيث انها نظم مفروضة على المجتمع وليست نابعة من ظـــروف المنافسة السياسية والمشاركة السياسية للأفراد والجماعات .

وفى ضوء مقارنة نظم الدولة فى العالم الثالث بنظيرتها فى المجتمعات الديمقراطية الغربية ، يميل أنصار نظرية التحديث الى تحليل النظم السياسية فى العالم الثالث وفقا لنماذج للمقارنة يتم فيها مقارنة أنماط مختلفة من النظم السياسية فى مجتمعات مختلفة بما فيها النظم الديمقراطية . وبهذه الطريقة تظهر خصائص النظم السياسية فى مجتمعات العالم الثالث فى ضوء مقارنتها بالنظم السياسية فى المجتمعات الديمقراطية . ونعرض فيما يلى لأهـــم نماذج مقارنة النظم السياسية التى ظهرت فى تراث نظرية التحديث .

١ ـــ نموذج جبرائيل الموند :

يهتم جبرائيل الموند بالدراسة المقارنة للنظم السياسية ، ويعتقد أن خصائص النظم السياسية ووظائفها واحدة سواء كانت نظم سياسية بسيطة التركيب أو نظم معقدة (١٢) .

---

(١٢) وذلك فى ضوء فهمه لطبيعة جهاز الدولة والذى عرضناه فى بداية هذا الفصل .

انظر : G. Almond, «Political Systems and political change», in : **American Behavioral Scientist,** Vol, vi. no. 6.

ولقد أكد الموند نفس هذه الآراء فى المقدمة التى كتبها لكتاب « **السياسة فى المناطق النامية** » والذى أشرف على تحريره مع جيمس كولمان . ويتشابه تحليل الموند هنا مع تحليل ادوارد شيلز الذى قدمه فى كتابه **التنمية السياسية فى الدولة الجديدة** **Political development in new state,** 1962.

كما يتشابه مع التحليل الذى قدمه جيمس كولمان فى خاتمة كتاب السياسة فى المناطق النامية السابق الاشارة اليه .

فالفرق بين النظم السياسية المعقدة والنظم البسيطة لا يكمن فى أن النوع الأول له خواص لا يملكها النوع الثانى . فبالمعنى الوظيفى والبنائى تمتلك كل النظم السياسية نفس خصائص . فكل نظام قادر علـى أن يخلق لنفسه تكيفا فى العلاقات الدولية ، وان يحقق تكاملا داخليا ، وان يعبىء موارده ويوزعها . ولا يصل أى نظام سياسى مهما كانت درجة استقراره الى القدرة الكاملة على أن يستخدم قدراته المتاحة استخداما كاملا بحيث يحقق أقصى مستويات الانجاز . فأكثر النظم استقرارا يمكن أن تتزعزع أو حتى تتحطم من خلال تغير فى البيئة الدولية أو بعض التطورات الداخلية . وتخبر النظم التقليدية المعاصرة والتى كان بعضها مستقرا لقرون طويلة — تخبر تغيرات وتحولات كنتيجة لجهود هذه النظم لأن تتكيف مع البيئة الدولية . ولقد كانت بريطانيا هى القوة العالمية العظمى لمدة قرن من الزمان ولكـن عليها الآن أن تتكيف مع التغيرات فى النظام السياسى العالمى .

ولكن ما هو الفرق بين النظم السياسية المختلفة اذن اذا كانت جميعها لها خصائص واحدة ؟ الاجابة على هذا السؤال تضع الموند — مع زميله كولمان — فى قلب اتجاه التحديث ويكمن الفرق فى درجة الاسـتقلال بين الوظائف المختلفة للنظام السياسى ، ومن ثم القدرة على أداء الوظائف بكفاءة أكبر . فكلما حقق النظام السياسى تباينا عن مكونات البناء الاجتماعى الأخرى وكلما حقق تباينا داخليا فى نطاق حدوده كنسق ، فانه يساهم بذلك فى تحقيق درجة عالية من الكفاءة والانجاز فى أداء الوظائف . وكذلك يحقق درجة عالية من الاستقرار السياسى .

وقـد قام الموند بناء على ذلك بالتفرقة بين سـبعة أنماط من النظم السياسية نستعرضها فيما يلى :

(أ) النظم التقليدية : وهى تضم عددا من النظم السياسية البسيطة والمعقدة كتلك النظم الموجودة فى المجتمعات البدائية والنظـم الموجـودة فى الامبراطـوريات التقليديـة كالنظم السـياسى

للامبراطورية العثمانية . أما ما يميز النظام السياسى التقليدى عن نظيره اللاتقليدى ، أن النظام التقليدى لا يعرف أى شكل من أشكال التباين البنائى للنظام السياسى . حقيقة أن مثل هذه النظم تؤدى وظائفها فهى قادرة على أن تعبىء من مواردها بشكل ما ، وأن تتفاوض مع النظم الأخرى ، وان تسمح بدرجة من المشاركة ، وأن تطور لنفسها أسلوب لتوزيع المنتجات . ولكن أداء كل هذه الوظائف يتم فى نطاق محدود ، أو بمعنى أوضح يتم فى ضوء فكرة الاستجابة للمشكلات السريعة وتكييفها . فالقدرات التكاملية والتكييفية لمثل هذه النظم ليست من المرونة بحيث تستطيع أن تصمد لاضغوط التى تمارس عليها من النظم التى حققت درجة عالية من التكامل والتخصص . فاذا ما دخلت مثل هذه النظم فى حرب فان جيشها غير المنظم المكون من المرتزقة قد لا يصمد كثيرا أمام الجيش المنظم القائم على أساس المهنية العسكرية ، وفى المفاوضات فان « مجلس الكبار » أو رئيس الدولة لن يكون له القدرة على المناورة التى تمتلكها الادارة العسكرية التى تتفاوض باسم النظام السياسى المستقر . لأن مثل هذه النظم السياسية التقليدية تعتبر نظما مستقرة ، ولكن نقاط ضعفها تتضح عندما تواجه نظما مستقرة سواء احتوتها هذه النظم أو أثرت عليها من خلال الانتشار الثقافى . وحتى الامبراطوريات التقليدية التى نجحت فى أن تخلق تكاملا أكبر مما هو موجود فى النظم السياسية المحيطة ، فانها تعانى من نقص الجهاز البيروقراطى المتخصص ومن ثم ضعف القدرة على التكيف مع النطاق العالى ، وأولا وقبل كل شىء عدم وجود ثقافة سياسية قومية واحدة تعمل كأساس ودعم لاممارسة السياسية . الامبراطوريات — كما قال هانز سابير — هى « حكومات وجيوش تطفو على بحر من الناس » .

(ب) النظم التسلطية التى تقوم بدور تحديثى modernzing

Authoritarian Systems. وهى نظم قطعت شوطا فى طريق تخصص الوظائف السياسية . وتنتشر هذه النظم فى دول كثيرة من العالم الثالث وتمثلها النظم السياسية فى غانا وباكستان ومصر . وما يميز هذه النظم عن غيرها من النظم التى تسهم فى عملية التحديث أنها نظم تركز تركيزا كبيرا على وظيفتى التكامل والتعبئة ، ولكنها تهمل وظيفة المشاركة السياسية ، أى أن هذه النظم تهتم بالتكامل القومى وبعملية تعبئة الموارد القائمة فى المجتمع، ولكنها لا تهتم بأن يشارك المواطنون فى صناعة القرار السياسى ولا بأن توزع الموارد وفق نظام معين . أنها عندما تحقق التكامل والتعبئة تسهم فى عملية التحديث ، ولكنها عندما تقهر المشاركة — فانها تصبح نظما تسلطية . ان الصفوات الحاكمة فى هذه النظم قد واجهت ثقافات ذات طابع أبوى وأبنية تقليدية محلية وقبلية ، ومن ثم فقد سعت نحو تحقيق قدر من التكامل البنائى والثقافى . وتغلبت الوظيفة التكاملية للسياسة على الوظائف الأخرى لأن هذه الصفوات الحاكمة قد تجنبت حدوث أى مظاهر لسوء التكامل فى المجتمع أو على خلق نوع من العقلية الجماعية لتحقيق التكامل أيضا .

(جـ) الديموقراطيات الحارسة (الراعية) Tutelary Democracies

ويقصد بها تلك النظم التى تمر بعملية تغير سريع ولكنها لا تركز على وظيفة سياسية دون الأخرى ، وانما تواجه كل الوظائف جميعا على الأقل على المستوى الرسمى وتمثل الهند والمكسيك الشكل المستقر فى هذا النمط من النظم السياسية ، بينما تمثل بورما الشكل غير المستقر منه . ولقد سمحت هذه النظم بوجود قدر من المشاركة المستقلة ووضعت لنفسها نظام توزيعى وسخرت هاتين الامكانيتين لتحقيق التكامل وتعبئة الموارد . وتم تحقيق ذلك فى الهند والمكسيك — من خلال سيطرة حزب سياسى واحد (بالرغم من حرية تشكيل الأحزاب) ومن خلال التداخل

بين المستويات العليا للحزب والبيروقراطية فى اطار عام من الحرية على المستوى الرسمى على الأقل . ان النظام السياسى الذى ينتظم على هذا النحو يوصف بأنه نظام حارس بمعنى أن الحزب المسيطر يتصور أن له تاريخ نضالى طويل يخول له الحق فى حراسة انجازات المجتمع أو المحافظة عليها ، ومن ثم له الحق فى الحصول على السلطة .

(د) الديمقراطيات غير المرنة immobilits Democracies الفرق بين هـــذا النوع من الديمقراطيات وسابقه أننا فى النوع السابق نتعامل مع أمم قديمة أكثر تكاملا من الناحية الثقافية والبنائية ، وأكثر تقدما فى مجال الصناعة والتحضر والتعليم . والخاصية الرئيسية التى تميز هذه الديموقراطيات ان بها قدرا من الانقسام يترتب على المشاركة التى يسمح لها النظام السياسى . ان هذه النظم رغم حداثة أبنيتها الطبقية ونظمها الاجتماعية الا أن عليها ان تواجه نفس المشكلات التى تواجهها الديموقراطيات فى المجتمعات الصـــناعية . وتظهر فى هذه الدول اشكال من الأيديولوجيات الثورية الاشتراكية كرد فعل للانقسام البنائى والثقافى القائم . والديموقراطيات غير المرنة تمثلها تلك المجتمعات التى تطبق بعض المبادىء الاشتراكية ولكنها ما تزال فى مرحلة أولية من النمو الاقتصادى والسياسى . ومن أمثلتها النظـــم الاشتراكية فى بعض مجتمعات العالم الثالث التى تعرف قدرا من الانقسام بين جماعاتها الاجتماعية المختلفة .

(هـ) النظم التسلطية المحافظة Conservative Authoritarian systems ولقد ظهر هذا النمط فى بعض المجتمعات الغربية التى قطعت شـــوطا فى عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية .. مثل أسبانيا والبرتغال ففى هذين المجتمعين تمكنت القوى التقليدية المكونة من الكنيسة والجهاز البيروقراطى ورجال الجيش وكبار الملاك

من أن تسيطر على مقاليد القوة وأن تكبح أى شكل من المشاركة وأى اتجاه نحو خلق معيار عام لتوزيع القيم وكانت النتيجة أن سيطر على الحكم تحالف مكون من كل القوى التقليدية المحافظة التى تود المحافظة على الوضع القائم . وفى هذه الظروف فان اهتمام النظام السياسى كان منصبا أصلا على تحقيق التكامل وتسخير الموارد لتنفيذ السياسات الأجنبية العدوانية ، واختفت بناء على ذلك أى فرصة للمشاركة السياسية من جانب الجماهير الا فى نطاق ضيق كما تمثل فى الحرية الممنوحة لرجال الأعمال والجماعات المهنية (١٣) .

(و) النظم الشمولية Totalitarian Systems وهى النظم التى تسيطر عليها جماعات صفوة ثورية وتشترك كل هذه النظم فى انها تستوعب وظيفة المشاركة عن طريق وظيفة التكامل ، وتستوعب القدرة على التكيف فى العلاقات الدولية عن طريق التكامل أيضا ، بمعنى أن السياسات الخارجية تتجه نحو التوسع والضم دون التكيف . وتختلف النظم الشمولية الشيوعية عن النظم الفاشية فى أنها تركز أكثر على التكامل . وتتمثل هذه النظم فى النظم السياسية الموجودة فى الكتلة الشرقية .

(ز) الديموقراطيات المستقرة : وتضم الولايات المتحدة وبريطانيا والدول المؤسسة للكومنولث ودول أوربا الديموقراطية وتتميز هذه النظم بأنها خلقت انساقا سياسية مستقلة وأحدثت قدرا من الاستقلال والتوازن بين الوظائف المختلفة للنظام السياسى مع وجود قدر من التخصص فى البناء والثقافة المتصلة بكل .

---

(١٣) تحولت هذه النظم الى شكل من أشكال الديموقراطية كما حدث فى أسبانيا بعد فرانكو وفى البرتغال بعد سالا زار .

ويخلص الموند من ذلك القول بأن الديمقراطيات المستقرة اكثر كفاءة فى الانجاز السياسى وفى قدراتها السياسية عن النظم الأخرى . ان الاستقلال البنائى والثقافى للوظائف السياسية المختلفة تمكن النظام السياسى فى هذه الديموقراطيات من أن يعالج المشكلات السياسية بكفاءة ودون حدوث تغيرات بنائية فى طبيعة النظام . وما يميز هذه النظم عن النظم الشمولية انها قد حققت توازنا بين متخصصات النظام السياسى بحيث يستطيع ان يجد حلا لأى مشكلة ، فهذا التوازن يخلق فيها مرونة لا تتوفر فى النظم الشموابة . حقيقة أن النظم الشمولية تستطيع ان تحل بعض مشكلاتها بكفاءة ، ولكن هناك بعض المشكلات تتصل بتكوين الجماعات الحاكمة واحلال الوظائف السياسية الهامة وطبيعة المشاركة الشعبية فى صنع القرارات السياسية لا تستطيع هذه النظم أن تحلها بكفاءة .

يتضح من ذلك التحليل الى اى مدى يعتبر الموند النظم السياسية الغربية صورة مثالية للنظام السياسى تقاس عليه كفاية النظم . ليس هناك خلاف على طبيعة الكفاءة السياسية للنظم الديموقراطية ، ولكن مثل هذا التحليل النمطى لا يحقق لنا فهما كافيا لطبيعة الدينامبات الداخلية للنظام السياسى . وليس هناك من معنى لتلك الخصائص العامة والوظائف العامة التى يضعها الموند فى البداية على أنها موجودة فى كل المجتمعات مهما كان حجمها ودرجة تعقيدها ، فالتحليل النهائى يكشف عن انه يفضل نمطا معينا من المجتمعات على نمط آخر حتى وان كان هذا النمط الآخر له نفس الكفاءة فى التغلب على المشكلات التى يواجهها النظام السياسى كالنظام الشمولى على سبيل المثال .

٢ — نموذج بيتر ويرسلى :

اتجه بيتر ويرسلى الى تحليل الأنظمة السياسية فى العالم الثالث دون أن يقارنها بطريقة مباشرة بنظيرتها فى الدول المتقدمة ، ولكن هذه المقارنة قائمة على أى حال . فالوصف الذى يقدمه بيتر ويرسلى لنظم الدولة فى العالم الثالث لا يختلف كثيرا عن وصف كل من روبرت دال وجبرائيل الموند .

يقسم بيتر ويرسلى دول العالم الثالث إلى قسمين رئيسيين (١٤) :

(أ) الدول ذات الحزب الواحد ، أو الدول الساعية الى تحقيق التضامن Solidarist . ويظهر هذا النمط من النظم السياسية فى المجتمعات التى تتوافر فيها بعض الشروط : كوجود تجانس فى البناء الطبقى ، أو اختفاء الانقسامات العرقية تحت سيطرة النظام السياسى المركزى ، او وجود كلاهما معا . وهناك احتمال كبير لأن يظهر النظام السياسى ذو الحزب الواحد القوى فى الدول التى خاضت نضالا عسكريا فعليا ضد الاحتلال الأجنبى ، كما هو الحال فى الجزائر وكوبا وفى الدول الشيوعية ذات الحزب الواحد كالصين وفيتنام . وفى مثل هذا النمط من النظم السياسية يصبح الحزب الواحد هو المعيار الرئيسى فى السياسة . ويظهر شكل من التكامل بين الحزب والدولة ، وتختفى أمام سيطرة هذا الحزب الأحزاب الصغيرة لأنها لا تستطيع أن تتنافس مع الحزب الأكبر أو لأن الحزب المسيطر يقمعها ويمنعها من ممارسة العمل السياسى . ويكون من الصعب فى هذه الظروف خلق نظام سياسى برلمانى ومعارضة سياسية : فالحزب المسيطر الواحد هو الذى يحصل على اغلبية ساحقة فى الأصوات .

ويدعم من دور الحزب الواحد فى هذه المجتمعات الدور الذى أنيط بالدولة بعد تحقيق الاستقلال — فلقد ازداد دور الدولة فى تخطيط شئون الاقتصاد ، فمشروع كمشروع السد العالى فى مصر أو مشروع نهر الفولتا فى غانا او تحديث النظام الزراعى فى بلد من البلدان يتطلب تمويلا ضخما وتعبئة للموارد وساطة قوية بحيث لا يمكن لأى جهة أن تقوم به الا من خلال الحكومة ذاتها ، كما كان على الدولة أيضا أن توجه الاقتصاد ككل ، وأن توجه كل المشاريع الخاصة نحو خدمة الأهداف القومية . ان كل سياسات الدولة

---

(١٤) انظر : Peter, worsley, The Third world. weidenfeld and nicolson London, 1964.

نتجه نحو خلق التكامل المنشود فى الأهداف والمصالح ، ولا يمكن أن يتم ذلك الا اذا أشرفت الدولة على أمور عديدة ومن ضمنها الاقتصاد .

وفى مثل هذه الظروف لا توجد معارضة رسمية وشرعية تمارس من خلال مؤسسات سياسية . حقيقة أن بعض هذه النظم تسمح بقدر من الاستقلال على المستويات المختلفة والمجالات المختلفة ، ويسمح للمواطن ببعض الحقوق ، ولكن هذه الحقوق ينظر اليها دائما فى ضوء علاقة الفرد بالمجموع . ولكن هذا الاستقلال لا يتم بعيدا عن سيطرة الحزب الواحد ، الذى يبنى لنفسه تنظيمات تعمل كأطرافه فى المجتمع من خلالها يتمكن من التغلغل الى كافة جوانب الحياة الاجتماعية وعن طريقها يستمد القوة باستمرار .

(ب) النظم السياسية التعددية :

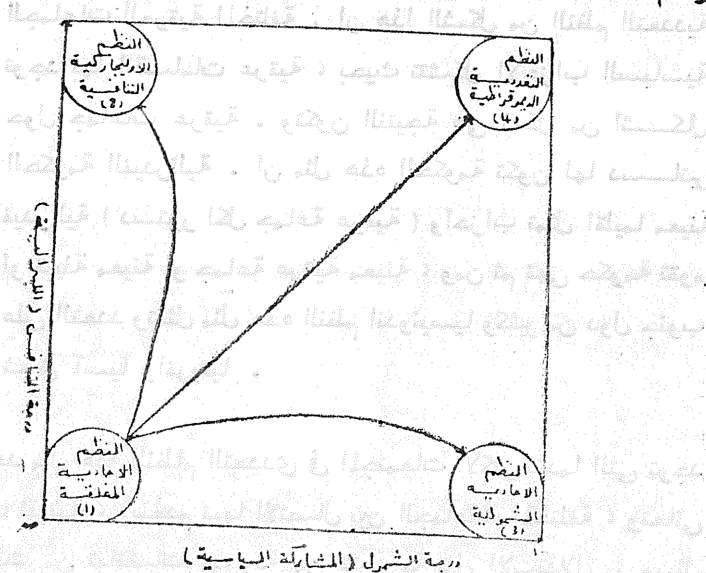
وليست التعددية هنا تقوم على توزيع للقوة كما هو الحال فى المجتمعات الديموقراطية ، وانما تقوم على خلق توازن بين الجماعات العرقية المختلفة . ان هذا الشكل من النظم التعددية توجد بها انقسامات عرقية ، بحيث تتشكل الأحزاب السياسية حول جماعات عرقية . وتكون النتيجة هى شكل من اشكال الحكومة الفيدرالية . أن مثل هذه الحكومة تكون لها دساتير فيدرالية (دستور لكل جماعة عرقية) وأحزاب تمثل اقليما معينا أو قبيلة معينة أو جماعة عرقية معينة ، ومن ثم فهى حكومة تقوم على التعدد وتمثل مثل هذه النظم اندونيسيا وكثير من دول جنوب شرق آسيا وافريقيا .

وقد يوجد مثل هذا النظام التعددى فى المجتمعات الأكثر تقدما التى توجد فيها اختلافات ثقافية ، وينعدم فيها الاتصال بين الجماعات المختلفة ، وتعانى فى نفس الوقت من تناقضات موروثة من فترة ما قبل الاستقلال . ويمثل هذه المجتمعات الهند التى حدثت الانقسامات السياسية فيها منذ عام ١٩٦٤ بناء على الاختلافات اللغوية بين المقاطعات المختلفة .

ومثل هذه النظم السياسية تظل تعددية عرقية بهذا الشكل الى أن يتحول المجتمع الى مجتمع طبقى ، بمعنى أن يتطور المجتمع بحيث تنصهر الجماعات العرقية فى طبقات . وفى هذه الحالة فان النظام السياسى قد يتغير ليصبح نظاما قائما على تعدد الأحزاب التى تمثل مصالح مختلفة دون ان تمثل جماعات عرقية أو اقليمية أو قبلية . وهى فى هذه الحالة تقترب من النموذج السياسى لامجتمعات الغربية الديموقراطية .

٣ ــ نموذج روبرت دال :

اهتم روبرت دال Dahl فى كتابه بعنوان « النظام التعددى : المشاركة والمعارضة » (١٥) بتطوير نموذج للمقارنة بين النظم السياسية المختلفة وفقا لمتغيرين أساسيين : الأول درجة الليبرالية Liberalization التى يسمح بها النظام السياسى ، أو درجة المنافسة العامة Public Contestation والثانى : درجة شمول النسق السياسى واحتوائه لأفراده ، أى درجة المشاركة السياسية للأفراد ، وبناء على هذين المتغيرين فرق روبرت دال بين اربعة أنماط سياسية من النظم السياسية تقع بينها انماط عديدة أخرى . وقدم هذه الأنماط بصورة بيانية فى الشكل التالى :



(١٥) انظر, R. A. Dall, Polyarchy : participation and opposition, yale university press, 1971.

لفهم هذا النموذج سنبدأ من النمط الموجود فى الركن الأيسر من أسفل . هذا النظام يمثل خطا لنظام السياسى لا يعرف أى درجة من الليبرالية ولا المشاركة ، انه نظام مغلق يقوم على سيطرة قلة قليلة العدد من الأفراد . وعندما يظهر تغير فى اتجاه السهم رقم (١) فان النظام السياسى يحقق قدرا من الليبرالية مقصورة على التنافس بين جماعات القلة (الجماعات الأوليجاركية) دون أن يسمح بمشاركة عدد كبير من الأفراد فى صنع السياسة . ويطلق دال على مثل هذا النمط التى تسيطر فيه الجماعات الأوليجاركية المتنافسة Compertitive oligarchies اما اذا حدث تغير فى اتجاه السهم رقم (٢) فان النظام الأحادى المغلق يظل أحاديا ولكنه يستوعب عددا كبيرا من الأفراد فى نطاق المشاركة السياسية . ان التغير هنا يتجه نحو مزيد من الشعبية دون أن يتغير الطابع الأحادى للنظام . ومثل هذه النظم يطلق عليها دال النظم الأحادية الشمولية inclusive hegemonies اما اذا تحرك التغير فى اتجاه السهم رقم (٣) فان المجتمع يحقق أعلى درجة من الليبرالية وأعلى درجة من المشاركة ــ وهذا هو النمط الديموقراطى الذى تمثله المجتمعات الديمقراطية . ولما كان دال يعتقد بأن المشاركة الكاملة والليبرالية الكاملة لا تتحقق لأى نظام فقد أطلق على هذا النمط النظم المتعددة الجماعات polyarchies

وتمثل هذه الأنماط الأربعة من النظم السياسية انماطا مثالية ، يمكن أن يقاس عليها أى نظام سياسى . ويمكن أن تتوزع النظم السياسية فى المنطقة الفراغ فى وسط هذا الشكل ويقاس درجة الليبرالية والمشاركة السياسية وفق اقتراب النظام من أى نمط من هذه الأنماط الأربعة . وقد صنف دال بنفسه النظم السياسية فى العالم وفقا للمعيارين اللذين اتخذهما أساسا للمقارنة بين النظم . وكانت النظم الديموقراطية الغربية هى أقرب النظم الى النظم الديموقراطية ، وكانت نظم العالم الثالث أقرب الى النظم الأوليجاركية والنظم الأحادية ، بينما كانت النظم الاشتراكية أقرب الى النظم الأحادية الشمولية .

والواضح من هذه النماذج جميعها أنها تتفق والقضايا التى تنطلق منها نظرية التحديث ، رؤيتها لطبيعة النظم السياسية فى العالم الثالث ، وهى أولا تنظر الى هذه النظم فى ضوء النموذج المثالى للتحديث فى المجتمعات الغربية ، وهى ثانيا تشخص خصائص هذه النظم على أنها تقع على درجات مختلفة من سلم التطور السياسى غير أن أى منها لم يصل بعد الى النموذج المثالى الغربى ، وهى ثالثا تتضمن القول بأن الطريق الى مزيد من فاعلية نظام الدولة وشرعيته هو السعى الحثيث نحو تبنى النموذج الغربى وهو أمر يساعد على مزيد من علاقات التعاون بين دول العالم الثالث والدول الغربية فمثل هذا التعاون هو الذى يكسب هذه الدول صفات المجتمعات الغربية . ولكن كيف الطريق الى ذلك ؟ اذا كان على المجتمع النامى أن يمر بعملية تنمية وتحديث لكى يحقق هذا الهدف ، فان نظامه السياسى ايضا يجب أن يخبر نفس العملية . وتصبح التنمية السياسية هى الطريق المعبد الى تحقيق حداثة النظام السياسى .

خامسا ــ التنمية السياسية : طريق الحداثة :

أصبح مبحث التنمية السياسية Political Development مبحثا أساسيا داخل نظرية التحديث . ولا يوجد اتفاق واضح بين الدارسين على ما هو المقصود بالتنمية السياسية . ونستعرض فيما يلى المواقف المختلفة فى تعريف التنمية السياسية كما لخصها لوسيان باى (١٦) L. pye :

١ ــ التنمية السياسية هى عملية خلق النظام السياسى الفعال القادر على التعجيل بعملية النمو الاقتصادى . التنمية السياسية فى هذه الحالة هى أحد مستلزمات التنمية الاقتصادية ، بحيث لا يمكن للأخيرة أن تتحق بدونها . وبحيث تصبح الوظيفة الأساسية للنظم السياسية

(١٦) Lucian W. pye, «The concept of political development» Annas of thle American Academy of political and Social Sciences. vol. 358. March. 965, pp. 1-14.

هو تحويل الاقتصاد الراكد التقليدى الى اقتصاد دينامى له قدرة على النمو الذاتى . ويفترض أصحاب هذه الوجهة من النظر أن الاقتصاد لا ينفصل عن السياسة وأن السياسة قد تعطل النمو الاقتصادى وقد تعجل به ، ومن ثم فان أية تغيرات نحو الأفضل فى النظام السياسى سوف تنعكس بدورها على النظام الاقتصادى .

٢ — محاولة تقليد النموذج السياسى القائم فى المجتمعات الصناعية ، بخلق نظام سياسى ذى حكومة مسئولة تتجنب التصرفات السياسية الطائشة التى تهدد المصالح الحيوية للمجتمع أو حتى لقطاع منه ، مع فرض قيود على سلطات الدولة ، واستيعاب القيم المتصلة بالادارة والاجراءات القانونية . وفهم السياسة على أنها اجراء لحل المشكلات وليست قيمة فى حد ذاتها ، انها أداة لتحقيق الرفاهية للشعب وليست صراع على السلطة والمصالح . وفوق كل هذا لابد من ارساء دعائم النظام السياسى على أساس مشاركة الجماهير .

٣ — التنمية السياسية هى تقليد للنموذج الغربى مع قبول فكرة أن التنمية السياسية هى فى نفس الوقت تحديث سياسى . التنمية السياسية عملية لا تنفصل عن عملية التحديث .

٤ — التنمية السياسية هى محاولة لخلق الأمة — الدولة nation - state بمعنى قبول شكل واحد من النظام السياسى والممارسة السياسية . ويعنى ذلك أن التنمية السياسية هى بتر لأشكال النظم السياسية القديمة القائمة على نظم الامبراطورية أو النظم القبلية أو النظم العرقية أو حتى النظم الاستعمارية . ان بناء الدولة — الأمة — يجب ان يقوم على انقاض كل هذه النظم بفرض نظام واحد يجب هذه النظم جميعا بحيث تنشأ فى ظله الدولة — الأمة الجديدة — وتقوم هذه الوجهه من النظر على افتراض ان المجتمعات التقليدية كانت مجتمعات مفككة سياسيا تعرف شكلا من أشكال الانقسام السياسى بناء على

الروابط القبلية أو العرقية . واذا كان التحديث هو عملية لخلق التكامل بين هذه الأقسام المختلفة ، فان التكامل لا يتم الا بانشاء دولة — أمة حديثة لها نظام سياسي واحد يجمع كل هذه الشتات المتناثر من الأعراف والنظم السياسية .

٥ — ويهتم أصحاب الاهتمامات الادارية والقانونية بالتنمية السياسية كعملية لخلق الأسس القانونية والادارية التى يمكن بناء عليها تنظيم المجتمعات التقليدية التى تحل محل الاعراف التقليدية المتفرقة التى تحكم كل جماعة على حدة . ويقوم هذا التعريف على افتراض أن قيام دولة حديثة لا يمكن أن يتم الا اذا تحقق للدولة سيادة كاملة على كافة الجماعات التى تدخل فى نطاق البقعة الجغرافية للدولة . ومثل هذه السيادة لا يمكن أن تتم اذا كان لكل جماعة اقليمية ولكل قبيلة الاعراف التى تنظم حياتها وتنظم اسلوب حل النزاع داخلها ، واذا كان لكل جماعة أسلوب مختلف فى تنظيم السلطة داخل الجماعة . ان السيادة الكاملة تشترط أن تخضع كافة الجماعات لنظام قانونى واحد ولأسلوب ادارى واحد . ولذلك فان التنمية السياسية للمجتمعات التقليدية يجب أن تقوم على خلق مثل هذا النظام القانونى والادارى الذى يتحقق من خلاله السيادة الكاملة للدولة ويصبح اساسا لشرعيتها واستقرارها .

٦ — تعنى التنمية السياسية عند البعض التعبئة السياسية للجماهير Political mobilization of masses لدفعها الى مزيد من المشاركة السياسية . ويقوم هذا التعريف على افتراض أن السياسة فى المجتمعات التقليدية تحتكرها فئة قليلة العدد من الناس ، تخضع لها الجماهير خضوعا لا طوعيا . وفى هذه الحالة فان المجتمع الحديث لا يمكن أن ترسى دعائمه الا اذا شارك أكبر عدد ممكن من الأفراد فى صياغة الأسلوب السياسى الملائم وفى عملية صنع القرار فى المجتمع . ان خلق المواطن الفعال المشارك هو الهدف الرئيسى للتنمية السياسية ،

فاذا كان الأفراد فى المجتمعات التقليدية لا يشاركون فى السياسة بقدر ما يتلقون القرارات الصادرة اليهم من أعلى فان هؤلاء الأفراد لابد ان يتحولوا من خلال التعبئة السياسية — أى دفع الأفراد الى المشاركة وخلق التنظيمات السياسية الملائمة لهذه المشاركة — الى مواطنين يشاركون فى العملية السياسية بفاعلية . وكلما تزايد عدد الأفراد اللذين يشاركون فى السياسة كلما تحول المجتمع خطوة نحو نموذج المجتمع الحديث .

٧ — تعنى التنمية السياسية بناء الديموقراطية اى ان التنمية السياسية تحدث كلما استطاع النظام السياسى بناء المؤسسات الديموقراطية وتدعيم الممارسات السياسية الديموقراطية . ويقوم هذا الراى على افتراض أن التنمية بما تتطلبه من قدرة على المشاركة لا يمكن أن تتحقق فى ظروف القهر الذى يشهدها النظام التقليدى ، ولذلك فان الخطوة الأولى فى تحقيق التطور الاقتصادى السياسى لابد وان تأتى من رفع أشكال القهر هذه واحلالها بنظم ديموقراطية ايا كان شكل الممارسة الديموقراطية .

٨ — ويرى آخرون أن الديموقراطية لا تتلائم مع ظروف التغير الاجتماعى السريع ، ولذلك فانهم يتبنون الرأى القائل بأن التنمية السياسية يجب أن تتجه نحو خلق الاستقرار السياسى والاجتماعى . ولا يمكن أن يتم خلق هذا الاستقرار الا من خلال نظام سياسى مستقر قادر على أن يوجه عمليات التغير الاجتماعى ويخطط لها . فليس لها أن تحدد طبيعة هذا النظام ، فقد يكون ديموقراطيا أو غير ديموقراطى ، المهم أنه يجب أن يكون له من القوة ومن الشرعية ما يمكنه من ضبط عملية التحول وتوجيهها فى المسار الصحيح .

٩ — التنمية السياسية هى شكل من أشكال التعبئة والقوة ، بمعنى انها تستهدف خلق نظام سياسى فعال وله من القوة ما يمكنه من تعبئة الموارد لتحقيق التنمية . وفى هذه الحالة فان الحكم على النظام السياسى

لا يتم وفقا لدرجة ديموقراطيته أو استقراره وانما يتم فى ضوء درجة القوة التى يتمتع بها النظام السياسى فى عملية تحديد الأهداف الجمعية وتعبئة الموارد لتحقيق هذه الأهداف .

١٠ــ وأخيرا فان هنـاك وجهة نظر ترى أن التنمية السياسية ما هى الا جانب واحد من عملية متكاملة للتغير الاجتماعى . فلا يمكن أن تتحقق التنمية السياسية دون حدوث تغيرات فى كافة عناصر الثقافة .

وبالرغم من اختلاف هذه الآراء فى ظاهرها الا أن هناك خيطا عاما يربط بينها جميعا فاذا ما وضعنا ايدينا على خصائص النسق السياسى الذى يحقق عملية التنمية السياسية فسوف نرى أن هذه الخصائص تمثل نفس الخصائص التى تميز النظم السياسية فى المجتمعات الغربية الديموقراطية . ويؤكد لنا ذلك الى أى مدى تفهم النظم السياسية فى مجتمعات العالم الثالث فى ضوء صورتها المثالية الموجودة فى الغرب ــ ولقد حاولت لجنة الدراسات السياسـية المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلـوم الاجتماعية فى جامعة برنستون أن تستعرض الآراء المختلفة فى عدد من الموضوعات الأساسية المتضمنة فى عملية التنمية السياسية (١٧) فحددتها فى ثلاثة أبعاد أساسية هـى :

البعد الأول : خلق روح المساواة والاتجاهات المدعمة لمبدأ المساواة وطالما تحققت هذه المساواة فانها سوف تؤدى بالتالى الى مزيد من المشاركة فى صنع القرار السياسى والى مزيد من الديموقراطية ، كما انها سوف تؤدى على المستوى الاجتماعى العام الى خضوع كل الأفراد فى المجتمع لنفس القواعد والقوانين دون وجود أى استثناءات وفى هذه الحالة فان التوافد الى احتلال المناصب السياسية يخضع لمعايير الانجاز ولا يخضع بأى حال من الأحوال الخصائص المتوارثة التى تسود فى المجتمع التقليدى .

---

(١٧) نشرت هذه الآراء فى كتاب بعنوان :
The Political System and political development. Princeton university press.

البعد الثانى : الاقتدار السياسى ، بمعنى خلق النظام السياسى القادر على أن يخرج قرارات سياسية فعالة من ناحية وعلى أن يؤثر تأثيرا فعالا فى الاقتصاد والمجتمع من ناحية أخرى . ويتطلب الاقتدار السياسى وجود حكومة منجزة تعمل فى ظروف تهيىء لها تحقيق الانجاز المناط بها . وباختصار فان الاقتدار السياسى يعنى الانجاز والفاعلية .

البعد الثالث : تباين وتخصص النظم السياسية . بمعنى أن يكون للمؤسسات السياسية وظائف واضحة ومحددة ، وأن يكون هناك تقسيم عمل داخل الجهاز الحكومى ، بحيث لا تضفى وزارة من الوزارات على تخصصات وزارة أخرى ، وأن تكون الأدوار السياسية متخصصة . ولهذا يحقق النسق تباينا واستقلالا نسبيا عن الانساق الأخرى كما يحقق فى داخله تباينا واستقلالا بين مكوناته الرئيسية . ولا يعنى ذلك أن النظام السياسى يكون مفتتا من الداخل أو منعزلا عن البناء الكلى للمجتمع ، وفى بناء النسق السياسى بخاصة .

يمكن أن تقيم من هذه الأبعاد الثلاثة نمطا مثاليا للنظام السياسى ، ويعتقد الدارسون هنا أن هذه الأبعاد هى نفس الأبعاد المميزة للنظام السياسى فى الديموقراطيات المستقرة فى الغرب . وبذلك تصبح عملية التنمية السياسية هى العملية التى من خلالها تكتسب النظم السياسية فى العالم الثالث سمات النظم السياسية فى المجتمعات الغربية .

الفصل الثانى

مفهوم الدولة والعلاقات الدولية

نظرية التبعية

مقدمــة :

يحاول هذا الفصل أن يتتبع بشكل عام الاسهام الذى قدمته نظرية التبعية فى تعريف مفهوم الدولة ، وفى فهم طبيعة العلاقات الدولية . ولما كانت بقية فصول هذا الكتاب ستركز على تفاصيل اسهام نظرية التبعية فى دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع فى اطار النسق الرأسمالى العالمى ، فان هذا الفصل يعد مدخلا ضروريا لفهم هذه التفاصيل . ومن ناحية اخرى فانه يقدم للقارىء بداءة التصور النظرى المغاير لتصورات نظرية التحديث التى عرضنا لها فى الفصل السابق . وتحقيقا لهذه الغاية فسوف نقصر الحديث هنا على تقديم فكرة سريعة عن قضايا نظرية التبعية ، واسهاما فى تعريف مفهوم الدولة فى العالم الثالث وفى تقديم فهم جديد لطبيعة العلاقات الدولية . وتحقيقا لهذه الغاية أيضا فسوف نحاول أن نقارن بين اسهام نظرية التبعية فى هذا المجال واسهام نظرية التحديث ، لكى تتبدى لنا طبيعة الفروق الجوهرية بين كليهما .

اولا ــ قضايا نظرية التبعية : اطلالة عامة :

تنطلق نظرية التبعية من فكرة محورية تعاند الفكرة التى تقوم عليها نظرية التحديث أى معاندة . فاذا كانت نظرية التحديث ترجع التخلف الذى تعيش فيه بلدان العالم الثالث الى طبيعة الثقافة التقليدية الجامدة لشعوب هذه البلدان ، وعدم الاحتكاك المكثف بالثقافة الغربية الحديثة الى الدرجة

التى يمكن معها التغلب على عقبات التنمية التى تفرزها الثقافة التقليدية السائدة فى هذه المجتمعات ، اذا كانت نظرية التحديث تقرر كل هذا فان نظرية التبعية تقرر بداءة ان مثل هذا الاحتكاك المكثف كان موجودا ومايزال وهو واقع تاريخى وحاضر ، ولكنه لم يفرز تغيرا ولا تنمية وانما أدى الى تكريس التخلف وتدعيمه . لم يؤد هذا الاحتكاك الى أن يتحول المجتمع التقليدى الى مجتمع حديث أو حتى الى صورة قريبة من هذا المجتمع الحديث ، بل أدى — على العكس من ذلك — الى ظهور نمط من التغير هو التخلف بعينه . لقد أدى الى ما يسميه البعض « بتنمية التخلف » فى الدول التابعة (١) .

ويرجع السبب فى ذلك الى أن العلاقة بين الدول المتخلفة (الدول التابعة) والدول الرأسمالية (دول المركز) لم تكن بحال علاقة متكافئة . لقد كانت وما تزال علاقة غير متكافئة تستغل فيها الدول القوية الدول الضعيفة التابعة . ومن هنا فقد ظهر فى العلاقات الدولية شكل من أشكال الخضوع والسيطرة ، الخضوع من جانب الدول التابعة والسيطرة من جانب الدول الرأسمالية . وهنا تحول العالم الى مراكز وتوابع ، واشباه توابع تقوم بدور وسيط بين المراكز والتوابع .

فالتطور التاريخى للعالم لم يتح لكل مجتمع ان يتطور تطورا داخليا مكتفيا بذاته ، ففى لحظة من لحظات تاريخ الرأسمالية كان لابد لها أن تزحف على المجتمعات الأخرى فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . لقد

---

(١) كان فرانك هو أول من قدم هذا المفهوم ، وكانت كتاباته من أكثر الكتابات التى روجت لفكرة التبعية التى ظهرت فى أعمال بول باران وبول سويزى .

انظر عرضا لتطور نظرية التبعية وأهم دعاتها فى المصدرين التاليين :

السيد الحسينى ، **التنمية والتخلف** : دراسة تاريخية بنائية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، أحمد زايد ، **البناء السياسى فى الريف المصرى** ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

أخضع النظام الرأسمالى النظم غير الرأسمالية لسيطرته الاقتصادية والسياسية والعسكرية . وبدأ يسخر هذه النظم لانتاج فائض يتم نقله باستمرار الى مركز العالم الرأسمالى . وبهذه الطريقة اصبحت العلاقة بين المركز الرأسمالى وتوابعه علاقة غير متكافئة . ويحكم هذه العلاقات نظام لتقسيم العمل الدولى تقوم فيه كل وحدة من وحدات النظام العالمى (المراكز وأشباه التوابع والتوابع) بدور اقتصادى وسياسى معين (٢) .

ويعمل البناء الطبقى والسياسى فى المجتمعات التابعة على تدعيم هذه العلاقات وتوطيدها . فالبرجوازية الرأسمالية العالمية التى زحفت على دول العالم الثالث حاولت أن تشجع قيام برجوازيات محلية تابعة تشاركها فى جزء قليل من الفائض ولكنها تبذل فى مقابلة كل الطاقة لتدعيم أواصر التبعية والتخلف فى المجتمع التابع . وتعمل البرجوازية العالمية والبرجوزايات المحلية لا على خلق الأنشطة الاقتصادية التى تسهم فى تحقيق التنمية وإنما على تدعيم الأنشطة التى يترتب عليها أعلى قدر من الفائض يتم نقله الى الدول الرأسمالية الغربية . ولذلك فان شكل التنمية الذى يظهر فى بلدان العالم الثالث هو شكل من التنمية الرثة أو التنمية التابعة التى لا تتجه نحو خلق استقلال وطنى بقدر ما تتجه نحو تدعيم أواصر التبعية (٣) .

---

(٢) ظهر مفهوم أشباه التوابع ومفهوم النسق الرأسمالى العالمى من خلال الدراسات التى قدمها عما نويل والشتين وتلاميذه . انظر

E. wallerstein **Modern world System**, Academic Press new York, 1974.

وقد صدر الجزء الثانى من هذا الكتاب عام ١٩٧٩ .

ويطور والشتين وتلاميذه تحليله للنسق العالمى من خلال علاقاته التبعية فى اثنتين من المجلات العلمية الشهيرة . الأولى قديمة وساهمت نفسها فى تخليق فكرة النسق العالمى عند والشتين وهى مجلة Annals والثانية حررها والشتين نفسه — منذ عام ١٩٧٧ بعنوان Review

(٣) ظهر مفهوم التنمية الرثة فى كتاب فرانك الصادر عام ١٩٧٢ بعنوان : البرجوازية الرثة والتطور الرث .

ثانيا ـــ تعريف الدولة :

اشتقت نظرية التبعية تعريفها للدولة من تطوير للنظرية الماركسية فى الدولة . والمعروف أن النظرية الماركسية فى الدولة ـــ والتى تهتم بالأساس بالدولة فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ـــ تقوم على فكرتين أساسيتين : الأولى هى أن الدولة ما هى الا جهاز يعبر عن مصالح الطبقة البرجوازية ، والحكومة ما هى الا لجنة لادارة شئون هذه الطبقة . ويشير مفهوم القوة السياسية وفقا لهذا الفهم الى أشكال السيطرة المنظمة التى تمارسها طبقة معينة لقهر الطبقة الأخرى . أما الفكرة الثانية فتنحصر فى أن الدولة تحت ظروف معينة فى المجتمع الرأسمالى قد تحقق قدرا من الاستقلال عن كافة الطبقات وتصبح القوة الأساســية المؤثرة فى المجتمع دون أن تكون أداة تستخدمها طبقة معينة . ولقد اتخذ ماركس من الدولة البونابرتية نموذجا لتدعيم هذه الفكرة (٤) . ولكن مهما تحاول الدولة هنا تحقيق الاستقلال عن الطبقات فى المجتمع ، فان الظروف التى تعمل فيها تفرض أن تكون حامية لمصالح الطبقة المسيطرة على أى حال (٥) .

ولقد تطور هذان المفهومان للدولة لدراسة الدولة فى المجتمع الرأسمالى كما أشرنا قبل قليل . ولكن طرح القضيتين على هذا النحو هو الذى أدى الى ظهور الحوار المكثف الذى شهدته فترة السبعينات حول الدولة فى المجتمع الرأســمالى (٦) .

---

(٤) الدولة البونابرتية نســبة الى تشـــالز لويس نابليون بونابرت (نابليون الثالث) الذى كان رئيسا للجمهورية الفرنسية الثانية منذ ديسمبر عام ١٨٤٨ وحدث فى ديسمبر عام ١٨٥١ أن أحدث انقلابا فى السلطة ونصب من نفسه امبراطورا وظل حاكما امبراطوريا لها حتى عام ١٨٧٠ .

ولقد كتب ماركس حول نظام لويس بونابرت مقا شهيرا بعنوان :
The Eighteenth Poumaire of Louis Bonapart,

(٥) أنظر : R. Miliband, «Marx and the state» in Miliband and sanville (eds.) the socialist Register, 1965.

(٦) أنظر تلخيصا لهذا الحوار ـــ فى المصدر التالى
Bob Jessop, The capitalist state, Martin Robertson, Oxford, 1932.

ولقد انعكس هذا الحوار على منظرى التبعية ، فنجد انهم لم يشتقوا منه تعريفهم الدولة فحسب ، بل دفعهم هذا الحوار الى مزيد من الاهتمام بطبيعة الدولة فى المجتمعات الرأسمالية التابعة . ويعد تعريف الدولة الذى تطور فى الكتابات الماركسية الكلاسيكية مقبولا الى حد ما لدى منظرى التبعية . فالدولة ما هى الا مجموعة من الأجهزة السياسية الفوقية فى تكوين اجتماعى معين . انها نتاج المجتمع فى مرحلة من مراحل تطوره ، تلك التى تظهر فيها التناقضات الداخلية وتتضح فيها التعارضات بين المصالح ومن ثم بين الطبقات . والدولة بذلك ترتبط بنمط انتاج معين (النمط المسيطر فى الفترة التاريخية) تعمل على تدعيمه وتقويته حتى وان لم تبد تحيزا ظاهرا لأى من الطبقات المكونة للمجتمع .

وللدولة مجموعة من الخصائص بصرف النظر عن نمطها وعن نمط الانتاج الذى يشكلها . تنحصر هذه الخصائص فى (٧) :

١ — انها تمارس السلطة وفقا لمبدأ السيادة على اقليم معين وليس وفقا لتنظيم قرابى أو مشاعية بدائية (الدولة هنا نظام السلطة يختلف عن هذين النظامين ويتجاوزهما) .

٢ — أنها تقيم لنفسها قوة عامة مستقلة ، فهى تجهز نفسها بجهاز عسكرى قوى مستقل عن سكان المجتمع الذى توجد فيه .

٣ — وهى تفرض شكلا من أشكال الضريبة على المواطنين لتدعيم قوتها وللانفاق على شئون الادارة .

٤ — وهى تعمل من خلال مجموعة من الموظفين الرسميين يمتلكون ما للدولة

---

(٧) أنظر :

B. Patanker and G. Omwdt, «The Bourgeois state in Postcolonial social formation» **Economic and Political weekly, Vol. XII, No. 53, 1977, p. 2167**.

من قوة عامة يتربعون بها على عرش المجتمع (مدعين بذلك انهم يعملون فى صالح المجتمع ككل فى ضوء اطار من الشرعية) .

وتوجد هذه الخصائص جميعا فى أى دولة ، ويكون الخلاف بين دولة وأخرى فى درجة وطبيعة السيادة ، وحجم القوة المسلحة ، ونمط الادارة والضرائب . والواقع أن هذا التعريف للدولة قد لا يبدو مختلفا عن تعريف ماكس فيبر للدولة بأنها « احتكار شرعى لاستخدام القوة فى نطاق قطعة محددة من الأرض » . ولكن اذا ما ربطنا بين هذه الخصائص وبين ما نكر فى البداية عن ارتباط الدولة بنمط الانتاج وبالتعارض الطبقى فى المجتمع ينكشف لنا الفرق بين الصياغة الماركسية والصياغة الفيبرية لمفهوم الدولة . الدولة هنا ليست مفهوما مجردا مقطوع الصلة بالتاريخ . انها واقعة تاريخية تنشأ عندما تتوافر ظروف تاريخية معينة ، وتتشكل فى ضوء معطيات تكوين اجتماعى معين . وبذلك يمكن القول بأن ارتباط الدولة بوجود التعارض الطبقى فى المجتمع هو ما يفرق بين الصياغة الماركسية للدولة والتى تأثرت بها نظرية التبعية وبين الصياغة الفيبرية والتى تأثرت بها نظرية التحديث .

ولا يختلف الباحثون فى نظرية التبعية كثيرا مع الصياغة الماركسية لمفهوم الدولة ولكنهم يؤكدون بشكل واضح وصريح على أن نظام الدولة فى المجتمعات التابعة يختلف عن نظيره فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، ويؤكدون أيضا على الارتباط الوثيق بين نظم الدولة وبين البناء الاجتماعى . فنظام الدولة هو انعكاس لبناء اجتماعى تابع يخضع لنظام تقسيم العمل الدولى ، ولذلك فان خصائصها ترتبط بطبيعة هذا البناء التابع من ناحية وبظروف تقسيم العمل الدولى من ناحية أخرى ولنستعرض معا رأى اثنين من المهتمين بدراسة الدولة التابعة لنرى الى أى مدى يعتبر هذا الافتراض صادقا .

الدولة كما يذهب ريموند دوفال R. Duvall وجون فريمان J. Freeman هى مجموعة من الأجهزة الادارية التى تمثل كيانا متسقا Coherent

totality . وهى بذلك تختلف عن الحكومة ، أن تلك الأخيرة تتكون من مجموعة من الأشخاص الذين يحتلون أعلى المناصب فى السلطة المركزية ، ويكون بيدهم سلطة اصدار القرار داخل النظام السياسى . فالحكومة ما هى الا جهاز لاصدار القرار داخل الدولة . أما الدولة فهى تضم مجموعة من نظم الحكم الثابتة نسبيا . فهى تجمع بين الجهاز البيروقراطى العام والجهاز الادارى فى كل واحد . والدولة ليست مجموعة من الكيانات والأجهزة الطوعية التى توجد مستقلة عن البناء الاجتماعى ، ولكنها ترتبط بالاقتصاد والمجتمع ارتباطا تاريخيا . أنها مجموعة من الأجهزة الفوقية التى تعكس المبادىء التى يقوم عليها التنظيم الاجتماعى للمجتمع . ومثل ذلك يمكن أن يقال عن أهداف وقدرات وتوقعات الدولة ، فكلها نواتج تاريخية للبناء الاجتماعى وللأسس الاجتماعية التى تقوم عليها الدولة (كالطبقات وأسس الشرعية) . ولا يعنى ذلك بطبيعة الحال أن تكون العلاقة بين الدولة والمجتمع علاقة ميكانيكية تتأثر بها الدولة دون أن تؤثر . فالبناء الاجتماعى والأسس الاجتماعية التى تقوم عليها الدولة تتأثر بسياسة الدولة وأدوارها التى تفرض عليها أن تتدخل فى توجيه مسار الحياة الاجتماعية . فتدخل الدولة يؤثر بشكل جدلى تاريخى مستمر فى البناء الاجتماعى . وبناء على ذلك فان الدولة لا يمكن أن تفهم الا فى اطار بناء اجتماعى معين وفى ظروف تاريخية معينة . كما أن البناء الاجتماعى لا يمكن أن يفهم الا فى ضوء الدولة المهيمنه عليه والموجهة للسياسات داخله . ويجب أن يتم فهم العلاقة التاريخية بين الدولة والبناء الاجتماعى فى ضوء الاعتبارات الآتية (٩) :

١ — يجب أن نضع نصب أعيننا حقيقة أن بناء المجتمع والدولة فى الماضى ،

---

(٨) أنظر : R. Duvall and L. R. Freeman, «The state and Dependent Capitalism», **International Studies Quarterly**, Vol. 25. No. 1. March. 1981. p. 106

(٩) المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

وما تعرض له من تغيرات ، هو الذى يشكل بناء الدولة والمجتمع فى الحاضر . فلكى نتعرف على الدور المعاصر للدولة ، يكون من الضرورى أن نتعرف على القوى التاريخية التى شكلت كليهما فى الماضى . الدولة هنا ليست منقطعة الصلة بالتاريخ ، وانما هى نتاج له ولا يمكن أن تدرس بدون الرجوع اليه .

٣ ــ يجب أن تقوم نظرية الدولة على ادراك حقيقة أن أفعال الدولة هى من نوع الأفعال المقصودة أو الارادية . لا يعنى ذلك الدولة جهاز لاصدار القرارات أو أنها فاعل يسعى لتحقيق هدف معين . وانما يعنى أن سلوك الدولة لا يخلو من القصدية ، حتى وان كانت قصدية موجهة . فكل جهاز من أجهزتها يحقق هدفا معينا اذا ما نظرنا اليه مستقلا عن الأجهزة الأخرى . وجماع هذه الأجهزة فى كليتها هو الذى يشكل الدولة كتنظيم من النظم المتكاملة .

٤ ــ أن تحليل هيكل نظم الدولة وأدوارها يجب أن يتم فى ضوء التفاعل المتبادل بين الظروف البنائية الاجتماعية من ناحية ودور الدولة فى تشكيل هذه الظروف من ناحية أخرى . فالدولة لا تتدخل فى شئون الاقتصاد والمجتمع بصدد أمور تتصل بالدولة فحسب بل تتصل أيضا بجوهر شئون الاقتصاد والمجتمع . كما أن الدولة فى حد ذاتها تتشكل وفقا للعلاقات الاجتماعية السائدة بما فى ذلك العلاقات الاجتماعية للانتاج .

والواضح من هذا التحليل أن تعريف نظرية التبعية للدولة يتفق فى خطوطه العريضة مع التعريف الماركسى الذى قدمناه فى صدر هذه الفقرة . ولكن لا يعنى ذلك القول بأن منظرى التبعية والتخلف قد طبقوا هذا التحليل تطبيقا ميكانيكيا على المجتمعات الرأسمالية المتخلفة فى العالم الثالث ، ذلك أن هذا التحليل قد ظهر أصلا لدراسة الدولة فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة . لقد أخذ منظرو التبعية والتخلف هذا المفهوم للدولة ووضعوه فى

سياق الظروف التاريخية للمجتمع التابع . ولذلك فانه من الضرورى ان نحتفظ فى أذهاننا بالاطار العلم لنظرية التبعية ونحن نتأمل مدخاها لتعريف الدولة . فاذ كانت هناك مقولات علمة تصـــدق على الدولة ســـواء فى المجتمعات الرأسمالية التابعة ، فان الدولة فى تلك الأخيرة لها ســـماتها التاريخية الخاصة .

ويبدو أن السمة التاريخية الخاصة التى تميز الدولة فى المجتمع التابع تنحصر فى أن علاقتها بالمجتمع ودورها فيه يتحددان فى ضوء ظروف التبعية . فالنشاط الاقتصادى فى المجتمع التابع وبناء العلاقات الاجتماعية داخله يتحددان وفقا لعمليات تتم فى مكان آخر من النسق العالمى (فى دول المركز الرأسمالى) . واذا كان الأمر كذلك فان طبيعة الدولة ودورها فى تنظيم العملية الاقتصادية وتدخلها فى شئون الاقتصاد والمجتمع لا يتم فى ضـــوء ظروف داخلية تلقائية بل تؤثر فيه بشكل واضح الظروف الخارجية المرتبطة ببناء النسق الرأسمالى العالمى . وفضلا عن ذلك فان الأبنية الاقتصادية والاجتماعية التى تقوم عليها فى المجتمع التابع تعتبر أبنية وسيطة . فالدولة التابعة تستمد الدعم والتأييد من الخارج ، كما أن بناءها يتأثر بالأسس المادية الموجودة فى مجتمعات المركز ، فهى مثلا لاتستمد شرعيتها من تأييد الطبقة البرجوازية المحلية فحسب ولا من الأسس الداخلية للشرعية وانما تستمدها أيضا من تأييد البرجوازية العالمية ومن الأسس الاجتماعية التى يقوم عليها تقسيم العمل الدولى . بل يمكن القول بأن الطبقة البرجوازية المحلية والأسس الاجتماعية الداخلية تتحددن فى ضوء الظروف الأوسع للنظام الرأسمالى العالمى . ان الدولة التابعة هى دولة يساهم النسق الرأسمالى العالمى فى تشكيلها ، وهى تبقى وتستمر فى الوجود بفضل تدعيم هذا النسق واستمراره .

وبناء الدولة فى سياق التبعية يؤثر فى البناء الاجتماعى ويتأثر به . غير أن ما يميز هذه العلاقة أنها ليست علاقة مباشرة ، ومن ثم فان الرابطة التى تربط الدولة بالمجتمع ليست رابطة تكاملية مباشرة . فالبناء الاجتماعى

التابع هو أصلا بناء وسيط لأنه يتشكل فى ضوء ظروف خارجية وهو يمارس تأثيره على بناء الدولة فى ضوء هذه الظروف الخارجية . والدولة التابعة بدورها تعتبر بناءا وسيطا لا يمارس تأثيره على البناء الاجتماعى بشكل مباشر وانما من خلال علاقة التبعية القائمة وعند هذه النقطة نجد أن مايميز تحليل بناء الدولة فى المجتمع التابع عن نظيره غير التابع اننا فى المجتمع التابع نكون بصدد علاقة بها أطراف ثلاثة : الدولة ، والبناء الاجتماعى الداخلى ، والبناء الاجتماعى للنظام الرأسمالى العالمى . وينطبق هذا المبدأ على تحليل أى وحدة من وحدات النظام العالمى : المراكز والتوابع واشباه التوابع ، ومن ثم فانه يمكن أن ينطبق على تحليل بناء الدولة فى كل هذه الوحدات . فالعلاقة الجدلية بين هذه المستويات التحليلية هى التى تحدد مدى قوة الدولة ، وأدوارها وعلاقتها بالطبقات وبالبناء الاجتماعى بشكل عام فى كل وحدة من وحدات النسق الرأسمالى . وتتضح لنا هذه الفكرة اذا ما تعمقنا قليلا فى دراسة العلاقة بين نظام الدولة واشكال الانتاج فى المجتمعات التابعة .

لعل الفكرة الأساسية التى نهضت عليها نظرية التبعية ترتبط بتعريفها للرأسمالية على نحو يختلف عن التعريف المألوف فى النظرية الماركسية التقليدية فالرأسمالية ليست نموا فى أساليب الانتاج يؤدى الى أن تتحول قطاعات عريضة الى بروليتاريا . الرأسمالية تعرف على العكس من ذلك على أنها علاقات التبادل التى تؤدى الى أن يتحول فائض القيمة من مكان لآخر ، أى ينتج فى مكان ويستهلك فى مكان آخر من خلال علاقات تقسيم عمل غير متكافئة بين الدول (١٠) . ولا يستنكر مثل هذا التعريف بطبيعة

---

(١٠) لقد تأسست نظرية التبعية على هذا الفهم للرأسمالية والذى يختلف بلا شك عن التعريف الماركسى للرأسمالية بأنها تحويل لقوة العمل الى بروليتاريا لا تمتلك سوى فائض عملها وفصل هذه القوة عن أدوات العمل التى تستخدمها . الرأسمالية فى هذا التعريف الماركسى تنمو نموا داخليا من خلال التناقضات بين رأس المال والعمل ، اما فى تعريف نظرية

الحال امكانية نمو أساليب الانتاج وامكانية تحول قطاعات من السكان الى بروليتاريا ، فذلك يعتمد على موقع الدولة فى تقسيم العمل الدولى . ولكن الشىء الجديد فى هذا التعريف أنه يفترض وجود الرأسمالية حتى عندما لا تظهر أساليب انتاج متطوره وحتى اذا لم تظهر بروليتاريا بالمعنى المألوف لهذه الطبقة . تظهر العلاقات الرأسمالية حيثما يدخل البناء الاجتماعى فى علاقات تبادل مع مراكز العالم الرأسمالى المتقدم بصرف النظر عن نمط الانتاج أو أنماط الانتاج السائدة داخل هذا البناء الاجتماعى . وبناء على ذلك يوسم النظام العالمى بأنه نظام رأسمالى بمراكزه وتوابعه على حد سواء . ولقد ترتب على تبنى هذا التعريف ظهور بعض الأفكار المرتبطة بطبيعة نمط الانتاج فى المجتمعات التابعة ، وعلاقة ذلك بطبيعة جهاز الدولة ، ونمط العلاقات بين الدول فى مختلف اشكال الوحدات المكونة لبنية النسق الرأسمالى العالمى .

أ — فالعلاقات الرأسمالية التى تدخل فيها دول العالم الثالث مع الدول الرأسمالية المتقدمة ، هذه العلاقات لا يجب أن تؤدى بالضرورة الى تحويل نمط الانتاج التابع الى نمط رأسمالى خالص . فعلاقات التبعية تؤدى الى أن تتحول أنماط الانتاج التابعة داخل كل مجتمع الى أنماط غير متجانسة بعضها رأسمالى وبعضها لا رأسمالى . فنمو الرأسمالية التابعة وما يترتب عليه من تراكم راس المال فى المركز الرأسمالى ، لا تشترط التحول الكامل لنمط الانتاج التابع ، ذلك لأن عملية التراكم تتم بصرف النظر عن التحول الجذرى لنمط الانتاج فى الداخل . وهكذا يمكن أن يصادف فى التوابع أشكالا اقطاعية وآسيوية وشبه رأسمالية ولكنها جميعا ترتبط بعلاقة تبعية بالنمط الرأسمالى العالمى . ويؤكد كثير من الباحثين فى هذا الصدد على فكرة أن التوسع

= التبعية للرأسمالية فان هناك تفاعلا بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية فى نموها . ولقد ظهر جدل فى الماركسية حول هذين التعريفين عرض فى كتاب شهير انظر : موريس دوب ، **تطور الراسمالية** ، ترجمة رؤوف عباس ، دار النشر الجامعى — بدون تاريخ .

الرأسمالى الغربى عبر المحيطات التابعة لا يؤدى الى ظهور الرأسمالية بقدر ما يؤدى الى اتساع الأنشطة الهامشية . فأنشطة مثل الحرف والخدمات اليدوية والتجارة الصغيرة فى السلع والخدمات ، والأنشطة المتصلة بالزراعة وتربية الحيوانات عند المستوى المعيشى ، كل هذه الأنشطة لا تختفى مع التوسع الرأسمالى . بل أنها تمتد وتتوسع مكونة قطاعا من الاقتصاد يمكن أن يطلق عليه القطاع الهامشى أو القطاع غير الرسمى (١١) .

٢ ــ طالما أن الرأسمالية لم تؤد الى أى تقدم فى المجتمعات التابعة ، ولم تؤد الى أى شكل من أشكال التطور الرأسمالى ، فان التركيب الطبقى للمجتمع لا يمكن فهمه فى ضــوء الاســتقطاب بين طبقتين أحدهما برجوازية والأخرى عاملة . فاذا ما نظرنا الى هذا التركيب على مستوى النسق العالمى ككل فاننا نصادف برجوازيات عالمية ومحلية أيضا (١٢) . واذا ما نظرنا الى بنية الطبقات الداخلية فى المجتمع التابع فاننا نجد أشكالا متعددة لها تناظر تعددية أنماط الانتاج ، كما اننا نجد ظاهرة طبقية هامة تناظر عملية نمو القطاع الهامشى أو غير الرسمى ، وهى اتساع نطاق القوى العاملة المهمشة : وتعنى هذه العملية خروج قطاعات كبيرة من العمال من قوة العمل المنتجة وتحولها الى الأعمال الموسمية غير المنتظمة فى سوق العمل غــير الرسمى . فالمشروعات الصناعية والأنشطة الرأسمالية فى الزراعة لا تستوعب القوى العاملة المتزايدة خاصة مع الزيادة السريعة فى السكان . ومن هنا يشهد سوق العمل اتساعا فى اعداد العمال

---

(١١) انظر : Anibal, Obregon, «The Margnial Pool of the Economy and the Marginalized labour force» **Economy and Society**, Vol. 3. 1974. p. 403.

(١٢) أنظر تحليلا لنموذج الطبقات فى المجتمعات التابعة ومجتمعات المركز فى : أحمد زايد ، **مرجع سابق** ، الفصل الرابع .

المهمشين الذين أما أنهم يمارسون أنشطة فى القطاع غير الرسمى أو أنهم يشكلون جيشا عاطلا من العمال (١٣) .

٣ ــ يترتب على ذلك أن تتشكل الدولة فى المجتمع التابع ، وفقا لأنماط الانتاج ليس فى المجتمع التابع فحسب وانما فى مجتمعات المركز أيضا . وتفهم خصائص الدولة وفقا لهذا الفهم على انها تعكس ازدواجية تتعامل بأحد شقيها مع التخلف السائد فى المجتمع التابع وبالشق الآخر مع مجتمعات المركز . فهى جهاز وسيط متضخم (١٤) Overdeveloped لأنه يعكس خصائص التضخم فى المركز ، يستخدم ما لديه من قوة شرعية لاخضاع البنية الداخلية التابعة لتحقيق أهداف السيطرة الرأسمالية .

٤ ــ ولا تتحدد علاقة الدولة بالطبقة فى ضوء الطبقات الداخلية فقط ، وانما يجب أن تفهم هذه العلاقة فى ضوء توزيع الطبقات على خريطة النظام العالمى الرأسمالى ككل . فالدولة التابعة عليها أن تتعامل مع القوى البرجوازية العالمية ومع القوى البرجوازية الداخلية . ولذلك فهى تحاول أن تلعب دور الوسيط مع الاحتفاظ لنفسها باستقلال نسبى يكون هو نفسه وظيفيا فى أداء هذا الدور الوسيط .

٥ ــ فى ضوء هذه الظروف فان العلاقات بين الدول على مستوى العالم ليست علاقات متكافئة ، وانما هى علاقات تقوم على اللاتكافؤ طالما أنها محكومة بنظام تقسيم العمل الدولى . وسوف نناقش الآن هذه القضية باستفاضة ، أما بقية القضايا المرتبطة بخصائص الدولة

---

(١٣) أوبرجون ــ **مرجع سابق** ــ ص ٤٠٥ وما بعدها .

كان أول من طرح مفهوم تضخم أجهزة الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار حمزة علوى فى المقال التالى :

H. Alavi, «The state of post-colonial societies-Pakistan and Bangladesh» **New left Review**, No. 74. 1972.

التابعة ووظائفها وعلاقتها بالطبقات فسوف نناقشها فى فصول قادمة من هذا الكتاب .

ثالثا ــ العلاقات الدولية وبناء القوة فى النسق الراسمالى العالمى :

أشرنا قبل قليل الى فكرة عدم التكافؤ فى العلاقات الدولية التى تطرحها نظرية التبعية كقضية محورية فى تحليل نظم الدولة التابعة . وتعد هــذه الفكرة منطقية فى ضوء طبيعة التبادل القائم بين الدول على نطاق العالم . فهذا التبادل يقوم أيضــا على عدم التكافؤ . ويشــــير مفهوم التبادل اللامتكافىء Unequal exchange الى احتكار التبادل والسيطرة عليه بواسطة ــ الدول الرأسمالية فى المركز ، كما يشير أيضا الى احتكار الانتاج الأمر الذى يجعل الدول المتخلفة عاجزة عن أن تدخل فى علاقات تبادل من موقف قوى . ولقد روج أريجى عما نويل (١٥) Arghiri Emmanuel لهذا المفهوم عام ١٩٦٩ . وقدم نظرية للتبادل اللامتكافىء تقوم على فكرة حرية التجارة وتبادل رأس المال والسلع وتدفقها عبر شبكة العلاقات التجارية الدولية . ففى ضوء هذه العلاقات التجارية الحرة فان كل الدول ــ بصرف النظر عن مستواها الاقتصادى وقوتها فى علاقات السوق الدولية ــ تخضع لنظام سعرى واحد . وفى نفس الوقت فان قيمة العمل ليست قابلة للتداول بين الدول ، حيث ينفصل العمال فى كل بلد عن البلد الآخر . وهم يخضعون لمحددات مختلفة فى مستوى الأجور ، وبالتالى فان معدلات أجورهم تختلف هى الأخرى من بلد الى آخر .

ومن هنا يأتى اللاتكافؤ فى العلاقات الدولية ، حيث تخضع كل البلدان لنظام سعرى واحد من خلال التجارة الحرة ، فى حين أن أجور العمال غير متكافئة ، وفى ظل التجارة الحرة وسيطرة الدول الكبرى عليها واحتكارها لها

(١٥) انظر : A. Emmanuel, **Unequal Exchange : A study of the Imperialism of Trade**, New left Bookn, London, 1972. first published in french 1969.

فان العلاقات التجارية لا تنتهى الا بشكل من اشكال السيطرة الامبريالية تتخذ من التجارة الحرة قناعا لها . وهنا تصبح فكرة المساواة المتضمنة فى مبدأ التجارة الحرة فكرة زائفة لأنها تخضع أطرافا متباينة فى القوة الاقتصادية لمبدأ واحد فى التعامل ومن ثم تنتهى الى سيطرة الأطراف القوية على الأطراف الضعيفة .

وفى ضوء هذه الرؤية لشكل العلاقات الاقتصادية بين الدول يأتى تحليل نظرية التبعية للعلاقات السياسية على النطاق العالمى . فاذا كان نظام تقسيم العمل الدولى يرتب المجتمعات وفقا لوظيفتها فى تقسيم العمل الدولى ، أى وفقا لطبيعة المنتجات التى يتداولها المجتمع فى التجارة الدولية ، فان هذا الترتيب يفرز ترتيبا آخر للقوة السياسية التى تتمتع بها كل دولة فى نسق العلاقات الدولية . فالفرق بين دول المركز والتوابع واشباه التوابع ليس فرقا فى الدور الاقتصادى المنوط بكل دولة فى نسق العلاقات الاقتصادية الدولية ، وانما هو فرق سياسى أيضا . وقد أكد والشتين على هذا الفرق السياسى الذى يرتبط بوجود دول قوية فى المركز ودول ضعيفة فى التوابع ودول ذات قوة سياسية وسطى فى اشباه التوابع . كما أكد على أن هذا الفرق فى درجة القوة السياسية يعد شيئا وظيفيا فى عملية نقل الفائض من التوابع الى المركز الراسمالى (١٦) .

وتعتبر علاقة اللاتكافؤ السياسى هذه أحد المكونات الثابتة لنسق العلاقات فى النظام العالمى . غير ان ذلك لا يعنى أن نظام التحالفات السياسية داخل النسق الراسمالى العالمى ثابت هو الآخر ، كما لا يعنى أن الطابع السياسى للدولة (ونقصد به القوة أو الضعف) ثابت . فهذان المتغيران (نظام التحالفات ومدى قوة الدولة) يتغيران وفقا لظروف التراكم العالمى . فقد تتحول دولة تابعة الى دولة شبه تابعة ، وقد تتحول دولة شبه تابعة الى مركز يصب فيها رأس المال المتراكم من التوابع كما حدث

(١٦) انظر : E. Wallerstain, Capitalist World Economy. Cambridge University Press, London, 1979.

مع اليابان على سبيل المثال ولكن هذا التغير لا يلغى أبدا طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية غير المتكافئة بين الدول . فنمط تقسيم العمل فى النسق الرأسمالى يتشكل وفقا لما تقتضيه ظروف التراكم . ولذلك فهو يتغير بتغير الفترات التاريخية التى يمر بها النظام العالمى . وبناء عليه فان قـــوة الدولة وطبيعة العلاقات التى تقيمها يتغيران مـــع الظروف المتغيرة لتقسيم العمل الدولى . فعندما يمر النسق الرأسمالى العالمى بفترة كساد ــ كما حدث فى الثلاثينيات وكما يحـــدث الآن ــ تزداد المنافســـــة بين دول المركز وتزداد قوة هذه الدول فى مقابل ضعف الدول التابعة . أما فى أوقات الازدهار الاقتصادى فان حدة التنافس بين دول المركز تقل كما يقل تدخلها فى شئون التوابع (١٧) . وقد يفرض تقسيم العمل على بعض دول التوابع أن تقوى فى مقابل بقية الدول الأخرى التابعة . فالأزمة التى يمر بها العالم الرأسمالى فى الوقت الراهن ــ مثلا ــ قد حولت بعض دول العالم الثالث الى دول ذات قوة اقتصادية وسياسية أكبر من نظريتها فى التوابع الأخرى .. فتلك القوة (المحلية) ضرورية لاخضاع الدول المجاورة سياسيا واقتصاديا وعسكريا . فالدولة هنا تلعب دور رجل البوليس فى شبكة العلاقات الدولية ، فيكون عليها اخضاع مجموعة الدول الضعيفة التابعة المحيطة بها لصـــالح النظام الرأسمالى . وهكذا نجد دولا مثل البرازيل والمكسيك والهند والأرجنتين وايران (فى عهد الشـــاه) تتحول الى دول شبه امبريالية داخل مجموعة العالم الثالث (+) أو بمعنى آخر تحولت الى دول وسيطة تؤدى مهمة سياسية وعسكرية نيابة عن دول المركز الرأسمالى (١٨) .

---

(١٧) انظر, A. G. Frank, **world Accumulation : 1492-1789,** Monthly Review press, London, 1978.

+ E. wallerstein, «The Rise and future Demise of the world copitalist system». **Comparative studies in society and History,** Vol. XVI 1974.

(١٨) انظر معالجة فرانك لوضع هذه الدول فى تقسيم العمل الدولى الجديد وفقا لمتطلبات الأزمة الاقتصادية المعاصرة فى المصدر التالى :

ويبدو أن القوة النسبية للدولة فى النسق الرأسمالى العالى ترتبط بحجم الانتاج ونطاقه . فكلما تعقدت العملية الانتاجية كلما كان من الضرورى وجود تنظيم سياسى قوى . وبناء عليه فان الدول القوية تنشأ فى المركز الرأسمالى لأن العمليات الانتاجية المتصلة بالصناعة والتجارة تحتاج الى تنظيم سياسى مكثف وتعبئة للموارد لا يمكن أن تقوم به الا دولة قوية . فالانتاج فى مجتمعات المركز الرأسمالى يتميز بأنه متعدد ومكثف ، ولذلك فان المطالب السياسية الملقاه على عاتق الدولة تتزايد ، الأمر الذى يدفعها الى تقوية مؤسساتها وتنظيماتها السياسية . وذلك أمر طبيعى ما دامت الجماعات الاقتصادية صاحبة المصلحة فى استمرار النظام الرأسمالى هى المكونة لتحالف القوة داخل أجهزة الدولة . ويمكن أن يفسر الطابع التعددى الديموقراطى للدولة فى المجتمعات الرأسمالية القوية فى ضوء هذه العلاقة بين قوة الدولة وبين تعدد الأنشطة الاقتصادية وكثافتها . فالدولة ذات نظام تعددى لأن هناك مصالح اقتصادية متعددة يجب أن تجد لنفسها تعبيرا سياسيا داخل مؤسساتها . أما الانتاج فى التوابع فأقل تعقيدا . فالأنشطة الاقتصادية متجانسة تقوم على التخصص فى انتاج المواد الأولية أو الحاصلات الزراعية أو الانتاج الصناعى التابع (الممول من الخارج) . والعبء الملقى على الدولة لتنظيم أى من هذه الأنشطة ووضع القواعد لضبطها داخل حدود تقسيم العمل الدولى لا يحتاج الى جهد سياسى كذلك الجهد المطلوب من دول المركز (التى هى نفسها تنظم جانب من اقتصاديات الدول التابعة خاصة انتاج المواد الأولية) . ولأن النظام الاقتصادى فى التوابع لا يعبر عن مصالح اقتصادية متباينة ، فان النظام السياسى يميل الى اتخاذ طابع القهر والتسلط ويبتعد عن التعددية

A. F. Frank, **Crisis in the third woorld,** Heimemonn, London 1981, chapter one.

ودرس فرانك هنا وضع سبعة من الدول التى تحولت الى دول وسيطة شبه تابعة أو شبه امبريالية هى البرازيل والمكسيك والأرجنتين والهند وايران واسرائيل وجنوب افريقيا .

والديموقراطية . ان أهداف النظام الاقتصادى ووظائفه هنا محددة بدقة فى ضوء متطلبات رأس المال فى دول المركز ، وكذلك النظام السياسى ومدى قوته النسبية.

وعندما تدخل الدول القوية والدول الضعيفة فى علاقات سياسية دولية ، فان هذه العلاقات لا تعتبر علاقات سياسية بحته ، كما أنها ليست علاقات حيادية وانما هى علاقات تتأسس على دعامة اقتصادية . وتعتمد قوة أى دولة فى هذه العلاقة على ثلاثة ميكانيزمات ترتبط بدور الدولة السياسى والاقتصادى هى (١٩) :

١ ــ القدرة على اعادة انتاج رأس المال فى الداخل والخارج .

٢ ــ القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية .

٣ ــ نتائج المشاركة فى العلاقات الدولية (هل هى نتائج ايجابية أم سلبية ؟) .

ووفقا لهذه المحددات فان دول المركز تصبح أكثر الدول قدرة على اعادة انتاج رأس المال فى الداخل والخارج ، كما أنها تصبح أكثر الدول من الناحية العسكرية فضلا عن أن مشاركتها فى العلاقات الدولية يؤدى الى نتائج تراكمية ايجابية . أما دول التوابع فقدرتها على اعادة انتاج رأس المال ضعيفة ، وهو ضعف ينسحب على قدرتها العسكرية ولا تؤدى مشاركتها فى العلاقات الدولية الى نتائج تراكمية ايجابية بل تؤدى الى نتائج سلبية غير تراكمية . وهكذا ينتج اللاتكافؤ فى العلاقات الدولية أصلا من اللاتكافؤ فى توزيع الموارد والقدرة على تعبئتها وعلاقات السيطرة والخضوع الاقتصاديين التى تميز النسق الرأسمالى العالمى .

(١٩) انظر : Tilla Siegel, «Politics and Economics in the world Market : Methodological Pooblems of Marxist Analysis» International Journal of sociology, Vol. XIV. No. 1. spiing. 1984. p. 110.

ورغم هذه المحاولات التى بذلت فى اطار نظرية التبعية فى فهم طبيعة العلاقات الدولية وارتباطها بالتراكم وتقسيم العمل الدولى ، الا أن بعض الباحثين قد استشعر ضرورة تطوير هذه الآراء فى صياغة عامة لطبيعة العلاقات الدولية فى النسق الرأسمالى العالمى . ولعل من أهم الاسهامات فى هذا الصدد النموذج الذى قدمه شسيز دن Chasl-Dunn وريتشارد روبنسون .R. Rubinson (٢٠) . حاول هذان الباحثان أن يقدما تحليلا بنائيا للنسق الرأسمالى العالمى أوضحا فيه طبيعة أجهزة الدولة فى العالم الثالث فى مقابل ، دول المركز الراسمالى ، وكيف تتشكل الأجهزة هنا وهناك فى ضوء نسق العلاقات الدولية .

يميز هذا النموذج بين ما يطلق عليه الثوابت البنائية Structural constants ، والمتغيرات البنائية Structural Variables ، والمتغيرات الناتجة trend Variables . أما الثوابت البنائية فانها تشتمل على نظام تقسيم العمل بين المركز والتوابع ، ونظام الدولة ، والانتاج السلعى الرأسمالى للسوق العالمية . أما المتغيرات البنائية فانها تشتمل على أبنية الضبط بين المراكز والتوابع ، وتوزيع القوة بين الدول المشكلة للنسق الرأسمالى العالمى وحجم الانتاج من الزيادة والنقص . وما ينتج عن ارتباط الثوابت البنائية والمتغيرات البنائية يعتبر متغيرات ناتجة . فنظام تقسيم العمل الدولى وما يحكمه من أبنية ضابطة يؤدى الى تراكم رأس المال وفقا لنظام معين . أما نظم الدولة وما يرتبط بها من توزيع للقوة فانها تؤدى الى شكل من أشكال اللاتكافؤ فى العلاقات الدولية تزيد فيه قوة الدولة أو تنقص وفقا لمقتضيات التراكم العالمى . وأخيرا نجد أن الانتاج السلعى وما يرتبط به من زيادة أو نقص يؤدى الى توسع النسق الرأسمالى الى أراضى جديدة كما يترتب عليه زيادة مستمرة فى سكانه . والواضح أن النوع الأول من المتغيرات (الثوابت البنائية) يشير الى هيكل النظام

---

(٢٠) انظر : C. Chase-Dunn and R. Rubinson, «Toward a structural Perspective of te world-System», **Politics and society**, Vol. 7. 1977.

العالمى الرأسمالى ، أو بمعنى أدق الجوانب البنائية الاستاتيكية ، بينما يشير النوع الثانى والثالث الى العمليات التفاعلية الدينامية وما تؤدى اليه من نتائج .

ويتضح من هذا التحليل أن نظام الدولة هو أحد الثوابت البنائية فى النسق العالمى . فكما أن بالنسق الرأسمالى العالمى بناء اقتصادى يتصل بتقسيم العمل بين المجتمعات وتنظيم عملية الانتاج السلعى الرأسمالى ، فان له بناء سياسى أيضا يرتبط بأجهزة الدولة . فمن خصائص النسق الرأسمالى العالمى أنه نظام يحتوى على شكل واحد من أشكال تقسيم العمل ولكنه يحتوى — من الناحية السياسية — على دول متعددة ذات سيادة . ولكن كونها ذات سيادة لا يعنى أنها متساوية فى القوة . فأحد المتغيرات البنائية الأساسية فى النسق الرأسمالى العالمى هو اختلاف الدول فى حجم القوة النسبية التى تمتلكها . وكلما كانت الدولة قوية كلما فرضت سيادتها على الأرض والسكان وكلما اكتسبت هيبة وسطوة فى علاقتها بالدول الأخرى ، وينطبق ذلك على دول المركز الرأسمالى . ويحدث العكس فى حالة ضعف الدولة وهو ما ينطبق على الدول التابعة فى العالم الثالث . فهى أما دول ما تزال تحت السيطرة الاستعمارية ومن ثم فليس لها سيادة ، وأما دول مستقلة ولكنها ضعيفة فى الداخل وفى الخارج .

وقد يثار اعتراض هنا بالقول بأن الدول التابعة لاتبدو ضعيفة فى الداخل حتى وان بدت ضعيفة فى الخارج . فلديها من الأجهزة البيروقراطية والعسكرية والمدنية ما يشير الى أنها تتمتع بقوة سياسية فائقة . ولكن هذا الاعتراض مردود عليه فى ضوء فهم قوة الدولة على أساس ارتباطها بالنسق الرأسمالى العالمى . فنجد أولا أن قوة الدولة تقاس بقدرتها على تعبئة الموارد المادية والبشرية ، وما تتمتع به من ثقل سياسى فى علاقتها بالدول الأخرى . وفى هذه الحالة نجد أن الدول التابعة أقل قدرة على تعبئة مواردها الاقتصادية والبشرية وأقل ثقلا فى علاقتها بالدول الرأسمالية

المسيطرة . ولا يرجع ذلك بطبيعة الحال الى ظروف مرتبطة بطبيعة المجتمع أو النظم السياسية بقدر ما يرجع الى ظروف الهيمنة والاستغلال التى تتعرض لها المجتمعات التابعة فى نظام تقسيم العمل الدولى . ونجد من ناحية ثانية أن قوة الأجهزة البيروقراطية والعسكرية قد لا تكون مؤشرا على القوة السياسية بقدر ما تكون مؤشرا على تعاظم المعارضة الداخلية . فالدولة البريطانية فى القرن التاسع عشر والدولة الهولندية فى القرن السابع عشر لم تكن أى منهما دولة قهرية ، وكانت كل منهما دولة صغيرة بالمقارنة بالدول الأخرى فى نفس الوقت . ولكنهما كانتا دولتين قويتين بمعنى أنهما كانتا قادرتين على تعبئة موارد ضخمة . يعنى ذلك أن ظهور القهر السياسى والعسكرى — وهما ظاهرتان واضحتان فى المجتمعات التابعة الآن — لا يدلان على قوة الدولة بل يدلان على ضعفها فى مقابل قوى المعارضة الداخلية . وهما يستخدمان ضمن أساليب أخرى كرد فعل للموقف الضعيف للدولة فى العلاقات الدولية غير المتكافئة .

وينظر بعض الباحثين فى العلاقات الدولية من منظور نظرية التبعية الى بناء هذه العلاقات فى النسق الرأسمالى العالمى وكأنه يمثل كيانا مستقلا عن الأبنية الاجتماعية ، وان كان هذا الاستقلال لا يفقده الصلة بهذه الأبنية ، فوجوده وظيفى لاستمرار هذه الأبنية على النحو التى هى عليه . ولقد عالج شيز دن هذه القضية حيث أطلق على العلاقات بين الدول المشكلة للنسق الرأسمالى أو على جزء منها (نسق العلاقات بين الدول) Interstate system . ويعرف هذا المفهوم على النحو التالى : « انه يضم مجموعة من الدول غير المتساوية فى القوة تتنافس فيما بينها بحيث لا تستطيع أى منها أن تفرض سيطرتها على الأخريات . وهذه الدول تدخل فيما بينها فى علاقات تفاعلية وفى سلسلة من التحالفات التى تتغير عبر الوقت كما أنها قد تدخل فى حروب . وتتغير أشكال التحالف المؤقتة بين الدول بتغير القوة النسبية للدول المختلفة ، الأمر الذى يؤدى الى تشكيل توازن القوة بين

هذه الدول باستمرار » (٢١) ويبدو أن شبكة العلاقات بين الدول بهذا المعنى ما هى الا البنية الفوقية التى تحافظ على بنيتها التحتية المتمثلة فى العلاقات الاقتصادية . فالعلاقات السياسية هنا تبدو غير متوازنة لأنها تعكس علاقات اقتصـــادية غير متوازنة . كما أن هذه العلاقات ثابتة فى شكلها العام رغم تغير خريطة التحالفات السياسية داخلها ، فهى لا تخبر تغيرا جذريا الا فى حالتين : الأولى اختفاء شبكة التبادل الاقتصادى بين الدول المكونة للنسق الرأسمالى العالمى ، والثانية سيطرة أحد الدول على النسق كله وتحويلها الى امبراطورية بمعنى نظام سياسى واحد لا توجد فيه أشكال متعددة للسيادة .

ووفقا لهذا التحليل تعتبر مسألة العلاقات الدولية غير المتكافئة بين الدول مسألة ثابتة لا تتغير فى داخل حدود النسق الرأسمالى العالمى ، فشروط تغيرها صعبة التحقيق . فليس من السهل الآن أن تختفى شبكة العلاقات الاقتصادية بين الدول بما يحكمها من تقسيم دولى ، كما أنه ليس من السهل أن تسيطر دولة واحدة على النسق العالمى وتحوله الى امبراطورية ذات نظام سياسى واحد .

ولكن لا يعنى ذلك عـــدم وجود أى ديناميــــات تغير فى بنية العلاقات الدولية . حقيقة أنها ثابتة فى شكلها العام ، ولكنها متغيرة فى نظام التحالفات الداخلية ، وهو نظام يرتبط بلا شك بالحروب المحلية التى تنشأ هنا وهناك فى أجزاء من العالم الثالث . فنظام التحالفات المتغير فى نسق العلاقات الدولية هو الذى يؤدى باستمرار الى اعادة انتاج هذا النسق فى علاقته بتراكم رأس المال على النطاق العالمى . فاستمرار نسق العلاقات يصبح ضروريا لاعادة انتاج عملية تراكم رأس المال ، ويصبح تراكم رأس المال ضروريا لاعادة انتاج نســـق العلاقات الدولية وما يحتويه من تحالفات

---

(٢١) C. Chase – Dunn, –Interstate system and capitalist world Economy», International studies Quarterly, Vol. 25. No. 7. 1981. p. 32.

متغيرة . فكأن العلاقة بينهما علاقة متبادلة ، ووجود أى منهما مرتهن بوجود الآخر .

حقيقة أن النسق الرأسمالى يتسم بالاستقرار والاستمرار ، غير أن العلاقات ونظام التحالفات ومراكز القوة الاقتصادية فيه تتغير من فترة الى أخرى . وتعتبر الأزمات التى يمر بها النسق الرأسمالى العالمى هى العلامات البارزة فى هذه التغيرات . فعند ظهور الأزمة قد تتحول أحد الدول المراكز الى دولة تابعة أو شبه تابعة ، كما قد تتحول دولة تابعة الى مركز أو على الأقل الى مركز اقليمى (دولة وسيطة أو دولة شبه امبريالية). وبعد انفراج الأزمة يظل النسق العالمى مستقرا بتركيبه الجديد (الذى ظهر بعد الأزمة) الى أن تحدث فيه أزمة أخرى تؤدى بدورها الى أشكال أخرى من التغيرات وهكذا . ولقد عالج فرانك هذه القضية بوضوح يدفعنا الى اقتباسه باستفاضة حيث كتب يقول (٢٢) :

« تميز الاقتصاد الرأسمالى العالمى دائما بالتطور اللامتكافىء المرتبط بتقلص نظم اقتصادية وظهور نظم جديدة رائدة أو مراكز متربوليتانية جديدة وظهور نظم اقتصادية وسيطة كانت فى الماضى متخلفة ، وكذلك نظم اقتصادية تابعة ووجود مجتمعات عديدة تقع فعليا خارج الاقتصاد العالمى . فقد انتقلت قيادة التطور الرأسمالى العالمى من شمال ايطاليا فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر (ربما عبر أجزاء من شبه جزيرة ايبريا) الى انجلترا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ثم انتقلت الى الولايات المتحدة فى القرن العشرين . لقد انتقلت القيادة والقوة من المراكز القديمة الى المراكز الجديدة أثناء فترات الأزمة التى لم تستطع المراكز القديمة أن تتكيف معهـــا .

فقد حلت بريطانيا محل دول البحر المتوسط الأوروبية أثناء أزمة القرن السابع عشر وبعد تنافس مع هولندا وفرنسا ، كما حلت الولايات المتحدة

---

(٢٢) انظر : كتاب الأزمة السابق الاشارة اليه ـ ص ٢ .

محل بريطانيا بعد انتصارها (الولايات المتحدة) على المانيا فى التنافس فيما بينهما فى الأزمة التى تلت عام ١٨٧٣ وفى الأزمة الطويلة التى ظهرت فى هذا القرن فيما بين عامى ١٩١٤ و ١٩٤٥ . فقد نجحت بريطانيا فى البداية ونجحت الولايات المتحدة فيما بعد فى التكيف مع ظروف الأزمة الاقتصادية والسياسية التى أثرت على النسق الرأسمالى ككل واستفادت منها » .

ولا تقتصر التحولات التى تفرزها الأزمات التى يخبرها النسق الرأسمالى العالمى على التغير فى قوة المراكز وسيطرة أحدها على الأخرى ، وانما هناك أيضا التحولات التى تحدث فى التوابع . فالدولة المركز التى تفقد قدرتها على التكيف مع ظروف الأزمة تتحول الى دولة تابعة أو دولة شبه تابعة (دولة وسيطة) كما تتحول بعض دول التوابع الى دول شبه تابعة لها قوة وسيطة فى نسق العلاقات الدولية . ونقتبس فرانك مرة أخرى باستفاضة (٢٣) :

« يبدو أن ظهور النظم الاقتصادية والقوى السياسية الوسيطة شبه الامبريالية سواء بالصعود « من التوابع » أو « تقلص وضع المركز » (وهو أمر نادر الحدوث) ، يبدو أن ذلك يتدعم خلال فترات الأزمة فى التراكم الرأسمالى العالمى . وأحيانا ما يمتد هذا التطور خلال الفترات المتعاقبة للتوسع الاقتصادى . وعلى سبيل المثال فان القوى التى كانت موجودة شرق أوروبا (شرق جبال الألب) وشبه جزيرة ايبريا ، هذه القوى يمكن اعتبارها نظما اقتصادية تقلصت أوضاعها الى الأوضاع الوسيطة شبه الامبريالية فى القرن السابع عشر ... وهكذا فان الدور الوسيط الذى لعبته المستعمرات الامبريالية فى شمال شرق ووسط أمريكا فى التجارة « ذات الأبعاد الثلاثة » بين أوربا وعملية توطين العبيد فى جنوب الولايات المتحدة ومصادر جلب الرقيق من افريقيا ، هذا الدور كان هاما لتراكم رأس

---

(٢٣) المرجع السابق ، ص ٣ .

المدل وللنمو الرأسمالى الذى حققته الولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر » .

هكذا تؤدى أزمات التراكم التى يمر بها النسق الرأسمالى العالمى الى خلق تقسيم متجدد للعمل باستمرار ومن ثم خلق علاقات سياسية تتغير فيها أشكال السيطرة والخضوع . ويمكن فى ضوء هذا التحليل القول بأن النسق الرأسمالى العالمى المعاصر يخضع لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن تفوقت على انجلترا وألمانيا فى الأزمات التى مر بها النسق الرأسمالى العالمى فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين . ورغم أن النسق الرأسمالى العالمى يمر الآن بأزمة كساد اقتصادى ، الا أن ذلك لم يلغ تماما الهيمنة الأمريكية على النسق الرأسمالى العالمى . فاليد الأمريكية ما تزال قوية فى تنظيم شبكة العلاقات الدولية وفى خلق التحالفات الاقليمية . ويتحدث أنصار نظرية التبعية عن السيطرة الأمريكية The American Hegemony أو عن النظام الامبريالى للولايات المتحدة U.S. Imperial order. وهو نظام يتجلى — كما يذهب جيوفانى اريجى G. Arrighi — فى النطاقين المالى والعسكرى . فالولايات المتحدة تدعم هيمنتها العسكرية عبر العالم من خلال تدعيم نظلم التحالفات العسكرية ، ويعمل جهاز المخابرات الأمريكية كبوليس امبريالى سرى ، ويقوم الدولار بوظيفة العملة النقدية العالمية (٢٤) :

ومع تأكيدهذه السيطرة الأمريكية الا أن الباحثين يرصدون بعض التغيرات التى تحدث على العالم فى ضوء ازمته الراهنة والتى يمكن أن تتغير فى ضوئها أشكال السيطرة والخضوع ، كما أنهم يتنبأون بمستقبل العلاقات الدولية والتحالفات الدولية فى صف هذه التغيرات . وهذا ما سنتناوله فى الفقرة التالية .

---

(٢٤) انظر اسهام جيوفانى أريجى فى المصدر التالى : :

S. Amin et al, **Dynamics of Global Crisis**. The Macmillan Press LTD. London, 1982, p. 56.

رابعا : مستقبل العلاقات الدولية فى ضوء الأزمة الراهنة :

صاحب أزمة الكساد الرأسمالى فى فترة السبعينيات ، وهى الأزمة التى ما تزال قائمة فى الثمانينات ، ثلاثة تغيرات أساسية يتصل الأول منها بدول المركز ويتصل الآخران بدول التوابع فى علاقتها بدول المركز الرأسمالى . ونود أن نشير الى هذه التغيرات الثلاثة قبل الحديث عن مستقبل العلاقات الدولية فى ضوء الأزمة الراهنة . فلا شك أن هذه التغيرات سوف تترك تأثيرا على مستقبل هذه العلاقات ، وهى تمثل ظواهر بادية وحاضرة يكون الحديث عنها أكثر صدقا من تنبؤات المستقبل .

١ — تمثل التغير الأول فى تغير استراتيجيات المركز وظهور أشكال جديدة من الاستقطاب داخله . فالسيطرة التى تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على النسق الرأسمالى العالمى بدأت تهتز ، وتبدى ذلك فى مظاهر عديدة : ظهور اليابان كقوة اقتصادية هائلة ، وزيادة حدة التنافس بين منتجات دول أوربا الغربية ومنتجات اليابان ، وبداية اختفاء نسق التحالفات الذى صاحب الحرب الباردة بين القوتين العظميين ، وظهور محور جديد للتحالف بين الولايات المتحدة والصين واليابان (٢٥) . ويشير ذلك الى بداية ظهور كتل ثلاثة فى مركز العالم الرأسمالى ، الولايات المتحدة واليابان متحالفين مع الصين ، ودول أوربا الغربية والاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية .

وظهور التنافس بين هذه القوى يعكس تهديدا للسيطرة الأمريكية ، وما اندفاع امريكا لتكوين محور اليابان — الصين — أمريكا الا رد فعل تجاه هذا التهديد . ويرى البعض امكانية ظهور محور تحالف بين فرنسا والمانيا والاتحاد السوفيتى سوف تخلقه سياسة الوفاق ، وهو تحالف يقف أمام تحالف الصين واليابان وأمريكا . غير أن البعض — مثل اريجى — يتشكك

(٢٥) انظر مقدمة كتاب سمير أمين وزملائه السابق الاشارة اليه ص ١٠ .

فى امكانية ظهور مثل هـــذا التحالف ذاهبا الى أن أوربا الغربية تميل فى سياساتها الآن نحو الحياد عن القوتين الأعظم ، وأن هذا الحياد سوف يؤدى بها الى الدخول فى العلاقات الدولية المستقبلية كقوة مستقلة فى مقابل قوة أمريكا وحلفائها من ناحية وقوة الاتحاد السوفيتى وحلفائه من ناحية أخرى . وليس هناك من شك فى أن هذا التنافس بين قوى المراكز الجديدة قد يؤدى الى تغيرات مستقبلية فى بنية العلاقات والتحالفات الدولية .

ويحدد اويجى ثلاثة احتمالات ممكنة للخروج من الأزمة تشير الى احتمالات تغير نمط العلاقات الدولية فى المستقبل . يشير الاحتمال الأول الى تزايد حدة الصراع بين الدول الكبرى بحيث يؤدى ذلك الى نشوب الحـــرب بينها . أما الاحتمال الثانى فانه نقيض الحرب بأن تتخطى الدول الكبرى أزمتها ليس من خلال الحرب وانما من خلال السلام والوفاق . اما الاحتمال الثالث فيربط بامكانية استمرار العلاقات الدولية كما هى الآن مع تغيرات طفيفة (٢٦) .

٢ ـــ أما التغير الثانى فانه يرتبط بالتباينات التى يمكن أن تظهر بين الدول التوابع ومحاولات الخروج من دائرة النسق الرأسمالى أو ما يطلق عليه منظرو التبعية الحركات (اللانمطية) المعادية للنظام الرأسمالى العالمى antisystemic movements أو استراتيجية الانفصال عن النسق الرأسمالى العالمى delinking strategy وقد تناولنا فى موضوع سابق من هذا الكتاب قضية التباينات فى مجتمعات التوابع عندما تحدثنا عن ظهور الدول شبه الامبريالية أو الدول الوسيطة ، ولذلك فاننا سوف نركز الحديث هنا على تقييم نظرى التبعية للحركات المعادية للنسق العالمى فى المستقبل (٢٧) .

تنقسم الحركات المعادية النسق الرأسمالى العالمى الى ثلاثة أنماط :

١ ـــ الدول الاشتراكية القائمة بالفعل .

---

(٢٦) انظر مقال اريجى فى المرجع السابق .

(٢٧) اعتمدنا فى هذا التقييم على آراء والشتين وفرانك وسمير أمين وجيوفانى اريجى كما وردت فى المرجع السابق .

٢ ـ الحركات الاشتراكية .

٣ ـ الحركات القومية .

وبالنسبة للدول الاشتراكية يكاد يجمع الباحثون على أهميته ثورة أكتوبر فى روسيا من حيث اسهامها فى تغيير الواقع السياسى فى العالم ومن حيث أهميتها الرمزية ، فقد ساعد الاتحاد السوفيتى حركات التحرير فى كثير من بلدان العالم وأن كان قد فشل فى مساعدة كل هذه الحركات . ومع ابراز هذه الأهمية النظام السوفيتى وثورته التاريخية الا أن هناك اتفاق على أن النظام الداخلى القائم هناك نظام قهرى وانه غير مستقر داخليا وان الحركات القومية فى أوربا الشرقية وفى داخل الاتحاد السوفيتى نفسه تعتبر نقاط الضعف التى تهدد النظام . ويذهب بعض الباحثين من أمثال فرانك ووالشتين الى اعتبار الاتحاد السوفيتى جزء لا يتجزأ من النسق الرأسمالى العالمى يخضع لمتطلبات نظام تقسيم العمل فيه ، ولكن البعض الآخر مثل سمير أمين واريجى يرى أن النظام السائد فى الاتحاد السوفيتى هو نظام اشتراكى وأنه يقع خارج تقسيم العمل الدولى أو أنه على أقل تقدير يرتبط به ارتباطا ضعيفا . وبرغم هذا الاختلاف فان جميعهم يجمعون على أن النظام السياسى فى الاتحاد السوفيتى قابل للتغير وأن هذا التغير سواء تم بالتدريج أو بسرعة غير متوقعة فانه سوف يؤدى الى انتكاسه للحركات الاشتراكية فى العالم ، وان كان رد الفعل المعاكس قد يؤدى الى اعطاء دفعة لهذه الحركات حتى فى داخل الاتحاد السوفيتى نفسه . أما عن الدول الاشتراكية فى دول أوربا الشرقية فان هناك من المؤشرات ما يدل على ظهور الحركات القومية فيها . وليس أدل على ذلك من أن العمال فى بولندا يدافعون عن مصالحهم تحت شعارات دينية وقومية أكثر منها شعارات اشتراكية . ومع ذلك فانها حركات معادية للنظام الرأسمالى على أى حال . أما النظم الاشتراكية فى بقية أرجاء العالم كالصين ، وفيتنام ، وكوبا ، وكوريا الشمالية فانه لايوجد اتفاق حول طبيعة التحولات التى تحدث فى هذه الدول خاصة فى الصين فالبعض يرى أن التحول

الحادث فى الصين الآن — ونعنى به الانفتاح التكنولوجى والثقافى والتجارى على المجتمعات الغربية — يعتبر انتكاس الحركة الاشتراكية يمكن ان تظهر فى بلدان أخرى غير الصين فى المستقبل . أما البعض الآخر فيرى أن هذا التغير لن يقلل من قوة الدفع الاشتراكية فى الصين فالتحالف بين العمال والفلاحين الذى قامت عليه الثورة الصينية قد صمد صمودا قويا أمام التحولات التى تعرض اليها النسق الرأسمالى العالمى ولقد نبع هذا التحالف من حركة معادية للرأسمالية وسوف تظل فى المستقبل . ومع ذلك فلوضعنا فى اعتبارنا ما أشرنا اليه من قبل من أن هناك امكانية لظهور تحالف بين أمريكا والصين واليابان ، اذا ما وضعنا فى اعتبارنا ذلك فان الأمر الممكن حدوثه فى المستقبل هو مزيد من اندماج الصين داخل بنية النسق الرأسمالى العالمى ومزيد من تقلص حركة المعادة لهذا النسق داخلها .

أما بالنسبة للحركات الاشتراكية فان هناك إعتقادا لدى الباحثين فى التبعية بان الماركسية كنموذج تفسيرى تعانى من أزمة وهى أزمة تنعكس بلا شك على الحركة العمالية الاشتراكية ويستدل الباحثون على وجود هذه الأزمة من أن العمال الآن لا يدافعون عن مصالحهم الطبقية تحت شعارات الاشتراكية وانما يدافعون عنها تحت لافتات تطالب بزيادة الأجور مثلا ويرى البعض فى ذلك انتكاس أمل الحركة العمالية ، وان كان البعض الآخر يرى أن فى ذلك تعبير جديد عن الوعى الطبقى للطبقة العاملة فى دول المركز الرأسمالى وهو وعى يدفع العمال — على ما يذهب سمير أمين ووالشتين — الى التخلى عن أى قناع ايديولوجى بما فى ذلك الماركسية ، فهم يسعون الى تحقيق مصالحهم تحقيقا فعليا ، وفى ضوء هذا التحليل يمكن أن نتصور امكانية لمزيد من تبلور وعى الطبقة العاملة فى المستقبل خاصة فى دول المركز الرأسمالى ، هذا اذا ما تجاوزنا عن الرأى القائل بانتكاسة الحركة العمالية .

أما بالنسبة للحركات القومية والشعبية (بما فى ذلك الحركات التى تتبلور حول الدين أو العرق أو اللغة) فان هناك بعض الشك فى امكانية

نجاحها كحركات معادية لنظام الرأسمالى العالمى . حيث ينظر البعض اليها ــ من أمثال فرانك ــ على أنها حركات برجوازية ، وكثيرا ما يعود المتمردون على النسق الرأسمالى الى الخضوع اليه من جديد . غير أن البعض الآخر ــ من أمثال والشتين واريجى وسمير أمين ــ يرى فى هذه الحركات امكانية لمنع الرأسمالية العالمية من استخدام أشكال أكثر بدائية فى الاستغلال كما أنها تزيد من حدة التناقضات داخل النظام الرأسمالى العالمى . وفى ضوء هذا التحليل فان هناك امكانية لنجاح هذه الحركات فى الانفصال عن النسق الرأسمالى العالمى ، خاصة اذا ما اصطبغت بالصبغة الاشتراكية . ويطرح البعض هنا ــ خاصة سمير أمين ــ فكرة تحقيق (الاشتراكية فى بلد واحد) على أنها الاستراتيجية الوحيدة الممكنة لاحلال النظام الاشتراكى العالمى محل النظام الرأسمالى العالمى . فمن خلال تحقيق الاشتراكية فى بلدان عديدة يحدث الانفصال التدريجى عن النظام الرأسمالى العالمى وتتحقق الاشتراكية .

وبالرغم من هذا الاهتمام الذى ظهر حديثا بين منظرى التبعية والتخلف بالحركات المعادية للنظام الرأسمالى العالمى ، الا أن تحليلاتهم لهذه الحركات ما تزال قاصرة على أن تقدم رؤية واقعية للثورة على النظام الرأسمالى العالمى . فبالرغم من تفاؤل البعض بشأن تبلور وعى الطبقة العاملة ، وبشأن الحركات الاشتراكية والقومية ، الا أن الآراء التى أبديت بشأن هذه القضايا لا تتجاوز الانطباعات . فليس هناك من تحديد دقيق للظروف الموضوعية التى يمكن أن تنفصل التوابع عن الرأسمالية العالمية فى المستقبل . وليس هناك من تحديد لنمط العلاقات الدولية الذى يمكن أن تمليه هذه الحركات المعادية للنسق الرأسمالى العالمى . ويدل ذلك على أن منظرى التبعية والتخلف لا يتصورون لمستقبل النسق الرأسمالى العالمى الا مزيد من تغيير الأدوار وعلاقات التحالف التى تدعم قبضة دول المركز على التوابع . ويبدو هذا الرأى صادقا اذا ما وضعنا فى اعتبارنا ما ذكر فى بداية هذه الفترة حول التنافس بين دول المركز ونوعية التحالفات التى يتنبأ بها الباحثون فى المستقبل ــ واذا ما وضعنا فى اعتبارنا البعد الثالث

فى نمط العلامات الدولية المستقبلية والمرتبط بتزايد الحروب فى الدول التوابع وهو ما سوف نعالجه فيما تبقى من هذه الفقرة .

هناك اختلاف حول تقدير عدد الصراعات العسكرية فى العالم الثالث فقد قدرها البعض فيما بعد الحرب العالمية الثانية بانها تتراوح بين ٣٠ و ٣٥ . وقدرها البعض الآخر فيما بين عامى ١٩٤٥ — ١٩٧٥ بحوالى ١١٩ صراعا عسكريا ، مع اضافة ١٤ صراعا آخرا فى عام ١٩٧٦ . ووفقا لهذه الدراسات فان العالم الثالث شهد فى المتوسط اثنتا عشر صراعا عسكريا فى اى يوم خلال هذه الفترة (٢٨) . ويبدو أن التقديرات تدخل فى نظام الصراعات العسكرية اى صراع مهما كان محدودا سواء فى الداخل بين القبائل أو الجماعات العرقية أو فى الخارج ، أما الصراعات العسكرية الواضحة والتى لها طابعا مؤثرا فى العلاقات الدولية فأن تقديرها اقل من ذلك بكثير . ويمكن أن نشير الى اهم هذه الصراعات : الحرب بين الهند وباكستان عام ١٩٧٥ ، والحرب بين العرب والعدو الاسرائيلى عام ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، والحرب بين كمبوديا وفيتنام وهى ما تزال مستمرة ، والحرب بين تنزانيا وأوغندا والتى ترتب عليها سقوط نظام عيدى أمين عام ١٩٧٨ ، والحرب بين الصومال واثيوبيا حول اقليم أوجادين عام ١٩٧٧ ، والحرب بين العراق وايران والتى بدأت عام ١٩٨٠ وما تزال مستمرة . والملاحظ بشكل عام أن معظم الحروب التى يشهدها العالم الآن تنحصر كلها فى دول الجنوب وتخلو دول الشمال من الصراعات العسكرية تماما ، وان كانت هذه الدول هى التى تحرك هذه الحروب لخدمة مصالحها (٢٩) .

ويرجع السبب فى تزايد الصراعات العسكرية بين الدول فى العالم الثالث الى الهيمنة الأمريكية التى غيرت من استراتيجياتها أثناء الحرب الباردة خاصة بعد أن حقق الاتحاد السوفيتى التفوق النووى .

---

(٢٨) انظر كتاب الأزمة فى العالم الثالث — ص ٢٩٢ .

(٢٩) انظر تقريرا عن الحرب فى العالم الثالث فى مجلة New Left Review العدد ١٣٤ — عام ١٩٨٢ .

ولقد قامت السياسة الأمريكية الجديدة على فكرة الاحتواء containment السياسى والعسكرى لأجزاء من العالم الثالث : وهو احتواء كان يتم بالقهر والحرب اذ لم يتحقق بالطرق السلمية ، ولا نعنى بالقهر هنا الحرب المباشرة وانما التدخل لكبح حركات التحرير التى تنتهج سياسات معادية لأمريكا وذلك بطرق غير مباشرة من خلال دول مجاورة أو من خلال جماعة فى الداخل تناوىء نظام الحكم . ويبدو أن الاتحاد السوفيتى قد انتهج سياسة متشابهة ، ولكن هذه السياسة تستخدم بشكل سافر من قبل الولايات المتحدة التى كثيرا ما تستخدم أسطولها الكبير للتهديد بالتدخل فضلا عن تكوين القوة العسكرية سريعة الانتشار التى يمكن أن تتدخل فى مناطق الأزمات بسرعة كبيرة .

وفضلا عن انها تعكس سياسات دول المركز واساليبها فى الاحتواء ، فان الحروب الأقليمية تساهم فى ازدهار تجارة السلاح ومن ثم تساهم بشكل مباشر فى تعاظم الربح فى دول المركز وتراكم الديون فى التوابع وتكون النتيجة مزيدا من احتواء هذه الدول داخل التحالفات التى يفرضها النسق الرأسمالى العالمى . ويضيف البعض عاملا آخرا فى ازدهار هذه الحرب يرتبط بطبيعة النظم السياسية التابعة التى تتسم بعدم الاستقرار . وهذه النظم تعتمد على التسليح لاقامة دكتاتوريات عسكرية فى الداخل ، وهى حينما تفقد شرعيتها الجماهيرية فى الداخل وتفقد استقرارها السياسى فانها تندفع الى غزو الدول المجاورة وقبل ذلك الى الدخول فى تحالف مباشر مع أحد القوتين الأعظم . ويتنبأ الباحثون فى التبعية باستمرار هذا النوع من الصراعات فى العالم الثالث فى المستقبل وأنه سوف يظل قائما طالما أن أزمة الرأسمالية قائمة . وربما تنحسر الحروب قليلا مع انحسار الأزمة الاقتصادية ولكنها حينئذ ستكون قد خلقت شكلا جديدا من التحالفات السياسية على النطاق العالمى تكون له وظيفية فى مرحلة من مراحل تطور النسق الرأسمالى العالمى .

الفصل الثالث

الدولة التابعة

الأنماط والخصائص والوظائف

مقدمــة :

لعل مفهوم الدولة التابعة Dependent state قد لاقى قبولا فى دوائر نظرية التبعية أكثر من مفهوم الدولة فى مجتمعات ما بعد الاســتعمار . وبالرغم من أن هذا المصطلح الأخير ما يزال يستخدم لدى البعض منذ أن طرحه حمزه علوى فى عام ١٩٧٢ ، الا أن مفهوم الدولة التابعة قد لاقى انتشارا أوسع ويبدو أن السبب فى ذلك يرجع الى أن مفهوم الدولة التابعة أكثر شمولا فهو يشير الى نظم الدولة فيما قبل الاستعمار الرسمى وأثنائه وبعد انحساره . انه يشير الى الدولة الخاضعة للنظام الرأسمالى العالمى منذ نشــأته فى القرن السادس عشر وحتى الآن . ولذلك فقد فضلنا هنا استخدام مفهوم الدولة التابعة ، كما سنستخدمه عبر فصول هذا الكتاب .

ويعنى ذلك أن الحديث هنا سوف يتركز على الدول التى تندرج تحت هذا المفهوم ، أى الدول الخاضعة للنظام الرأسمالى العالمى فى آســيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . وطالما أننا نتحدث عن علاقة تبعية بالمركــز الرأسمالى فلابد أن يسوقنا هذا الحديث الى دول المركز الرأسمالى . وهذا هو منطق التحليل فى نظرية التبعية حيث يعتبر النسق الرأسمالى العالمى هو وحدة التحليل الأساسية مهما كانت ضآلة الموضوع الذى يتناوله هذا التحليل .

وسوف يتناول هذا الفصل قضايا ثلاثة تتصل بطبيعة الدولة التابعة فى العالم الثالث . فيتحدث عن أنماط الدول التابعة ، وخصائصها مع التركيز على خاصية التضخم ومركزية البيروقراطية ، ثم أخيرا وظائف الدولة التابعة مع التركيز على الوظيفة الاقتصادية .

اولا : أنماط الدول التابعة :

أكد الباحثون فى علاقات التبعية والتخلف على أن الدول المتخلفة التابعة تتباين فيما بينها بالرغم من اشتراكها جميعا فى سمات التبعية والتخلف . ولعل الشكل الظاهر للتباين فى دول العالم الثالث المتخلفة هو ذلك التباين بين الدول التوابع والدول أشباه التوابع أو الدول الوسيطة والذى أشرنا اليه فى الفصل السابق (١) . والواقع أن التفرقة بين هذين النمطين من الدول التابعة لا تقدم لنا البعد التاريخى لتطور النظم السياسية فى العالم الثالث ، فضلا عن أنها تسعى الى تقديم مقولات تحليلية عامة للنسق الرأسمالى العالمى . فالبحث التاريخى فى تطور النظم السياسية التابعة هو الكفيل — على ما يبدو — بتقديم صورة عن أنماط الدول التابعة لا فى الماضى فحسب بل فى الحاضر أيضا . ونعرض فيما يلى لنموذجين فى تصنيف الدول التابعة ظهر أحدهما فى الصياغات المبكرة لنظرية التبعية على يد بول باران Paul Baran وظهر الثانى كصياغة حديثة على يد حمزة علوى H. Alavi وعلى الرغم مما بين النموذجين من اختلاف الا أنهما يشيران الى اتجاه عام فى تطور النظم التابعة فى العالم الثالث .

---

(١) أشار فرانك الى نمط ثالث وهو ما أطلق عليه المناطق المستهلكة expendable States أو التى فى طريقها الى الخروج من دائرة النسق الرأسمالى وهى المناطق التى لم يعد النسق الرأسمالى يستفيد منها ، فيتركها تحت وطأة الفقر والجفاف مثل بنجلاديش وتشاد والنيجر وجمهورية افريقيا الوسطى .

انظر كتاب الأزمة فى العالم الثالث ، ص ١٢٥ .

(أ) نموذج بول باران (٢) :

فرق بول باران بين ثلاثة أنواع من الحكومات فى الدول المتخلفة :

١ — الادارة الاستعمارية .

٢ — والنظم السياسية الكمبورادورية .

٣ — والحكومات ذات الاتجاه الاصلاحى .

ويؤكد باران فى تحليلة لهذه الأنماط الثلاثة على حقيقة هامة هى أن بناء الدولة بكافة أنماطها التاريخية هذه يتشكل من خلال سيطرة راس المال الأجنبى والدول الامبريالية التى تسانده . وتتخذ هذه العلاقة بين راس المال والدول التابعة شكلا مباشرا عندما تقع المجتمعات المتخلفة تحت نير الاستعمار المباشر . وهنا يظهر النمط الأول من الحكومات الاستعمارية التى تعمل من خلال ادارة مشتركة بين بعض أبناء الدول المستعمرة من الاقطاعيين والبرجوازية الكمبورادورية وبين المستعمرين . وعندما يزول الاستعمار فى شكله الرسمى تظهر الحكومات التى يطلق عليها باران الحكومات الكمبورادورية . وهى حكومات لا تختلف كثيرا عن الحكومات الاستعمارية . والفرق الأساسى بين هذه الحكومات وبين الحكومات الاستعمارية أن الحكومات الكمبورادورية تحاول تجميع المصالح الداخلية التى يمكن الاعتماد عليها لتدعيم مصالح أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية . ان الحكومة الكمبورادورية هى حكومة عملية للمستعمر الامبريالى ، وهى تشكل قاعدته الداخلية فى التوابع . ويسيطر على هذا النمط من الحكومات قطاعات متميزة من السكان تستمد تميزها من حصولها على جزء من الفائض الداخلى الذى يذهب فى معظمه الى البرجوازية العالمية المسيطرة على اقتصاد المجتمع التابع . أما النوع الثالث من الحكومات (الحكومات الاصلاحية) وهى التى تقوم على تحالف داخلى من أجل المطالبة بالاستقلال (كان باران

---

(٢) انظر : P. Baron, The Political Economy of Growth, Penguin, 1973, First publised 1057.

يكتب كثيرا عن دول فى العالم الثالث لم تحصل على استقلالها بعد) .
وأشار باران الى حكومات الهند واندونيسيا وبرما كنماذج لهذا النوع من الحكومات . وهى حكومات تطرح برامج للتنمية والتغير من أجل الاصلاح الداخلى (على المستوى الاقتصادى والسياسى) . ويرتبط معظم هذه البرامج بتقديم خدمات اجتماعية على غرار نظام دولة الرفاهية . ولم يعتقد باران أن مثل هذا النمط من التنمية سوف يوصل المجتمعات المتخلفة الى طفرة تنموية كما حدث فى اليابان وذلك لأن هناك قوى داخل المجتمع تحارب هذا النوع من التغيير ، فضلا عن أن هذا التغيير لا يستهدف الا تحقيق بعض الاصلاحات الداخلية دون تغيير جذرى لسيطرة رأس المال الأجنبى .

ويعضد من ذلك بعض خصائص الحركات القومية التى خاضت معركة الاستقلال الوطنى . فغالبا ما تنقسم هذه الحركات من الداخل بين جناحى اليمين واليسار . ويحدث فى أحيان كثيرة أن تتحالف مع القوى الرجعية الداخلية الممثلة لرأس المال الأجنبى . وفى هذه الحالة يفقد الاستقلال معناه وتصبح الديموقراطية بعيدة المنال .

ويقدم لنا هذا النموذج تنميطا للدول التابعة فى ضوء تاريخها من ناحية وفى ضوء علاقتهابالدول الامبريالية من ناحية أخرى . وفى ضوء انحسار النظم الاستعمارية التقليدية ، يبقى لدينا النمطان المرتبطان بالحكومات الكمبورادورية والحكومات الاصلاحية ذات النزعة القومية .

ويمكن أن نجد تعبيرا عن هذين النمطين فى كثير من دول العالم الثالث . وفى اعتقادنا أن النمط الأول أكثر انتشارا فى المجتمعات المنتجة للمواد الأولية التى تسيطر عليها الشركات العالمية الكبرى والمجتمعات التى تظهر فيها قاعدة صناعية تابعة وأرصفة تصدير للسلع المنتجة داخليا أو خارجيا . أما النمط الثانى فيظهر فى الغالب فى الدول التى ظهرت فيها حركات استقلال سياسية ذات نزعة قومية . ويمكن — فى ضوء ما ذهب اليه باران من سيطرة

القوى الرجعية على هذا الأخير — القول بأنه لا توجد فروق كبيرة بين هذين النمطين من الدول التابعة . ويبدو أن الفرق الجوهرى بينهما يكمن فى ظهور حركة قومية اصلاحية فى أحدهما وضعف هذه الحركة فى النمط الآخر ، ففى كل منهما هناك سيطرة لرأس المال الأجنبى على تشكيل أجهزة الدولة بصورة مباشرة فى النمط الأول وتحت واجهة سياسية قومية — ديموقراطية أحيانا واشتراكية فى أحيان أخرى — فى النمط الثانى . وعلى أى حال فان الفرق السياسى بين هذين النمطين من الدول التابعة يثير مشاعر نقدية لنموذج باران حيث وضع معيارين مختلفين للتمييز بين هذين النمطين اللذين يظهران بعد انحسار النمط الأول المرتبط بالحكومات الاستعمارية . ففى النمط الكمبرادورى كان المعيار طبقيا وفى النمط الاصلاحى القومى كان المعيار سياسيا . ولعل هذا هو الذى دفع حمزه علوى الى الحديث عن الدول التابعة فيما بعد انحسار الاستعمار وكأنها نمط واحد أطلق عليه نمط الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار .

(ب) نموذج حمزه علوى (٣) :

يقرر حمزة علوى بداءة ان هنك فرقا بين نشأة الدولة فى المجتمعات الرأسمالية المتربوليتانية ونظيرتها فى الدول التابعة . ففى الدول الغربية نشأت الدولة — الأمة من خلال الدور الذى قامت به البرجوازية فى فترة قوتها وازدهارها وعلى أثر الثورة البرجوازية التى قامت بها . فقد حاولت هذه البرجوازية ان تجعل من الدولة الاطار القانونى والتنظيمى اللازم لنمو علاقات الانتاج الراسمالية وازدهارها . أما فى المجتمعات التابعة التى خضعت فى معظمها للنظم الاستعمارية التى فرضتها البرجوازية العالمية ودولها القوية فقد كان الموقف مختلفا .

لم تحدث فى هذه المجتمعات التابعة ثورة برجوازية على غرار الثورة البرجوازية

---

(٣) انظر H. Alavi. «State in Post colonid societies-Pakistan and Bangladesh», New left Review, Vol. 74. 1972.

الغربية . ولذلك فان مهمة تأسيس الدولة فى المجتمعات المتخلفة قد صاحبت فرض الاستعمار على هذه الدول .

ولم تنشأ هذه الدول (الاستعمارية) عن طريق نقل صورة الدولة الرأسمالية الغربية الى المجتمعات المتخلفة ، وانما سعت البرجوازية العالمية المستعمرة الى خلق أجهزة الدولة الملائمة اللازمة لفرض السيطرة على المجتمع وطبقاته المنتجة وغير المنتجة . وتم ذلك من خلال تأسيس ثلاثة أجهزة شكلت أجنحة الدولة الاستعمارية :

١ ـــ الجيش (الأجنبى والوطنى) .
٢ ـــ الجهاز البيروقراطى .
٣ ـــ الحكومات المحلية (أو المجالس المحلية) .

وفرضت هذه الأبنية الفوقية المتقدمة نسبيا على البنية التحتية المتخلفة لاخضاعها وامتصاص الفائض منها . هكذا ظهرت فى هذه الفترة الاستعمارية النظم السياسية الاستعمارية أو الدولة الاستعمارية كنمط تاريخى شهدته معظم دول العالم الثالث .

وبعد حصول هذه المستعمرات على الاستقلال لم ينته وجود البرجوازية العالمية وانما ظل وجودها قائما مدعما ببرجوازيات محلية تخلقت فى فترة الاستعمار واستمرت فى مجتمعات ما بعد الاستعمار متعاونة مع البرجوازية الاستعمارية الجديدة التى غيرت الآن ـــ وبعد حصول الدول على الاستقلال ـــ من أساليبها فى السيطرة على التوابع فى النسق الرأسمالى العالمى . فى هذه الفترة ظهرت نظم الدولة التى يطلق عليها حمزه علوى « الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار » وهى تشير الى كل دول العالم الثالث على ما بينها من اختلاف فى البنية الطبقية وفى الأساليب السياسية التى تنتهجها الدولة فى تحقيق الوساطة بين المجتمع التابع والمراكز الرأسمالية . وتشترك الدول فى مجتمعات ما بعد الاستعمار فى مجموعة من الخصائص سوف تتضح لنا فيما بعد فى هذا الفصل والفصل الذى يليه .

وحسبنا هنا أن نشير الى العلاقة التى أقامها حمزه علوى بين نمط الدولة ونمط الانتاج . لم يقبل علوى القضية التى تقول بوجود نمط انتاجي واحد فى الدول المتخلفة ولم يمل الى توصيف أنماط الانتاج بأنها اقطاعية أو آسيوية أو رأسمالية وفى مقابل ذلك فرق بين نمطين من الانتاج أطلق على أحدهما النمط الاستعمارى وأطلق على الثانى النمط ما بعد الاستعمارى . ويشتمل كل منهما على أنماط عديدة فرعية تكون فى مجملها وتداخلها النمط العام الذي يسيطر فى مجتمعات الاستعمار أو ما بعد الاستعمار . وترتبط الدولة الاستعمارية بالنمط الانتاجى الاستعمارى بينما ترتبط الدولة فيما بعد الاستعمار بمنط انتاجى آخر أطلق عليه نمط انتاج ما بعد الاستعمار . ويبدو أن الذى يميز ما بين هذين النمطين من الانتاج هو طبيعة الانتاج الرأسمالى وكثافته . ففى النمط الانتاجى الاستعمارى يكون الانتاج الزراعى المعتمد على علاقات شبه اقطاعية هو الشكل السائد ، أما فى فترة ما بعد الاستعمار فقد تغلغت علاقات الرأسمالية وتكاثفت لا فى المجل الزراعى فحسب بل فى المجالين التجارى والصناعى . وكان ذلك تطورا طبيعيا فرضته طبيعة التغير فى لغة الاستثمار الراسمالى الذى تفرضه برجوازية المركز .

ويدل ذلك على أن الدولة فى العالم الثالث تتغير فى اتجاه الدولة البرجوازية الرأسمالية وذلك فى علاقتها بتطور انماط الانتاج فى المجتمعات التابعة . فكلما أصبح النمط الرأسمالى نمطا مسيطرا كلما تحولت الدولة الى دولة رأسمالية . فالدولة البرجوازية الرأسمالية التى تقوم على الفصل بين المجتمع السياسى والمجتمع المدنى وعلى مبدأ الحرية والمساواة وعلى الفصل بين الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية (٤) ، هذا النمط من

---

(٤) تعتبر هذه الخصائص من شروط اعادة انتاج النمط الرأسمالى ، فذلك النمط هو الذى يفرض عملية الفصل بين المجتمع المدنى والسياسة بحيث تصبح الدولة الرأسمالية متميزة عن الدولة الاقطاعية السابقة عليها ، =

الدولة لا يتكون فى المجتمعات التابعة بمجرد غزو النمط الرأسمالى لها ، فهو لا يظهر الى الوجود الا اذا أصبح النمط الرأسمالى نمطا مسيطرا بنفس الطريقة التى وجد بها فى المجتمعات الديموقراطية الغربية وهذا أمر صعب الحدوث اذ لم يكن مستحيلا . ولذلك فان تاريخ الدولة التابعة وأنماطها يختلفان اختلافا جذريا عن تاريخ الدولة البرجوازية ونمطها العام . فالتوسع الرأسمالى الامبريالى قد أدى فى البداية الى اقامة نظم الدولة فى التوابع (المستعمرات) هى الدول الاستعمارية بمفهوم باران والدولة فى مجتمعات الاستعمار بمفهوم حمزه علوى .

ولا يبدو أن هناك اختلافا جوهريا بين المفهومين الذين استخدما هنا لوصف نظام الدولة فى الموقف الاستعمارى . لقد قامت هذه الدول الاستعمارية على انقاض النظم السياسية التقليدية التى كانت سائدة فى التكوينات قبل الرأسمالية . وكانت هذه الدول تعتمد اعتمادا كليا على التحالف بين البرجوازية المستعمرة وبين شرائح من السكان الوطنيين الذين لهم مصلحة فى الوجود الاستعمارى . وعلى رأس هؤلاء الطبقات الاقطاعية مالكة الأرض ، والطبقات البرجوازية التابعة الناشئة التى تكونت مع نمو النمط الرأسمالى التابع (الاستغلال الرأسمالى للأرض) ونمو التجارة والمضاربة . وقد حدث فى بعض البلدان أن تحالف الاستعمار مع أى من هاتين الفئتين ، ولكن حدث فى بلدان عديدة أن تحالف مع كليهما معا . ويمكن القول بأن الدولة الاستعمارية قد قامت أساسا لادارة شئون الاستعمار وتحقيق أغراضه ، وذلك فقد ارتبطت هذه الدولة بظهور جهاز بيروقراطى ، كما أنها كانت دولة قهرية لا تظهر فيها الديموقراطية بأى صورة من الصور .

= وهو الذى يفرض اقامة الدولة على أساس ديموقراطى حر لكى يجسد كل مصالح الجماعات الاقتصادية المتنافسة ، ولكى يترك سوق العمل حرا خاضعا لظروف العرض والطلب .

ومع تحقيق الاستقلال عن القوى الاستعمارية يظهر نمط من الدولة قد يكون برجوازيا كمبورودوريا أو اصلاحيا علي ما يذهب باران وقد يكون تابعا في (دولة ما بعد الاستعمار) على ما يذهب حمزة علوى . وبصرف النظر عن استخدام أي مفهوم من هذه المفهومات لوصف الدولة فيما بعد الموقف الاستعماري ، فان هذه المفهومات جميعا تشير الى نمط خاص من الدولة تعرفه مجتمعات العالم الثالث فيما بعد الاستعمار ، وهذا النمط التابع يخدم بناء اجتماعيا تابعا تسيطر عليه الرأسمالية العالمية . والدولة هنا تدعم من أجهزتها البيروقراطية وتقيم لنفسها جيشا قويا ونظاما بوليسيا قويا وتحافظ على علاقة متوازنة بين الطبقات الداخلية (فى المجتمع التابع) والخارجية (فى دول المركز) . وهذا التحول يعتبر تحولا وظيفيا فى ضوء دور الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار .

وفى ضوء هذا التحليل فاننا نجد أن نظرية التبعية قد نجحت نجاحا كبيرا فى توضيح حقيقة التباين فى الدول التى يشتمل عليها النسق الرأسمالى العالمى (التفرقة بين دول المركز ودول التوابع والدول الوسيطة أو شبه الامبريالية أو شبه التوابع) وعبر المراحل التاريخية المختلفة (مرحلة الاستعمار ومرحلة ما بعد الاستعمار) . ورغم ذلك فان تحليل نظرية التبعية لأنماط الدولة التابعة يثير بعض الاعتراضات النقدية . فتنميط الدول التابعة لا يأخذ فى اعتباره طبيعة النظام السياسى وطريقة عمله فى الداخل بقدر اهتمامه بالعوامل الخارجية فى تحديد طبيعة النظام السياسى أو بالعلاقة بين النظام السياسى والطبقى . ومن ناحية أخرى فان تنميط الدول التابعة ينظر الى كل دول العالم الثالث كما لو كانت قد مرت بخبرات استعمارية واحدة ، فلا شك أن الاستعمار قد غير من أساليبه فى الحكم والسيطرة وفقا لطبيعة وظروف البلد الذى يقع تحت نير الاستعمار . هذا فضلا عن أن التنميط يهمل الدول التى نشأت فى التركيبات قبل الراسمالية ، أقصد قبل احتواء الوحدات الفرعية للنسق العالمى (أعنى التوابع) فى النطاق الراسمالى . وهذه نقطة هامة فيما يتصل بتحليل أبنية الدولة فى المجتمعات التى ادخلت أشكالا من التنظيمات البيروقراطية الحديثة والتنظيمات

العسكرية الحديثة قبل أن تندرج بشكل رسمى تحت النسق الرأسمالى العالمى وقبل أن يغزوها الاستعمار الرسمى (أفكر هنا فى حالة مصر فى عهد محمد على وفى حالة مجتمعات عديدة لم تشهد الاستعمار بشكله الرسمى)

وفضلا عن ذلك فان هذا التنميط يهمل طبيعة الواقع السياسى قبل دخول الرأسمالية أيام كانت معظم هـذه الدول خاضـعة لنظم ملكية أو امبراطورية وبناء عليه فاذا كان تنميط الدول التابعة يأخذ فى اعتباره الفترة الاستعمارية والفترة الانتقالية من الاستعمار الى الاستقلال (التبعية) ، فان عليه أيضـا أن يأخذ فى اعتباره طبيعة الفترة الانتقالية من العهد الامبراطورى الى العهد الاستعمارى . فتاريخ الدول فى العالم الثالث لم يبدأ مع العهد الاستعمارى وانما انتهت به حضاراتها القديمة .

ثانيا ــ خصائص الدولة التابعة :

أشرنا من قبل الى أن الدولة التابعة قد نشأت فى ظروف مختلفة عن نشأة الدولة فى المجتمعات الرأسمالية ، كما أشرنا الى الارتباط العضوى بين الدولة التابعة وبين تطور الرأسمالية التابعة فى ظل تقسيم العمل الدولى . ومن المتوقع فى هذه الظروف أن تختلف خصائص الدولة التابعة عن خصائص الدول غير التابعة ، أو أن شئنا الدقة أن تتصف الدولة التابعة بمجموعة من السمات تميز نشأتها التاريخية الخاصة وتميز دورها ووظائفها فى علاقات تقسيم العمل وتحدد موقفها من الجماعات الطبقية .

ولقد اهتم الباحثون فى التبعية والتخلف بابراز السمات المميزة للنظم السياسية التابعة . وكان فرانك هو أول من اهتم بهذه القضية وان كان تحليله لها قد اتسم بكثير من الميكانيكية التى فرضت تطوير الموقف النظرى حول هذا الموضوع فيما بعد .

ينظر فرانك الى نظام الدولة فى التوابع على أنه انعكاس مباشر لما تتطلبه علاقة التبعية ، ولذلك فان كل خصائص هذا النظام يجب أن تفهم

فى ضوء هذه العلاقة . ولاحظ فرانك من خلال خبرته بالنظم السياسية فى مجتمعات أمريكا اللاتينية أن هذه النظم تتسم بعدم الاستقرار والتقلب والتارجح بين تبنى تيارات ايديولوجية مختلفة ومتناقضة . ولذلك فقد اعتبر أن خاصية عدم الاستقرار السياسى هى الخاصية المميزة للنظم السياسية التابعة . ويتجلى عدم الاستقرار السياسى هذا فى ما تشهده هذه الدول من انقلابات عسكرية ، ومن تبنى مواقف سياسية مختلفة ومتناقضة . فأحيانا نجد أن القادة السياسيين (وهم غالبا جماعة من رجال الجيش يسيطرون على السلطة السياسية بقوة الجيش) يرفعون شعار الديموقراطية ، وأحيانا أخرى يرفعون شعار القومية ، وأحيانا ثالثة يرفعون شعار الاشتراكية .

ويدلل فرانك على وجهة نظره هذه من الواقع السياسى لمجتمعات أمريكا اللاتينية ــ فعند حديثه عن الاصلاح الليبرالى الذى ظهر فى بعض دول أمريكا اللاتينية ، لا يرجع ظهوره الى عوامل داخلية ولا حتى الى تصــدير الأفكار الليبرالية من القارة الأم ، بل يرجعه الى علاقات التبعية الاقتصادية والى ظهور البرجوازية التابعة التى رأت فى هذا الاصــلاح تحقيقا لمصلحها . يقول فرانك « لم يأخذ الاصلاح الليبرالى شكله الملموس عندما وصلت الى أمريكا اللاتينية موجه الأفكار الليبرالية المنبعثــة من ثورات ١٨٤٨ فى أوربا ولا لأن عددا من العناصر المستنيرة كان يملك الأسباب الايديولوجية التى تدفعه الى تحقيق الاصلاح : ان الاستيلاء على سلطة الدولة وفرض السياسة الليبرالية الجديدة لم يتما فى هذه البلدان ، حسب فرضيتنا ، الا بعد حدوث زيادة ملحوظة فى انتاج وتصدير البن والسكر واللحوم والحبوب والقطن والقصدير . ولقد كان كل واحد من هــذا المنتجات ــ التى تشكل بحد ذاتها المنتجات الأولية الوحيدة لهذا البلــد أو ذاك ــ يشكل حوالى ٥٠ بالمائة من مجمل صادرات البلاد ، ويدعــم بذلك ســلطة الليبراليين الاقتصــادية والسياسية ، ويسمح لهم بفرض سياستهم وزيادة مصلحتهم بفرض هذه السياسة » (٥) .

---

(٥) انظر : اندرية جندر فرانك ، **البرجوازية الرثة والتطور الرث** ، دار العودة ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ص ٨٢ ــ ٨٣ .

وبنفس الطريقة يفسر فرانك ظهور الحركات القومية والشعبية فى ضوء علاقات التبعية — فمهما اختلفت أساليب رفع هذه الشعارات السياسية ، ومهما تقلب السادة فى الفترات التاريخية المختلفة فان النتيجة واحدة أى . فكل اولئك الذين نادوا فى السابق بسياسة تنمية ديمقراطية وشعبية ، هم اليوم صدى للمصالح التى أصبحت منذ الآن مصالح انهزامية وقمعية للبرجوازيات ذاتها فى وضعها الحالى ، وضع التبعية الجديدة فى ظل الامبريالية الجديدة وبوسع هؤلاء السادة أن يردوا بحق على كل اتهام بالتناقض يوجه ضدهم أنه لا قيمة له وأنهم متفقون تمام الاتفاق مع المصالح المتبدلة حقا ، للبرجوازيات التى كانوا يمثلونها . وكما جرى تقريبا فى كل تاريخ أمريكا اللاتينية ، فان هذه المصالح البورجوازية الرثه تساعد على قيام تطور رث (٦) .

ولم يقتصر فرانك على وصف التقلب السياسى فى الدولة التابعة ، وانما حاول أن يحلل الدينامية التاريخية لخصائص الدولة فى ضوء التغيرات التى تحدث فى مركز العالم الرأسمالى من حيث ازماته أو استقراره الاقتصادى . فالدولة التابعة تزيد من تسلطيتها عندما يعانى النسق الراسمالى من أزمة تراكم وتخف حدة التسلطية عندما تنفرج هذه الأزمة . وقد طبق فرانك هذا الفرض عند تحليله للأزمة الرأسمالية الراهنة (٧) . حيث يذهب الى أن ظروف الأزمة الاقتصادية الراهنة التى يمر بها العالم الراسمالى قد أدت الى تحولات فى الابنية السياسية للعالم الثالث التابع ، من ذلك أن جهاز الدولة فى التوابع تحول الى جهاز تسلطى يفرض القهر على الجماهير ويفرض عليها سياسات التقشف التى يؤدى تنفيذها الى مضاعفة الفائض الذى يذهب الى قلب العالم الرأسمالى وتحاول النظم التسلطية أن تحافظ قدر الامكان على النظم الداخلى .

---

(٦) انظر المرجع السابق ، ص ١١٤ .

(٧) انظر كتاب الأزمة فى العالم الثلث ، السابق الاشارة اليه ، ص ٢٤٠ وما بعدها .

ولا يجب أن يتبادر الى الأذهان خلط بين وصف فرانك للنظم السياسية فى العالم الثالث بأنها نظم تسلطية وبين وصف نظرية التحديث لنفس النظم بنفس الصفة . ذلك أن نظرية التحديث تنظر الى التسلطية هذه على أنها كامنة فى بناء هذه النظم وانها ترتبط بظروف التحول الاقتصادى وسوف يؤدى تكثيف العلاقات مع الدول الغربية الى زوال هذه التسلطية والى حقن الديموقراطية فى شرايين النظام السياسى . أما فرانك وانصار نظرية التبعية فانهم ينظرون الى هذه التسلطية على أنها من نتائج عملية التبعية واحد الأدوات السياسية التى تضاعف من مكاسب البرجوازية العالمية . ان القهر الاقتصادى والسياسى والعسكرى الذى تمارسه الدولة فى العالم الثالث لا يظهر على أشده الا فى وقت أزمة التراكم التى يمر بها النظام الرأسمالى ، فهى أحد الأساليب التى يتم من خلالها تفادى هذه الأزمة بزيادة كمية الفائض من رأس المال . فالبرجوازية العالمية والدولة البرجوازية الرأسمالية تساند هذه الأنظمة التسلطية — كما هو واضح مثلا فى تدعيم النظم التسلطية فى شيلى وبوليفيا والفلبين — مهما تغلفت هذه المساندة بحديث طويل عن حقوق الانسان . وبناء على ذلك فان وصف فرانك للدولة فى بعض مجتمعات العالم الثالث على أنها دولة تسلطية لا ينفصل عن تحليله لبناء هذا العالم على أنه تابع . أن التسلطية هنا تصبح أداة وظيفية لتحقيق مزيد من التبعية عندما تفشل كل الأدوات الأخرى . — كالديموقراطية والاشتراكية — فى تحقيق ذلك (•)

ويبدو أن هذه الصياغة لخصائص النظام السياسى التابع كانت بحاجة الى تطوير من حيث أنها تكتفى فقط بالربط بين تغير طبيعة نظم الدولة وبين تغير أساليب التراكم التى يفرضها المركز . فنحن بحاجة الى ابراز بعض الخصائص الثابتة للدولة التابعة ، كما أننا بحاجة أيضا الى ربط هذه الخصائص بالتركيب الطبقى الفاعل فى توجيه حركة الدولة ، والى ربط خصائص الدولة بأنماط الانتاج (•)

ومن هذا المنطلق بدأ حمزة علوى ـ وتبعه فى ذلك جون سول (٨) ـ يتحدث عن خاصيتين جوهريتين تتسم بهما الدولة التابعة وهما : التضخم Overdevelopment والمركزية centrelality . وتم تفسير وجود هاتين الظاهرتين من خلال النظر اليهما كعنصرين فى البنية الفوقية المجتمع التابع . فهذه البنية الفوقية قد نمت وتطورت وفقا للبنية التحتية الموجودة فى دول المركز الرأسمالى لا تلك الموجودة فى التوابع . وطالما أن جهاز الدولة التابعة يرتبط ببنية تحتية خارجية تقوم على رأسمالية متطورة وسيطرة للطبقة البرجوازية العالمية التى تحاول أن تخضع الطبقات فى التوابع ، فان جهاز الدولة يصبح متضخما ومركزيا فى مقابل البنية التحتية الداخلية المنفصلة عنه . ولقد شجع على هذا أن الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار قد ورثت جهازا بيروقراطيا وعسكريا قويا من القوى الاستعمارية السابقة ، تطور وازداد تعقيدا فيما بعد تحقيق الاستقلال . فقد كانت الدولة الاستعمارية تستخدم جهازا بيروقراطيا وعسكريا يفوق احتياجها الفعلية ، فهو جهاز متضخم فى مقابل الموارد التى ينظمها والجماعات التى يخضعها . وبعد تحقيق الاستقلال ورثت الدولة الجديدة المستقلة سياسيا هذا الجهاز وكان عليها أن تدير المجتمع وتخضعه من خلاله .

غير أن تضخم جهاز الدولة لا يرجع فقط الى هذه العوامل الخارجية ، بل يرتبط أيضا بعوامل داخلية خاصة بوظائف الدولة التابعة . ومن هذه العوامل دور الدولة فى استهلاك الفائض وفى العملية الاقتصادية . فمجرد

---

(٨) انظر مقال حمزة علوى عن الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار السابق الاشارة اليه . وانظر لجون سول :

J. Saul, «The state in Post-colonial societies. Trazania» **Socialist Register**, 1974 ; «The unsteady state, uganda, Obote, and General Amin», **Review of African Political Economy** No. 4, 1976.

استقرار الدولة التابعة بدأت فى الاستحواذ على نصيب كبير من الفائض الاقتصادى وبدأت تستخدمه فى انشطة تنموية ذات طابع بيروقراطى . ولذلك فقد تضخم جهازها البيروقراطى واتسم بالمركزية حيث توجد على قمته جماعة صغيرة — او اليجاركية بلغة حمزة علوى — تدير شئون الدولة الاقتصادية والسياسية .

ولم يفسر حمزة علوى بجلاء ظاهرة المركزية هذه واعتبرها جانب من جوانب تضخم اجهزة الدولة . ولكن جون سول حاول أن يربطها بالطبقة البيروقراطية الجديدة التى تتكون فى المجتمعات التابعة وتحاول أن تسيطر على الموارد الانتاجية وتتحكم فيها من خلال القطاع الاقتصادى الذى خلقته لنفسها ونعنى به القطاع العام . وحتى تكتمل هذه الطبقة فان جهاز الدولة البيروقراطى المركزى يرتبط بالبرجوازية الصغيرة بحكم وظيفتها فى الربط بين الاقتصاد المحلى والاقتصاد العالمى . والطبقة البيروقراطية الجديدة تنحدر من هذه البرجوازية وترتبط بها . ومهما تكن المركزية مرآة عاكسة لمصالح هذه الطبقة ، فانها تبقى مظهرا هاما من مظاهر التضخم فى اجهزة الدولة التابعة . فهى التى تربط الدولة ببنيتها التحتية فى المركز وهى التى تخضع البنية الداخلية المتخلفة لتحقيق اغراض البنية المتقدمة فى المركز .

وتعتبر قضية اخضاع البنية الداخلية من العوامل الداخلية التى تساعد على تضخم أجهزة الدولة التابعة . فالدولة لابد أن تكون قوية فى مقابل السكان الذين تخضعهم . ونجد احد الخصائص التى تميز المجتمع التابع هو تصارع فئات طبقية مختلفة على الفائض . والدولة التابعة عليها أن تخضع هذه الطبقات وتحقق قدرا من التوازن بينها ، بحيث لا تخضع لسلطات اى منها . ولكى تحقق هذه الغاية فلابد أن يكون لها جهاز بيروقراطى وعسكرى قوى ، وفى هذه الظروف يصبح تضخم أجهزة الدولة التابعة وظيفيا فى تحقيق استمراريتها وفى تحقيق وظائفها فى اخضاع الطبقات ، او بمعنى أشمل فى اخضاع البنية الداخلية المتخلفة لخدمة أهداف المركز الرأسمالى .

وعلى الرغم من شمول الصياغة التى قدمها حمزة علوى وجون سول ومن تأثر بهما لخصائص الدولة التابعة الا أنها لم تسلم من النقد ، بحيث بدت قضية تضخم أجهزة الدولة قضية فارغة من المضمون وفقا لما يذهب نقاد هذه الفكرة . وكان من اشد هؤلاء النقاد هجوما على فكرة تضخم أجهزة الدولة كولين ليز Colin Leys (٩) .

لقد فند ليز كل القضايا التى تقوم عليها هذه الفكرة . فقد ذهب الى أن تأكيد حمزة علوى على الأجهزة البيروقراطية والعسكرية المتضخمة المتوارثة من العهد الاستعمارى قد جاء ليتوافق مع تحليله للطبقات فى المجتمعات التابعة وهو تحليل مضلل الى حد كبير . فحتى لو كانت أجهزة الدولة الاستعمارية اكثر قوة مما كان مطلوبا ، فان استخدام القسر Force لم يكن بالضرورة استخداما متضخما مبالغا فيه فى الموقف الذى تبع تحقيق الاستقلال . ففى هذا الوقت كان نمط الانتاج الرأسمالى قد تغلغل فى التكوين الاجتماعى مؤديا بذلك الى بناء طبقى يقوم على التعارض . وحتى فى الموقف الاستعمارى فمن الخطأ القول بأن القوى الاستعمارية قد نظمت جهازا عسكريا وبيروقراطيا أكبر مما تحتاجه بالفعل . فقد كانت هذه القوى قادرة على طلب العون العسكرى من المركز أو من اى جزء آخر من الامبراطورية فى أى لحظة . لقد كانت الدولة الاستعمارية صغيرة وبسيطة فى مقابل السكان وحجم الاقتصاد هذا اذا قارناها بالدولة فى الأقطار الرأسمالية المتقدمة . واذا كان هناك نمو فى الجهاز البيروقراطى والعسكرى فى الدول التابعة ، فقد حدث ذلك فيما بعد الاستقلال وليس قبله . أما عن استملاك الدولة للفائض ، فالواقع اننا اذا ما قارنا نسبة ما تحصل عليه الدولة من الفائض فى التوابع بما تحصل عليه الدولة فى المركز

---

(٩) انظر : C. Leys The «The Overdeveloped postcolonial state : A Re-evaluation», **Journal of African Political Economy, No. 5. 1976.**

نجد ان النسبة مرتفعة فى دول التوابع . غير ان هذه الحقيقة لا يمكن فهمها فى ضوء القول بان جهاز الدولة التابعة يتسم بالتضخم . ذلك ان حصول الدولة على جـــزء من الفائض كبير يدل على انخراطها فى الصراع الطبقى . ولذلك فان تدخل الدولة فى شئون الاقتصاد واستملاكها للفائض يجب أن يفهم فى ضوء علاقة الدولة بالطبقات وليس فى ضوء فكرة التضخم . وانتقد ليز أيضا الفكرة القائلة بأن تضخم أجهزة الدولة كان ضروريا لاخضـــاع الجماعات الطبقية فى التكوينات قبل الرأسمالية . فلم تكن هناك طبقات ذات مصالح محدودة . ولم تشهد المجتمعات التابعة صراعا قويا للطبقات حتى بعد دخول الرأســمالية .

ومن فكرة التضخم ينتقل الى نقد فكرة المركزية . لقد تبنى علوى وسول هذه الفكرة لتبرير فكرة التضخم ، كما تبنيا فكرة التضخم لتبرير فكرة المركزية ، وفكرة المركزية من وجهة نظر ليز فكرة جوفاء . فالدولة موجودة فى كل المجتمعات الطبقية وليس من اللازم القول بأنها أكثر مركزية فى الهند أو باكستان أو تنزانيا و أى دولة متخلفة عن الدولة فى بريطانيا أو أمريكا أو الاتحاد السوفيتى . ان الفرق بين هذه الدول هو فرق فى درجة التدخل فى جوانب الحياة الاجتماعية المختلفة . وفى حالة التدخل — فى شـــئون الاقتصاد — لا يجوز وصـــف الدولة بأنها مركزية وانما يمكن وصـــفها بحسب بانها أكثر توسعا فى نطاق التدخل .

لسنا بحاجة اذن الى أن نبدأ تحليل جهاز الدولة بالقول بانه متضخم أو مركزى . والبدء بهما ينطوى على التســـليم بأفكار مسبقة تبنى عليها أفكار أخرى كالقول بالأهمية الخاصة للدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار والطابع الطبقى للبيروقراطية فى هذه المجتمعات . لقد ادى ذلك الى صياغات عن بيروقراطية الـــدولة مشـــكوك فيها مثلها مثل الصـــياغات المرتبطة بالتضـــخم .

فنجد اولا ان الحديث عن البيروقراطية يهمل التمييز بين عنصـــرين

هامين : البيروقراطيون الذين يؤدون أعمالهم بحكم وظائفهم فى البيروقراطية ، والبيروقراطيون الذين يدخلون أجهزة الدولة من خلال الأحزاب القومية . فبالرغم من العلاقات المتبادلة بين وظائف الدولة ووظائف الحزب خاصة عند القمة ، الا ان هذين الجناحين للبيروقراطية يختلفان عن بعضهما فى عنصر هام هو أن الجناح الحزبى من البيروقراطية يقيم علاقات سياسية داخل جهاز الدولة مع العمال والفلاحين ويكونون بذلك طبقة متميزة داخل الدولة . أما الجناح الادارى أو الحكومى فانه يكون أكثر قربا من مشروعات الدولة الاقتصادية وهم يتعرضون لتأثير القيم البرجوازية المجسدة فى التكنولوجيا وممارسات الادارة داخل الشركات التى يرثونها (من العهد الاستعمارى) خاصة وأنهم — فى الكثير من الأحوال — يعتمدون على الادارة القديمة فى الحصول على الخبرة كما أنهم يقفون موقفا طبقيا معارضا تجاه العمال .

ونجد **ثانيا** أن هذه الصياغات قد خلطت بين المصالح الطبقية التى تعكسها الدولة وبين الانتماء الطبقى أو الوضع الطبقى للعاملين فى أجهزة الدولة فمن الخطأ أن الاصول والروابط والطموحات الطبقية للأفراد الذين يشكلون أجهـــزة الدولة هى نفسها اصـــول وروابط وطموحات الطبقة المسيطرة . وبناء على ذلك فالسؤال الذى يجب أن يطرح أولا يجب أن يكون : ما هى الطبقة المسيطرة فى تكوين اجتماعى معين ، طالما أن هذه السيطرة سوف تساندها الدولة ؟ فالطابع الطبقى للدولة يتحدد من خلال هذه العلاقة . فالمصالح الطبقية لبيروقراطية الدولة — سواء اتفقت مع مصالح الطبقة المسيطرة أو تعاوضت معها — ليســت هى العامل المحدد لنمط السيطرة ، وليست هى العامل المحدد لقلقلة هذه السيطرة . وحتى ولو كانت بيروقراطية الدولة تتمتع باستقلال نسبى وتعكس مصالح طبقية متميزة ، فلا يجب أن نرتب على ذلك أن الطابع الطبقى للدولة يعكس بالضرورة هذه المصالح الخاصة بالبيروقراطية . فالطابع الطبقى للدولة يرتبط بمصالح الطبقة المسيطرة وليس بمصالح الفئات البيروقراطية .

ونجد **ثالثا** أن هذه الصياغات عن بيروقراطية الدولة قد قدمت مفهومها فضفاضا (للبرجوازية الصغيرة) التى اعتبرت من وجهة نظرهم الطبقة التى تنتج بيروقراطية الدولة التى تعكس بدورها مصالح البرجوازية الصغيرة .

لقد استخدم هؤلاء الباحثون مفهوم البرجوازية الصغيرة ليشير الى :

١ — هؤلاء الذين يملكون قدرا من المال نلتج عن عمل زراعى .

٢ — وأغنياء الفلاحين .

٣ — وأصحاب الياقات البيضاء .

ويعنى ذلك أنهم استخدموها بمعنى يختلف عن المعنى الماركسى (حيث استخدم المفهوم ليشير الى صغار الصناع ، وأصحاب المحلات التجارية ، والفلاحين والحرفيين) فأصحاب الياقات البيضاء ليسوا من ملاك رأس المال ، والفلاحون لم يندرجوا جميعهم فى البرجوازية الصغيرة ، بل تم ادراج الفلاحين الأغنياء فقط . وبصرف النظر عن صحة التعريف الذى قدم هنا للبرجوازية الصغيرة ، فاننا لا يمكن أن نسلم ما يترتب عليه من مضامين سياسية . فالدور السياسى للبرجوازية الصغيرة عند ماركس يعكس مصالح تتعارض من ناحية مع مصالح البرجوازية ومن ناحية أخرى مع مصالح العمال ، ويختلف الدور السياسى للبرجوازية الصغيرة عند الباحثين فى الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار عن هذه الصياغة الماركسية . ولتحديد هذا الدور بدقة يجب أن نربطه بتحليل عن تطور نمط الانتاج الرأسمالى فى التوابع وعلاقته بتطور الانتاج السلعى الصغير وكذلك تطور علاقات الانتاج والصراع الطبقى . بل أن تحليل أجهزة الدولة ككل يجب أن ينطلق من هذا .

وواضح من هذا العرض أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين فى نظم الدولة التابعة حول خصائص هذه الدولة ، ولعل أكثر النقاط الخلافية هى تلك التى ظهرت حول قضية تضخم أجهزة الدولة التابعة . فهناك اتفاق

ـ على ما يبدو ـ حول ما أثاره فرانك عن تقلب النظم السياسية في التوابع وعن اتجاه هذه النظم نحو التسلطية واتحكم العسكرى خاصة في فترات الأزمة الرأسمالية العالمية .

ولكن خاصية التضخم والمركزية تظهران قدرا من الخلاف . فالبعض يتعصب لهما بينما يرى البعض الآخر أنهما لا يمكن أن يكونا صادقتين الا اذا تم ربطهما بالطبقات (بالمعنى العلمى الدقيق لمفهوم الطبقة) وبالتطور الرأسمالى والصراع الطبقى . وهذا النقد مقبول الى حد كبير . غير أنه لا يجب أن يغرينا برفض فكرة التضخم وفكرة مركزية البرجوازية رفضا . فهما يكشفان عن الطابع التاريخى الخاص لنظم الدولة التابعة بحق . ولكن قبول هاتين الفكرتين يجب أن يتم فى ضوء بعض المحاذير . من ذلك أن طبيعة ونطاق التضخم والمركزية يجب أن يفهما فى ضوء سياقات تاريخية معينة بحيث تظهر بعض التباينات فى نظم الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار . فأحد أوجه القصور الأساسية التى تعانى منها هذه الأفكار أنها تقدم كصياغات عامة دون ابراز الاختلافات فى طبيعة ونطاق التضخم والمركزية بين المجتمعات المختلفة من ناحية وفى الفترات التاريخية المختلفة من ناحية أخرى .

وفضلا عن ذلك فان التضخم والمركزية يعتبران عنصران من عناصر البنية الفوقية ولذلك فان تحليلهما فى ضوء الثقافة ـ والأيديولوجية ـ ربما يكون مفيدا بجانب تحليلهما فى ضوء التباينات الطبقية . فالتضخم فى التوابع يرتبط بتضخم بنية الثقافة الحديثة ذات الطابع البرانى الفج ، والمركزية فى التوابع ترتبط بالثقافة التقليدية والنظم السياسية التقليدية التى وجدت فى عالم الامبراطورية قبل اندماج المجتمعات فى نطاق النسق الرأسمالى العالمى . التضخم حديث والمركزية قديمة وكلاهما يتكاتف الآن لتحقيق دور الدولة التابعة ووظائفها ولذلك فان كان لنا أن نفهم هاتين

الخاصيتين فان علينا أن نربطهما ليس فحسب بالبنية الخارجية النسق الرأسمالى العالمى ، وانما بتناقضات وتعارضات البنية الداخلية فى السياقين التاريخى والمعاصر .

ثالثا — وظائف الدولة التابعة :

يتفق معظم الباحثين فى نظم الدولة على أن الدولة تمثل أداة اقتصادية لتحقيق مصالح البرجوازية الراسمالية . ولذلك فان وظائف الدولة — على تنوعها — تتجه نحو تحقيق هذه الغاية ، بل أنها تتجمع فى النهاية عند نقطة واحدة ترتبط بتعظيم المصالح الاقتصادية للطبقات المسيطرة . ويصدق ذلك حتى لو كانت الوظائف غير اقتصادية . ولذلك فانه رغم اتفاق الباحثين على وظائف الدولة التابعة ، الا أنهم أظهروا اهتماما خاصا بالوظيفة الاقتصادية للدولة وأساليب تدخلها فى مسار العملية الاقتصادية . ولذلك فاننا سنولى اهتماما خاصا هنا لتحليل هذه الوظيفة الاقتصادية وتوضيح دوافع التدخل الاقتصادى والدور الذى يؤديه فى تكريس التبعية . ولكن حسبنا فى البداية أن نشير الى الوظائف المختلفة التى تؤديها الدولة ، وأن نستخلص منها مدى تجمعها لخدمة الأغراض الاقتصادية .

حدد روبين مورى Robin Murray للدولة الراسمالية هى (١٠) : ست وظائف

١ — ضمان استمرار حقوق الملكية الخاصة وذلك من خلال اصدار قوانين تنظيم هذه الحقوق ، وهى قوانين تسندها قوى أخرى فى أجهزة الدولة على راسها الهيئة التشريعية والجيش والبوليس .

٢ — تحقيق الليبرالية الاقتصادية ، وذلك بتحطيم القيود المفروضة على حركة السلع أو حركة النقود أو حركة الأفراد داخل نطاق سيادة الدولة ، وتوحيد العملة والقوانين الاقتصادية وتوحيد وحدات الوزن القياسى .

---

(١٠) انظر : R. Murray, Multinational Componies and Nation-States, Two Essays, Nottinham, 1975. pp. 64-75.

٣ ــ خلق التناغم الاقتصادى وذلك بتنظيم المراحل التى تمر بها المشاريع الاقتصادية وفرض قدر من التنظيم الاقتصادى .

٤ ــ توفير المدخلات اللازمة للانتاج ، من ذلك مثلا توفير قوة العمل بما تتضمنا من تدريب ، والتحكم فى الأجور ، وتوفير الأرض ورأس المال ، وكذلك توفير خدمات البنية التحتية اللازمة للعملية الانتاجية كالطاقة ووسائل المواصلات والاتصال والطرق وضمان تقديم هذه الخدمات بأسعار رخيصة .

٥ ــ التدخل من أجل خلق اجماع اجتماعى (اتفاق عام) وذلك بتلطيف الآثار القاسية الواقعة على الطبقات غير الرأسمالية ، وتلطيف الاستغلال الواقع على هذه الطبقات .

٦ ــ ادارة العلاقات الخارجية بما فى ذلك العلاقات العدوانية على الدول الأخرى . ومن الوسائل التى تستخدمها الدول لادارة العلاقات العدوانية القوة العسكرية ، وتقديم المساعدات للدول الأخرى الداخلة فى صراعات مع الدول المجاورة ، وفرض العقوبات الاقتصادية ، وفرض ضوابط حكومية بتنظيم العلاقات الداخلية (قوانين الطوارىء وسياسات التقشف على سبيل المثال) ولتنظيم العلاقات الخارجية (الاشراف على تنظيم ميزان المدفوعات وفرض الحماية الجمركية) .

ويتضح من هذه الوظائف أنها جميعا ــ فيما عدا الوظيفة الخاصة بخلق الاجماع ــ لها طابع اقتصادى . فهى تتجه اما الى تنظيم العلاقات الاقتصادية واقرار حقوق الملكية أو الى تسهيل النشاط الاقتصادى الرأسمالى بتقديم خدمات البنية التحتية وحماية هذا النشاط ضد اى تهديد خارجى . وحتى هذه الوظيفة الخامسة الخاصة بخلق الاجماع العام أو الاتفاق العام لها طابع اقتصادى فضلا عن طابعها الأيديولوجى . فهذه الوظيفة تتجه أصلا نحو الطبقات الفقيرة التى يقع عليها عبء الاستغلال الاقتصادى بتلطيف ما يقع عليها من استغلال من خلال تقديم الصحة والتعليم والتأمين أو من خلال

سياسات الدعم (دعم السلع الاستهلاكية) التى تنتهجها كثير من دول العالم الثالث التابعة .

وتنسحب هذه الوظائف على معظم دول النسق الراسمالى العالمى ، فهى اذن وظائف للدولة التابعة . ويبدو أن الفرق بين الدول التابعة ودول المركز فيما يتصل بوظائف الدولة ما هو الا فرق فى درجة الضعف (فى الدول التابعة) والقوة (فى دول المركز) فى أداء هذه الوظائف .

ولكنا اذا وضعنا نصب أعيننا طبيعة التضخم فى الأجهزة البيروقراطية للدول التابعة والتى عالجناها فى موقع سابق من هذا الفصل ، فسوف نكتشف أن الدولة التابعة تؤدى وظائفها بكفاءه أيضاً فى ضوء الدور المناط بها فى تقسيم العمل الدولى .

ومن هذا المنطلق يفهم الباحثون فى نظرية التبعية وظائف الدولة التابعة . فهى وظائف ترتبط من ناحية بدور الدول التابعة فى تقسيم العمل الدولى ، وترتبط من الناحية الأخرى بتهيئة الظروف الاقتصادية الملائمة لتحقيق هذا الدور . وهذا هو السبب - فيما يبدو - فى اهتمام هؤلاء الباحثين بالوظيفة الاقتصادية للدولة التابعة التى تنحصر فى تدخلها فى الشئون الاقتصادية لتدعيم الرأسمالية التابعة . ويمكن أن نعتبر هذا فرقا بين الدولة الرأسمالية فى المركز والدولة التابعة فى تحقيق وظائفها الاقتصادية . حيث نجد دول المركز الراسمالى اقل تدخلا فى الشئون الاقتصادية من دول التوابع . فتدخل الدولة لادارة شئون الاقتصاد والسيطرة على البنوك والمشروعات الاقتصادية هو أحد المهام الملقاة على عاتق الدول التابعة لتوجيه الراسمالية الداخلية وجهة معينة . فنحن هنا بشأن ارتباط بين الوظيفة الاقتصادية للدولة وبين النمو الراسمالى التابع والبرجوازية التابعة أيضا . فالدولة التابعة تصنع راسمالية تابعة لا من خلال تشجيع البرجوازية التابعة فحسب بل من خلال قيامها هى بنفس الدور الذى تقوم به البرجوازية خاصة اذا ما عجزت تلك الأخيرة عن أن تقوم به وحدها .

وتتضح لنا هذه العلاقة اذا ما تأملنا تلك الدراسات التى تبرز دور الدولة كصاحبة مشروع entrepreneur وكصاحبة بنك Banker ، وهى دراسات تتبلور حول ما يطلق عليه رأسمالية الدولة ، أى ذلك التطور الذى تخلقه الدولة وتشرف عليه وتصبح الفاعل الأساسى فيه وفى خلق الجهاز البيروقراطى الذى يديره والطبقة التى تربط مصالحها به . (١١) ولا ينفصل هذا الدور عن علاقة التبعية التى تربط التوابع فى العالم الثالث بالعواصم ، فضلا عن الدور الوظيفى للدولة فى تدعيم هذه العلاقة ، فان الدولة تتحول — من خلال ادارتها للشئون الاقتصادية فى التوابع — الى فاعل أساسى فى هذه العلاقة وليست مجرد وسيط بين الأطراف ذات المصلحة فيها .

وأثار الحديث عن الدولة التابعة كمنظم أو كصاحب مشروع استثمارى ، أثار قضية نظرية على جانب من الأهمية : اذا كان المجتمع الرأسمالى التابع (وأى مجتمع رأسمالى) يقوم على التحليل الطبقى فكيف نتحدث عن رأسمالية لدولة دون الاشارة الى طبقات بعينها تتملك أدوات الانتاج ؟ لايبدو أن هذا السؤال يثير تناقضا لدى الباحثين فى الدولة التابعة . فملكية الدولة لوسائل الانتاج لا يتناقض مع النمو الرأسمالى التابع . فعندما تحدث ظروف التدخل الاقتصادى تنخرط البيروقراطية بشكل مباشر فى

انظر بعض الدراسات التى اهتمت بهذا الموضوع :

— Paer et al, «State Capitalism in Brazil : Some New Issues and Questions», **International American Economic Affairs,** Vol. 34, No. 1. 1979.

— Bennet, D. and Sharpe, K. «the State as Banker and Entrepreneur,» **Comparative Politics,** Vol. 12. 1980.

= وأنظر حول هذا التطور فى المجتمع المصرى :

— Mark cooper, «Egyptian state capitalism in crisis : Politics and Political Interests» 1967-1971», **International Journal of Middle East Studies,** Vol. 1. No. 10. 1979, pp. 481-516.

— P. clawson, «The Development of Copitalism in Egypt», Khamsin, No. 9, 1981. pp. 77-116.

وتمثل هاتان المقالتان وجهتى نظر متعارضتين الى حد كبير .

العملية الانتاجية وتصبح الدولة فاعل ذو مصلحة فى علاقات الانتاج . ولذلك فان ملكية الدولة لوسائل الانتاج تكشف عن بعض المصالح الطبقية . فهذه الملكية لا تعكس المصالح الجمعية للطبقة العاملة وانما تعكس مصالح الشريحة الادارية والطبقة البرجوازية بشكل عام . فطبيعة علاقات الانتاج السائدة هى نفسها العلاقات التى يتسم بها نمط الانتاج الرأسمالى ، بالرغم من أن أدوات الانتاج ليست مملوكة ملكية خاصة . فكأن الدولة تمتلك أدوات الانتاج وتنظم تشغيلها من خلال علاقة وثيقة بالطبقة البرجوازية . ولذلك فانها تدير شكلا من أشكال الرأسمالية يمكن أن يسمى رأسمالية الدولة ، أو ما يفضل البعض أن يطلق عليه « النشاط الاستثمارى للدولة » State entrepreneurship (١٢) ان ما يميز هذا النمط من الانتاج عن نمط الانتاج الاشتراكى ، أن الدولة تتبنى ايديولوجية رأسمالية وتسير فى سياستها وفقا للنموذج الراسمالى فى التنمية . وتلتزم الدولة هنا بالمحافظة على القطاع الخاص وحمايته وتخول له دورا هاما فى تحقيق التنمية . ويصبح اقدام الدولة على الدخول فى دائرة النشاط الانتاجى والتنظيمى محاولة للتغلب على أوجه القصور فى نشاط القطاع الخاص واصلاحها ، دون بذل أي مجهود لتحويل علاقات الانتاج القائمة أو تغييرها ، بمعنى انها لا تحاول أن تغير من التركيب الطبقى القائم أو من العلاقات الطبقية القائمة .

وفضلا عن ذلك فان الدولة تنفذ مشروعاتها الاستثمارية من خلال أساليب رأسمالية (تطرح أسهم الشركات فى السوق على سبيل المثال) ، وهى بذلك تعمل بنفس أسلوب عمل الشركات فى القطاع الخاص ، كما أنها تقوم مشروعاتها فى ضوء معايير تقويم رأسمالية (كالربح وعائد الاستثمار) . وتشغل الدولة العمال فى مصانعها مثلها فى ذلك مثل أى مشروع رأسمالى ، بل انها كثيرا ما لا تسمح لهم بأن يشاركوا فى المشروعات التى تقيمها أو

---

(١٢) أنظر : R. Duvall and J. Freeman, «The State and Dependent capitalism», **International studies Quarterly**, Vol. 25. No. 1. 1981. p. 103 ff.

تشرف عليها . وفى كل هذه الاعتبارات يصبح للدولة مصلحة فى هذا النشاط الاستثمارى والتنظيمى هى نفس مصلحة الطبقة الادارية أو حتى الطبقة البرجوازية (١٣) . ونستخلص من ذلك أن التطور الذى تقوده الدولة من خلال المشروعات الاستثمارية التى تدخل فيها ما هو اذن الا شكل من أشكال التطور الرأسمالى له وظائف وأهداف محددة فى علاقة الدولة بالمجتمع الذى تقف على رأسه من ناحية ، وفى علاقتها بالنظام الرأسمالى العالمى من ناحية أخرى .

ويدعونا ذلك الى أن نتساءل عن الدوافع التى تدفع الدولة التابعة الى هذا الاقدام على تشغيل المشروعات الاستثمارية وادارتها ، وعن الأهداف التى تحققها من وراء ذلك . لقد طرح الباحثون فى نظرية التبعية هذا التساؤل بالفعل ، غير أنهم اختلفوا فى تفسيره . ولكن هذا الاختلاف لم يمنعهم من الاتفاق حول القضية الأساسية التى تقول بأن النشاط الاقتصادى للدولة وظيفى فى التطور الرأسمالى التابع فى الداخل وفى الارتباط بالنسق الرأسمالى العالمى فى الخارج . ونعرض فيما يلى لمختلف التفسيرات التى قدمها الباحثون فى الدولة التابعة لظاهرة تدخل النظم السياسية فى توجيه المسار الاقتصادى :

١ — كان حمزة علوى هو أول من قدم تفسيرا لهذه الظاهرة . فقد ذهب الى أن أحد الخصائص المميزة للدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار انها تستملك جزءا كبيرا من الفائض الاقتصادى وتسخره فى أنشطة اقتصادية ذات توجيه بيروقراطى وذلك بدعوى تنمية الاقتصاد القومى غير أن هذا التدخل يرتبط ارتباطا وثيقا بالتدخل الامبريالى من خلال المساعدات الاقتصادية والعسكرية . ويصبح دور الدولة الاقتصادى فى هذه الظروف هو تسخير هذه المساعدات لخدمة النظام الامبريالى غير أن تفسير هذه الظاهرة لا ينتهى عند هذا الحد . فتدخل الدولة

---

(١٣) أنظر : المرجع السابق ، صص ١١٢ — ١١٣ .

فى شئون الاقتصاد يحقق وظيفة فى استمراريتها واستقلالها عن القوى الاقتصادية المتصارعة على الفائض (ونعنى بها البرجوازية المحلية والبرجوازية العالمية) . الدولة هنا تحاول أن تخلق لنفسها قوة اقتصادية تمكنها من تحقيق دور الوساطة المنوط بها فى تقسيم العمل الدولى (١٤) . ويبدو ان هذا التفسير قد لاقى قبولا لدى بعض الباحثين . فقد تبنى البعض هذا الرأى وقدموا له مزيدا من الايضاح (١٥) . فالدولة فى المجتمع التابع لابد أن تحقق قوة فى مقابل سكانها ، وذلك لأن قوة الدولة تعتبر حجر الزاوية فى العملية الانتاجية داخل النسق الراسمالى العالمى . ان قوة الدولة لازمة لكى تمارس الوظائف الاقتصادية المرتبطة بها فى تقسيم العمل الدولى . وترجع هذه العلاقة بين قوة الدولة وبين دورها فى العملية الانتاجية الى ثلاثة أسباب رئيسية (١٦) :

(أ) تقدم الدول القوية ميكانزمات فعاله فى حماية الفاعلين الاقتصاديين من المخاطر ومظاهر عدم الاستقرار التى يعرفها السوق العالمى . وتقوم الدول بأداء هذه المهمة من خلال تنظيم الانتاج الاقتصادى الذى يتم فى نطاق سيادة الدولة . وعلى سبيل المثال ، لقد كانت كثير من المناطق الفقيرة فى أمريكا اللاتينية من المراكز النشطة فى انتاج المواد الخام للنسق الراسمالى العالمى . ولكن عندما انخفض الطلب على هذه المواد ، انسحب المال الذى كان يستغل هذه الموارد حيث لم يعد هناك من جدوى اقتصادية فى هذا الاستغلال . ويمكن للدول القوية

---

(١٤) انظر مقال حمزه علوى الصادر عام ١٩٧٢ عن (الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار) والسابق الاشارة اليه .

(١٥) انظر : C. Chase-Dunn and R. Robinson, (1977). **op. cit., pp. 469-471.**

(١٦) انظر : C. Chose-Dunn and R. Rubinson, «Twoard a Stractural Prespective on the world-System», **Politics and saciety, Vol. 7. 1977. pp. 469-471.**

أن تضع من الميكانزمات ما يمنع مثل هذه الظاهرة من الحدوث . فيمكن لها مثلا أن تضع بعض القيود التى تكفل ملكية هذه المشروعات لجماعات اقتصادية من داخل المجتمع وليست من خارجه . كما يمكن للدول أن تنظم عملية تدفق رأس المال والربح لكى تضمن توزيع الأرباح على الأنشطة الاقتصادية المختلفة داخل الوطن دون سحبها للخارج . كما يمكن للدول أيضا أن تخلق الدافعية نحو تنويع الانتاج من خلال ما تفرضه من سياسات تجارية وضريبية .

ولذلك فان الدول القوية لديها قواعد دقيقة لتنظيم الانتاج داخل حدودها ، وتصرف هذه الدول جانب كبير من النشاط السياسى لضبط النشاط الاقتصادى والتحكم فيه . وتستطيع دول المركز الرأسمالى القوية أن تقوم بهذه المهمة على أكمل وجه ، أما الدول التابعة فانها تقوم أيضا بنفس المهام ولكن لا لكى تحمى رأس المال الوطنى وتخلق تراكم داخلى لرأس المال ، وانما لكى تحافظ على العمليات الانتاجية التى تناط بالمجتمع فى تقسيم العمل الدولى . ان الدولة فى التوابع هى حارسة هذه العمليات ومن خلالها يتم وضع الضوابط والقواعد التى تؤمن هذه العمليات الانتاجية من المخاطر وتضمن استمرارها فى الوجود .

(ب) تعتبر الدولة أحد الميكانزمات الفعالة فى تأمين الوصول الى الموارد والأسواق ، سواء أكانت أسواق خارجية أو داخلية ، فالفاعلون الاقتصاديون الذين ينتجون السلع الاستهلاكية — مثلا — يحاولون فى الغالب التأثير على الدولة لتأمين الأسواق الخارجية لتوزيع السلع التى ينتجونها ولتأمين تزويدهم باستمرار بالخامات التى يحتاجون اليها فى العملية الانتاجية . وتتجه معظم السياسات التجارية للدول نحو تحقيق هاتين الغايتين .

(جـ) تعتبر الدولة أحد الميكانزمات الفعالة فى تنظيم الفاعلين الاقتصاديين

لتحقيق الفوائد التى يستهدفها النشاط الاقتصادى الأوسع على نطاق نسق السوق العالمى .

وطالما أن للدولة دور هام فى الانتاج الاقتصادى ، حتى وان لم تندمج فيه بشكل مباشر ، فان العاملين فى الأنشطة الاقتصادية (شركات أو أفراد) يحاولون أن يستخدموا الدولة لتنظيم السوق بما يخدم مصالحهم . وهذا هو السبب الذى يدفع الجماعات الاقتصادية المسيطرة لأن تجد لمصالحها تعبيرا أساسيا داخل المؤسسات السياسية للدولة . ومهما نجح هؤلاء فى تحقيق ذلك فان قوة الدولة الاقتصادية لا تجعلها يسيطرون عليها تماما ، فهذه القوة لا تجعلها تخضع لنفوذ أى طبقة ، لأنها تعمل فى صالح كل الطبقات القوية .

٢ ــ وفى مقابل هذا التفسير يميل البعض الى ربط تدخل الدولة التابعة فى الشئون الاقتصادية بالظروف التاريخية التبعية ، وعلاقة الدولة بالجماعات التى تكسبها الشرعية ، وسعيها الدائم نحو تحقيق « الاستقرار السياسى » و « الاجتماعى » أو بمعنى آخر تخفيفه حدة الصراعات الطبقية . ويسير هذا التفسير على النحو التالى (١٧) :

(أ) فتاريخ علاقة التبعية تكشف عن أن الاعتماد على المصادر ــ الأجنبية للتمويل والتكنولوجيا قد فرض الكثير من الحدود على قدرة وحركة القطاع الخاص فى المجتمعات التابعة على تحقيق تنمية . لقد سيطرت المصالح الأجنبية للشركات الرأسمالية ، والتى اهتمت فى الأساس بالمنتجات الأولية ، وكان لذلك تأثير

---

(١٧) انظر : مقال دوفال وفريمان السابق الاشارة اليه . وانظر لنفس المؤلفين :

J. Freeman and R. Durall «International Economic Relations and Enterprenerial States «**Economic Dexelopment and culture change**, vol. 32. No. 2. 1984.

مدمر على المشروعات المحلية سواء فيما يتصل بقدرتها على تراكم رأس المال أو حصولها على التكنولوجيا . لقد أصبح القطاع الخاص عاجزا عن أن يقوم بالدور المنوط به فى تنمية الاقتصاد القومى تنمية تابعة لخدمة أهداف تقسيم العمل الدولى . وعجز القطاع الخاص عن أن يتغلب على كثير من المشكلات البنائية التى تواجهه فى تحقيق هذه التنمية . وكان على أجهزة الدولة — التى اعتقد القائمون عليها أن القطاع الخاص عاجز على أن يقوم بهذه المهمة كاملة — أن تبدأ فى ممارسة مسئولية مباشرة فى انتاج السلع والخدمات . لقد كان عليها أن تتعامل مع قضية التنمية بأى شكل من الأشكال (١٨) ، وان تتغلب على بعض أوجه القصور فى العمليات الانتاجية التى يقوم بها القطاع الخاص والتغلب على بعض المشكلات التى يواجهها ، واتخذ تدخل الدولة شكلا تدريجيا خلال تطور الاقتصاد التابع (وتغير ظروف تقسيم العمل الدولى) . فلقد بدأ تدخل الدولة مع البدايات المبكرة للتصنيع فى مجتمعات العالم الثالث ، وذلك عندما كانت الدولة تشجع أصحاب المشروعات الخاصة على انتاج بدائل الواردات عن طريق تقديم خدمات البنية التحتية وتوفير الحماية لهم . ولكن ثبت أن هذا التدخل المحدود غير كاف لقيام صناعات رأسمالية أكثر تطورا (كصناعة السلع الرأسمالية ، والصناعات الكيماوية وصناعة الأجهزة الكهربائية) . فلكى يقوم القطاع الخاص بهذه الصناعات ، فانه يحتاج الى أكثر من الحماية وخدمات البنية التحتية ،

---

(١٨) خاصة وأن الدول الحديثة فى العالم الثالث قد نشأت من خلال الكفاح ضد المستعمر الأجنبى ، وبعد تحقيق الاستقلال لم يكن أمام كثير من الدول التى رفعت شعار الاستقلال الوطنى الا أن تستمد أساس جديد للشرعية ، وكان قيادة الدولة للقطاع العام المستقل عن القطاع الخاص هو أحد الأساليب الجديدة فى اضفاء شرعية على وجود الدولة .

انه يحتاج فى الأساس الى راس المال والى التكنولوجيا المتقدمة ، وهنا واجهت الدولة طريقتين كان عليها أن تختار واحد منهما ، أو أن تؤلف بينهما : أن تقوم الدولة بتشغيل المشروعات الصناعية والاشراف عليها ، أو أن تترك هذه المهمة للبرجوازية الأجنبية والمحلية . ولقد اعتقدت كثير من الدول ان قيامها بمهمة تشغيل هذه المشروعات والاشراف عليها أو الجمع بين القطاع العام المملوك للدولة وبين القطاع الخاص هو الطريق الى التغلب على كل المشكلات التى يعانى منها التطور الاقتصادى الاجتماعى.

ولكن لم تدرك الكثير من هذه الدول أن مثل هذا الطريق لن يحقق الهدف المرجو منه طالما ان راس المال الأجنبى والمصالح الأجنبية قائمة ، وطالما أن الأساليب الاستثمارية المتبعة فيه لا تختلف كثيرا عن الأساليب الرأسمالية التقليدية .

(ب) ولكن الدول التابعة لم تندفع بتنظيم قطاع رأسمالية الدولة بغرض التغلب على مشكلات التنمية فحسب ، وانما لأن الدول وجدت فى هذا الأسلوب وسيلة لكسب تدعيم الجماعات الأساسية فى المجتمع ومن ثم اخفاء الطابع الشرعى على وجودها . أما هذه الجماعات فهى البرجوازية القومية ، والدول والهيئات الأجنبية ، والصفوة الادارية التكنوقراطية . أما البرجوازية القومية فانها جزء لا يتجزأ من المشروعات التى تقوم بها الدولة ولها مصالح أساسية فى هذه المشروعات كما اتضح فيما سبق ، أما الدول الرأسمالية المتقدمة بما فيها من هيئات تمويلية وشركات متعددة الجنسية فسوف تحقق مصالحها فى تصدير راس المال وبيع التكنولوجيا ، أما الصفوة الادارية التكنوقراطية فهى التى تدير هذه المشروعات وتقدم لها الخبرة اللازمة . لقد كان على الدولة التابعة أن تحقق لنفسها استقرارا شرعيا من خلال ارضاء هذه الأطراف جميعا ، وكان السبيل

الذى يحقق مصالح كافة هذه الأطراف هو خلق هذا النشاط الاقتصادى .

(جـ) وفى اقدام الدولة على تبنى هذه المشروعات الانتاجية جانب آخر يرتبط باستقرار الدولة ودورها فى المجتمع التابع . فقد كان على كل دولة من دول العالم الثالث أن تهدأ من حدة الصراع الطبقى ، وأن تستنفد غضب الجماهير المريضة من الفقراء ، وتلك وظيفة أساسية من وظائف الدولة فى المجتمع التابع . ولم يكن الدولة أن تحقق ذلك الا من خلال التدخل فى شئون الحياة الاقتصادية بحيث تستوعب جانبا من قوة العمل المعطلة .

هذه هى الأهداف والدوافع المرتبطة بتدخل الدولة فى ملكية أدوات الانتاج وتنظيم تشغيلها . ولكن هذا التدخل لا يتخذ شكلا واحدا لدى كل الدول وفى كافة فترات التحول الرأسمالى . إنه يتغير بتغير بعض الأسس التى يقوم عليها بناء الدولة ذاته . فهو يتغير أولا من خلال علاقة المجتمع التابع برأس المال الأجنبى . فعندما ينشط رأس المال الأجنبى فى مجتمع معين من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسية ، وتصبح وظيفة الدولة هى حراسة رأس المال هذا ، وصيانة ما ينقله من فائض الى الدول الرأسمالية المتقدمة ، فان الدور الانتاجى والتنظيمى للدولة يتقلص الى أدنى درجاته ، وثانيا من خلال علاقة الدولة بالبرجوازية فيزداد عندما يضعف دور البرجوازية فى تحقيق شرعية الدولة ، وثالثا من خلال الدور الذى تلعبه الصفوة الادارية ــ التكنوقراطية حيث يتزايد تدخل الدولة فى المشروعات الاقتصادية كلما تزايدت قوة هذه الصفوة وبرز دورها فى المجتمع .

وكما أشرنا من قبل فان هذه التنمية الرأسمالية لا تحقق فى الكثير من الأحيان الهدف المنشود منها وتنتهى الى تنمية رأسمالية عليها الكثير من القيود .

بل أن المشكلات التى تترتب على هذا الأسلوب من التنمية الراسمالية — مثلما هو الحال تماما فى اسلوب التنمية الراسمالية الذى تقوم به البرجوازية التابعة بالتعاون مـــع البرجوازية العالمية — قد تسهم فى مزيد من تخلف المجتمع التابع .

ويكفى هنا أن نشير إلى مشكلة واحدة من هذه المشكلات وأعنى بها مشكلة تغلغل راس المال الأجنبى فى الاقتصاد القومى واثقال كاهل المجتمع بالديون الخارجية (١٩) .

٣ — على أن اختلاف نطاق تدخل الدولة باختلاف الفترات التاريخية يقدم تفسيرا ثالثا للظاهرة . فهذا هو فرانك (٢٠) يربط بين تزايد دور الدولة فى ادارة الشئون الاقتصادية فى العالم الثالث وبين متطلبات أزمة التراكم العالمى . فعندما توجد أزمة تراكم لراس المال فى المركز الراسمالى المفرط للطبقات العاملة يزداد فى التوابع من خلال ما يعرف بالتراكم البدائى أو الأولى (٢١) . وتخلق هذه العملية تناقضا أساسيا بين راس المال والدولة متضامنة معه من ناحية وبين العمل من ناحية أخرى . ويعتبر تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى احد أساليب ادارة هذا التناقض والتحكم فيه . فالدولة تستطيع من خلال ادارتها للشئون

---

(١٩) تدل التقديرات على أن ديون العالم الثالث قفزت من ١٩ بليون دولار عام ١٩٦٠ الى ما يزيد عن ٦٠ بليون دولار علم ١٩٧٠ . وقفز هذا الحجم من ٧٤٫٢ بليون دولار فى نهاية ١٩٧٠ الى ١٥١٫٣ بليون دولار عام ١٩٧٤ .

انظر : رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب — القاهرة ، ١٩٧٨ .

(٢٠) انظر كتاب (الأزمة فى العالم الثالث) صص ٢٤٦ — ٢٤٧ .

(٢١) يشير مفهوم التراكم البدائى أو الأولى الى الاستغلال الذى يتجاوز الحد بحيث يقتطع جزءا من القيمة المخصصة لاعادة انتاج الأسر العاملة والقوى العاملة ، أى تخفيض الأجور بحيث لا تغطى الحاجات الفعلية للعمال : فهو يرتبط دائما بشكل من أشكال الاستغلال المفرط .

الاقتصادية أن تستخدم قوتها لتخفض أجور العمال ، وأن تقلل من معدل تشغيل الأيدى العاملة والتقليل من الخدمات الاجتماعية ، ومنع نقابات العمال أن تتخذ طابعا سياسيا . وفضلا عن ذلك فان تدخل الدولة فى ادارة الشئون الاقتصادية يرتبط بالتغيرات التى حدثت فى التوابع بناء على تقسيم العمل الجديد الذى فرضته الأزمة . فلقد فرض تقسيم العمل الدولى على الدول التابعة أن تزيد من اسهامها فى تراكم الفائض من خلال ما فرضه عليها من شروط للتبادل التجارى والاقتصادى . ولقد ترتب على ذلك أن بدأت معظم هذه الدول تعانى من عجز فى ميزان مدفوعاتها . وكانت أحد الأساليب التى فرضها تقسيم العمل على الدول التابعة — تحت تأثير اقناع بأن ذلك سوف يسهم فى اعادة التوازن فى ميزان المدفوعات — أن تهتم بادخال صناعات لانتاج سلع محلية بديلة للسلع المستوردة .

وترتب على ذلك أن تم التوسع فى الصناعات التى يستثمر فيها راس مال اكبر وتستهدف تغطية السوق المحلية والتصدير ، وهى صناعات قامت بالتعاون مع رأس المال الأجنبى على حساب الصناعات الوطنية ذات راس المال الأقل .

ولم يكن لهذا التحول ان يتم دون أن تديره الدولة . فلقد كانت الدولة أداة لتحقيق هذا التحول وادارته . بل أن الدولة استخدمت كل ما هو متاح لها من قوة لتنظيم التعريفة الجمركية ولعقد الصفقات وابرام العقود وتحديد الأسعار وفرض الضرائب ودعم السلع وكل ما تحتاجه عملية التحول فى هذا الاتجاه من اجراءات وقوانين .

وكلما كان التغير الاقتصادى الذى يفرضه تقسيم العمل الدولى قويا وشاملا كلما كان تدخل الدولة أكثر قوة وشمولا (٢٢) .

---

(٢٢) المرجع السابق ، ص ص ٢٤٨ — ٢٤٩ .

لقد فرضت ظروف الأزمة على الدولة فى معظم بلدان العالم الثالث اذن أن تسهم فى عمليات تحول الموارد والانتاج والأرباح من رأس المال الوطنى الذى يخدم السوق المحلية الى رأس المال الوطنى والأجنبى الذى يخدم السوق العالمية . وكان على الدولة لكى تقوم بهذه المهمة أن تخلق رابطة بين رأس المـــال الوطنى وبين رأس المال العالمى الذى تستثمره الشركات متعددة الجنسية. لقد كان عليها بلغة فرانك أن تحطم الأسس الوطنية لاســتخدام رأس المال الوطنى denationalization of national capital او أن تحول رأس المال الوطنى الى رأس مال أجنبى Foregnization of national capital. ولم تترك الدولة تنفيذ هذه العملية للقطاع الخاص او للشركات متعددة الجنسية فقط ، بل ساهمت فيها من خلال مشروعات استثمارية مختلطة ، فضلا عن تنظيمها للأسس التى يقوم عليها مثل هذا التحول . أن رأسمالية الدولة التى ازدهرت خلال السنوات الماضيــة فى العالم الثالث ، ما هى الا استجابة لهذه التغيرات التى يفرضها النسق الرأسمالى العالمى ، ولكن هذا الاختيار لم يؤد الى تنمية بل ادى الى تراكم الديون من ناحية كما أدى الى أن تقلص دور الدولة فى الانفاق على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية فى مقابل زيادة انفاقها على المشروعـــات الاستثمارية وعلى التسليح من ناحية أخرى ، وذلك بدعوى الانفاق الانتاجى وليس الانفاق الاستهلاكى وتكون التنمية فى كل هذه الأحوال مزيد من تخلف المجتمعات التابعة .

والواقع أن صــياغة فرانك تتميز عن كافة الصياغات الأخرى فى أنها لا تنتظر الى تدخل الدولة فى شئون الاقتصــــاد نظرة ميكانيكية تفسر هذا التدخل أيا كان شكله على أنه يخدم السوق العالمية . بل يمكن بناء على صياغة فرانك إن نميز بين شكلين من تدخل الدولة ، الأول هو تدخل يتصل بتأميم رأس المال الأجنبى وتحويله الى رأس مال وطنى ، والثانى هو تأميم رأس المال الوطنى وتحويله الى رأس مال أجنبى . والشـــكل الثانى من التدخل هو الذى يظهر عندما تشتد أزمة التراكم فى مراكز العالم.

الرأسمالى وهو ما يميز كافة أشكال التدخل المعاصرة فى معظم بلدان العالم الثالث . أن صياغة فرانك هنا يمكن أن يفهم منها — ضمنيا على الأقل — ذلك الحوار الجدلى فى العملية التاريخية بين قيادة الدولة لحركة التحرير الوطنى السياسى والاقتصادى وبين دور الدولة فى تكريس التبعية وتعميقها على المستويين السياسى والاقتصادى .

الفصل الرابع

الدولة والطبقة

استقلال أم هيمنة طبقية ؟

مقدمة :

ذكرنا فى موضع سابق أن نظرية التبعية فى معالجتها للدولة فى العالم الثالث قد انطلقت من الاطروحات النظرية التى قدمها ماركس بشأن نظام الدولة فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والتى تبلورت حول فكرتين رئيستين : الأولى ترتبط بالهيمنة الطبقية ، أى هيمنة البرجوازية على أجهزة الدولة . وترتبط الثانية باستقلال الدولة عن كافة القوى الطبقية وتمتعها بنفوذ سياسى يخلق حياد بين الطبقات ..

وعندما تعرض الباحثون لنظم الدولة فى العالم الثالث انطلقوا من أى من هاتين المقولتين . والمتأمل للحوار الذى دار حول الدولة والطبقة فى المجتمعات الرأسمالية المتخلفة فى العالم الثالث ، يجد أن هذا الحوار يمثل امتدادا طبيعيا لنفس الحوار الذى دار حول الدولة فى المجتمعات الرأسمالية فى العالم الرأسمالى . ومن المتوقع فى هذه الظروف أن تفرض القضايا التى ظهرت هناك نفسها على القضايا التى تطرح هنا . ولقد حظيت العلاقة بين الدولة والطبقة باهتمام كبير من جانب الباحثين فى قضايا التنمية والتخلف ، مع اهتمام بالسياقات الخاصة التى توجد فيها هذه العلاقة . وكانت قضية استقلال الدولة أو تبعيتها للقوى الطبقية المهيمنة

من القضايا الحيوية التى ظهر بشأنها حوار خصب داخل اطار نظرية التبعية .

ويهدف هذا الفصل الى تناول علاقة الدولة بالطبقة منطلقا من هذا الحوار . وسوف نضطر فى معظم الأحيان الى توضيح جذور هذا الحوار كما ظهرت فى المجتمعات الغربية الرأسمالية لكى تكتمل فى أذهاننا صورة التطور التاريخى للفكر الدائر حول القضايا التى نتعرض لها . وتنحصر المحاولة التى ستبذل فى هذا الفصل فى الاجابة على السؤال الذى تصدر عنوانه : هل تنحو علاقة الدولة بالطبقة منحا استقلاليا أم تتجه نحو سيطرة طبقة بعينها عليها . ومعنى ذلك أننا سوف نعرض للحوار الذى ظهر فى تراث التبعية متخذين من هذا السؤال نقطة انطلاق محورية . ولا شك أن تحليل العلاقة بين الطبقات وأجهزة الدولة سوف يفرض علينا أن نبدأ بتقديم صورة مختصرة عن التشكيلات الطبقية فى دول العام الثالث ، يستتبع ذلك عرضا للجدل الدائر حول استقلال أجهزة الدولة أو هيمنة الطبقة المسيطرة عليها ، ونختتم الفصل بحديث عن مفهوم الجماعات الاستراتيجية كأحد البدائل التى طرحت لمعالجة العلاقات بين التشكيلات الطبقية وبناء الدولة فى العالم الثالث فى سياق ظروفه الخاصة فى مرحلة التحول الاجتماعى والاقتصادى . ونأمل أن يمكننا عرض كل هذه المناقشات من تطوير رؤية نقدية لها سوف تظهر هنا وهناك عبر صفحات الفصل .

أولا — التشكيلات الطبقية فى العالم الثالث :

تعرف الطبقة بأنها جماعة من الفاعلين الاجتماعين تتحدد من خلال موقعها من العملية الانتاجية اى من خلال الموقف الاقتصادى ، بالرغم من أهمية العوامل الأيديولوجية والسياسية (البناء الفوقى) . ولا يعرف المجتمع طبقة واحدة ، فتعريف الطبقة يفترض وجود تناقضات ونضال طبقى . فالطبقة لا تتحدد الا فى ضوء تعارضها مع طبقة أو طبقات أخرى . فمن خلال المحددات البنائية القائمة فى المجتمع الرأسمالى (وهى محددات اقتصادية) ومن خلال ارتباط هذه المحددات بالممارسات الطبقية والتى

تتضمن علاقات أيديولوجية وسياسية تحتل كل مجموعة من الناس مكانا محددا فى تقسيم العمل الاجتماعى ، وتتسم هذه الأماكن بالموضوعية ، بمعنى أن محدداتها خارجة عن ارادة شاغلى هذه الأماكن (١) .

وبناء علــى المحددات البنائية للطبقات يمكن الحديث عن طبقــات اجتماعية ، وعن أجنحة أو شرائح داخل الطبقة وعن فئات اجتماعية . كما يمكن الحديث عن علاقات تربط بين هذه الطبقات وتنقسم الى علاقــات اقتصادية (علاقات الانتاج والاستغلال) وعلاقات سياسية (علاقــات السيطرة والخضوع السياسى) ، وعلاقات أيديولوجية (علاقات السيطرة والخضوع الايديولوجى) . ومن خلال كل هذه العلاقات تتحدد المواقع الطبقية . غير أن هذه المواقع يجب أن تميز عن الأوضاع الطبقية كما هو واضح فى الشكل التالى (٢) :

الممارسات / النضال الطبقى		
التحديد البنائى أماكن الطبقات		العلاقات أو الترابط الأوضاع الطبقية
تقسيم العمل الاجتماعى ، الطبقات الاجتماعية ، الأجنحة الطبقية ، الشرائح الطبقية ، الفئات	الأيديولوجية علاقات أيديولوجية للسيطرة والخضوع النضال الأيديولوجى السياســـة علاقات سياسية لاسيطرة والخضوع النضـــال السياسى الاقتصــــــاد علاقات انتاج وعلاقات استغلال النضل الاقتصادى	مفاهيم الاستراتيجية : القوى الاجتماعية ، الشعب ، الناس .

(1) N. Poulantzas, **classes in contemporary capitalism**, trans .By D. fernback, verso. London, 1975. p. 14.

(٢) نقلا عن المصدر السابق ، ص ١٥ .

نرى فى الجانب الأيمن من هذا النموذج الطبقات والشرائح والفئات الاجتماعية كما تتحدد من خلال محددات بنائية ، والعوامل المحددة لأماكن هذه الطبقات وهى عوامل أيديولوجية وسياسية واقتصادية . أما الجانب الأيسر فيشير الى الأوضاع الطبقية كما تحددها مفاهيم القوى السياسية وتكتل القوة والجماهير . ويشير هذا الجانب الى المواقف أو الأوضاع التى تخذها الممارسة السياسية والنضال الطبقى . وغالبا ما تشغل الطبقة وضعا طبقيا يتفق مع مكانها ، تدافع من خلاله عن مصالحها . ولكن تحدث فى بعض الأحيان درجة من المفارقة بين المكان الطبقى وبين الوضع الطبقى . ويظهر ذلك بجلاء — كما يشير بولا نتزاس — فى حالة الأرستقراطية العمالية التى تحل وضعا طبقيا أقرب الى البرجوازية ، كما يظهر فى حالة البرجوازية الصغيرة التى تأخذ فى بعض الأحيان وضعا طبقيا أقرب الى الطبقة العملة . ويتحدد الوضع الطبقى من خلال الوعى الاجتماعى والتنظيم السياسى المستقل . ويطلق بولا نتزاس على المفاهيم المرتبطة بالأوضاع الطبقية (كما يوضح الشكل السابق) مفاهيم الاستراتيجية Concepts of strategy وهى تشير الى العمليات التى يحدث من خلالها الاستقطاب الطبقى والتحالفات الطبقية . فبالنسبة للطبقات المسيطرة يشكل تحالفها وتحالف أجنحتها ما يطلق عليه تكتل القوة Power block ، وكل طبقة تشكل قوة اجتماعية وجميعهم يشكلون الناس أو المجتمع .

وفى ظروف سيطرة نمط الانتاج الرأسمالى فى تكوين اجتماعى رأسمالى، نجد أن المجتمع ينقسم الى طبقتين رئيسيتين : البرجوازية والطبقة العاملة ولكن فى داخل هاتين الطبقتين توجد أجنحة وشرائح كأن نتحدث عن البرجوازية التجارية أو الصناعية أو عن الأرستقراطية العمالية داخل الطبقة العملة . كما توجد فى داخلها شرائح كأن نتحدث عن البرجوازية الصغيرة والبرجوازية الكبيرة . كما توجد بجانبها فئات اجتماعية تتحدد من خلال موقعها فى العلاقات الأيديولوجية والسياسية مثل بيروقراطية الدولة والمثقفين .

وقد يتساءل القارىء عند هذا الحد لماذا صدرنا الحديث عن الطبقات فى العالم الثالث بهذا النموذج المشتق من واقع المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ؟ والاجابة على هذا السؤال لها شقين : الأول أن هذا النموذج يمثل نموذجا مثاليا لن يتحقق بحال فى مجتمعات العالم الثالث التى تعرف بناء طبقيا مغايرا الى حد ما . والثانى أنه بالرغم من هذا الاختلاف الا أن المحددات الأساسية للمواقع الطبقية والاوضاع الطبقية التى يطرحها هذا النموذج هى نفس المحددات التى أقام عليها الباحثون فى الطبقات فى العالم الثالث تصوراتهم النظرية مع وعيهم بطبيعة خصوصية التركيب الطبقى فى المجتمعات .

ولا يختلف الباحثون — على اختلاف مواقفهم النظرية — على حقيقة أن البنية الطبقية المجتمعات فى العالم الثالث لها طابعها الخاص . وذلك لاختلاف الملامح العامة للبناء الطبقى من حيث غلبة الطابع الزراعى على السكان . وتناقص نسبة المشتغلين بالصناعة ، وسيطرة الانتاج الصغير ، ونمو الصناعة فى ظروف خاصة تقوم على استيراد التكنولوجيا ونقص العمالة الماهرة ، وأولا وقبل كل شىء تعدد الأنماط الانتاجية داخل التكوين الاجتماعى الواحد (٣) . وبناء على ذلك فاذا تحدثنا عن طبقة عاملة فى العالم الثالث يجب أن يرسخ فى أذهاننا أنها مختلفة عن نظيرتها فى الدول الرأسمالية المتقدمة « فالظروف المتميزة أوجدت بروليتاريا متميزة تختلف عن بروليتاريا البلدان الامبريالية بعدد من السمات من أهمها ارتباط البروليتاريا المؤقت أو حتى الدائم بالقرية مما يضفى عليها طابعا نصف فلاحى » (٤) . كما أننا اذا ما تحدثنا عن طبقة بروجوازية فلابد أن نضع فى اعتبارنا طبيعة تكوينها

---

(٣) انظر : محمد الجوهرى ، **علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث** ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، ١٩٨٢ ، صص ٢٢٤ — ٢٤٥ .

(٤) **التركيب الطبقى فى العالم الثالث** : تأليف مجموعة من العلماء السوفييت ، ترجمة داود حيدر ومصطفى ادبابش ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٢ صص ٧١ — ٧٢ .

التاريخى (الارتباط بالاستعمار) وتناقضاتها الداخلية وتبعيتها الخـــارجية ... الخ . العوامل المرتبطة بتشـــكيل هـــذه الطبقة : فى مثل هـــذه الظروف تزداد التناقضات وتزداد الشرائح والفئات الاجتماعية ، بل أن تحليل البنية الطبقية فى داخل المجتمع لا ينفصل عن تحليل علاقات السيطرة الخارجية القادمة من دول المركز الرأسمالى (٥) . خلاصة القول أن الأبنية الاجتماعية فى العالم الثالث تكشف عن تشكيلات طبقية وتحالفات مختلفة تماما عن نظيرتها فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة . ويرجع السبب فى ذلك الى أن عملية تشـــكيل الطبقات فى هذه المجتمعات قد مرت بظروف تاريخية مغايرة . فعملية تشكيل الطبقات لم تتم نتيجة تغيرات داخلية فحسب وانما جاءت أيضا كنتيجة لدمج هذه المجتمعات فى نطاق النظام الرأسمالى العالمى . بل أن القضية تبدو أكثر تعقيدا من ذلك اذا ما وضعنا فى اعتبارنا تغاير الأنماط الانتاجية قبل الرأسمالية فى دول العالم الثالث المختلفة وتغاير شكل المواجهة الاستعمارية وتاريخها .

ولذلك نجد أن الباحثين فى التنمية والتخلف فى العالم الثالث يؤكدون على وجود تباين فى التكوينات الاجتماعية فى دول العالم الثالث بالرغم من تأكيدهم على السمات المشتركة بين هذه الدول . وفيما يتعلق بتشكيل الطبقات نجد تأكيدا على وجود سمات عامة بين دول العالم الثالث من ذلك أهمية تحليل الطبقات فى هذه الدول على نطاق عالمى أى فى ضوء علاقات التبعية بالمركز الرأسمالى العالمى . ومن ثم التأكيد على ارتباط البرجوازية الداخلية بالبرجوازية العالمية وكذلك التأكيد على تنوع أجنحة البرجوازية الداخلية وتشوه تركيبها والأطر الأيديولوجية الموجهة لها . والتأكيد بشكل عام على عدم تجانس البنية فى مجتمعات العالم الثالث وعدم الاستقطاب

---

(٥) دفع الوعى بالظروف الخاصة للتركيب الطبقى فى البلدان النامية الباحثين فى الطبقات فى مصر الى التأكيد على ضرورة الفصل بين تحليل الطبقات فى الريف وتحليل الطبقات فى المدينة وانظر :

— محمد الجوهرى ، علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، مرجع ســابق .

الطبقى الواضح بين البرجوازية والبروليتاريا . مع التأكيد على أوجه التشابه هذه فأننا اذا ما وضعنا فى اعتبارنا طبيعة التكوينات قبل الرأسمالية التى كانت مسيطرة فى مجتمعات العالم الثالث وتاريخ الاندماج فى السوق الرأسمالية العالمية ، فأننا نصادف اختلافا وتباينا بين المناطق المختلفة فى دول العالم الثالث يتعلق بطبيعة التكوين الاجتماعى بشكل عام وطبيعة التركيب الطبقى بشكل خاص .

فها هو سمير أمين يميز بين ثلاثة أنماط للتكوينات الاجتماعية التابعة (١) النمط الأمريكى اللاتينى ، (٢) والنمط العربى والآسيوى ، (٣) والنمط الافريقى ، وتختلف التكوينات الاجتماعية فى هذه المناطق الثلاث باختلاف النمط الانتاجى أو الأنماط الانتاجية التى كانت سائدة قبل الغزو الاستعمارى وتاريخ هذا الغزو ومن ثم فقد اختلفت التركيبات الطبقية فيها على الرغم ما بينها من تشابه وذلك على النحو التالى (٦) :

١ — تحتل دول أمريكا اللاتينية وضعا خاصا حيث تم غزوها فى وقت مبكر (يرجع الى الاكتشافات الجغرافية فى القرن السادس عشر ، كانت الرأسمالية الغربية ذاتها فى فترة تحول من النمط الاقطاعى الى النمط الرأسمالى وقبل أن تتحول أوربا الى مركز رأسمالى . وبعد الغزو أقام التجار الأوربيون معامل لاستغلال المعادن (وخاصة الفضة) وانتاج بعض السلع (كالسكر والقطن) . ولقد أخذ الاستغلال فى صورته المبكرة شكل شبه اقطاعى (فيما يتصل باستغلال الأرض) . وتطورت من هذه المشروعات مشروعات أخرى ثانوية ترتبط بانتاج الطعام والحاجات . واتخذت شكل الانتاج السلعى الصغير . ولقد شكلت هذه الفترة التجارية البنية الطبقية لأمريكا اللاتينية فقد نشأت برجوازية تجارية أجنبية أساسا وبرجوازية مالكة للأرض ، كما نشأت برجوازية كمبرادورية تجارية محلية بالاضافة

---

(٦) انظر : S. Amin, uneque Development. op. cit., pp. 295-333.

الى ظهور تجمعات من الحرفيين وصغار التجار والموظفين وخدم المنازل فى المدن على نمط ما كان سائدا فى أوربا فى هذا الوقت . ومع بداية القرن التاسع عشر اكتسبت طبقة ملاك الأرض والبرجوازية الكمبرادورية قوة ، وظل قائما طوال القرن مع تكثيف التجارة مع بريطانيا العظمى « والتى كانت مركزا للعالم الرأسمالى فى ذلك الوقت » التى أقامت عبر كل انقارة شبكة من مشروعات التصدير والاستيراد والبنوك . ومع بداية القرن العشرين وفى الثلاثينات ظهرت برجوازية صناعية حاولت أن تتحدى قوة التجار وملاك الأرض من خلال استمالة الجماهير ، وان كانت قد منعت تلك الأخيرة من أن تنظم نفسها لكى تدور الدائرة عليها . ولكن هذه البرجوازية الجديدة انحدرت من أصول تنتمى الى البرجوازية الزراعية والتجارية ، وذلك فان استمرار هيمنة رأس المال الأجنبى واحتكار التكنولوجيا قد تسببا فى استمرار خضوع هذه البرجوازية .

٢ — أما فى الوطن العربى ودول آسيا فقد كان النمط الانتاجى قبل الرأسمالى يتمحور حول نمط انتاجى خراجى متقدم (أى يعتمد على شكل انتاجى شبه اقطاعى مع دخوله فى علاقات تجارية بعيدة المدى وظهور الانتاج السلعى الصغير) . ولقد جاء دمج هذه المجتمعات فى نطاق السوق الرأسمالية العالمية متأخرا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وكانت البرجوازية الزراعية مالكة المساحات الشاسعة من الأراضى التى تستغل بشكل رأسمالى (بمعنى الانتاج للسوق) كانت هذه البرجوازية هى بداية التباين الطبقى فى هذه المجتمعات (مصر هى أحد النماذج التى استعان بها سمير أمين لتوضيح هذه الفكرة) . ولم تظهر البرجوازية الزراعية الصغيرة الا مع الحرب العالمية الثانية حيث حدثت مشروعات الاصلاح الزراعى من الملكيات الكبيرة . حيث وجدت فى هذه المجتمعات بعض الظروف التى لم تؤد الى توسع القطاع الكمبرادورى . من هذه الظروف تخلف الرأسمالية الزراعية وتقليدية بناء وثقافة المجتمعات الحضرية وأيديولوجية وثقافة الطبقات المسيطرة الجديدة التى ظهرت خلال

عملية التحول . ورغم التوسع فى القطاع الكمبرادورى الا أن هذه المجتمعات ـ مثلها مثل مجتمعات أمريكا اللاتينية ـ شهدت نمو برجوازية صناعية ظهرت عندما بدأت الاوليجاركيات المحلية الانخراط فى الأنشطة الصناعية المختلفة التى أقامها رأس المال الأجنبى .

٣ ـ وفى المجتمعات الافريقية السوداء كان النمط قبل الرأسمالى المسيطر هو النمط الخراجى فى شكله التقليدى(٧) واحتفظت المجتمعات الافريقية قبل الغزو الاستعمارى بوحدة استقتها من التراث الثقافى التقليدى ومن طبيعة التنظيم الاجتماعى فيها ، هذا على الرغم من تنوع السلالات والأجناس فيها . ولقد أدى خضوع المجتمعات الافريقية الى القوى الخارجية الى تدمير ثقافتها المحلية وانقسامها الى مجتمعات صغيرة . ولقد بدأ اخضاع افريقيا الى الرأسمالية الغربية والى النمط الخراجى المتقدم فى الشرق فى وقت مبكر يرجع الى القرن التاسع عشر ، ومنذ ذلك الحين وحتى نهاية القرن التاسع عشر شهدت افريقيا مرحلة تجارة العبيد التى ترتب عليها انكماش فى القوى الانتاجية عبر كل القارة السوداء . واتخذ الاسترقاق من افريقيا طريقين : طريق نحو الغرب عبر الأطلنطى وطريق نحو الشرق عبر مصر والبحر الأحمر . وبعد فترة استرقاق العبيد هذه بدأت افريقيا تخضع لمتطلبات النظام الرأسمالى الذى كان قد حقق درجة عالية من التقدم الصناعى . لم تعد الرأسمالية الآن بحاجة الى عبيد ، بل هى فى حاجة الى مواد خام ومن ثم تحولت افريقيا فى الفترة الاستعمارية الى مصدر يزود دول المركز بالمواد الخام والمنتجات الزراعية . ولقد أدى هذا التطور الى تشكيل طبقة من المزارعين المحليين أصحاب المزارع التى يستغلونها استغلالا رأسماليا لانتاج المواد الخام كالقطن والكاكاو . ولقد شكل هؤلاء برجوازية زراعية موجهة نحو انتاج محاصيل نقدية بغرض التصدير .

---

(٧) يميز سمير بين النمط الخراجى فى صورته الأولية الذى يعتمد على استخلاص الفائض من المشاعيات القروية ، وبين الصورة المتقدمة له التى تتميز ببداية ظهور الاقطاع والتجارة طويلة المدى والانتاج السلعى الصغير ، بحيث تخدم التجارة والانتاج السلعى النمط المسيطر .

ولقد أدى الاستعمار الى تحطيم التجارة الداخلية فى افريقيا ومن ثم تحول التجار الى مجرد جامعين Collectors للمحاصيل (بغرض المساعدة فى عملية النقل والتصدير) . ولم يشر سمير أمين الى نشوء جناح صناعى للبرجوازية فى افريقيا السوداء . وبذلك تكون الطبقة البرجوازية الافريقية مكونة من كبار ملاك الأرض ومجموعة من التجار ذوى النشاط التجارى المحدد .

وواضح من هذا العرض أن هناك تشابهات فى التشكيل الطبقى فى المناطق الثلاث ، لعل أهمها اعتماد البرجوازية على ملكية الأرض فى الأساس أو وجود جناح زراعى قوى للبرجوازية التابعة ، هذا فضلا عن أن البرجوازية المحلية قد نشبت من خلال عملية الغزو الاستعمارى ولذلك فهى مرتبطة ارتباطا مصيريا بالبرجوازية المالية ومع ذلك تبقى اختلافات بين المناطق ترجع كما أشرنا من قبل الى طبيعة التكوين الاجتماعى قبل الاستعمارى والى تاريخ ظهور الاستعمار .

ويحاول بعض الباحثين دمج هذه الاختلافات فى نمطين رئيسين بدلا من ثلاثة أنماط . ويقوم هذا التميز أيضا على طبيعة التكوين قبل الرأسمالى وما يفرضه من تشكيل طبقى بعد قدوم الاستعمار . ففى حديثه عن الطبقات فى المجتمعات التابعة أكد حمزة علوى على اختلاف طبيعة التشكيل الطبقى فى البلدان المختلفة (ذات الأنماط الانتاجية غير المتجانسة والمتعددة ، عن نظيره فى البلدان الرأسمالية المتقدمة (ذات النمط الانتاجى الواحد) . وأكد على تباين التشكيلات الطبقية فى مجتمعات العالم الثالث ولكنه حصر هذه التباينات فى موقفين أساسين على النحو التالى (٨) :

الأول : يتمثل فى المجتمعات التى توجد فيها طبقات مالكة للأرض ،

---

(٨) Hamza Alavi, «State and class under peripheral capitalism» in : Alavi, H. and Shanin, **introduction to the Sociology of developing Socities**, the Macmillan Press, London, 1982, p. 297.

متجاوزة فى شكل استغلالها للأرض المرحلة الاقطاعية . ومع دخول الرأسمالية الغربية وتكوين الدولة التابعة واقامة أسس الاقتصاد الرأسمالى ظهرت برجوازيات داخلية تضم البرجوازية الكمبرادورية العاملة فى رأس المال الأجنبى ، والبرجوازية الصناعية ، وبالاضافة الى هذين الجناحين من البرجوازية ، كان للبرجوازية العالمية وجود اقتصادى وسياسى فى المجتمعات التابعة . وهذا الوجود هو وجود فعلى مباشر من خلال ما تمتلكه من موارد وتنظيمات فى الدول التابعة . بل أن هذا الوجود يتدعم من خلال هيمنة أجهزة الدولة المتروبوليتانية (الموجودة فى المركز الرأسمالى) وعملها الدائم على حماية مصالح البرجوازية العالمية فى التوابع . ويوجد هذا الموقف فى المجتمعات الرأسمالية التابعة التى يظهر فيها عدد من الطبقات التى لا يمكن أن توصف أى منها بأنها طبقة حاكمة وتعد هذه الطبقات الثلاثة : الطبقة العالمية ، والبرجوازية الداخلية ، وملاك الأرض . طبقات متعارضة ومنفصلة ، بل يمكن النظر اليها على أنها أجنحة لطبقة واحدة لكل فيها مصالح مختلفة داخل النمط الرأسمالى التابع . ولا تشبه هذه الأجنحة أجنحة الطبقة البرجوازية فى الدول الرأسمالية المتقدمة . ففى هذه الدول نجد أنه برغم التعارض فى المصالح بين الأجنحة المختلفة للطبقة الا أنها تكمل بعضها البعض من حيث الوظيفة . فعملها جميعا هو الذى يشكل رأس المال وينظم عملية التبادل والانتاج . وهذا التكامل يمكننا من النظر الى هذه الشرائح على أنها طبقة واحدة ، حاكمة . أما فى التوابع فالأمر مختلف حيث يمكن النظر الى كل جناح من الأجنحة الثلاثة على أنها طبقة ، كما أن أدوارها مستقلة وليست مكملة لبعضها .

الثانى : أما الموقف الثانى للتشكيلات الطبقية فنجده فى بعض مجتمعات افريقيا والتى يتكون سكانها فى الأساس من تجمعات فلاحية (أو مجتمعات قبلية) لا توجد فيها ملكيات كبيرة كتلك التى نصادفها فى مجتمعات آسيا وامريكا اللاتينية وبعض مجتمعات افريقيا . وفى مثل هذه المجتمعات لم تظهر البرجوازية من الداخل وانما غرست غرسا أثناء فترة سيطرة الاستعمارية . وتكونت هذه البرجوازية من ممثلى البرجوازية العالمية

بالاضافة الى برجوازية كمبرادورية تم جلبها من آسيا لادارة الاقتصاد الاستعمارى . وبعد أن حققت هذه الدول الاستقلال وخرج الآسيويون ظهر فراغ طبقى وفى هذا الموقف أصبحت البرجوازية العالمية طبقة أساسية مسيطرة ، مع وجود برجوازية داخلية مشكلة من الطبقة البرجوازية الصغيرة التى نشأت وترعرت فى أحضان الاستعمار وتشربت الثقافة الغربية وعملت هـذه الطبقة البرجوازية الصغيرة كطبقة حارسة Auxiliary class وحاكمة ، وان كانت لم تتخلص نهائيا من ارتباطها العرقية أو اللغوية والاقليمية .

ولا نود الاستفاضة أكثر من هذا فى الحديث عن الطبقات فى العالم الثالث . فما قدمناه من أراء حتى الآن يمكن أن يحقق لنا هدفنا من وراءه . فهناك مسلمات أصبحت واضحة ولا خلاف عليها :

١ — فالطبقات فى مجتمعات العالم الثالث تتخذ شكلا مغايرا لنظيرتها فى المجتمعات الرأسمالية فرغم أن محدداتها واحدة هنا وهناك الا أن ظروف الاستعمار وطبيعة الأنماط الانتاجية فيما قبله قد فرضت على بنية الطبقات تشكيلا متباينا فى المناطق المختلفة من العالم الثالث . ومن هذه المسلمة تتابع كل المسلمات .

٢ — أن ظروف الاستعمار وما بعد الاستعمار قد فرضت وجودا مباشرا وغير مباشرا للبرجوازية العالمية داخل مجتمعات العالم الثالث . وأن الفائض الداخلى لا تحصل عليه الشرائح المحلية للبرجوازية ، وانما تحصل البرجوازية العالمية على نصيب وافر منه .

٣ — أن تعدد أنماط الانتاج الداخلية وتعدد أساليب امتصاص الفائض قد فرض وجود شرائح متباينة من البرجوازية الداخلية .

٤ — أن ظروف التطور السياسى وبناء الدولة فى مرحلة ما بعد الاستعمار قد قوى من المصادر السياسية والاقتصادية لرجال الادارة ورجال

الجيش ، الأمر الذى دفع بعض الباحثين الى اعتبارهما شرائح من البرجوازية .

٥ ـ فى غياب البرجوازية الكبيرة ، تلعب البرجوازية الصغيرة دورا اقتصاديا وسياسيا هاما ولا يمكن فهم التطور الاجتماعى السياسى فى مجتمعات العالم الثالث دون النظر فى وضع هذه الطبقة .

لنضع هذه المسلمات فى أذهاننا وننتقل الآن الى العلاقة بين الطبقة والدولة فى مجتمعات العالم الثالث .

ثانيا ـ الدولة والطبقة : استقلال أم هيمنة ؟

سنبدأ هذه الفقرة بطرح السؤال التالى : كيف ولماذا ظهرت فكرة الاستقلال النسبى للدولة ؟ ذكرنا آنفا أن التفسيرات الماركسية لكتابات ماركس وانجلز قد اكتشفت فى هذه الكتابات تفسيرين لعلاقة الدولة بالطبقة .

الأول : يقوم على هيمنة الطبقة البرجوازية على أجهزة الدولة واخضاعها لخدمة مصالحها ، **والثانى** يقوم على استقلال الدولة عن كافة الطبقات وفرض ارادتها عليها جميعا . فقوتها السياسية أعتى من أن تسيطر عليها طبقة بعينها .

وقد وجه للتفسير الأول انتقادات دفعت الكثير الى رفضه . وتنحصر هذه الانتقادات فى عنصرين رئيسين : **الأول** انه يعد تفسيرا ميكانيكيا وفجا لأنه يربط مصالح الطبقة المسيطرة على الاقتصاد بوظائف الدولة وأجهزتها البيروقراطية أو كما ذهب رالف ميلباند فان هذا التفسير يعد « تشويها فجا لأفكار ماركس وانجلز » (٩) . أو انه بمعنى آخر يعد تفسيرا وظيفيا

---

(٩) انظر : R. Miliband, «poulantazas and the capitalist state» New left Review, No. 82, 1973. p. 8.

للماركسية . أما العنصر **الثانى** فى هذا النقد فهو القول بأن هذا التفسير الآداتى instrumental . لا يختلف كثيرا عن النظرية التعددية الديموقراطية (التعدية الوظيفية) لعلاقة الدولة بالطبقة . فالنظرية التعددية لا تنكر وجـود ضـغوط خارجية تؤثر عـلى وظائف الدولـة وأجهزتهـا . وتأتى هذه الضغوط من جماعات المصلحة وجماعات الضغط والأحزاب (١٠). فكل قوة من هذه القوى — وهى قوى مترابطة وبينها علاقات متبادلة — تمارس تأثيرها لتحقيق أكبر قدر من المكاسب . الدولة فى هذه الحـالة تخضع لنفس الضغوط الخارجية التى يؤكد عليها التفسير للماركسية ، وان كانت هذه الضغوط تذكر تحت مسميات أخرى .

وفى مقابل هذين النقدين بدأ الباحثون يميلون الى تبنى فكرة استقلال الدولة دون الركـون كثيرا الى التفسير الميكانيكى — الوظيفى للأهمية الطبقية . ولقد ذهبوا جميعا الى أن تبنى هذه الفكرة لا يغفل بطبيعة الحال امكانية تأثر الدولة بقوى خارجية أو خضوع الدولة للمجتمع المدنى . فالدولة قائمة فى قلب المجتمع المدنى ووظيفتها الأولى هى المحافظة على استمراره . وكان هذا الموقف النقدى هو الدافع وراء ظهور حوار ثرى حول طبيعة الدولة فى المجتمع الرأسمالى . ونعرض هنا باختصار لجانب من هذا الحوار :

---

(١٠) تعرف جماعة الضغط Pressure group أو جماعة المصلحة interest group بأنها مجموعة من الأفراد يملكون صفة أو عدة صـفات مشتركة تدافع عن قيمة مادية أو أخلاقية وتمارس ضغطا على الحكومة لتحقيق ما تصبوا اليه من أهداف . ويختلف الباحثون حول تعريف جماعة الضغط ومعايير تصنيفها . فالبعض يميل الى توسيع المفهوم بحيث يشمل قطاعات من الحكومة نفسها كأن تضغط وزارة الزراعة على الحكومة من أجل مصلحة الفلاحين ، والبعض الآخر يقصرها على الجماعات الواقعة خارج نطاق الحكومة ، وان كان لا يستبعد امكانية أن تجد مصالح بعض الجماعات داخل الحكومة طبقا للقوة التى تتمتع بها الجماعة . ويصنف جاك مينو الجماعات الضاغطة الى فئتين : (١) المنظمات المهنية أو النقابات المهنية كنقابة أصـحاب الأعمال ونقابـات العمل ونقابات المزارعين =

١ — فى عام ١٩٦٥ نشر ميلباند مقال بعنوان « ماركس والدولة » حاول فيه انتقاد التفسيرات الميكانيكية للماركسية ذاهبا الى أن هناك وجهة نظر ثانوية ومهملة فى التفسير الماركسى للدولة تنحصر فى أن الدولة تعتبر « شكلا مستقلا ومتفوقا على كل الطبقات الاجتماعية وهى بذلك تعتبر القـوة المسيطرة وليست أداة فى يد الطبقة المسيطرة » (١١) . ولقد حاول ميلباند أن يطبق هـذه النظرة فى دراسـته الشهيرة « عن الدولة فى المجتمع الرأسمالى » (١٢) . حيث حلل بناء الدولة فى المجتمع الرأسمالى المعاصر موضحا الى مدى تتوازن المصالح الاقتصادية للجماعات المتنافسة داخل أجهزة الدولة ..وفى اعتقادى أن ميلباند لم ينجح فى هذا الكتاب أن يعالج نظام الدولة كنظام مستقل بقدر ما نجح فى تقديم رؤية لدور الدولة فى خلق انسجام بين المصالح المختلفة للطبقة المسيطرة ولتوجيه وظائفها وأجهزتها لخدمة هذه المصالح . ولعل هذا هو السبب الذى جعله يعود الى القضية مرة أخرى فى عام ١٩٨٣ بمقال عن « قوة الدولة والمصالح الطبقية » (١٣) . ولقد ظهر بجلاء فى هذا المقال أنه يدافع بشدة عن فكرة استقلال الدولة . فنطاق عمل الدولة يفوق نطاق عمل أى طبقة ، وأسلوب الدولة فى اتخاذ القرارات لا يمكن أن يخضع لتوجيه طبقة بعينها . فبالرغم من وجـود ضغوط داخلية على الدولة الا أن الذى يتخذ القرار السياسى فى النهاية هم قلة من الأفراد . وحتى اذا ما خضعت الدولة لتأثير دولة أجنبية قوية ، فان لها جانب كبير من الحرية فيما يتصل بالقرارات الداخلية .. ويعطى

= والتجمعـات ذات النزعـة الايديولوجيـة التى تدافع كـل منها عن قضية معينة انطلاقا من نزعة ايديولوجية معينة انظر جك مينو ، **الجماعات الضاغطة** ، ترجمة بهيج شـعبان منشورات عويدات ، بيروت ، باريس ط ٣ ، ١٩٨٣ ص ١٢ وما بعدها .

(١١) R. Miliband, «Marx and the state» the socialist Register, London, 1965, p. 283

(١٢) R. Miliband, state in capitalist society. London, 1965, P. 283.

(١٣) R. Mibiland, «State power and class interests» New Left Review, No. 138. 1983.

ميليباند مثالا طريفا يدل على مدى القوى الخارجية والداخلية اذا ماتصورنا امكانية قيام حرب نووية بين الدولتين العظميين أو بين دولتين قادرتين على ادارة مثل هذه الحرب ، فان هذه الحرب لن تقوم لأن طبقة بعينها دفعت جهاز الدولة الى القيام بها ، بل أن الذى سيعطى اشارة البدء هـو القائد السياسى . فليس هنك ديموقراطية فى قرار الحرب النووية . ان الدولة بهذا أقوى من أى طبقة ، وسلوكها ونطاق عملها لا يتطلب بالضرورة هيمنة طبقية . فهى « تنخرط بعمق واسراف فى كـل جانب من جوانب الحيـاة الاقتصادية . ولها وجود دائم وفعال فى الصراع الطبقى وفى أى نوع آخر من الصراع . وهى تلعب دورا كبيرا ومتزايدا فى توجيه الرأى العـام وفى هندسة الاتفاق العام . انها تملك كما قال ماكس فيبر فى عبارته الشهيرة « احتكار الاستخدام الشرعى للقسر الفيزيقى . وهى الوحيدة المسئولة عن الشئون الدولية وتحديد المستوى الذى يجب أن يكون عليه التسليح وطابع هذا التسليح » .

ولكن استقلالية أجهزة الدولة ليست واحدة فى كل المجتمعات . ان درجة استقلاليتها تختلف من مجتمع لآخر باختلاف النضال الطبقى والضغط الذى يأتى من قاع المجتمع متحديا هيمنة الطبقة المسيطرة . ففى المجتمعات التى يكون فيها النضال الطبقى واضحا ، والمصالح واضحة ومجسدة فى ضغوط السياسة (كما هو الحال فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة التى يزداد فيها النضال النقابى والممارسات الديموقراطية) تقل الهيمنة السياسية للطبقة المسيطرة وتحقق الدولة درجة عالية من الاستقلال لأن التحدى القادم من الطبقات الضعيفة يقف دون الهيمنة المطلقة المسيطرة اقتصـاديا ، ويجعل الدولة أكثر حيادية . أما فى المجتمعات التى يضعف فيها النضال الطبقى ويقل فيها بالتالى التحدى القادم من القاع (مثال ذلك مجتمعات العالم الثالث) فان الهيمنة الاقتصادية الطبقة المسيطرة تتحول بالضرورة الى هيمنة سياسية . وتحقق الدولة أقصى درجة من الاستقلالية فى أوقات الأزمة أو الأوقات التى يتعرض فيها المجتمع لاضطرابات سياسية واجتماعية .

والمتأمل لهذا التحليل عن استقلال أجهزة الدولة يجده مثقلا بالرؤية الوظيفية . فالدولة هنا تبدو وكأنها متعالية على المجتمع ، أو أنها كيان مجرد مستقل عن المجتمع المدنى تتجسد فيه روح هذا المجتمع ومصالحه . واذا ما استمر هذا المتأمل فى تأمله فسوف يذهب الى أن هذا التحليل هو تحليل أقرب الى الهيجلية وبالتالى فهو تحليل محافظ ينظر الى الدولة على أنها جهاز قهرى رادع . ولكن هذه التأملات النقدية لا يصبح لها من مكان عندما نجد ميلباند يؤكد على أن الاستقلال النسبى للدولة وظيفى للمحافظة على النظام فى المجتمع ، وأن هذا النظام العام هو نظام فى صالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا . فكأن الدولة هنا لا تحافظ على الطبقة ومصالحها بشكل مباشر ، وانما تحافظ لها على علاقات الانتاج القائمة فتحقق استمراريتها كطبقة مسيطرة واستمرارية الطبقة العاملة كطبقة خاضعة واستمرارية القادة السياسيين الذين يحققون مصالح شخصية من خلال هيمنتهم على السياسة .

فالأمر اذن يرتبط بمصالح مشتركة . فدائما ما يقال أن السياسة ترتبط بتحقيق المصالح القومية ولكن القادة السياسيين لهم دوافعهم الشخصية ولهم تصرفاتهم الشخصية ولهم مصالحهم الشخصية أيضا ، فالعمل السياسى أو الوظيفة السياسية يحقق ثراء لأصحابه ليس فقط من خلال مرتباتهم وانما من خلال عضويتهم فى عدد لا يحصى من اللجان والهيئات والمجالس . ولذلك نجد أن شاغلى الوظائف السياسية التنفيذية يكونون فيما بينهم طبقة برجوازية يطلق عليها ميلباند « برجوازية الدولة » مستقلة عن البرجوازية التى تسيطر على المشروعات الاقتصادية .

ولكن برجوازية الدولة ليست منفصلة عن الطبقة الرأسمالية الا من حيث إنها كيان مستقل . فكل منها يساعد فى اعادة انتاج الآخر . حقيقة أن التوتر بين قوة الدولة والمصالح الطبقية لا يمكن تجنبه (١٤) . ولكننا نجد

---

(١٤) يتبدى هذا التوتر فى عملية فرض الضرائب من جانب الدولة على أصحاب المشروعات وذلك لأن الضرائب التى تفرض على الطبقات الخاضعة =

أن واقع المجتمع الرأسمالى يكشف عن أن القادة السياسيين الذين يسعون لتحقيق المصلحة القومية يعتبرون أن تحقيق هذه المصلحة القومية يكمن فى المحافظة على النظام الاجتماعى العام للمجتمع الرأسمالى ضد أى تحد داخلى وضد أى مناقشة تجارية وعسكرية وايديولوجية من جـانب الدول الأخرى . أن الدفاع عن المصلحة القومية يرتبط بالدفاع عن المشروع الحر وعن العالم الحر ، أو بمعنى أدق النظام الرأسمالى . ولذلك فان علاقة **الدولة برأس المال يجب أن تفهم على أنها مشاركة** Partnetship **بين الطبقة** الرأسمالية وبرجوازية الدولة . « فالنموذج الواقعى والدقيق للعلاقة بين الطبقة المسيطرة فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والدولة هى علاقة **مشاركة بين قوتين مختلفتين ومنفصلتين** (التأكيد موجود فى الأصل) تربط بينهما كثير من الخيوط ، ومع ذلك فان قوة كل منهما لها مجال اهتمام منفصل ولا تعد شروط هذه المشاركة ثابته بل تتغير باطراد ، وتتأثر بحالة النضال الطبقى ولا تعد هذه المشاركة مشاركة تقوم فيها الدولة بدور الشريك التابع . على العكس من ذلك فان التناقضات الرأسمالية وأوجه قصورها يتطلب أن تقوم الدولة بدور أكثر فاعاية فى الدفاع عن النظام الاجتماعى العام وتنتهى هذه العملية بشكل أو آخر من اشكال البرنابرتيةBonapartism وهى تؤدى فى ذات الوقت الى تضخم فى قوة الدولة فى نطاق النظام الرأسمالى الديموقراطى والتى تعانى سـماته الديموقراطية من تهديد مستمر تخلقه المشاركة بين الدولة ورأس المال » (١٥) ويعتقد ميلباند أن هذه الصياغة تجعلنا نتفادى الوقوع فى الرد النظرى فليس هناك من أولوية للسياسة أو للاقتصاد فهى تترك مجالا أوسع لحركة دون تنكر السياق الرأسمالى

ـ لاتكفى تكاليف الانفاق فى أجهزة الدولة . ويؤدى ذلك الى اعتراضات كثيرة من جانب رجال الأعمال على سياسات الدولة الضريبية . كـان تقوم تحت تأثير الضغط القادم من القاع ببعض الاصلاحات والتنظيمات المالية التى قد يراها أصحاب الأعمال غير ملائمة . مثل ذلك سياسات التأميم التى تنتهجها كثير من الدول الرأسمالية فى الوقت الحاضر .

(١٥) المرجع السابق ، ص ٦٥ .

الذى يؤثر تأثيرا جذريا فى أفعال الدولة خاصة ما يتصل منها بالمسائل الاقتصادية التى ترتبط بمصالح أصحاب رأس المال .

ولا تتناقض فكرة المشاركة بين السياسة ورأس المال مع وجود حكومات ذات نزعة يسارية فى البلدان الرأسمالية (كما هو الحال فى فرنسا الآن) فقد استمرت هذه المشاركة وان كان قد شابها مزيد من التوترات والخلافات . فبالرغم من عداءة الطبقة المسيطرة لهذه الحكومات الا أن أعضاء هذه الطبقة يفهمون بجلاء أن الحكومات اليسارية فى المجتمعات الرأسمالية تعمل أيضا على المحافظة على النظام الاجتماعى العام الذى تزدهر فيه مصالحهم ، كما أنهم يدركون أن جانبا كبيرا من مؤسسات الدولة ـ كالخدمات المدنية والبوليس والجيش والقضاء يظل كما هو دون تغيير تحت حكم مثل هذه الحكومات اليسارية . وقبل كل هذا فان هيمنة الطبقة الرأسمالية لا تمس ولا تتأثر .. ومن الناحية الأخرى تحاول الحكومات اليسارية أن تحتوى النشاط السياسى لمؤيديها السياسيين وأن تخلق لديهم القناعة بأن ينظروا بصبر حتى يستطيع الوزراء اليساريون أن يؤدوا مهامهم بنجاح . واذا ما حدث صدام حاد بين هذا النمط من الحكومة وبين الطبقة المسيطرة ــ اذا ما حدث هذا الصدام فان الطبقة هى التى تنتصر كما حدث مع حكومة سلفادور ايندى اليسارية فى شيلى .

٢ ــ هذا اظهر بوضوح تفسير لعلاقة الدولة بالطبقة لا يقوم على الرد الميكانيكى لأحدهما الى الآخر . ولكن تفسير ميلباند الذى قدمنا خطوطه العريضة فيما سبق قد انتقد بأنه يحاول أن يتلائم مع الوظيفية . ولكنه أثار على أى حال جدل حول طبيعة الدولة وعلاقتها بالطبقة فى المجتمع الرأسمالى . وكان بولا نتزاس ــ عالم الاجتماع الفرنسى الشهير ــ من أكثر الأطراف مشاركة فى هذا الحوار . ففى مؤلفين متتالين (١٦) . اهتم بولانتزاس بقضية الدولة والطبقة فى المجتمع الرأسمالى فى ضوء تحليل

---

(١٦) N, Poulantzas, Political Power and social classes in Contemporary Capitalism verso, London, 1974.

انطلق من أعمال ماركس الناضجة خاصة رأس المال وليس من الأعمال الهيجيلية المبكرة . فقد انطلق بولانتزاس من نقد تصورين شائعين للدولة . الأول يتصورها على أنها شيء thing فى يد طبقة بعينها ، تحركها كيفما تشاء وتهيمن عليها . والثانى يتصورها على أنها فاعل . Subject ينظم المجتمع المدنى وهى متعالية عليه . أن كلا التصورين يهمل فى الواقع تصورا آخر للدولـــة حـــاول بولا نتزاس اكتشـــافه ويرتبط بفكرة الدولـــة كعلاقـــة Relationship داخلية وليست خارجية ، تعكس ما تحتها من تناقضات وصراعات وتتدخل فيها لتنظيمها وضبطها وخلق قدر من التماسك بين القوى المتصارعة . وكانت فكرة الاستقلال النسبى للدولة وراء هذا الفهم للعلاقة الجدلية بين الدولة والطبقة ، والاستقلال هنا هو استقلال ذو وجهين : استقلال فى مواجهة التناقض بين الطبقة العاملة والبرجوازية ، واستقلال فى مواجهة التناقض داخل رأس المال ذاته . ويعتبر الوجه الثانى لاستقلال الدولة هو الأكثر أهمية لان قوة الشرائح المتنافسة من البرجوازية أقوى بكثير من قوة الطبقة العاملة . ولا يعنى الاستقلال النسبى للدولة انها تقوم بدور الوسيط او الحكم بين تناقضات رأس المال الداخلية كما لا يعنى أنها بؤرة لسياســـة عقلانية متســـقة خارجة عن رأس المال الاحتكارى لـــه . ولعـــل بولا نتزاس يؤكـــد عـــلى اســـتبعاد هذين التفسيرين لاستقلال الدولة (ونعنى بهما فهم أدوار الدولة على أنها المحكم أو المنظم لرأس المال وفهمها على أنها قوة خارجية مجانبة) لكى يستبعد شبهات التحليل الوظيفى من ناحية وشبهات التحليل الهيجلى من ناحية اخرى ، فلو فهمنا استقلال الدولة على أنها عملية تنظيمية بين القوى المختلفة ربما نقع فى مأزق التحليل الوظيفى ، واذا فهمناه على أنه يعتبر قوة خارجية متعالية على المجتمع المدنى وقعنا فى مأزق التحليل الهيجلى . فالدولة والمجتمع المدنى ليسا كيانان منفصلان . فالدولة لا تملك قوة فى حد ذاتها تفرضها على الطبقات المسيطرة فتستوعبها فيحدث بينها قدر من الاندماج أو تبادل المصالح او يحدث بينها قدر من التوتر تحاول الدولة أن تقضى عليه من خلال التحكيم أو المفاوضة. فالدولة ليست مستقلة بذاتها وانما تمثل

« بؤرة التناقض المكثف » لتوازن القوى الذى يفرض الانقسام داخل الطبقة المسيطرة ذاتها .

فالطبقة المسيطرة فى ظروف الرأسمالية الاحتكارية تنقسم الى أجنحة متنافسة ، وتتمتع بدرجات نسبية من القوة التى تستمد من طبيعة رأس المال الذى تمتلكه . ويعتبر الجناح المهمين على رأس المال الاحتكارى — فى مقابل رأس المال غير الاحتكارى أقوى الأجنحة فى داخل الطبقة المسيطرة . ولذلك نجد بولانتزاس يطلق عليه الجناح المهمين hegemenic fraction ويعكس تكتل القوة داخل الدولة هذا الانقسام ، فتكتل القوة داخل الدولة هو تكثيف للتناقض داخل الطبقة المسيطرة كما أشرنا من قبل ومن المتوقع فى هذه الظروف أن يتفوق جناح معين من الطبقة المسيطرة داخل تكتل القوة . وفى ظروف الرأسمالية الاحتكارية فان الجناح المرتبط برأس المال الاحتكارى هو الذى يحقق التفوق ، فهو الجناح المهيمن داخل الطبقة المسيطرة . وتعمل الدولة من خلال ما تتمتع به من استقلال نسبى — على خدمة مصالح هذا الجناح بشكل يفوق خدمتها لمصالح الأجنحة الأخرى ، ويشكل تدخلها المتعدد فى شئون الاقتصاد محاولة لاعادة انتاج رأس المال الاحتكارى وتحديد الاستراتيجية السياسية له وتنظيم هيمنته فى سياق التوازن غير المستقر بينه وبين رأس المال غير الاحتكارى ، فضلا عن خلق درجة من التماسك السياسى للتحالف الطبقى داخل بناء القوة .

وقد ينظر الى هذا التحليل على أنه تحليل ميكانيكى . حيث ينظر الى استقلال الدولة على أنه خادم للشريحة المهيمنة صاحبة رأس المال الاحتكارى . غير أن تحليل بولانتزاس لا يدخل فى هذا المأزق عندما يؤكد على أن أفعال الدولة أفعال سياسية محصنة وأن تدخلات الدولة فى شئون الاقتصاد يأخذ فى اعتباره رأس المال غير الاحتكارى ، كما أن هذا الأخير يجد لنفسه تعبيرا سياسيا يظهر فى بعض الجوانب أو المؤثرات الثانوية Pertinent effects بمعنى وجود تعبير سياسى للطبقة أو لجناح منها

يقوم بذاته دون أن يشكل قوة اجتماعية (١٧) . بمعنى أن رأس المال غير الاحتكارى والشريحة المرتبطة به لهما تأثير سياسى داخل تكتل القوة حتى وان لم تشكل شريحة رأس المال غير الاحتكارى قوة اجتماعية مهيمنة . ويؤيد وجود هذا الوضع فى حد ذاته فكرة استقلال الدولة ، فهيمنة شريحة معينة (صاحبة رأس المال الاحتكارى) لا تمنع الدولة من أن تفسح المجال لأشكال أخرى من التعبير السياسى للطبقات الأخرى .

والدولة ذات الاستقلال النسبى لا تمثل فى علاقتها بالطبقة كيانا مستقلا ذا ارادة عقلانية ، أن التناقض القائم فى الواقع يفرض تناقضا داخل أجهزة الدولة ، يظهر بجلاء فى العلاقات المتناقضة بين الأحزاب والبرلمان ومجلس الشيوخ مثلا ، بين الأجهزة الحكومية المحلية والأجهزة الحكومية المركزية ، بين الأجهزة الايديولوجية المختلفة (الثقافية والتعليمية والاعلامية) بل أن المقاعد داخل كل هذه الأجهزة تصبح مجالا للصراع بين الطبقات المسيطرة . لا يعنى ذلك أن جهاز الدولة يعيش فى تناقض أزلى . لن تكون دولة فى هذه الحالة . أنه يحقق قدرا من الاتساق والنظامية . غير أن هـــذا الاتساق لا يتخلق هكذا ، وانما يتخلق من قلب التناقضات القائمة ، حيث تخضع أجهزة لأجهزة أخرى ، وتحل وظائف محل وظائف ، وتدمج فى أجهزة أخرى .. وهكذا يظهر لنا هذا الكيان المتسق المسمى بالدولة محققا لنفسه استقلالا نسبيا .

نستطيع الآن الاجابة على السؤال الذى سبق أن طرحناه فى بداية هذا الجزء : كيف ولماذا ظهرت فكرة الاستقلال النسبى للدولة ؟ لقـــد ظهرت الفكرة من خلال تأملات فى واقع الدولة الرأسمالية فى ظل ظروف جديدة لم تكن قائمة فى القرن الماضى ومن خلال تفسيرات جديدة طرحت للعلاقة بين الطبقة والدولة لا تقوم على تصور جدلى للعلاقة بين البنية

---

(١٧) انظر كتاب : **القوة السياسية والطبقات الاجتماعية** ، ص ٧٧ وما بعدها .

التحتية والبنية الفوقية . ولا شك أن الدولة الرأسمالية المعاصرة بما حققته من قوة عسكرية وبوليسية وبما أظهرته من قوة اقتصادية من خلال تدخلها المستمر فى شئون الاقتصاد ، فضلا عن ظهور شرائح اجتماعية ذات قوة دون أن تكون لها علاقة برأس المال ، كل هذه الظروف هى التى دفعت الى تكوين هذه التأملات . وكان الحوار بين ميلباند من بريطانيا وبولانتزاس من فرنسا هو ثمرة هذه التأملات ، بل أنه دفع الى ظهور تراث ثرى حول الدولة فى المجتمع الرأسمالى يسير بعضه فى الطريق الذى سلكه ميلباند ، ويسير بعضه الآخر فى الخط الذى انتهجه بولانتزاس على ما بينهما من تقارب كما وضح من العرض السابق .

ودون الدخول فى أوجه الخلاف فى هذه المحاورة ، فان الذى يهمنا الآن هو الاجابة على السؤال التالى : الى أى مدى تأثر تراث دراسة الدولة فى العالم الثالث بهذه الآراء ؟ .

بادى ذى بدء تجدر الاشارة الى أن الكتاب الذين كتبوا عن الدولة فى المجتمع الرأسمالى — أمثال ميلباند وبولنتزاس — كانو يتصورون أن ذلك يمكن أن ينطبق على المجتمعات الرأسمالية خارج المركز الرأسمالى مع بعض التحفظات . ولعل اشارة ميلباند الى حالة شيلى أوضح دليل على ذلك . ورغم هذا فقد كانت تحليلاتهم مهتمة فى الأساس بالمجتمعات الرأسمالية المتقدمة .

وكما أشرنا فى صدر هذا الفصل ، فان التشكيلات الطبقية فى العالم الثالث — مختلفة عن نظيرتها فى المجتمعات الغربية ، فضلا عن أن هذه المجتمعات تعيش فى ظروف تبعية للعالم الرأسمالى . ويطبع كلا الطرفين الدولة فى هذه المجتمعات بطابع خاص . ولعل التفكير فى جوهر هذه الخصوصية هو الذى دفع بعض الباحثون فى العالم الثالث الى التحمس لفكرة الاستقلال النسبى للدولة ، فهذا الاستقلال اذا لم يكن واضحا بجلاء فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، فهو أوضح ما يكون فى المجتمعات

الرأسمالية المختلفة .. ومع وجود هذا التحمس الا أن الفكرة لم تقبل لدى بعض الباحثين وظلوا أكثر ميلا الى التفسير الكلاسيكى ذاهبين الى القول بأن الطابع الخاص لمجتمعات العالم الثالث والظروف التاريخية التى مرت بها تجعل فكرة هيمنة الطبقة أو الطبقات القوية على الدولة فكرة أكثر قبولا من فكرة استقلال الدولة . وهكذا امتد نفس الحوار الذى ظهر فى الفكر الغربى الى الفكر المتصل بالعالم الثالث .

لقد كانت الدولة فى العالم الثالث فيما قبل الاستعمار تعمل لخدمة البرجوازية الاستعمارية . ومع تحقق الاستقلال لم يختفى دور هذه البرجوازية . فهى حاضرة رغم غيابها الرسمى . ولقد خلقت البرجوازية العالمية شرائح من البرجوازية المحلية سعت للحصول على نصيب من الفائض . نحن هنا فى موقف صراع ضمن أطراف متعددة من البرجوازية . والموقف ذاته يرجع الى صراع يخلقه وجود رأس المال الأجنبى يمكن أن تستمر على طابعها القديم أو دورها القديم . كان على الدولة فى هذه الظروف أن تلعب دور الوساطة بين المصالح المتنافسة للبرجوازية العالمية والبرجوازية المحلية وكبار ملاك الأرض . وهى اذ تؤدى هذا الدور تعمل بالنيابة عنهم جميعا للمحافظة على مصالحهم واستمرارها وذلك من خلال تدعيمها للملكية الخاصة وتشجيعها للرأسمالية كنمط انتاجى مسيطر . هكذا بدء حمزة علوى فى طرح قضية استقلال الدولة فى مجتمعات العالم الثالث من خلال وعى بالظروف المختلفة التى توجد فى اطارها المجتمعات التابعة (١٨) .

ولذلك نجد تأكيدا واضحا على أن الدور الوسطى للدولة واستقلالها النسبى فى مجتمعات ما بعد الاستعمار يختلف عن أى دور وساطى ومستقل للدولة فى المجتمعات الرأسمالية ، أنه يختلف مثلا عن نمط الدولة البونابرتية الذى وصفه ماركس . أن أجهزة الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار

---

(١٨) H. Alavi, «State in Post-Colonial Societies» Op. cit and «state and classe under peripheral capitalism» in Alavi an Shanin (eds.). Op. cit

مستقلة لأنها تكونت فى ضـوء تركيب طبقى نشأ مستقلا عنها وسخرها للمحافظة على مصالحة . وهى مستقلة لأن البرجوازية العالمية لم تترك بعد الاستقلال لأى طبقة يمكن أن تسيطر على أجهزة الدولة ، وهكذا وجدت الصفوات العسكرية والبيروقراطية نفسها فى موضع القوة بصرف النظر عن تدعيم طبقة بعينها كما أن الاستقلال النسبى لأجهزة الدولة قد تدعم من خلال سياسات الدولة نفسها التى اتجهت نحو التدخل فى الشئون الاقتصادية الذى أكسبها أساسا ماديا مستقلا . هذا فضلا عن أن الطبقات التى تقوم الدولة بالوساطة بينها ليست طبقات متعاندة ، بل أنها متداخلة المصالح ومتفاوتة الى حد بعيد .

ان التحالف القديم بين البرجوازية العالمية والبرجوازية الكمبرادورية والطبقات الاقطاعية مالكة الأرض ، هذا التحالف القائم على المصلحة لم يختف بعد الاستقلال . لم تظهر برجوازية قومية قامت بثورة ديموقراطية وسخرت التنمية لخدمة مصالح المجتمع . ان البرجوازية التى حملت الروح القومية وخاضت نضال الاسـتقلال لم تتردد فى التحالف مع البرجوازية الامبريالية ومع الطبقة الكمبرادورية والطبقة الاقطاعية .

ان البرجوازية القومية قد أقامت تعاونا مع البرجوازية العالمية ، ولكنه تعاون يقوم على اللاتكافؤ ، وعلى سيطرة واحدة على الأخـرى (أعنى البرجوازية العالمية على البرجوازية القومية) . ويقـوم هـذا التعاون على أساسين : التضامن من أجل مقاومة اى حركة ثورية تحاول التغيير من نظام توزيع المصالح ، والتعاون من أجل المصلحة الاقتصادية حيث تستفيد البرجوازية العالمية من هذه العلاقة بفتح أسواق لمنتجاتها فى الدول التابعة ، وتستفيد البرجوازية المحلية (القومية) من استيراد التكنولوجيا التى تسير بها مشروعاتها .

وهناك تعاون قائم بين البرجوازية المحلية وبين الطبقات مالكة الأرض ، فلم تحتاج البرجوازية الى اخضاع القوة الاقتصادية كما حدث فى أوربا ،

وانما احتاجت الى التعاون مع هذه القوة لضمان خلق حلقات وصل بين الدولة على المستوى القومى وبين المستويات الدنيا من بناء القوة فى المناطق الريفية التى تسيطر عليها هذه الطبقة الاقطاعية .

وهكذا هيأت ظروف التبعية تعاونا بين الطبقات التى لها مصالح فى هذا الوضع وبناء على ذلك فلم تسع أى طبقة نحو السيطرة على أجهزة الدولة ، بل تركتها مستقلة بينها قدرا من التوازن وتنظم عملية توزيع المنافع فيما بينها . ولم يقتصر الأمر على ذلك بل أصبحت الدولة شريك رابع فى هذه المنافع الاقتصادية من خلال دورها الاقتصادى . ويسيطر على أجهزة الدولة فى هذه الحالة أوليجاركيات عسكرية وبيروقراطية . أنها تمثل أو جماعات تتربع على قمة المؤسسة العسكرية والمؤسسة البيروقراطية فى المجتمع وهى جماعات قادرة على أن تحافظ على قوتها وتأثيرها . ويضاف الى الجهاز البيروقراطى والعسكرى الأحزاب السياسية فى الدول التى تعرف شكلا من أشكال الديموقراطية . حقيقة أن الصفوات العسكرية والبيروقراطية هى التى تسيطر على أجهزة الدولة ولكن نجد أن السياسيين والأحزاب السياسية تلعب دورا هاما فى صنع السياسة . فالسياسيون والأحزاب السياسية تكون مركزا تتجمع عنده مجموعة من العلاقات المعقدة . فمن ناحية يفترض أنهم يجسدون مطالب أولئك الذين يؤيدونهم ، ويفترض أيضا أنهم يحاولون تحقيق هذه المطالب من خلال مشاركتهم فى الحكومة . ولكنهم من ناحية أخرى يلعبون دورا رئيسيا فى توجيه العلاقات العامة نحو خلق قبول عام للسياسات التى تطرحها الدولة . وهكذا فان علاقتهم بالصفوة العسكرية البيروقراطية الحاكمة علاقة متناقضة . فالسياسيون والأحزاب السياسية يفترض أنهم ينافسون هذه الصفوة التى يجسدون أمامها مصالح الجماهير ولكنهم يقوموا فى ذات الوقت بتدعيم هذه الصفوة عندما يروجون لسياساتها . ويزداد هذا التناقض حدة عندما يوجد من بين هؤلاء السياسيين من يشغل وظيفة عامة مؤثرة على عمل أعضاء الصفوة العسكرية البيروقراطية .

والحقيقة أن الدور الذى تلعبه الأحزاب السياسية فى الحياة السياسية

لا يلغى الاستقلال النسبى للدولة ممثلة فى الصفوات العسكرية والبيروقراطية طالما ان الأحزاب السياسية تشارك فى هذا الدور الوساطى بين البرجوازية العالمية والبرجوازية المحلية والطبقات مالكة الأرض وطالما أنها تحافظ على الاستقلال النسبى لأجهزة الدولة ، فانها تصبح ذات قيمة عالية من وجهة نظر الصفوات العسكرية والبيروقراطية بل تصبح شريكا لهذه الصفوات فى تنفيذ مهمتها ، وتكون بذلك طرفا ثالثا فى تشكيل الصفوة .

وتنحصر مهمتهم فى هذه الحالة فى صـــياغة اطار من الشرعية النظام السياسى ، كما أنهم يمتصون مظاهر عد مالرضا والمعاناة الجماهيرية من خلال الممارسة الديموقراطية اما اذا حدث تعارض بين الساسيين فى الأحزاب السياسية وبين الصفوات العسكرية والبيروقراطية فان صراعا لابد وان ينشأ بينهم ينتهى بانتصار الأخيرة . ومع ذلك فان العلاقات بين الأحزاب والصفوات العسكرية والبيروقراطية الحاكمة علاقة معقدة ويتطلب تحليلها دراسات تاريخية لظروف نشأة الأحزاب السياسية فى بلد والدور الذى لعبته فى حركة الاستقلال .

واضح أن استقلال الدولة لا يرتبط بظروف اقتصادية فحسب وانما يرتبط أيضا بظروف ايديولوجية فالدولة لابد وأن تفرض شكلا من أشكال الهيمنة Hegemeny تحافظ من خلالها على كيان المجتمع ، ومن ثم عـــلى مصالح الطبقات المسيطرة . والدولة لا تستطيع فرض هيمنة ايديولوجية اذا كانت مستقلة عما تحتها من طبقات . وتختلف المجتمعات التابعة عن المجتمعات الراسمالية فى الأســـلوب الذى ظهرت من خلاله هذه الهيمنة وأسلوب فرضها ، ففى المجتمعات الرأســـمالية ظهرت هذه الهيمنة ببطء وبالتدريج . أما فى مجتمعات ما بعد الاستعمار فقد كان على الدولة أن تخلق هذه الهيمنة فى حدود جغرافية كانت من صنع الاستعمار (١٩) . فخلق

---

(١٩) انظر : J. Saul, the state and Revolution in Eastern Africa, Hein man London, 1979, P. 70.

الهيمنة هنا يحتاج الى دولة قوية عن الطبقات المسيطرة ويتوقع أن يتحول بسرعة الى فوضى اذا لم تضبطه دولة قوية مستقلة . ويصبح هذا الأمر أكثر الحاحا فى المجتمعات التى تعرف الانقسامات العرقية والعشائرية والاقليمية . فاذا ما ضعفت الدولة فى مواجهة الطبقات فى وجود مثل هذه الانقسامات ، فان شرائح البرجوازية المختلفة سوف تسعى الى السيطرة لا بالسياسة وحدها ولا بالاقتصاد وحده انما بالسلاح أيضا . وتكون النتيجة مجتمعا بلا دولة قوية يقتتل فيه الفقراء ويجنى الأغنياء الثمار . ويعطينا ما يحدث فى لبنان نموذجا لهذا الموقف .

ففى مواجهة الصراع بين الشرائح المختلفة للبرجوازية ، وفى مواجهة الصراع بين رأس المال الأجنبى ورأس المال المحلى ، لابد وأن تقيم الدولة بناء فوقيا قويا يستطيع أن يقوم بمهمة الوساطة بين هذه الأطراف القوية ويستطيع فى نفس الوقت أن يخضع أشكال الانتاج قبل الرأسمالية لمتطلبات النمط الرأسمالى المسيطر وأن يخضع طبقات العمال والفلاحين لسيطرة رأس المال (٢٠) . ومن هذا الموقف تتصف الدولة التابعة بخصائص ذات طبيعة خاصة كالمركزية والتضخم ، كما أشرنا فى موقف سابق من هذا الكاتب .

ومع وجود هذا التأكيد على الاستقلال النسبى للدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار الا أن بعض الباحثين لا يقبلون هذه الفكرة مستندين فى آرائهم على فهم مختلف لطبيعة الموقف الذى تعيشه المجتمعات التابعة . فاذا كانت البنية الاقتصادية للمجتمعات التابعة تخضع للبنية الرأسمالية العالمية ، واذا كانت البرجوازية المحلية تخضع بدورها للبرجوازية العالمية . فان الجهاز السياسى سيكون تابعا أيضا ، عاملا فى الأساس على تحقيق مصالح البرجوازية العالمية . فالدولة فى هذه الظروف ليست مستقلة بمجال . وليس لها أسلوبها المستقل فى تحقيق الهيمنة ، بل انها أداة لتحقيق هيمنة

---

(٢٠) انظر : A. G. Frank, Crisis in the third world, Heinman London, 1981, p. 232.

رأس المال الأجنبى وهيمنة البرجوازية العالميـــة . أو هى أداة فى يـــد البرجوازية المحلية تستخدمها لتحقيق أغراضها فى استمرار الخضوع للنسق الراسمالى العالمى . الدولة فى هذا التحليل أما انها اداة لخدمة البرجوازية العالمية او انها اداة لخدمة البرجوازية المحلية . وفى كلتا الحالتين لا تستطيع أن تحقق استقلالا نسبيا أو غير نسبى . ونعرض فيما يلى لهذين الموقفين النظريين :

ا ـــ لم يوافق فرانك على فكرة الاستقلال النسبى للدولة التى طرحها حمزة علوى ووجدت صدى عند بعض الباحثين فى نظم الدولة فى العـــالم الثالث . وتساءل فرانك اذا كانت الدولة مستقلة فعن ماذا تستقل هل تستقل عن الطبقات غير الحاكمة التى تكون من الضعف بحيث تحتاج الى دولة قوية لتحكمها ؟ أم انها مستقلة عن نوع خاص من الطبقات الحاكمة اذا ما كانت هنك اكثر من طبقة ، أو عن بعض قطاعات هذه الطبقة ؟ أم انها مستقلة عن البرجوازية نفسها ؟ وذلك أمر مشكوك فيه لأن البرجوازية الطبقة والبرجوازية الدولة بينها تداخل واقتران لا شك فيه ، ولا يمكن أن يكون ذلك صحيحا الا اذا كانت هنك برجوازية ليست لها علاقة بالدولة أو كانت هنك قوة أخرى غير الدولة تستطيع من خلالها البرجوازية أن تحكم وأن تستخلص الفائض من المحكومين . وكلا الاحتمالين غير ممكن .

ويذهب فرانك فى مقابل ذلك الى القول بأن فكرة استقلال الدولة تعـــد مقبولة فقط فى ضوء العلاقة العكسية بين البرجوازية الامبريالية القوية وبين البرجوازية المحلية الضعيفة ، فالدولة فى العلم الثالث يمكن أن تكون قوية ومستقلة أمام البرجوازية المحاية ، لتحقيق أغراضها ، ولذلك نجد فرانك يطلق على الدولة فى العـــالم الثالث « الدولـــة التابعة » Dependent State ويحدد فرانك مظاهر التبعية هذه بأنها تبعية مالية وتكنولوجية ونظامية وايديولوجية وعسكرية ـــ أو بالأحرى تبعية سياسية للبرجوازية العالمية ودولتها البرجوازية . وعندما يحدث أى صراع بين

مصالح البرجوازية العالمية والبرجوازية المحلية فان الدولة التابعة تستخدم كأداة لتحقيق مصالح البرجوازية العالمية دون مصـــالح البرجوازية المحلية . وذلك على عكس ما يتوقع دعاة النزعة القومية (الوطنية) من السياسيين الذين خاضوا غمار النضال ضد المستعمر . أن هؤلاء يتصورون أن الدولة تحقق مصالح البرجوازية المحلية . ولكن الحادث الآن فى العالم الثالث أن البرجوازية المحلية أصبحت خاضعة لنسق امبريالى عالمى بما فى ذلك المجتمع والدولة التى توجد فيه هذه البرجوازية . وفى ضوء ذلك فــان الدولة هى خادمة البرجوازية العالمية لأمراء فى ذلك وتصبح وظيفة الدولة الأساسية فى هــذه الحالة ازاحة الحواجز الفاصلة بين السوق العالمى والاقتصاد المحلى وتنظيم العلاقات الاقتصادية الخارجية .

٢ — ومن الناحية الأخرى يقرر بجورن بكمان Bjorn Beckman أن الدولة هى أداة فى أيدى البرجوازية المحلية تستخدمها لخلق ظروف الاحتكار اللازمة للتوســع الامبريالى وطالما أن وجود البرجوازية المحلية مرتبطة بالحماية التى تقدمها لها القوى الامبريالية حيث تحميها أولا وقبل كل شىء من مطالب الطبقات المقهورة (٢١) .

أن الطبقة البرجوازية التى ترفع شعار القومية تعتبر قوة سياسية هائلة فى مجتمعات العالم الثالث ، فهى من ناحية تلعب دورا محوريا فى صياغة بناء الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وتلعب من ناحية أخرى دورا حيويا فى تنمية القوى الانتاجية فى المجتمع التابع . وهى عندما تفعل ذلك لاتمثل قوى تحررية قومية تحارب الرأسمالية وتحارب مظاهر القهر واللامساواة التى تخلفها ، ولكنها تعتبر جزءا لا يتجزأ للسيطرة الامبريالية وما تمارسه من قهر للجماهير فى العالم الثالث ويؤدى بها تحالفها مع الامبريالية الى أن تصبح أكثر الطبقات الحاكمة قهرا فى العالم .

ان هذه الطبقة كانت من خلق الامبريالية وتطورت فى تحالف وثيق

---

(٢١) انظر : B. Beckman, «Imperialism and the national Bourgeoisie», Review of African Political Econmy No. 22. 1981. PP. 5-19.

معها . ويقوم هذا التحالف على تبادل المصاحة حيث تضمن هذه الطبقة الداخلية أن تحصل على التكنولوجيا والإدارة الحديثة اللازمة لمشروعاتها الرسمالية ، وتقدم للطبقة الامبريالية العالمية تسهيلات السيطرة على السوق ولاقامة مشروعات استثمارية . ولا يعنى هذا وجود قدر من التناغم بينها ، بل أنها يتنافسان للحصول على أعلى قدر من الفائدة .

وتسخر القوى الامبريالية القوة السياسية والعسكرية (قوة الدولة) سواء فى مركز العالم الراسمالى أو فى العالم الثالث . أن الدولة فى الرأسمالية المتقدمة تستخدم القوة العسكرية والسياسية المتاحة لحماية المصالح التى تحتكرها البرجوازية وعندما تخرج هذه البرجوازية الى نطاق العالم الثالث فان الطبقة التى تخلقها (أعنى البرجوازية القومية) تقدم لها نفس الخدمة من خلال الأجهزة السياسية والعسكرية للدولة . ولذلك فان بيكمان يعتقد أن دراسة الامبريالية لا يجب أن تنفصل عن دراسة الأسلوب الذى تستخدمه الدولة لحماية المصالح المحتكرة بواسطة رأس المال العالمى فالعلاقة بين الامبريالية والدولة فى العالم الثالث تفهم من خلال الدور الذى تقوم به الدولة فى تكريس التخلف عندما تسهم الحماية التى تقدمها للمصالح الامبريالية فى تعطيل تنمية قوى الانتاج .

ولعل هذا الدور الهام للدولة هو الذى دفع بيكمان الى الاسهام بمقال آخر بعنوان « من الدولة ؟ الدولة والتطور الراسمالى فى نيجيريا »(٢٢) . ولقد أوضح بيكمان فى هذا المقال ثلاثة حقائق :

١ ــ ان الدولة فى نيجيريا تعمل على تقوية البرجوازية المحلية .

٢ ــ أننا يمكن أن ننظر الى وظائف الدولة فى ضوء اهتمامها بمصالح رأس المال الأجنبى أو مصالح رأس المال الوطنى . ان هذه الوظائف تتم لتحقيق مصالح رأس المال بشكل عام .

(٢٢) B. Beckman «Whose State ? The state and Capitalist Development in nigeria» **Review of African Political Economy** No. 23, 1982, pp. 73-52

٣ــ ان الدولة فى نيجيريا تعتبر أحد أجهزة رأس المال الأجنبى طالما أنها تساعد فى توسيع عملياته .

وفى ضوء هذا فان فهمنا لنظام الدولة يجب أن يتم فى ضوء تطــور الاقتصاد العالمى من ناحية وتطور العمليات الاجتماعية الداخلية من ناحية أخرى . فالدولة تعتبر من ناحية جهازا للبرجوازية المحلية وتعتبر من ناحية أخرى جهازا للامبريالية العالمية .

(أ) فالدولة تعتبر أحد أجهزة البرجوازية المحلية لا بسبب التنافس بين رأس المال المحلى ورأس المال الأجنبى ولكن بسبب الدور الاستراتيجى لهذه الطبقة فى اخضاع ما يقع فى نطاق حدودها لقواعد التراكم الدولى . وهى تنمو وتقوى بقدر نجاحها فى استدماج هذه القواعد . ان هذه الطبقة لا تنمو تلقائيا من أسفل بفعل الصراع الطبقى وانما تنمو من أعلى فى اطار الدولة ومن خلالها وفى اطار العلاقة برأس المال الأجنبى وفى هذه الحالة تصبح الدولة هى الطبقة البرجوازية وتصبح الطبقة البرجوازية هى الدولة . والدور الذى تلعبه هذه الدولة (البرجوازية) فى تنمية قــوى الانتاج المحلية نابع من التناقض الكبير بين قوى الانتاج العالمية وقوى الانتاج المحلية .

(ب) والدولة من ناحية أخــرى جهاز فى يد رأس المال العالمى ، ولا يعنى ذلك أن الدولة تدار بشــكل مباشر من خلال الشركات الأجنبية ووكلائها المحلين ، ولكن هى جهاز لرأس المال العالمى بسبب الأسـلوب الذى يتبع لاستدماج قواعد التراكم العالمى فى الاقتصاد المحلى . فالدولة تقوم بدور حاسم فى هذه العملية بل أنها تحاول أن تتغلب على المعارضة القادمة من العمال والمنتجين الصغار . وبناءا على هذا الفهم فان الدولة لا تعتبر مجرد وكيل تجارى (أو كمبرادور) لقوى خارجية ، فمثل هذه القوى تم استدماجها فى الداخل بواسطة الدولة . وهى ليست دولــة وطنية بمعنى أنها ترفع شعار المقاومة الوطنية لسيطرة رأس المال . ان العملية

هى وجهين لعملة واحدة ، فهناك علاقات سيطرة من الخارج ولكن هذه العلاقات تم استيعابها داخل نسيج من العلاقات الطبقية الداخلية .

(جـ) ان الوظيفة الرئيسية للدولة فى هذه الظروف هى توطين علاقات الانتاج الراسمالية وهى بذلك تسهم فى ظهور مرحلة جديدة من الامبريالية يطلق عليها بيكمان « الامبريالية من الداخل » فالدولة تتدخل لأداء وظائف استراتيجية فى تنظيم الانتاج ، وفى تشكيل الطبقات ، وفى صياغة شكل التحالفات الطبقية . وتستخدم الدولة ما هو متاح لها من قوة فى خلق الظروف الداخلية لتحقيق السيطرة الاحتكارية لراس المال ، بما فى ذلك قهر القوى السياسية والاجتماعية المعارضة لهذا الاحتكار .

واضح اذن بعد عرضنا للآراء المختلفة عن الدولة والطبقة فى مجتمعات العالم الثالث أنه لا يوجد اتفاق حول هذه القضية . ولعل السبب فى عدم وجود الاتفاق يرجع الى ان المواقف النظرية قد تاثرت بموقف نظرى لا يوجد عليه اتفاق أصلا ، ونعنى به الانقسام الموجود فى التفسيرات الماركسية للدولة الرأسمالية . ولكن ربما يكون تنوع الاطر السياسية فى العالم الثالث والتقلبات التى تتعرض لها والأساليب المختلفة التى تستخدمها هو السبب وراء عدم الاتفاق هذا . فنجد باحثا يأخذ مادة معينة من مجتمع معين ويدلل بها على هيمنة الطبقة البرجوازية على اجهزة الدولة . ولكن يبدو ان المدافعين عن فكرة هيمنة الطبقة على الدولة فى العالم الثالث لم يتعمقوا كثيرا فى قضية الاستقلال النسبى للدولة . فهذه القضية لا تعنى بحال ان الدولة غير خاضعة لبعض الظروف الخارجية عن نطاق ارادتها ، ولا تعنى ان الدولة تعمل ضد مصالح البرجوازية . فاستقلال الدولة ناتج فى حد ذاته من وجود بعض الضغوط التى تمارسها الاطراف المختلفة من المواقع البرجوازية المختلفة . فالدولة تحت هذه الظروف الضاغطة تجد نفسها فى موقف حرج : فاذا انحازت لأى طرف فسوف يعمل الطرف الآخر على افقادها شرعيتها . وليس من مخرج فى هذه الحالة الا أن تقوى الدولة نفسها

لكى تستطيع أن تتعامل مع هذه البنية المعقدة ، وأن تستقل عنها لكى تخضعها جميعا لمنظومة واحدة تتطلبها السيطرة الرأسمالية . وهى فى هذه الحالة لا تنحاز الى أى من الشرائح البرجوازية المتنافسة على الفائض فى الداخل والخارج ، بل تعمل من أجلها جميعا . ولا يمكن أن تعمل من أجل الأطراف المتعاندة الا اذا حافظت على منظومة العلاقات الاجتماعية المعقدة التى تفرضها ظروف الهيمنة الرأسمالية . وهى لا تستطيع أن تقوم بذلك الا اذا حققت جزءا من الاستقلال النسبى تقوى من خلاله ذاتها لتسيطر على موقف أشد تعقيدا .

فى ضوء هذا الفهم فحسب نستطيع أن نفهم سياق ووظيفة الاستقلال النسبى للدولة ، ونستطيع أن نفهم العلاقات المعقدة القائمة بين الدولة والطبقة فى مجتمعات العالم الثالث .

ثالثا ــ الجماعات الاستراتيجية : الدولة والطبقة من منظور جديد :

ورغم هذه العلاقات المتداخلة أحيانا ، المنفصلة احيانا اخرى بين الدولة والطبقة ، الا أن هناك قلة من الباحثين ينظرون الى هذه العلاقة من منظور مختلف ، وان كانوا قد انتهوا الى نفس النتيجة تقريبا ولعل ما طرح حول مفهوم الجماعات الاستراتيجية واسلوب تكوينها وعلاقتها بالتركيب الطبقى وبالأجهزة السياسية يعتبر من أكثر وجهات النظر خصوبة وثراء فى هذا المجال . ونعرض فى هذا الجزء من الفصل لمفهوم الجماعات الاستراتيجية كبديل لمفهوم الطبقات فى مرحلة التحول الاجتماعى ، ونوضح الى أى مدى تتشكل العلاقة بين الجماعات الاستراتيجية وبين الدولة وذلك لنكشف الى أى مدى لا يمكن أن يحل مفهوم الجماعات الاستراتيجية محل مفهوم الطبقات فى فهم استقلالية الدولة فى العالم الثالث .

فقد طرح هانز ديتر ايفرز Evers مفهوم الجماعات الاستراتيجية فى عام ١٩٧٣ وهو بصدد حديثه عن الصراع الطبقى والتركيب الطبقى فى جنوب

شرق آسيا (٢٣) . بدأ ايفرز بنقد النظريات الوظيفية التى طورها علماء الاجتماع الأمريكيين حول التحديث والتغير الاجتماعى ذاهبا الى ان هـذه النظريات تعد بمثابة نماذج منفصلة عن الواقع فهى غير قادرة على فهم مجتمع ملىء بالصراعات وعدم الاستقرار السياسى والحروب والانقسامات العرقية كمجتمعات جنوب شرق اسيا . وفى مقابل هذا النقد نجده أميل الى اشتقاق أفكارا من عدد مختلف من الدارسين الكلاسيكيين من أمثال دوركايم وباريتو وشومبيتر وماركس وانجلز ولينين ، ولا ينكر ايفرز وجود شكل من أشكال عدم المساواة فى مجتمعات جنوب شرق آسيا وغيره من مجتمعات العالم الثالث . ولكنه يذكر امكانية تبلور أشكال عدم المساواة هذه بشكل يكشف عن وجود طبقات اجتماعية وعن وجود صراعات وتناقضات طبقية ، ولكنها كما تبدو الآن وهى تخبر عملية التحول وتشهد تعارضـات الحداثة تكشف عن تكوين طبقى ذى طبيعة خاصة يعكس ظروف التحول ومتغيراته . فتكوين الطبقات عملية تاريخية بطيئة — والطبقات لا تظهر بين يوم وليلة ، واذا ما حاولنا تحليل عملية تشكيل الطبقات فانه يكـون من الصـعوبة بمكان ان لم يكن مستحيلا أن نحدد البداية الحقيقية لطبقة معينة . كما أننا لا نستطيع أن نحدد هوية الشخص الذى كان اول عضو فى هذه الطبقة وكل الذى نعرفه فى هذا الصدد هو أن كل نظام اجتماعى يحتوى على بذور لبناء اجتماعى جديد فى شكل أفراد أو جماعات يمكن أن تتحول تحت ظروف معينة وفى أوقات معينة الى وحدات اكبر وجماعات اكبر أى الى طبقات ، معنى ذلك اننا عندما نبحث فى أصول الطبقات الاجتماعية ، أو فى عملية تشكل الطبقات فانه يكون مسوغا أن نبحث عن تجمعات من الأفراد أو الجماعات التى بدات تشغل أوضاعا جديدة فى شئون الاقتصاد أو السياسة أو الادارة ثم نحدد تكوين هذه الجماعات وأساليبها فى الحراك الاجتماعى ومصادر قوته السياسية . أننا هنا لا نبحث عن طبقات بعينها

(٢٣) H. D. Evers, «Group Conflict and class Formation in South-East Asia» in Evers, H.D. (ed.) Modernization in South, East Asia, Oxford. university press, 1973, 2nd ed. 1975, pp. 108-171.

بقدر ما نبحث فى العملية التى بمقتضاها يتم تشكيل الطبقات .

هكذا يجب أن يكون البحث فى العالم الثالث : بحثا فى عملية التشكيل الطبقى وليس فى تكوين الطبقات ذاتها ، البحث عن الجماعات أو مجموعات الأفراد ذات التأثير فى عملية التحول الاجتماعى . واذا ما بحثنا فى كيفية ظهور هذه الجماعات فى المجتمعات النامية — ويستمد ايفرز بياناته هنا من مجتمعات جنوب شرق آسيا — نجد انها لم تتكون من خلال عملية تباين وظيفى داخلى كما حدث فى الغرب وانما تم تكوينها من خلال استيراد انماط للأدوار من الخارج أو حتى من خلال فرضها عن طريق النظم الاستعمارية . فقد نمطت الأجهزة البيروقراطية على غرار الأجهزة المناظرة فى أوروبا وامريكا ، وكان اى انحراف عن هذا النموذج يعتبر خللا يجب تجنبه . كما أن المهن الطبقية أخذت قيم وأخلاق نظيرتها فى المجتمعات الغربية ، وأخضعت المصانع والعمال لنفس المعايير الغربية دون مراعاة لظروفهم وخلفياتهم الاجتماعية والثقافية . وقبل هذا وذاك كان التنظيم العسكرى وتكوين الجيوش على نفس النظم الحديثة المطبقة فى الغرب . وبذلك فرضت عملية التحديث ظهور أوضاع جديدة كان الحراك الاجتماعى الى أعلى فيها — اى فى هذه الأوضاع الجديدة — أكبر منه بقية افراد المجتمع(٢٤). وفى بداية تكوين هذه الأدوار ، لم يكن هناك تشابها كبيرا بين أعضاء الجماعة التى تشغل أدوارا متماثلة . لقد كانت هذه التجمعات شبه جماعات quasigroups حيث كانت الانتماءات العرقية واللغوية أكثر تأثيرا من الانتماء الى الوظيفة أو المركز الجديد . ولكن بمرور الوقت تحولت شبه الجماعات هذه الى ما اطلق عليه ايفرز الجماعات الاستراتيجية Strategic groups .

ويشير مفهوم الجماعات الاستراتيجية الى جماعة تشغل أدوارا يربطها مجال عمل أو نشاط مشترك تكتسب أهمية استراتيجية كجماعة فى عملية التطور السياسى ، وفى مواقف الصراع ومواقف الاصلاح أو الثورة فى

---

(٢٤) يوحى ذلك بوجود شكلين من الحراك الاجتماعى . الحراك الاجتماعى لشاغلى الوظائف والأدوار الجديدة وهو حراك سريع . والحراك الاجتماعى فى المجتمع بصفة عامة وهو حراك بطىء .

المجتمع . فضباط الجيش جماعة استراتيجية ، وكبار ملاك الأرض جماعة استراتيجية ، واصحاب الأعمال الحرة جماعة استراتيجية ، واصحاب المهن كالأطباء والمحامين واساتذة الجامعات جماعة استراتيجية . وهكذا يعرف المجتمع عددا كبيرا من الجماعات لا تستقطب فى طبقات الا بعد أن يقطع المجتمع شوطا كبيرا فى عملية التحول الرأسمالى . ويشكل الصراع السياسى بين هذه الجماعات ، والتحالفات السياسية بينها طبيعة البناء السياسى فى المجتمع ونمط اداء الدولة لوظائفها وطبيعة علاقتها بهذه الجماعات الاستراتيجية .

وقد ينظر الى هذا التحليل على انه تحليل يقترب من تحليل نظرية التحديث التى تؤكد على دور هذه الجماعات كطبقة وسطى ناشئة فى المجتمعات النامية . ولكن هل التحليل يختلف عن تحليل نظرية التحديث عندما تربط بين ظهور هذه الجماعات وبين طبيعة الاقتصاد او بمعنى ادق عندما نكتشف ان تشكيل هذه الجماعات واستمرارها لا ينفصل عن عملية استخلاص الفائض . فظهور هذه الجماعات يعنى — ضمن اشياء اخرى — ان الفائض لم يعد يستملك من خلال طبقة أرستقراطية حاكمة كما كان الحال فيما قبل الاستعمار ، أو من خلال طبقة برجوازية عالية كما كان الحال فى العهد الاستعمارى . وانما اصبحت تشارك فيه جماعات اخرى لها اهمية استراتيجية فى استمرارية المجتمع وفى تحقيق الاستقرار للنظام السياسى . ويفيد هذا الربط بين وجود الجماعات الاستراتيجية وبين المشاركة فى استملاك الفائض فى تقديم فكرة جديدة حول طبيعة النظم السياسية والاقتصادية فى العالم الثالث فليست المحددات الاقتصادية هى التى تفتح الطريق نحو استملاك جزء من الفائض بل تدخل هنا المحددات السياسية أيضا . ولذلك نجد ايفرز يؤكد على ان « فرص امتصاص الفائض واستملاكه تتحدد جزئيا من خلال النظام الاقتصادى العالمى ، وايضا من خلال النظام السياسى للمستعمرة أو الدولة فيما بعد الاستعمار . فليست القوانين وحدها هى التى تحدد فرص الجماعات الاستراتيجية فى المشاركة

فى فائض الانتاج القومى الاجتماعى وانما القوة السياسية أيضا وربما القهر السياسى (٢٥) .

ولذلك فان كل جماعة اســـتراتيجية تحاول أن تخلق النظام السياسى والاقتصادى الذى يعظم من قدرتها على استملاك الفائض . فى هذا الموقف لا يوجد انفصال بين السياسة والاقتصاد أو بمعنى آخر بين الجماعات الطبقية وبين السياسة ، فهذه الجماعات لا تتخلق من خلال الاقتصاد وحده وانما تساهم السياسة أيضا فى تخليق بعضها .

ولا يجب أن يتبادر الى الأذهان أن هذه الجماعات متساوية فى القوة الاقتصادية والسياسية ، أو أنها تنتهج نفس الأساليب السياسية والتنظيمية والأيديولوجية لتحقيق مصالحها . وتعتبر هاتان النقطتان هامتان فى فهم الجماعات الاستراتيجية وعلاقتها بنظام الدولة (٢٦) .

١ ــ فالجماعات الاستراتيجية غير متساوية فى القوة . ولقد أكد ايفرز على أهمية التتابع التاريخى فى ظهور هذه الجماعات ، ومن ثم اختلافها فى القوة التى تتمتع بها فالجماعة التى تظهر أولا يكون لها من القوة قدر يفوق الجماعات التى تتبعها فى الظهور . فعندما تظهر الجماعة الأولى تحاول أن تقيم بنية فوقية (نظام سياسى واقتصادى) ، يتناسب مع مصالحها . وقد يتوالى ظهور الجماعات الاستراتيجية بعد ذلك ، وقد يتغير النظام السياسى ، ولكن يبقى للجماعة الأولى أو الجماعات التى ظهرت فى بداية عملية التحول أهمية خاصة ، فهى التى تملك الفرصة الأكبر فى تشكيل النظام السياسى وفى اقامة نمط الشرعية وتحديد طبيعة الأسلوب السياسى التى تنتهجه الدولة . فالجماعات

---

(٢٥) انظر : H. D. Evers Sequental patterns of strategic Group formation and political change in southe east Asia» World Congress of Sociology uppsala, 14-19 August, 1978, p. 4.

(٢٦) انظر : المقال السابق ، ص ٤ وما بعدها ، وانظر مقال « الصراع الجماعى وتكوين الطبقات » ، السابق الاشارة اليه ص ١٥٥ .

اللاحقة تحاول أن تعمل فى نطاق ما هو قائم بالفعل أى فى اطار النظام الذى أرست دعائمه الجماعة الأولى . واذا ما حاولت أن تغيره على رغم ارادة الجماعة الأولى (٢٧) .

٢ — واذا ما انتقلنا الى أسلوب الجماعات الاستراتيجية فى استملاك الفائض فاننا نستطيع أن نحدد انماط هذه الجماعات وأساليبها السياسية المختلفة . وفى هذا يميز ايفرز بين ثلاثة أشكال لاستملاك الفائض ، وبناء عليها يميز بين ثلاثة أنماط من الممارسة السياسية لهذه الجماعات .

(أ) ينحصر الأسلوب الأول فى استملاك الفائض فى عملية الاستملاك الفردى . وتنتهجه الجماعات التى تمتهن المهن الحرة كالأطباء والمحامون وصغار التجار . وتحاول هذه الجماعات أن تنظم نفسها فى نقابات أو اتحادات لتنظيم مصالحها السياسية وتؤثر على تشكيل النظام السياسى . ويميل هذا النوع من الجماعات الى تبنى الأيديولوجيا الليبرالية التى تدعو الى حرية تكوين الأحزاب ولذلك فان النظام الديموقراطى البرلمان هو أنسب النظم من وجهة نظر هذه الجماعات .

(ب) أما الشكل الثانى لاستملاك الفائض فهو الاستملاك المشترك (أو الجماعى) Corporate Appropriation
وتنتهجه الجماعات التى تسيطر على وسائل الانتاج مثل أصحاب المشروعات ورجال الأعمال والمنظمين وتحاول هذه

(٢٧) ولعل هو الذى أكسب القوات المسلحة أهمية خاصة فى مجتمعات العالم الثالث فقد كان الجيش أول جماعة استراتيجية تظهر الى الوجود فى هذه المجتمعات . كما أن التتابع فى تكوين الجماعات الاستراتيجية وما يثيره من صراع وتبدل فى النظم يفسر لنا طبيعة الصراع بين الجيش وبين كبار ملاك الأرض فى سياق المجتمع المصرى على الأقل .

الجماعات أن تعضد من سيطرتها على وسائل الانتاج من خلال التوسع فى تنظيماتها . ويسعى هذا النمط من الجماعات الى كسب التدعيم السياسى من خلال علاقات الولاء القائمة على التبعية السياسية Patronage Relation وقد تتحول علاقات الولاء هذه الى تنظيم حزبى ولكن ذلك يعتمد على ما تتمتع به الجماعة من قوة وفقا لترتيب ظهورها فى المجتمع .

(جـ) أما النمط الثالث لاستملاك الفائض وهو نمط الاستملاك الجمعى Collective appropriation . ويرتبط بالوظائف العامة فى البيروقراطية والجيش . وتحاول الجماعات الاستراتيجية البيروقراطية والعسكرية أن توسع وتعضد من التنظيم البيروقراطى والعسكرى كقاعدة تنطلق منها قوتها السياسية . وتنظيمات هذه الجماعات هى التى تمثل قوة الدولة ، ولذلك فهى أكثر تأثيرا فى تشكيل النظام السياسى ، وتميل هذه الجماعات الى تبنى النظم السياسية العسكرية أو النظم ذات الحزب الواحد .

هذا عرض مختصر للنموذج الذى قدمه ايفرز حول الجماعات الاستراتيجية . ورغم انه لم يعممه الا على مجتمعات جنوب شرق آسيا ، الا أنه جدير بالاعتبار فى تحليل مناطق اخرى من العالم الثالث . فقد اكدت دراسات أجريت فى افريقيا على سبيل المثال ، أن التى تسيطر على الدخل فى المجتمع لا تتكون بالضرورة من مالكى وسائل الانتاج وانما تضم أيضا الكوادر العليا فى البيروقراطية والتنظيم العسكرى الى جانب أصحاب المهن الحرة كالمحامين والأطباء والمدرسين . فكل هؤلاء اعضاء جدد فى البرجوازية الصغيرة أو حتى البرجوازية الكبيرة ولهم مصالحهم السياسية والاقتصادية وايديولوجيتهم الخاصة . بل أن هذه البحوث قد اكدت ما ذهب اليه ايفرز من أن هذه الجماعات تفضل نظام الحزب الواحد العسكرى

سواء كان اتجاهه يمينيا أم يساريا (٢٨) .

غير أن أهمية نموذج الجماعات الاستراتيجية لا تكمن فقط فى دلالته الامبيريقية بل أيضا فى بعض الدلالات المنهجية والنظرية نذكر منها :

١ ـ أنه يقدم فهما جديدا للعلاقة بين الدولة والطبقة فى المجتمعات الرأسمالية المتخلفة . وهذا الفهم يتضمن من ناحية فكرة استقلال الدولة ، ويتضمن من الناحية الأخرى فكرة الارتباط والاعتماد المتبادل بين الدولة والجماعات الطبقية . فطالما أن هناك تنافس بين الجماعات الاستراتيجية المختلفة ، وطالما أن لكل جماعة منها طموحات فى تنظيم نصيبها من الفائض وفى تنظيم قوتها السياسية ، فان جهاز الدولة فى هذه الحالة يلعب دور الوسيط بين هذه الجماعات وينظم عملية توزيع الفائض ، كما ينظم العلاقة بينها وبين البرجوازية العالمية . ولكن هناك بعض من هذه الجماعات يشارك مشاركة فعالة فى ادارة جهاز الدولة كالبيروقراطيين والعسكريين . وفى هذه الحالة يمكن أن نفسر العلاقة بين الدولة والطبقة من زاوية أخرى ، وهى زاوية الاعتماد المتبادل بينهما . ان ايفرز لا ينكر امكانية تجمع بعض المصالح لبعض الجماعات الاستراتيجية . وفى هذه الحالة تتحول تلك الجماعات الى طبقة . ولقد أوضح بالفعل بداية التكوينات الطبقية هذه فى جنوب شرق آسيا . وعندما تتخلق الطبقة القوية يصبح جهاز الدولة أداة فى يد هذه الطبقة . وحتى أن لم تتخلق طبقة مترابطة قوية فان أقوى الجماعات الاستراتيجية هى التى تسيطر على الدولة وتسخرها لتحقيق مصالحها .

٢ ـ أما النقطة الثانية فانها ترتبط بالأطر البنائية الحتمية التى تشكل الطبقات . أن نموذج الجماعات الاستراتيجية لا يعتبر المحددات

---

(٢٨) انظر : E. Hutchful, «Atale of two Regimes : Imperialism : The Militarg and class in Ghana» **Review African Political Economy,** Vol. 1979 pp. 40 41.

الاقتصادية الخارجية (الخاصة بالرأسمالية العالمية) والداخلية (الخاصة بأسلوب تنظيم العلاقات الاقتصادية فى الداخل) هى العامل الحاسم فقط فى تشكيل الجماعات الاستراتيجية ومن ثم تشكيل الطبقات . فالعوامل السياسية والداخلية تسهم أيضا — ربما بقدر كبير — فى بلورة جماعات ذات مصالح وأهداف سياسية ، ومثل هذه الصياغة تجبنا بوضوح الاختزال النظرى الذى يرد العوامل السياسية الى عوامل اقتصادية أو العكس .

٣ — تبرز فكرة التتابع التاريخى لتكوين الجماعات الاستراتيجية أهمية البعد التاريخى فى فهم تكوين الطبقات فى المجتمعات الرأسمالية المتخلفة وفى العلاقة التاريخية المتغيرة بين الطبقات وبين الدولة . وتكاد معظم التحليلات تهمل هذا البعد عند معالجة قضية الطبقات أو الدولة أو كليهما معا . رغم الاشارة اليه فى الكثير من الأحيان . وترجع أهمية البعد التاريخى فى أنه يمكننا من أن نفهم الأهمية النسبية للجماعات الطبقية فى المراحل التاريخية بدءا من مرحلة ما قبل الاستعمار ومرورا بالمرحلة الاستعمارية حتى ما بعد الاستقلال . فلا شك أن هذه المراحل قد شهدت أشكالا متغايرة من الصراعات السياسية . والطبقية ، كما شهدت أشكالا متغايرة من الصراعات السياسية . وما هو قائم الآن فى مجتمعات العالم الثالث ما هو الا نتيجة لتابع التاريخى لهذه التحالفات والصراعات . وفضلا عن ذلك فان التحليل التاريخى للجماعات الطبقية يمكننا من أن نقدر — كيفيا — الوزن النسبى لاستمرار الصراعات الثقافية القديمة تحت الظروف الحالية للهيمنة الرأسمالية . ولكن صياغة ايفرز لفكرة التتابع التاريخى للجماعات الاستراتيجية تثير اعتراضا نقيدا هاما . فصياغته توحى بوجود نطاق قوة أوسع للجماعة الاستراتيجية التى تسبق غيرها من الظهور . وهذا الافتراض قابل للدحض فى ضوء التقلبات السياسية فى العالم الثالث فقد فرضت هذه التقلبات على كثير من الجماعات

الاستراتيجية الأولى قدرا كبيرا من الانكماش السياسى . ولم تتمكن هذه الجماعات من العودة الا بعد تغير أسس النظام السياسى الذى أطاح بها ، وهى فى حالة العودة هذه تعود بتحالفات جديدة وأسس للقوة جديدة . ففى مصر على سبيل المثال أطاحت ثورة يوليو بجماعة كبار الملاك التى هيمنت على السياسة فى فترة ما قبل الثورة . ولم تتمكن هذه الجماعة من العودة الى السياسة بقوة الا بعد أن تقوضت أسس النظام الناصرى ، متحالفة هذه المرة مع فئات من البرجوازية الكمبرادورية بل أن جانبا منها تحول — فى أسلوب نشاطه الاقتصادى — الى هذا الصنف من البرجوازية . وفى ضوء ذلك فلابد أن يتيح لنا نموذج الجماعات الاستراتيجية قدرا من الحرية لدراسة التباينات التاريخية فى قوة الجماعات الاستراتيجية دون الالتزام بفكرة التتابع التاريخى لها .

٤ — وأخيرا فان نموذج الجماعات الاستراتيجية يجعلنا أقدر على فهم التقلبات السياسية التى تشهدها نظم الدولة فى العالم الثالث ، وكذلك التغاير المستمر فى التوجهات الأيديولوجية لهذه النظم . فمن المألوف فى أى مجتمع من مجتمعات العالم الثالث أن يتغير النظام السياسى من اليمين الى اليسار أو العكس ، ومن المألوف فى كثير من الدول أن تظهر الانقلابات العسكرية بين الحين والآخر . ولا شك أن نموذج الجماعات الاستراتيجية يمكننا من فهم هذه التقلبات فى فى السياسة وفى الأيديولوجية فى مجتمعات العالم الثالث .

ورغم ذلك فان نموذج الجماعات الاستراتيجية يعانى من أوجه قصور يجب تلافيها ولعل أهم أوجه القصور هذه انه يبدو وكأنه يقدم تحليلا وظيفيا ، وانه يهمل امكانية ظهور الطبقات فى مرحلة التحول ، ولا يلقى بالا لوجود الطبقة البرجوازية العالمية فى مجتمعات العالم الثالث فى مرحلة ما بعد الاستعمار ودور هذه الطبقة فى توجيه مسار السياسة والاقتصاد ، وأولا وقبل كل شىء تبدو الجماعات الاستراتيجية وكأنها جماعات صفوة ،

بل انها تذكرنا بمفهوم الصفوات الاستراتيجية الذى طرحته سوزان كيلر . ولعل التحليلات التى عرضنا لها فى هذا الفصل والتى اكدت على كل هذه العوامل تساعد على تقديم رؤية أعمق للجماعات الاستراتيجية ودورها فى السياسة والمجتمع فى العالم الثالث .

الفصل الخامس

ايديولوجية الدولة فى العالم الثالث

مقدمـــــة :

لا توجد دولة دون أن يكون لها اطار أيديولوجى واضح أو صريح . فالنظم السياسية لا تعمل بشكل عشوائى وانما تعمل فى اطار من المعتقدات والتوجهات السياسية التى تعرب عنها صراحة كأن يقال أن النظام اشتراكى أو ليبرالي أو ديموقراطى ... الخ ، أو تتركها ضمنية يكشف عنها شكل الفعل الاجتماعى الذى يصـــدر عن الدولة . وينسحب هذا القول على كافة النظم السياسية بصرف النظر عن درجة بساطتها أو تعقيدها . فلاذا كان العلم الاجتماعى قد أكد الآن أن سلوك الفرد العادى ينطلق فى سلوكه من « وجهة عقلية » معينة أو رؤية محددة للعالم ، فما بالنا بالنظم السياسية . فقد أكدت الدراسات أن هذه النظم لا تستمر فى الوجود دون أن تنهض على نســـق من الأفكار والتوجيهات السياسية التى تشكل الايديولوجية العامة للدولة .

وبرغم هذا التأكيد على عمومية الانساق الأيديواوجية ، الا أن هذه الانساق تبدو مختلفة فى مضمونها ووظائفها اذا ما وضعت فى الســـياق التاريخى البنائى لكل دولة على حدة ، أو لكل مجموعة من الدول متشابهة فى ظروفها التاريخية . ووفقا لهذه المسلمة نجد أن الانساق الايديواوجية فى مجتمعات العالم الثالث قد تطورت على نحو خاص فى ارتباطها بالأبنية

الاجتماعية والطبقية القائمة . كما أنها أدت وظائف لها خصوصيتها أيضا سواء فى مرحلة الاستعمار ــ أو ما بعد الاستعمار . ولذلك فان تقييم الموقف الايديولوجى المعاصر فى العالم الثالث يجب أن يتم فى ضوء دراسة تطور الانســـاق الايديولوجية فى ســـياقها البنائى التاريخى فى هذا الجزء من العالم .

وسوف يحاول هذا الفصل أن يتتبع التشكيلات الايديولوجية للدولة فى العالم الثالث فى ارتباطها بالبنية الاجتماعية والتكوينات الطبقية ، محاولا القاء الضوء على الأزمة المعاصرة للايديولوجية . ومثل هذا التحليل يظهر فى ثوب أكمل اذا ما بدأنا بالتعرف على العلاقة بين الايديولوجيا والسياسة .

اولا ــ الايديولوجية والسيطرة السياسية :

لا تعد الايديولوجيا شيئا جديدا فى التاريخ . فقد شهدت كل المجتمعات تقريبا شكلا من أشكال الشرعية الثقافية للسيطرة السياسية وشكلا من أشكال تشويه المعرفة بالواقع : أى شهدت ضربا من التفكير الأيديولوجى . فالأيديولوجيا قائمة على أى حال فى أى مجتمع طبقى فى التاريخ . أما الجديد فقد كان طرح مفهوم الأيديولوجيا لتحليل أسلوب اضفاء الشرعية عـــلى النظم السياسية ، ودراسة هذه الظاهرة دراسة منظمة .

وكان أول من طرح المفهوم ديستوت دى تراس Destde detracy فى نهاية القرن الثامن عشر . ولكن المفهوم تطور بشكل أنضج من خـــلال الاسهامات الفكرية فى القرن التاسع عشر (١) .

وبالرغم من أن كثيرا من الدارسين قد ساهموا بشكل أو بآخر فى تطوير مفهوم الايديولوجيات ، الا أن اسهامات ماركس وأتباعه كانت أكثر الاسهامات

---

(١) انظر : J. Larrin, the Concept of Ideology Huchinson, London, 1979, p. 17.

التى حققت لهذا المفهوم مكانا بين مفاهيم علم السياسة وعلم الاجتماع . ولعل ذلك يرجع الى أن هذه الاسهامات قد عدلت بشكل جذرى الفهم الذى ساد فى عصر التنوير وسيطر على كثير من علماء القرن التاسع عشر والذى فهم الايديولوجيا على أنها مجموعة من الأفكار مصدرها العقل يحملها مجموعة من الأفراد يعضدون بها حكمهم أو استبدادهم ، أو يخلقون من خلالها اجماعا عاما فى المجتمع (٢) .

ولعل تأثير هذا الفهم المبكر هو الذى جعل مفهوم الأيديولوجيا يعرف فى التراث المعاصر على أنه مجموعة مترابطة من الأفكار والمعتقدات والاتجاهات التى تميز جماعة ، أو مجتمع (٣) . وبهذا المعنى يمكن أن ترتبط الأيديولوجيا بمجموعة صغيرة من الأفراد أو بقطاع من المجتمع وقد تكون عامة تشتمل المجتمع بأثره . وعندما تشيع الأيديولوجيا وتصبغ المجتمع بصبغتها ، فانها تشكل نظرة الأفراد الى العالم Weltanschaung أو الايديولوجية الكلية Total ideology للمجتمع . وفى داخل هذه الأيديولوجية الكلية يمكن تمييز مستويات من الوضوح الأيديولوجى . فالرجل العادى له نظرة للحياة ترتبط بمجموعة الأفكار والمعتقدات السائدة فى المجتمع ، ولكنها ليست على درجة من الدقة الفكرية . واشتراك الناس فى نظرة واحدة للعالم هو الذى يمكنهم من أن يفهموا أساليب بعضهم فى التخاطب والتفاعل الاجتماعى وهو الذى يحقق للمجتمع وحدته . ولكن لا يمكن لهذه النظرة الى العالم

---

(٢) المتأمل لأفكار دوركايم وباريتو يستطيع أن يكتشف بسهولة الى أى مدى كانت الأيديولوجية عندهم مجموعة من الأفكار المرتبطة بالمعتقدات (دوركايم) أو المرتبطة برواسب الصفوة (الصفوات) الحاكمة (باريتو) ونفس ذلك يمكن أن يقال عن ماكس فيبر الذى اعتبر الديانة البروتستانتينية بمثابة الأيديولوجية التى حققت للمجتمع الرأسمالى استقراره الاقتصادى والسياسى .

(٣) انظر :

J. Plamentaz, **Ideology**, Poll mall, London, 1970, p. 15.

السائدة فى الحياة اليومية أن تستمر الا اذا وجد مستوى آخر من التفكير الأيديولوجى ، وهو المستوى الأكثر دقة ووضوحا والذى يساهم دائما فى صياغة القضايا والمسلمات التى تقوم عليها نظرة الناس الى العالم (٤) .

أن فهم الأيديولوجيا على أنها نسق من الأفكار قد انتقد على انه يعتبر أن الأيديولوجيا مفهوم ذاتى يتخلق فى عقول الأفراد ونفسياتهم ، وليس له صلة بواقعهم الاجتماعى . او بأسلوب التحكم الاقتصادى والسياسى السائدين فيه . ومن هذا المنطلق النقدى جاء الاسهام الماركسى الذى أعطى لمفهوم الأيديولوجيا دفعة قوية . ويتدم جوهر الاسهام الماركسى على أن الأيديولوجيا جزء لا يتجزأ من البناء الاجتماعى ، ومن شكل التنظيم الاجتماعى للانتاج . ولذلك فان فهما أدق للايديولوجيا ووظيفتها فى المجتمع لا يأتى الا من خلال دراسة علاقتها بشكل الانتاج القائم وتقسيم العمل والعلاقات بين الطبقات ودور أجهزة الدولة فى تسيير كل هذا وضبطه .

لقد رفض ماكس منذ البداية القول بأن الأيديولوجيا مجرد نسق من الأفكار يتعالى على الوجود الاجتماعى . أنها نسق من الأفكار ينبع من قلب هذا الوجود ويعكس تناقضاته يقول ماركس « أن انتاج الأفكار والمفاهيم والوعى يرتبط أول ما يرتبط بالنشاط المادى وبالتفاعل المادى للبشر ، الذى يمثل لغة الحياة الحقيقية . فالتصور والفكر ، أى النشاط العقلى البشر يبدو فى هذه المرحلة وكأنه نتيجة لسلوكهم المادى . وينسحب نفس الشىء على الانتاج العقلى كما يتم التعبير عنـــه باللغة الســـياسية والقانونية والأخلاقية الناس . فالبشر هم منتجوا مفاهيمهم وأفكارهم » (٥) . ولا تنتج

---

(٤) انظر المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٥) انظر :

u. Mark, «Material Activity, Consciousness and ideology» in : T. Bottomore and P. Goode (eds.) **Reading in Marxist Sociology**, Clarendon Press, Oxford, 1983, p. 164.

المفاهيم والأفكار هنا من عقل محض وانما ينتجها الوجود المادى للأفراد « فالوعى لا يحدد الحياة وانما الحياة هى التى تحدد الوعى » .

والوجود لا يكشف عن تجانس ، بل يكشف عن تناقضات تزداد تعقيدا وتكاثفا مع تقدم نظام تقسيم العمل . فتقسيم العمل اذا كان قد أدى الى فصل الصناعة والتجارة عن الزراعة والى فصل الريف عن الحضر ، فقد أدى أيضا الى تنوع فى أشكال الملكية والى تنوع فى ظروف العمل والى انقسام بين رأس المال والعمل والى التعارض بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية . وكلها ظروف تؤدى الى انقسام المجتمع الى طبقات . نحن هنا بصدد واقع اجتماعى متناقض بالضرورة ، ولا يتبدى تناقضه من تناقض جوانبه المادية فحسب ، بل يتبدى أيضا فى تناقض مصالح البشر وتعارضها بسبب ما يفرضه نظام تقسيم العمل القائم . فالبشر يجدون أنفسهم فى مواقف مادية متناقضة رغما عنهم . وبالتالى يجدون أنفسهم فى مواقف طبقية متعارضة رغما عنهم أيضـــا .

ومن هذه التناقضات تنبع الأيديولوجيا . ان الأيديولوجيا نسق من المفاهيم ، والأفكار ، هذا حق . ولكنها ليست من نتاج العقل الخالص ؛ انها من نتاج الأفراد فى تفاعلهم مع الحياة المادية . وتناقضات الحياة المادية هى التى تفرض شكلا معينا من التفكير الأيديولوجى . وتظهر الايديولوجيا عندما لا يستطيع الأفراد حل تناقضات الحياة اليومية والتغلب عليها ، ومن ثم فانهم يعبرون عن حلها فى أشكال ايديولوجية على مستوى الوعى . الأيديولوجيا بهذا المعنى تعتبر « حلا عقليا للتناقضات التى لا يمكن حلها فى الواقع » (٦) .

وطالما أن ظروف الانتاج الرأسمالى — وحتى غير الرأسمالى — تخلق موقفا تسيطر فيه طبقة على طبقة أخرى ، فان النسق الأيديولوجى يتجه

---

(٦) انظر :

عبد الله العروى : **مفهوم الأيديولوجيا** ، المركز الثقافى العربى ، الدار البيضاء ، ص ٤٦ .

دائما نحو حل التناقضات لصالح الطبقة المسيطرة — وهو هنا يؤدى وظيفة حيوية فى اعادة انتاج السيطرة الطبقية . وذلك عن طريق اخفاء العلاقات الحقيقية بين الطبقات واظهارها على أنها علاقات تناغم ووئام وليست علاقات ، بطرة وخضوع . فحينما تسيطر الطبقة وتهيمن تسـيطر الأيديولوجيا وتهيمن ، وتصبح السيطرة أو الهيمنة الأيديولوجية أحد الأسلحة التى تحافظ بها الطبقة المسيطرة على الوضع القائم وعلى اعادة انتاجـه بشـكل منتظم .

ومن هنا تبدأ العلاقة بين الأيديولوجيا والدولة . فاذا كانت الدولة أحد المكونات الفوقية التى تحافظ من خلال علاقة ما بالطبقة المسيطرة على استمرارية الوضع القائم ، فانها لا تقوم بهذه المهمة الا من خلال نشرها وتدعيمها لأيديولوجيا هـذه الطبقة . فنجد أن الدولة تسخر كثيرا من أجهزتها — الحزبية ، والتعليمية ، والاتصالية ، على وجه الخصوص — لنشر الأيديولوجيا السائدة ، وخلق قدر من الاتفاق العام يتبلور حول الأفكار الأساسية لهذه الدولة . وما الاتفاق العلم الا الاتفاق الذى تصيغه الطبقة المسيطرة « .. فأفكار الطبقة السائدة هى فى كل عصر الأفكار السائدة أيضا ، يعنى أن الطبقة التى هى القوة المادية السائدة فى المجتمع هى فى الوقت ذاته القوة الفكرية السائدة . ان الطبقة التى تتصرف فى وسائل الانتاج المادى تمتلك فى نفس الوقت الاشراف على وسائل الانتاج الفكرى ، بحيث تكـون أفكار أولئك الذين يفتقرون الى وسـائل الانتاج الذهنى خاضعة — من جراء ذلك — لهذه الطبقة السائدة » (٧) .

غير أن تحليل ماركس للأيديولوجية قد شابه بعض الخلط الناتج عن حديثه عن البناء التحتى والبناء الفوقى من ناحية وعن الوعى والممارسة

---

(٧) ميشيل فاديه ، **الأيديولوجية** ، وثائق من الأصـول الفلسفية ، ترجمة أمينة رشـيد وسيد البحراوى ، دار التنوير للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٣٩ .

من ناحية أخرى . فمن خلال هذين المستويين التحليليين ظهر خلط بين فهم الأيديولوجيا كظاهرة لها طابعها الخاص كمكون من مكونات البناء الاجتماعى وبين المحددات الاجتماعية العامة لأشكال الوعى (٨) . كما أنه لم يقدم لنا تحليلا جيدا للعلاقة بين الأيديولوجيا وبين أجهزة الدولة ، والدور الذى يمكن أن تقوم به الدولة فى تحقيق الشرعية السياسية والايديولوجية . حقيقة ان التحليل الماركسى يدمج الدولة والأيديواوجيا معا فى البنية الفوقية التى تسـخر لاعادة انتاج علاقات الانتاج وتقسيم العمل السائدة فى المجتمع الرأسمالى . غير أن اسهامه فى دراسة الدولة قد اهتم بعلاقتها بالطبقة أو بدورها الوساطى دون تركيز كبير على وظيفتها الأيديولوجية .

ومع ذلك فقد كان الاسهام الماركسى بداية ترتب عليها اسهامات لاحقة عمقت فهم موضوع الأيديولوجيا وعلاقتها بالطبقة وجهاز الدولة وسوف نكتفى هنا بعرض اسهامات كل من أنطنيو جرامشى A. Gramsci ولويس التوسير L. Althusser وبولا نتزاس Poulantzas محاولين أن نستخلص من تحليلاتهم بعض القضايا المفيدة حول دور الايديولوجيا فى تحقيق السيطرة السياسية .

أ — انطونيو جرامشى :

لم تكن الأيديولوجيا عند جرامشى Gramsci مجرد نسق من الأفكار ، بل نجده يفرق بين الانساق الفكرية المتعسفة أو العشوائية التى ينتجها المثقفون أو الفلاسفة وبين الأيديواوجيات العضوية التاريخية التى ترتبط بالضرورة بتكوين اجتماعى معين . الأيديولوجية فى الظرف الأخير ضرورة تاريخية لها وظيفة سيكلوجية ، فهى تنظم الجماهير وتخلق اطارا يتحرك فيه البشر ويكتسبون من خلاله وعيا بأوضاعهم ونضالهم . والأيديولوجية هنا لها جذورها فى الوجود المادى للانسان ، بمعنى أنها تتجسد فى الممارسات

(٨) انظر : Larrain, op. cit., p. 64.

الاجتماعية للانسان وفى النظم والمؤسسات التى تظهر فيها هذه الممارسات . وتشتمل هذه المؤسسات على الأحزاب السياسية ، والنقابات العمالية والتنظيمات الأخرى التى تعتبر جزءا من المجتمع المدنى مثل أجهزة الدولة والمؤسسات الاقتصادية . فكل هذه الأجهزة تسهم فى تشكيل الأيديولوجيات والمحافظة عليها (٩) .

والأيديولوجيا بهذا المعنى لا يحكم عليها فى ضوء مفاهيم الحقيقة والزيف كأن يقال أن هذه أيديولوجية حقيقية وأن تلك ايديولوجية زائفة ، وانما يحكم عليها فى ضوء سياقها الامبيريقى كأداة تجمعية لمصالح مختلفة . فالطبقة المسيطرة تنجح فى أن تجمع مصالحها مع مصالح الجماعات والطبقات الأخرى ، وتخلق ايديولوجية تصبح أيديولوجية مسيطرة تعبر — من وجهة نظرها — عن الارادة الجمعية الشعبية . وهنا يحتل مفهوم السيطرة أو الهيمنة Hegemony بؤرة محورية فى فهم جرامشى للأيديولوجية . ويشير هذا المفهوم الى السيطرة الطبقية والأيديولوجية القائمة بالفعل فى المجتمع الرأسمالى ، كما يشير أيضا الى امكانية تبدل شكل السيطرة من طبقة الى أخرى . فالطبقة الحاكمة لا تصبح طبقة حاكمة ولا تصبح طبقة مسيطرة الا اذا حققت هيمنة اقتصادية وأيديولوجية على المجتمع . وهى لا تستطيع أن تحقق هذا الا اذا استحوذت على الارادة العامة للجماهير واستوعبت تراثها وعاداتها داخل نموذجها الأيديولوجى المطروح .

وتتحقق هذه الهيمنة بالتدريج ، أى أن الطبقة لا تحققها بين يوم وليلة ، وانما هناك مراحل تمر بها الهيمنة الاقتصادية والأيديولوجية . ففى البداية تتخذ هذه الهيمنة شكلا اقتصاديا بدائيا حيث لا يصل مستوى الوعى السياسى الى مستوى ادراك مصالح الطبقة ككل ، ثم يتحول هذا الوعى الى وعى سياسى اقتصادى حيث يظهر ادراك لمصالح الطبقة ككل ولكن على المستوى

---

(٩) انظر :

Roger Simon, Gratsci's Political Thought, The Camelot Press, LTD, London, 1982.

الاقتصادى فقط . أما فى المستوى الثالث والأخير ، يتحول هذا الوعى الى أيديولوجية تدرك المصالح الاقتصادية والسياسية للطبقة . وعند هذه المرحلة تحقق الطبقة هيمنة حيث تنجح فى دمج مصالحها بمصالح الجماعات الخاضعة وتنجح فى تحقيق قدر من الوحدة بين الأهداف الاقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة ، منحية جانبا مظاهر الخلاف الأيديولوجى واعتبارها مسائل عامة لا تهم أى طبقة . وعند هذا المستوى تخضع كل الجماعات الطبقية لهيمنة طبقة معينة (١٠) . وعندما تحقق الطبقة المسيطرة هذه الهيمنة ، فانها تخلق ملاطا أيديولوجيا يخلق للمجتمع تماسكه ويعيد انتاج علاقات الانتاج داخله لخدمة مصالح الطبقة المسيطرة ويتخلق هذا الملاط الأيديولوجى عندما تستدمج المشاعر الشعبية والهوية القومية والأحاسيس الوطنية داخل النسق الأيديولوجى السائد . ويتم ذلك من خلال أساليب مختلفة يمكن فهمها من خلال الخبرة التاريخية للدول الرأسمالية فقد تم خلقه فى ألمانيا النازية وايطاليا الفاشية من خلال الأيديولوجية القومية العدائية . وتم خلقه فى الامبراطورية البريطانية من خلال اثارة الأحاسيس بالسمو الطبيعى ، والاستعلاء على كافة الأمم . وكذلك من خلال التحول نحو الاتجاه المحافظ من خلال أيديولوجية « تسلطية شعبية » (١١) . ان هذه الأساليب وغيرها — وهى فى مجملها أساليب ايديولوجية — تمكن الطبقة المسيطرة من أن تدمج أيديولوجيتها بالأيديولوجية الشعبية وبالحس الشعبى بحيث تحصل فى النهاية على تأييد شعبى لها . وعلى هيمنة سياسية واقتصادية .

وفى ضوء هذا التحليل ، فان أى ايديولوجية بديلة لطبقة بديلة لا يمكن

---

(١٠) انظر :

C. Mouffe, «Hegemony and Ideology in Gramisci»,
in : C. Mouffe (ed.) **Gramsci and Marxist Theory,** Routledge and Kegan Paul, London, 1979, p. 18.

(١١) انظر كتاب روجر سيمون السابق الاشارة اليه / فصل الايديولوجيا .

أن تحقق هيمنة الا اذا استطاعت أن تستوعب الارادة الشعبية والأيديولوجية الشعبية . ليس كافيا أن تتبلور الايديولوجية المضادة لدى فئات المثقفين ، ولكن لابد أن تمر بمراحل نضالية بحيث تصبح مكونا أساسيا من مكونات البناء الاجتماعى والثقافى وفى هذه الحالة لا يكفى أن تحصل الجماعة الثورية أو الطبقة الثورية على السلطة وتسيطر على أجهزة الدولة لكى تحقق الهيمنة . ان هذه مرحلة أولية أطلق عليها جرامشى الثورة الايجابية Positive revolution التى لا يكون الاتفاق فيها قائما الا بين الجماعات المؤيدة مع تحييد مصالح الجماعات الأخرى أو اهمالها . ولتحقيق الهيمنة الكاملة لابد أن تتمكن الطبقة المسيطرة على الحكم فى أن تحقق المرحلة الثانية الأكثر أهمية وهى الهيمنة الشاملة Expansive Hegemony بأن تستدمج كافة المصالح وتوفقها فى اطار ارادة عامة وأن تستدمج الأيديولوجية الشعبية بحيث تصبح الأيديولوجية الجديدة قائمة فى المشاعر اليومية الجماهير (١٢) .

ب ــ بولا نتزاس :

ويتفق بولانتزاس مع اخطوط العامة لصياغة جرامشى عن الأيديولوجية فقد كتب يقول : « لا تتكون الأيديولوجية من مجرد نسق من الأفكار والتصورات : بل تتضمن أيضا سلسلة من الممارسات المادية ، تحتوى عادات وأسلوب حياة الأفراد وتعمل بمثابة الملاط الذى يحقق كلية الممارسات الاجتماعية (بما فيها الممارسات الاقتصادية والسياسية) . فالعلاقات الأيديولوجية نفسها تعد ضرورية لتكوين علاقات الحيازة والملكية الاقتصادية ، وتشكيل تقسيم العمل الاجتماعى داخل علاقات الانتاج القائمة .

ولا تستطيع الدولة أن تحافظ على السيطرة السياسية وأن تعيد انتاج هذه السيطرة من خلال القهر أو القسر أو استخدام العنف الظاهر ، بل

---

(١٢) انظر :

C. Mouffe, Op. cit., pp. 182 183.

تركن الى الأيديولوجية لتحقق شرعية استخدام العنف وتخلق اجماعا عاما بين الطبقات والشرائح الطبقية التى تخضع لسيطرة القوة السياسية . والأيديولوجية هى دائما ايديولوجية طبقة ، لا تحقق حيادا اجتماعيا على الاطلاق . وبصورة أدق ، فان الأيديولوجية الحاكمة تشكل قوة جوهرية للطبقة الحاكمة » (١٣) .

ويكشف هذا النص بوضوح عن أن فهم طبيعة الأيديولوجيا لا يتأتى الا من خلال البحث عن أسسها المادية . فوجودها وظيفى فى نظام السيطرة القائم ، وفى نظام تقسيم العمل القائم . واذا كان المجتمع الرأسمالى يخضع لسيطرة الطبقة البرجوازية ، فان الأيديولوجية المسيطرة تعبر عن مصالح هذه الطبقة . والدولة فى هذا المجتمع تحقق قدرا من الاستقلال عن الطبقات كما أشرنا فى موضع سابق . ولكن وجودها ضرورى لخلق تكامل اجتماعى فى المجتمع . ووسيلتها الى ذلك الأيديولوجيا . فأحد الوظائف الأساسية للدولة هى الوظيفة الأيديولوجية التى من خلالها تستطيع أن تقنع الناس بما هو قائم ، وأن تصيغ ذلك فى أطر شرعية بدلا من اللجوء الى العنف الظاهر . وهى بذلك تعيد انتاج الطبقات الاجتماعية ونظام السيطرة بين هذه الطبقات ، وتقسيم العمل الاجتماعى .

ولذلك نجد بولانتزاس — مستعينا بمفهوم التوسير — يتحدث عن الأجهزة الأيديولوجية للدولة Ideological State apparotus وهى تضم الأجهزة المكونة للدولة كالجهاز التشريعى والتنفيذى والاعلامى والتعليمى جنبا الى جنب مع الأجهزة المستقلة كالجهاز القضائى . وتتميز هذه الأجهزة عن القمعية للدولة Repressive State apparatus ولا يركن بولا نتزاس كثيرا الى المفهوم الأخير لفهم طبيعة التكامل الأيديولوجى فى المجتمع . انما يركن الى

---

(١٣) انظر :

N. Poulantras, **State Power and Socialism,** Verso, London, 1978, p. 28.

المفهوم الأول الخاص بالأجهزة الايديولوجية للدولة . وتفسير القمع الذى تمارسه الدولة ، يجب أن يفهم من خلال الهيمنة الايديولوجية ، فمن طريق هذه الهيمنة تستطيع الدولة أن تجد اطارا شرعيا لاستخدامها للعنف .

حقيقة يمكن الفصل بين هذين المستويين من سلوك الدولة ، ولكن هذا الفصل يظل فقط عند المستوى الوصفى . أما ما هو واقع بالفعل فهو دمج بين المستويين : بحيث يغلف المستوى الأيديولوجى المستوى القمعى ويقدم اطارا شرعيا له . بل ان هذا الاطار الشرعى يشتمل على أجهزة الدولة نفسها . فوجود الدولة لابد وأن يستند الى شرعية سياسية وهذه الشرعية لا يمكن اقامتها الا من خلال « ارادة عامة » تتخلق من خلال ايديولوجية يعتنقها الناس عن وعى أو غير وعى .

جـ ــ لويس ألتوسير :

لعل مايميز اسهام التوسير فى دراسة الايديولوجيا ، انه انطلق مباشرة من مفهوم الدولة ذاهبا الى أن النظريات الماركسية فى الدولة بحاجة الى « اضـافة » شىء ما عن أجهـزة الدولـة الايديولوجية . ولكن بداءه ما الايديولوجيا فى اعتقاد التوسير ؟ . الايديرلوجيا لديه « هى العلاقة الخيالية بين الأفراد وظروف وجودهم الحقيقية » (١٤) . الايديولوجيا بهذا المعنى ضرب من الخيال أو الوهم ، ولكنه خيال يشير الى واقع وتفسيره يعيد اكتشاف هذا الواقع . ان الفرد لا يفهم الواقع الذى يعيش فيـه ولا يتمثله من خلال الأيديولوجيا . ولكنه يجد فى الايديولوجيا قناعة أو تفسـيرا لهذا الواقع ومن ثم القناعة به ، ولكن الأفكار الايديولوجية أو هذه العلاقة الخيالية ليست نابعة من وجود مثالى متعالى ، وانما لها وجود مادى . بمعنى أنها توجد فى اطار تنظيم معين ، فى جهاز معين ،

---

(١٤) انظر : لويس التوسير وجورج كانفايم ، **دراسات لا انسانوية** ، ترجمة سهيل القش ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ببيرت ، ١٩٨١ ، ص ١٠١ .

وفى ممارسات معينة . ويترتب على ذلك القول بأن الايديولوجيا « علاقة خيالية بعلاقات حقيقية » (١٥) . فالفرد الذى يقيم علاقة خيالية بينه وبين واقعة من خلال تبنى رؤية معينة للعالم ، يتصرف فى ضوء ما تمليه عليه العلاقات التى يعيشها فى حياته اليومية « فأفكار الذات الانسانية توجد أو يجب أن توجد فى أعمالها » (١٦) . فهى تظهر فى الطقوس والممارسات . وبناء عليه فلا توجد ممارسة بغير ايديولوجيا ولا توجد ايديولوجيا « الا بواسطة ذات ومن أجل ذات » . وليس من الضرورى أن تكون الايديولوجيا ، تلك التصورات التى تربط الانسان بالعالم ، نابعة من ادراك حقيقى للواقع . ففى معظم الأحيان يكون هذا الادراك وهميا أو مشوها المهم هو أنه يحقق وظيفة للذات التى تحمله حيث يجعلها أكثر ألفه بالعالم ، ومن ثم يحقق هذا الأخير استقراره واستمراره .

ومن هنا يبدأ الحديث عن وظيفة الايديولوجيا عند التوسير . وهى تحقق تكامل وتوازن أى مجتمع سواء كان مجتمعا طبقيا أو غير طبقى . ولكنها فى المجتمع الطبقى تتجه نحو خدمة الطبقة المسيطرة ، حيث تساعد على اعادة (أو تجديد) علاقات الانتاج القائمة . وتتحدد وظيفة الأيديولوجيا فى المجتمع الطبقى أو المجتمع اللاطبقى بشكل تقسيم العمل الذى من خلاله يتباين الناس الى طبقات متعارضة (١٧) . ولا يتعارض التشوه الادراكى الذى تتميز به الايديولوجيا مع وظيفتها ، بل هو وظيفى فى حد ذاته . فالبناء أو الكلية الاجتماعية Social Totality يفرض على شاغلى الأدوار فيه ضربا من الغموض بحيث لا يدركون بشكل جلى طبيعة العلاقات فيه . وهذا أمر ضرورى ووظيفى لاعادة انتاج هذه العلاقات (١٨) . ويبلغ هذا

---

(١٥) المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

(١٦) المرجع السابق ، ص ١٠٦ .

(١٧) انظر : J. Larrain, Op. cit., p. 156.

(١٨) يبدو الغموض والتشوه الايديولوجى هنا وكأنه مفروض بشكل حتمى . فالايديولوجيا تتحدد حتميا من خلال البناء الاجتماعى ولا دخل لحامليها فى صياغتها . انظر المرجع السابق ص ١٠٧ .

الغموض مداه فى المجتمع الطبقى حيث يفرض الانقسام الطبقى أكبر درجة من الغموض فى المجتمع الأمر الذى يؤدى الى مزيد من التقسيم الايديولوجى . وربما يكون مصدر هذا التقسيم الايديولوجى ذاك التناقض بين الموقف المادى الذى يفرضه تقسيم العمل فى المجتمع الرأسمالى على الفرد ، والذى من خلاله يصبح الفرد غير حر مكبل بقيود موضوعية لا دخل له فيها ، وبين الموقف الايديولوجى الذى يغرس فى الأفراد فكرة الحرية ، وهى فكرة ضرورية للانتاج الرأسمالى . فالعامل لابد وأن يحس بالحرية لكى يؤدى عمله بكفاءة (١٩) . ان هذه الحرية تعد حرية زائفة ، أو وهمية توجد على المستوى الايديولوجى فقط . ومن هذه الزاوية يتبدى جوهر الايديولوجية بحق ، أنها العلاقة الوهمية أو الزائفة بالواقع .

وطالما أن الايديولوجية ترتبط بسياق البنية الاجتماعية ، فلابد أن يكون لها علاقة ما بالدولة . فالدولة لا تحقق سيطرتها على المجتمع ولا تحقق هيمنة للطبقة المسيطرة من خلال أجهزتها القمعية فقط ، كالجيش والبوليس والمحاكم والسجون . بل تحققها أيضا من خلال أجهزتها الايديولوجية . فقد أكد التوسير فى مقاله عن « الايديولوجيا وأجهزة الدولة الأيديولوجية » (٢٠) . أكد على دور الدين والمدرسة والعائلة والقضاء والأحزاب والنقابات والجهاز الاعلامى والمؤسسات الثقافية فى اعادة انتاج العلاقات الاجتماعية وفى اعادة انتاج علاقات السلطة القائمة . فتلك هى الأجهزة الايديولوجية — أجهزة الاقناع — التى تستخدمها الدولة بجانب جهازها القمعى لتحقيق الاستقرار الاجتماعى . ومن سمات هذه الاجهزة

---

(١٩) انظر : عبد الله العروى ، **مفهوم الايديولوجية** ، ص ٩٥ .

(٢٠) انظر الترجمة العربية لهذا المقال فى كتاب دراسات لا انسانوية السابق الاشارة اليه . ص ٦٧ وما بعدها . وانظر أيضا المقال الذى كتب حول مفهوم الايديولوجية والعلم والوعى عند جرامشى والتوسير فى المصدر التالى :

S. Hibbin (ed.) **Politics, Ideology and the State**, Lawerence and Wishant, London, 1978.

أنها متعددة (٢١) . لها وظائف مختلفة تصب فى النهاية فى وظيفة واحدة كما أنها لا تنتمى بالضرورة الى القطاع العام الرسمى ، وانما قد تنتمى الى القطاع الخاص ، كما لا تلجأ الى العنف بل تستخدم الايديولوجيا .

ويوحى تحليل التوسير بأن الدولة كعنصر فى بنية المجتمع الفوقية ، أكثر عناصر هذه البنية أهمية . وهى تقودها وكلها تعتبر أجهزة ايديولوجية لها . ومن خلال هذه الأجهزة تثبت وتدعم هذه العلاقة التى تقام بين الانسان والعالم على مستوى الفكر والتى تسمى ايديولوجيا . وكلما ألف الانسان هذا الواقع واستوعبه كلما نجحت أجهزة الدولة الايديولوجية فى تحقيق ما تصبو اليه من أهداف ، وهى أهداف الطبقة المسيطرة . ويمكن بناء على هذا التحليل أن نتصور الدولة فى المجتمع الرأسمالى بمثابة « عمل » أيديولوجى للطبقة المسيطرة تقوم العلاقة بينهما على أساس عقد ضمنى غير مكتوب . فالطبقة المسيطرة تترك للدولة الهيمنة على كافة الأجهزة الفوقية نظير أن تستخدم الدولة هذه الأجهزة لتدعيم وضع قائم وعلاقات انتاج قائمة وتقسيم عمل قائم . ففى ضوء هذه العلاقة النظامية يمكن أن نفهم طبيعة الاستقلال النسبى للدولة ويمكن أن نفهم مدى السيطرة التى تمارسها الطبقة المهيمنة على جهاز الدولة .

ثانيا — التركيب الايديولوجى فى العالم الثالث :

يجب على دارس الايديولوجيا فى البلدان الفقيرة أن يأخذ فى اعتباره علاقات التبعية . فلا شك أن التركيب الايديولوجى هنا يتأثر بعلاقات التكامل مع السوق العالمى . ولذلك نجد أن نجاح أى ايديولوجية أو فشلها يتحدد غالبا من خلال قوى خارجية لا تؤثر على الاقتصاد فحسب بل تؤثر أيضا على القوى السياسية وعلى عملية التغير الاجتماعى القائمة (٢٢) . ويمكن

---

(٢١) هذا ما يميز الأجهزة الايديولوجية فى المجتمع الرأسمالى عن نظيرتها فى المجتمع ما قبل الرأسمالى . ففى النظام الأخير يكون هناك جهاز أيديولوجى واحد مسيطر هو الجهاز المرتبط بالكنيسة .

(٢٢) James, H. Mittelman, **Ideology and Politic in Uganda,** Cornell University Press, Itaca and London, R. 1977, p. 17.

القول فى ضوء خصوصية عملية التحول الاقتصادى والاجتماعى فى العالم الثالث ، أن الفكر الايديولوجى قد تخلق من خلال الموقف الاستعمارى الذى تعرضت له معظم بلدان العالم الثالث . وهذا الموقف قد أدى الى محاولة تفتيت الأطر الايديولوجية التقليدية النابعة من الدين أو الثقافة التقليدية . وغزت الايديولوجية الاستعمارية تحت شعارات الليبرالية والديموقراطية معظم الثقافات التقليدية فى العالم الثالث وتحولت الايديولوجيات التقليدية أما الى ايديولوجيات معارضة أو أنها حاولت أن توفق بين عناصرها التقليدية وبين عناصر جديدة مما جاء به الاستعمار من فكر ايديولوجى . ولكن التناقض فى الموقف الايديولوجى فى العالم الثالث لم ينته عند هذا الحد . فقد تبنى بعض المثقفين ايديولوجيات حديثة غير تقليدية ولكنها مناوئة للاستعمار الأمر الذى زاد الموقف تعقيدا وتناقضا . فكثرت الجماعات السياسية ، وتضاعفت الايديولوجيات السياسية ولكن دون أن تكسر سيطرة الايديولوجيات الاستعمارية وهيمنتها من خلال أجهزة القمع ومن خلال أجهزة الدولة الايديولوجية التى لعب فيها مثقفون من العالم الثالث نفسه دورا محوريا .

وبعد انحسار الاستعمار الرسمى ، بدأت النخبة السياسية فى كل بلد من بلدان العالم الثالث فى البحث عن اطار ايديولوجى ملائم تقود من خلاله عملية التنمية والتحديث فتبلورت ايديولوجيات قومية واشتراكية وليبرالية . ولكنها فى صياغتها وتنفيذها لم تكن بعيدة عن تأثير القوى الاستعمارية الجديدة . وليس أدل على ذلك من أنها انتهت فى معظمها الى أزمة سوف نعرض لمظاهرها فى القسم الأخير من هذا الفصل .

١ — التركيب الايديولوجى فيما قبل الاستقلال :

أن الغزو الاستعمارى وما صاحبه من توسع لنمط الانتاج الرأسمالى قد أدى الى احداث تغيرات تقنية وصلت الى أفقر القرى فى العالم المتخلف . ولم يكن هدف هذه التغيرات رفع مستوى معيشة هؤلاء الفقراء وانما كان

هدفها تحسين العملية الانتاجية التى تزيد من تراكم رأس المال للمستعمر . ولكن هذه التغيرات قد غيرت نظرة هذا الانسان للعالم ، فقد وسعت من أفقه الاقتصادى ، وأثارت لديه طموحات وآمال وأحقاد ، وانبهار بهذا العالم المتقدم . ولم يوجد هذا الاحساس لدى العامة فقط بل وجد أيضا لدى المثقفين الذين هرولوا الى برلين ولندن وباريس ونيويورك لاكتساب التعليم وعادوا ومعهم رسالة لتحقيق الممكن . لقد عادوا منبهرين بمنجزات الغرب وطوروا لانفسهم رؤية لما ينبغى أن يكون عليه النظام الاجتماعى والاقتصادى الرشيد فى مجتمعاتهم . وانبروا يقارنون بين نظم مجتمعاتهم القديمة المتخلفة وبين ما يمكن أن يتحقق فى هذه المجتمعات من طرز ونظم غربية (٢٣) . وهكذا لم يأت الاستعمار برأس المال فقط ، وانما جند لنفسه أعوانا من المثقفين حملوا ايديولوجيته وبدأوا فى غرسها فى نفوس الناس فى الوقت الذى كان فيه المستعمر يغرس أشجاره ومحاصيله الجديدة وآلاته بسواعد هؤلاء الناس وعرقهم . حقيقة أن معظم هؤلاء الايديولوجيين الوطنيين الأوائل كانوا ذوى نوايا حسنة . ولكن ظروف الاستعمار ، وظروف الطبقة التى ينتمون اليها — وهى طبقة برجوازية تابعة — لم تمكنهم من أن يقيموا النظم والمؤسسات التى كانوا يدعون الى اقامتها ، أو من أن يشيدوا صرح الليبرالية التى كانوا يحلمون بها .

فلم يستطع هؤلاء المثقفون أن يفعلوا شيئا الا بعد أن تحالفوا مع الشرائح المستنيرة من الطبقة البرجوازية الصاعدة وقادة الحركات العمالية المعتدلين . عندما بدأ هذا التحالف بدأت تشهد التوابع المستعمرة حركات شعبية جسدت نفسها فى تنظيمات وبلورت لنفسها ضربا من الايديولوجية السياسية . وهكذا ظهرت الأحزاب الشعبية كحزب الوفد فى « مصر »

---

(٢٣) انظر :

P. A. Baron «on The Political Economy of Back Wardness» First Published in 1952, reprinted in : R.L. Rhodes (ed.) **Imperialism and Underdevelopment,** Monthly Review Press, London, 1970, pp. 286-7.

وحزب المؤتمر فى « الهند » وتركيا الفتاة فى « تركيا » . ولما كانت هذه الحركة السياسية حركة برجوازية فى الأساس ، فقد رفعت الشعارات الايديولوجية للنزعة الليبرالية ودافعت باستماتة عن الديموقراطية . ووجدت لنفسها مخارج ايديولوجية فى المطالبة بتحقيق المساواة فى مجال الزراعة (مشروعات الاصلاح الزراعى) ، وادانة الاحتكار الرأسمالى ، والمطالبة بتحقيق الاستقلال الوطنى والتحرر من سيطرة رأس المال الأجنبى . وهكذا بلورت الطبقة البرجوازية لنفسها ايديولوجية ليبرالية تقوم لا على مناوئة الرأسمالية وانما على ترشيدها وخلق دفعات جديدة لها ووضعها فى سياق طبيعى من الحرية السياسية والديموقراطية (٢٤) .

ولكن هذه الطبقة لم تنجح فى قيادة هذه الحركة الشعبية . فلم تستطع أن تربط نفسها بجماهير الشعب . ولم تستطيع أن تفصل نفسها عن الأجهزة السياسية والاقتصادية والايديولوجية للنظام الاقطاعى القديم والرأسمالية الاحتكارية المتحالفة معه . كما أنها لم تستطع أن تثبت للأمة أنها تمتلك المعرفة والعزيمة لتحقيق تقدم اقتصادى واجتماعى . وفضلا عن ذلك فقد تعزز الفشل الايديولوجى والسياسى للطبقة البرجوازية من خلال التركيب الخاص لهذه الطبقة . فتركيبها يعكس امتداد النظام الاقطاعى من ناحية ويعكس الرأسمالية التابعة من ناحية أخرى فضلا عن أنها غير متجانسة بحكم ظروف نشأتها والأنشطة التى تنخرط فيها فقد ضمت شرائح غير متجانسة ولا متكافئة من كبار الملاك ، وأصحاب الشركات الخاصة ، والتجار وتوزع اهتمامها جميعا نحو مشاركة المستعمر والملوك والأمراء فى فائض الانتاج المحلى دون الانتفاف الواضح حول القضية الوطنية . ولم تكن الأيديولوجية التى رفعتها الطبقة البرجوازية المحلية الا صدى للايديولوجيات التى ترفعها الطبقة البرجوازية المتربوليتانية . وذلك أمر طبيعى فى ضوء وظيفة هذه الايديولوجيا الليبرالية للبرجوازية القومية . فقد انحصرت هذه الوظيفة فى تقويض الأساس الذى يقوم عليه النظام

---

(٢٤) انظر المرجع السابق ، ص ٢٨٨ .

الاقطاعى القديم ، وتقديم الاطر الفكرية الجديدة التى يمكن أن يزدهر فيها النظام الرأسمالى التابع . وكذلك فان كل الشعارات الايديولوجية الليبرالية يمكن ترجمتها ببساطة الى أمور اقتصادية عماية . فالحرية تعنى تحــرير الفلاح من ارتباطه بالأرض وتعنى حرية الفلاح المعدم فى أن يبيع قوة عمله . أما المساواة فتعنى المساواة أمام القانون والمساواة فى قانون السوق حيث يكون البرجوازى حرا فى بيع سلعه ويكون العامل حرا فى بيع قوة عمله (٢٥) .

فى ضوء هذه الظروف لم يكن بمقدور الايديولوجيا الليبرالية ولا بمقدور الطبقة التى تحملها وتروج لها أن تقود حركة شعبية لتحقيق الاستقلال أو للنهوض بالمجتمع المتخلف . فقد انفصلت الطبقة البرجوازية عن الجماهير بحكم تركيبها ووظيفتها ، ولم تسر الايديولوجيا الليبرالية فى شرايين المجتمع الا بالقدر الذى يحقق وظيفة هذه الايديولوجية فى المجتمع التابع وهى تقديم الاطار الايديولوجى للنمو الراســمالى التابع . وهكذا بدأ هــذا البديل الايديولوجى يفقد شعبيته وان ظل مسيطرا داخل الدوائر الحاكمة للاستعمار والبرجوازية المحلية .

وازاء هذا الموقف ما لبثت الحركة الشعبية فى المجتمعات المستعمرة من العالم الثالث أن اتخذت طابعا أكثر ثورية . فقد أصبحت هذه الحــركة أكثر ارتباطا بالبرجوازية الصغيرة وبالطبقة العاملة . ولعل السمة الأساسية التى اتسمت بها هذه الحركة الشعبية أنها اتخذت لنفسها مسارات ايديولوجية متعددة نبعت فى معظمها من طبقات تختلف عن الطبقة البرجوازية . بل أن الأطر الايديولوجية المتعددة هذه كانت تعمل جميعا على أن تنزع الهيمنة (بمفهوم جرامشى) عن الطبقة البرجوازية الكبيرة وخلق اطار جــديد للهيمنة أكثر ارتباطا بالجماهير .

---

(٢٥) انظر :
Issa G. Shivji, **Class Stuggel in Tanzania,** Monthly Review Press, New York and London, 1976, p. 20.

ويفسر الباحثون ظهور هذه الاتجاهات الايديولوجية الثورية فى دول العالم الثالث من خلال عاملين رئيسيين (٢٦) : يرتبط العامل الأول بقيام الاشتراكية فى روسيا ، ويرتبط العامل الثانى باكساد الاقتصادى فى فترة ما بين الحربين . فقد أدى العامل الأول الى ظهور قوة جديدة فى فترة للاستعمار ، وظهر الأمل لدى كثير من مثقفى العالم الثالث بامكانية خلق اطار جديد للتنمية من خلال الارتباط بقادة الثورة الاشتراكية فى موسكو . أما العامل الثانى فقد أثر تأثيرا بالغا على الطبقات الكادحة فى المستعمرات المحرومة من منتجات بلدانهم وفرض عليهم ضغوطا اقتصادية خلقت لديهم الوعى بضرورة اتخاذ موقف معارض النظام القائم .

غير أن التركيز على العاملين السابقين فقط يجعلنا نغض الطرف عن فهم ظهور الايديولوجيات الاشتراكية والقومية كرد فعل للوجود الاستعمارى فقد كان الاستغلال المفرط الذى مارسه الرأسماليون الاستعماريون ، والتقسيم التعسفى الذى فرضوه على المجتمع الواحد أحد الأسباب الرئيسية وراء ظهور هذه الحركات وليس أدل على ذلك من أن كثيرا من مجتمعات العالم الثالث قد شهدت نمو ايديولوجيات معارضة للاستعمار قبل ظهور الثورة الروسية . وأنا أفكر فى هذا السياق فى حالة المجتمع الاسلامى الذى تبلورت فيه حركة المعارضة بمجرد دخول الاستعمار اثر انهيار الامبراطورية العثمانية . حقيقة أن العوامل الخارجية قد لعبت دورا فى دفع الحركة الثورية فى العالم الثالث ولكنها لم تكن بحال سببا فى ظهورها ، لقد فرض الاستعمار على الشعوب المغلوبة على أمرها فى آسيا وافريقيا ثقافة مغايرة وايديولوجيات مغايرة ، وأحس المثقفون الأوائل فى العالم الثالث بهذا التغاير فى الموقف الثقافى . وجاء رد فعلهم عنيفا برفض الحضارة الأوروبية رفضا ، واعتبارها حضارة واهنة تركز على قيم مادية فانية . وفى مقابل هذا الرفض كانت التقاليد والدين والحضارات القديمة (وكلها أمور تجمعت

---

(٢٦) انظر :

M. Caldwell, «Problems of Socialism in Southeast Asia» in : Rhodes (ed.) Op. cit., p. 383

تحت ما أطلق عليه الأصالة) كانت الملاذ الذى يمكن أن تؤسس عليه ايديولوجية خاصة .

وفضلا عن ذلك فان الاستجابات الايديولوجية المناوئة لليبرالية جاءت متساوقة مع تطور التركيب الطبقى فى المستعمرات . لقد شهدت المستعمرات نموا لبرجوازية صغيرة تكونت من صغار الملاك والتجار وأصحاب المهن الحرة والمثقفين ، كما شهدت نموا لطبقة عاملة اثر موجات الهجرة من الريف الى المدن وعلى أثر تأسيس صناعات تابعة فى المستعمرات . ولقد كان طبيعيا فى ضوء تطور الرأسمالية أن تظهر هاتان الطبقتان . وكان طبيعيا أيضا أن تتولد من داخل هذا التطور الطبقى الجديد استجابات ايديولوجية تقف على طرفى النقيض مع ايديولوجية البرجوازية الكبيرة . واذا كانت معظم الحركات الثورية بما فيها من ايديولوجيات قومية أو دينية أو اشتراكية قد نبعت أساسا من داخل البرجوازية الصغيرة أو الطبقة العاملة ، فان تفسير ظهور مثل هذه الأيديولوجيات لا يجب أن يرتبط فقط بالعوامل الخارجية التى يؤكد عليها الباحثون ، وانما يجب أن يفهم أيضا فى ضوء المحددات الداخلية وأهمها على الاطلاق الموقف الاستعمارى والتغيرات الداخلية فى البنية الطبقية .

واتخذت معظم الحركات الثورية فى العالم الثالث طابعا قوميا تم التعبير عنه برؤى ايديولوجية مختلفة . فبعض الجماعات اتخذت من الدين مصدرا أساسيا لخطابها الايديولوجى ، بينما مالت جماعات أخرى الى الجمع بين الدين والعلمانية ، واتجهت جماعات ثالثة نحو الايديولوجية العلمانية الخالصة كالاشتراكية . وظهرت هذه الاتجاهات بشكل متتابع الى حد كبير .

فمن المتوقع أن تكون الاستجابة الأولى استجابة دينية أو تراثية . فالثورة القومية على الاستعمار لم تستطع فى البداية أن تتخذ شكلا مباشرا ومنظما كما أن حاملى الايديولوجية الليبرالية قد انتهى بهم المطاف الى التحالف مع الاستعمار نفسه بالرغم من أنهم كانوا يرفعون من قبل شعار

الاستقلال . وفي هذه الظروف كان الدين هو المأوى الأول للجماعات المعارضة . فقد تكونت فى مجتمعات كثيرة من افريقيا منذ بداية هذا القرن جماعات دينية مسيحية لمعارضة الاستعمار وفتح قنوات للتعبير عن المشاعر القومية ومعارضة نظم التقسيم التعسفى الذى كان يفرضها المستعمر (٢٧). وشهد العالم الاسلامى حركة دينية فى تاريخ أسبق من ظهورها فى افريقيا . فقد ظهرت هذه الحركة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر عندما أخذ جمال الدين الأفغانى يجوب أرجاء العالم الاسلامى مدافعا عن حقوقه المنهوبة ومعارضا للتحكم الأجنبى . ودعم هذا الاتجاه فى الشعوب الاسلامية الوعى القومى العام بالاشتراك فى أسس حضارية واحدة بين المسلمين بعامة والعرب بخاصة تقوم على دعامتين أساسيتين هما الاشتراك فى الدين واللغة . ولم تقتصر هذه الأحاسيس الدينية والقومية فى العالم الثالث على افريقيا والعالم الاسلامى بل امتدت الى أمريكا اللاتينية وآسيا . فقد ظهرت فى أمريكا اللاتينية مشاعر قومية وقيم مشتركة مرتبطة بشبه جزيرة ايبريا . كما ظهرت فى الهند دعوة غاندى بما فيها من اعلاء للقيم الروحية والدينية على القيم المادية التى تأسست عليها الحضارة الغربية (٢٨) .

ولم يقتصر رد الفعل الايديولوجى على هذه الاستجابة التراثية فحسب ، بل تبلورت أيضا اتجاهات اشتراكية وقومية منفصلة فى بعض الأحيان مندمجة فى أحيان أخرى . ففى آسيا شهدت الفلبين ثورة فيما بين عامى ١٨٩٦ — ١٩٠٢ ، وقاد الحزب الشيوعى فى اندونيسيا ثورات فيما بين عامى ١٩٢٦ — ١٩٢٧ ، كما قاد الحزب الشيوعى فى فيتنام انتقاضات

(٢٧) انظر :

R. I. Rotberg, «The rise of Nationalism in Central Africa», Harvard University Press, Combridge, Mossachusetts, 1972, pp. 55-96.

(٢٨) بول سيجموند ، ايديولوجيات الأمم الآخذة فى النمو ، ترجمة تيسير محمود فهمى ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٣٨ .

فى عام ١٩٣٠ . وتأسست أول نقابة لعمال السكك الحديدية والترام فى أندونيسيا عام ١٩٠٨ ، كما ظهرت حركات نقابية فى الملايو فى الثلاثينات من هذا القرن (٢٩) كما شهدت افريقيا ظهور أيديولوجيات اشتراكية على اثر ظهور الطبقة العاملة التى جاءت كأحد آثار التوسع الامبريالى الرأسمالى . فقد شهدت كينيا فى الاربعينات حركات قادها زعماء بروليتاريا الحضر ، كما ظهرت اضرابات وانتفاضات عمالية فى نفس هذه الفترة فى روديسيا وتنزانيا والسنغال (٣٠) .

غير أن هذه الحركات الاشتراكية وغيرها قد دمجت لدى البعض فى اطار ايديولوجى قومى . فلم يقبل كثير من مثقفى العالم الثالث الاطر الجاهزة للماركسية اللينينية ، بل حاولوا أن يقدموا صياغة اشتراكية أقرب الى ظروف مجتمعاتهم بحيث تتوافق مع الأصول التقليدية القائمة . وهنا حدث دمج كبير بين الاشتراكية والقومية . ولقد كان ذلك أمر طبيعى فى ضوء طبيعة القوى الحاملة لهذه الايديولوجية ، وفى ضوء طبيعة التركيب الاجتماعى القائم . فقد كان هناك اعتقاد بأن هذا التركيب الاجتماعى يختلف عن نظيره فى المجتمعات الرأسمالية ، كما أن القوى التى حملت الايديولوجيات الاشتراكية والقومية كانت تنبعث أساسا من البرجوازية الصغيرة (٣١) ، ولم يكن من مصلحة هذه البرجوازية أن تتبنى ايديولوجيات اشتراكية متطرفة تقلب الأوضاع الاجتماعية رأسا على عقب . بل كان من مصلحتها أن تتبنى الايديولوجيات التى تضمن لها تحسين أوضاعها الاقتصادية والمهنية باستمرار . ومن هنا انحصرت الايديولوجية الاشتراكية الملتزمته فى عناصر قليلة داخل هذه الطبقة ، هى العناصر الأشد قربا من زعامات الطبقة العاملة . أما الاتجاه الذى غلب داخل البرجوازية الصغيرة فقد

---

(٢٩) M. Caldwell ; op. cit., pp. 282-3.

(٣٠) R. Sondbrook and R. Sohen, The development of An African Working Class, Studies in class formation and Action, University of Toroonto, Press 1975.

(٣١) انظر : Samir Amin **The Arab Nation, nationalism and Class Struggle,** Zed Press LTD, London 1976. pp. 85-86.

انحصر اما فى الاتجاه الدينى الذى أشرنا اليه بالفعل ، وأما فى الاتجاه القومى الاشتراكى (أو الاتجاه الذى يدمج بين الاشتراكية والقومية) .

ويقوم هذا الاتجاه الأخير على رفض بعض المقولات الأساسية للاشتراكية العلمية كأسبقية العوامل الاقتصادية ، وفناء الدولة مع التقدم نحو الشيوعية ، واهمال الأسس الروحية للحياة الاجتماعية ، والتأكيد على الانتماء الطبقى كأساس للولاء . وفى مقابل ذلك تحولت الأمة بأثرها فى هذه الايديولوجية الى الوحدة الأساسية للولاء ، وأصبح بعث الثقافة والتقاليد الوطنية والتوفيق بينها وبين متطلبات التقدم من تصنيع بعث من القواعد الأساسية التى تنهض عليها الايديولوجية القومية (٣٢) .

ولكن الى أى مدى نجحت هذه الايديولوجيات النابعة من الطبقة البرجوازية الصغيرة فى أحداث تغيير جوهرى فى الموقف السياسى والاقتصادى فى العالم الثالث فى فترة ما قبل الاستقلال ؟ الواقع أن هذه الايديولوجيات قد عانت من كثير من الصعاب أدت الى انتهائها بالفشل أمام القوة العسكرية للجيش ، بحيث انتهى الموقف السياسى فيما بعد الاستقلال مباشرة الى هيمنة للقادة العسكريين والى ثورات قادها الجيش واضعا نفسه فى قلب السلطة فى بعض الأحيان ، أو تسليمها للقادة المدنيين فى أحيان أخرى . ويرجع السبب فى ذلك الى عوامل يرتبط بعضها بتركيب الطبقة الوسطى أو الطبقة العاملة ، ويرتبط بعضها الآخر بطبيعة الايديولوجيات التى أفرزتها هذه الجماعات الطبقية .

(أ) فنجد من ناحية أن البرجوازية الصغيرة لم تتسم بالتجانس الذى يمكنها من أن تفرض هيمنة ايديولوجية . فضلا عن أن مثقفى هذه الطبقة قد فشلوا فى أن يقيموا لأنفسهم روابط مع الجماهير . كما أنهم قد عانوا من تناقضات واضحة فى تصوراتهم وممارستهم فيما يتصل بالعلاقة بين الثقافة الغربية والتراث

(٣٢) انظر كتاب بول سيجموند السابق الاشارة اليه ، صص ٤٥ — ٣٦

الأصيل لمجتمعاتهم . فهم يرفعون شعارات توحى بأنهم أكثر التصاقا بتراث المجتمع ، غير أن سلوكهم وبرامجهم العملية كانت أكثر ارتباطا بالثقافة الغربية التى تأثروا بها فى تعليمهم (٣٣) .

(ب) ومن ناحية أخرى نجد أن الطبقة العاملة قد أفرزت قادة كانوا أكثر ميلا نحو الارتباط بالطبقة الوسطى ، بحيث كونوا داخل الطبقة العاملة أرستقراطية عمالية عملت على تدعيم النظام الكولينيالى أكثر مما عملت على تقويضه . وقد طور الباحثون هذه القضية من خلال ملاحظاتهم على ممارسات الطبقة العاملة فى افريقيا .

فقد لوحظ أن قادة النقابات وقادة الأحزاب الاشتراكية يتحولون داخل الطبقة العاملة الى « صفوة » تشبه فى سلوكها واتجاهاتها الصفوة البيروقراطية ، ولوحظ أيضا أن هؤلاء القادة يتحولون بعد وصولهم الى مناصب القيادة الى شريك فى اقتسام فائض العمل . وبذلك نجح النظام الامبريالى فى أن يتحكم فى الحركة العمالية بحيث توحد نفسها مع نظام الهيمنة الامبريالى (٣٤) . وبذلك تحولت الطبقة العاملة الى طبقة تابعة — فى نضالها

---

(٣٣) انظر :

Franz Fanon, «The Pitfall of National Conciousness : Africa», in : R. Rhodes (ed.), op. cit., p. 302, Alavi; «State and Class under Peripheral Capitalism», op. cit., p. 300.

(٣٤) كان جون سول وجيوفانى اريجى أول من كتب عن « قضية ارستقراطية الطبقة العاملة » . The labour artistoracy thesis».

انظر :

F. Arrighi and Saul «Essays on the Political Economy of Africa, New York, 1973.

وانظر نقدا لهذه القضية فى المرجع التالى :

R. Sandbrook and R. cohen (eds.) **The Development of an African working class,** Toronto and London, 1975.

وممارستها السياسية — الى الطبقة البرجوازية الصغيرة .

(ج) ومن ناحية ثالثة فقد فشلت الايديولوجيات القومية والاشتراكية أن تجسد آمال الجماهير وأن تعبىء هذه الجماهير ، وبذلك تحولت هذه الايديولوجيات الى مجرد شعارات فارغة من المضمون . لقد ركزت معظم الأحزاب القومية فى دول العالم الثالث على تحقيق الاستقلال ، وخلقت علاقتها بالجماهير من خلال هذه القضية وحدها . ولذلك فلم يكن لهذه الأحزاب أى تصورات عن برنامج اقتصادى ولم يكن لديها تصورات واضحة عن شكل الدولة التى تود اقامتها . ولذلك فقد تحولت المهمة الأساسية لهذه الأحزاب وللجماعات الطبقية التى تديرها الى خلق حلقة وصل بين الأمة وبين النظام الرأسمالى ، دون اهتمام بعملية التحول الاجتماعى الاقتصادى لهذه الأمة . وبذلك فقد انتهى نضالها الايديولوجى الى خدمة الرأسمالية أكثر من خدمته للوطن (٣٥) .

وفى ضوء هذه الظروف تحولت الطبقة العاملة الى طبقة تابعة للطبقة البرجوازية الصغيرة ، وتحولت تلك الأخيرة الى طبقة تابعة البرجوازية الكبيرة . ومن ثم فلم يكن بمقدور البرجوازية الصغيرة أن تحقق هيمنة من خلال نضالها الايديولوجى ، حيث اتسم هذا النضال بالتناقض والميل نحو خدمة أهداف الاستعمار بشكل مباشر أو غير مباشر . وكان من الطبيعى فى مثل هذا الموقف أن تبحث هذه الطبقة عن بديل لتحقيق هيمنتها السياسية . وكان الجيش هو هذا البديل . لقد كانت معظم جيوش العالم الثالث تضم فى صفوفها عناصر نشطة من هذه الطبقة . وكان بين هذه العناصر العسكرية وبين العناصر المدنية اتصال وثيق . ولذلك فقد استطاعت البرجوازية الصغيرة (أو الطبقة الوسطى) أن تحقق من خلال التدخل

---

(٣٥) انظر مقال فرانز فانون السابق الاشارة اليه ، صص ٣٠٢ — ٣٠٥ .

العسكرى ، ما فشلت فى تحقيقه بالوسائل الايديولوجية . وبعد الاستيلاء على السلطة بواسطة الجيش ، بدأ الزعماء فيما بعد الاستقلال فى البحث من جديد عن أدوات ايديولوجيــة تحقق لهم الهيمنة السياســية التى ينشدونها .

٢ ـ التركيب الايديولوجى فيما بعد الاستقلال :

لم يكن للثورات والانقلابات التى قام بها ضباط الجيش أن تستمر دون ايديولوجية . بل أن الطبيعة الخاصة لمجتمعات العالم الثالث حتمت أن يتعلق قادة هذه الثورات بايديولوجية سياسية تضمن لهم من ناحية قدرا من المعنى فى خطابهم السياسى مع الجماهير ، وتضمن لهم من ناحية أخرى اتخاذ موقف من القوى الاستعمارية وغير الاستعمارية فى العالم المتقدم وهكذا عندما نقارن بين الثورات الكلاسيكية التى شهدتها أوربا منذ القرن السابع عشر والثورات فى العالم الثالث نجد أن الثورة فى هــذا الأخير تعتمد بشــكل أوســع نطاقا على الايديولوجية ويرجــع ذلك الى عاملين (٣٦) :

(أ) أن الثورات الحديثة فى العالم الثالث كان عليها لكى يتحقق أهدافها فى التغلب على التخلف أن تخلق أمة ، أن تحقق فى ســنوات قليلة ما حققته الثورات الكلاســيكية فى سنوات طويلة . ونعنى بذلك خلق الاحساس لدى الرعية بالانتماء الى أمة لها كيان سياسى (٣٧) . وخلق ضرب من الوعى القومى

---

(٣٦) انظر :

C. P. Macpherson, «Revolution and Ideology» in : R. Cox (ed.), **Ideology, Politics and Political Theory,** Wodsworth Publishing Company, Inc. Belmont, California, 1969, pp. 303-304.

(٣٧) خاصة فى البلدان التى كانت تعانى من الانقسامات العرقية أو السلالية والاقليمية والدينية . ولذلك فان مثل هذا الحديث قد لا ينسحب على الأمم التى لم تعرف مثل هذه الانقسامات .

والسياسي ، وغرس الأمل والثقة فى نفوس المواطنين بأن الأمة الناهضة يمكن أن تفعل شيئا . وهذه هى مهمة الايديولوجيا .

(ب) أن تحول القوة والهيمنة السياسية من الحكومات الاستعمارية الخارجية الى حكومة وطنية داخلية تطلب درجة مرتفعة من الوعى الايديولوجى . كما أن عملية التنمية التى استهدفتها الثورة بعد تحقيق الاستقلال كانت تحتاج الى نسق ايديولوجى لقيادة مسارها . ان الثورات التى حدثت فى أوربا من القرن السابع عشر قد جاءت فوجدت طبقة برجوازية تقوم بالفعل بعملية التنمية وتدفعها الى الأمام . أما فى دول العالم الثالث فقد واجهت الثورات مشكلة عدم وجود برجوازية داخلية يمكن أن تقود التنمية وعدم وجود تراكم داخلى لرأس المال الخاص . ولذلك فقد كان على الدولة أن تقود عملية التنمية وأن تحاول تراكم رأس المال واستثماره وأن تتدخل فى شئون التخطيط . وكل هذه أمور تحتاج الى صياغات ايديولوجية .

لقد كان على القادة السياسيين اذن يحددوا لجماهيرهم رؤية للعالم تزودهم بعقائد وشعارات يمكن من خلالها تفسير الماضى وفهم الحاضر ورسم الطريق الى المستقبل . ولم يهتم هؤلاء القادة بنوعية الانساق الايديولوجية التى حاولوا أن يغرسوها فى نفوس جماهيرهم قدر اهتمامهم بضرورة أن تعتقد الجماهير فى آرائهم . فلم يكن مهما بالنسبة لهم أن تكون أفكارهم صائبة أم غير صائبة ، زائفة أم حقيقية ، قابلة للتحقيق أم غير قابلة . لم ينشغل القادة بمثل هذه الأمور بل انشغلوا بطرق اقناع الناس بأنساق الأفكار التى يحملونها فى عقولهم . يكفى أن يقتنع الناس بهذه الآراء وأن تحقق انتشارا واسعا وأن تزاح من أمامها قوى المعارضة . وفى ضوء ذلك تحولت الايديولوجيا فى مجتمعات ما بعد الاستعمار الى شكل من أشكال الديانة السياسية .

وهكذا اصبح للدولة دورا ايديولوجيا واضحا ووظيفة ايديولوجية سافرة . لقد اصبحت الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار تجسد وحدة التكوين الاجتماعى ، تلك الوحدة التى تتعالى على وجود أى طبقة أو أى مصالح . ولكى تتمكن الدولة من تجسيد هذه الوحدة وبالتالى اعادة انتاج التكوين الاجتماعى برمته ، كان عليها أن تخلق ملاطا ايديولوجيا يحقق لها وضعا مهيمنا وشرعية داخل نطاق الأرض الواقعة تحت سيادتها ، ويحقق لانظم الرأسمالية فى المركز مزيدا من السيطرة على المجتمع التابع . وترتبط الوظيفة الايديولوجية للدولة بتداخلها فى شئون الاقتصاد وادارتها وله وهو ظرف فرضته عوامل بنائية وخارجية على نحو ما أشرنا فى موقع سابق من هذا الكتاب . وهكذا اندمجت الوظيفة الايديولوجية مع الوظيفة الاقتصادية للدولة ليترتب عليه مزيدا من المركزية فى ادارة الاقتصاد وفى التعبئة السياسية (٣٨) .

ولم تشهد دول العالم الثالث فيما بعد الاستقلال نمو ايديولوجية واحدة ، بل تعددت الايديولوجيات فى الدول المختلفة بتعدد التوجهات الثقافية ، والانتماءات الطبقية وأولا وقبل كل شىء بتعدد العلاقات بالدول المسيطرة فى مركز العالم الرأسمالى . ورغم هذا التعدد الا أن الانساق الايديولوجية فى العالم الثالث قد اتسمت ببعض السمات العامة . فقد اتجهت فى معظمها الى الخلط بين الثقافة المحلية والثقافة الوافدة ، كما اتجهت نحو ربط الايديولوجية بعملية التنمية والتحديث ورسم استراتيجية لهذه العملية بصرف النظر عن مدى تحقيقها فى الواقع ، وشهدت معظم الدول خلطا بين الاشتراكية والقومية ، كما ارتبطت الايديولوجيا بزعم سياسى واحد لعب دورا فى تحقيق الاستقلال أو قادة ثورة أو انقلابا عسكريا للتخلص من الطبقات الارستقراطية القديمة . ونفصل الحديث فيما يلى عن هذه السمات العامة لايديولوجيات ما بعد الاستعمار .

---

(٣٨) انظر :

J S. Saul, The State and Revolution in Eastern Africa, Heinmonn, London, 1979, p. 170.

(أ) حـاول مروجوا الايديولوجيا فى العالم الثالث أن يراجعـوا مبادئهم الايديولوجية فى ضوء الثقافة المحلية وتتعلق هذه السمة بمضمون الايديولوجية . فالمضـمون الأساسى للايديولوجيات مضمرن مستعار من حضارات الشرق والغرب ، ولم يكن لهذا المضمون أن يدمج فى الثقافة المحلية بحيث يحتويها الا من خلال فهمه فى ضوء الظروف الخاصة لمجتمعات العالم الثالث . لكى يحقق الانتشار الواسع بسرعة وبحيث لا يتصادم مع بعض المعتقدات الداخلية . ولعل هذا الدمج بين الايديولوجية الوافدة والثقافة المحلية هـو الذى دفع بعض زعماء افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ممن تأثروا بماركس الى رفض فكرة الصراع الطبقى فى النظرية الماركسية ، والى التأكيد المستمر على أن اشتراكيتهم لا تتعارض مع الخصائص الروحية والدينية لمجتمعاتهم . وحاول كثير من الزعماء أن يصكوا لايديولوجياتهم مسـميات مغايرة للمسـميات الكلاسيكية بحيث ظهرت هذه الايديولوجيات وكأنها تمثل اتجاها جديدا بحق . فقد أطلق نهرو على ايديولوجيته « الجماعية الديموقراطية » ، وأطلق ليوبولد سنجور على اتجاهه « الاشتراكية الافريقية » ، وأطلق جوليوس نيريرى عـلى اتجاهه « الاتجـاه الجماعى » ، وأطلق أحمد سيكوتورى على اتجاهه « أوتوقراطية الجماعة » ، أما عبد الناصر فقد طور مفهوم « الاشـتراكية الديموقراطية التعاونية » (٣٩) أو « الاشتراكية العربية » .

ولا شك أن صياغة مضمون الايديولوجيا على هذا النحو يرتبط بظروف الموقف السياسى الذى كان على الصفوة الحاكمة أن تواجهه فى فترة ما بعد الاستقلال . لقد كان على هذه الصفوة المنتمية الى البرجوازية الصغيرة أن تدلل على أنها تقدم شيئا جديدا وأنها تدافع عن مبادىء جديدة تختلف

(٣٩) أنظر كتاب بول سيجموند السابق الاشارة اليه ، ص ١٧ .

عن المبادىء التى كانت سائدة فى العهد الاستعمارى . فلو انها أخذت الايديولوجيا مأخذا حرفيا ربما يتولد لدى الجماهير الاعتقاد بأن ليس هناك تغيرا وليس هناك شيئا جديدا . وكانت هذه الصياغات الايديولوجية المستحدثة هى هذا الشىء الجديد . أن الصفوة الحاكمة ازاء هذا الموقف قد حلت المعضلة السياسية من خلال ازدواجية الداخل والخارج . فهى عندما تستعير نماذج ايديولوجية جاهزة انما تدلل على أنها أكثر انفتاحا على العالم ، بل انها تدلل — وهذا هو الأهم — على الولاء السياسى لمجتمعات المركز التى تستعار منها هذه الايديولوجيات . وهى حين تدمج هذه الانســاق الايديولوجية فى الثقافة المحلية ، وعندما تقدم لها صياغات جديدة انما تحاول أن تتعامل مع الواقع الداخلى وأن تجد الطريق الأفضل نحو اخضاع هذا الواقع لمتطلبات علاقات التبعية فى مرحلة ما بعد الاستعمار . وهنا تحقق الايديولوجية وظيفتها ، وتحقق الدولة وظيفتها فى الوساطة بين الأبنية الداخلية والأبنية الخارجية .

(ب) أما الســمة الثانية التى اتسمت بها الأنساق الايديولوجية فى دول العالم الثالث فى مرحلة ما بعد الاستعمار فقد انحصرت فى أنها — على اختلاف منطلقاتها — رفعت شعار التنمية . فقد كانت أحد الدعامات الأساسية التى اعتمدت عليها معظم دول العالم الثالث فى نشر أفكارها الايديولوجية وصفها للايديولوجية بأنها « ايديولوجية تنمية » مع وعد دائم بتحقيق التقدم ومحاولة اللحاق بالدول الصناعية فى الغرب . ولذلك نجد أن الخطاب الايديولوجى فى دول العالم الثالث قد أثقل بشعارات ترتبط بالتنمية مثل « زيادة الانتاجية » ، « والاصلاح الزراعى » ، « والتصنيع » ... الخ (٤٠) .

---

(٤٠)

F. London Tullis, **Politics and Social Change in Third World,** John Willy and Sons, Inc., 1973, p. 76.

ولا شــك أن هذا الدمج بين ايديولوجية الدولة وبين عملية التنمية يرتبط بوظيفة الايديولوجية ووظيفة الدولة والطبقة المهيمنة عليها فى مجتمعات ما بعد الاستعمار . ان صياغة الخطاب الايديولوجى من منظور التنمية قد حقق للطبقة الجديدة الحاكمة — وأعنى الطبقة الوسطى — هيمنة على شئون الاقتصــاد بدعوى تحقيق التنمية . فقد تحولت الدولة . وبالتالى الطبقة التى تدير أجهزتها — الى ادارة تسيطر على الاقتصاد وتقوم بتوجيهه وتحاول أن تكون الشريك الأساسى فى تملك الفائض . ويبدو أنه لم يكن كافيا لكى تحقق الطبقة الوســطى الهيمنة الكاملة ولكى تؤدى دورها فى توجيه أجهزة الدولة ، لم يكن كافيا لها لكى تحقق هذه الوظيفة أن تدفع ببعض أبنائها الى الحكم فقط بل كان عليها أيضــا أن تهيمن على ادارة شئون الاقتصاد . وليس هناك من تبرير لأداء هذا الدور الا أن يصاغ فى الخطاب الايديولوجى للدولــة بحيث يتجه هــذا الخطاب الى ابراز دور الدولة فى التنمية ، والى التأكيد عــلى أن التنمية التى تديرها الدولة هى الدعامة الأساســية فى الاقتصاد الوطنى . ومن ناحية أخرى ، فقد أدى هــذا الدمج بين الايديولوجية وبين عملية التنمية الى أن تصبح للطبقة الجديدة الحاكمة رسالة مغايرة عن الطبقات البرجوازية القديمة . فقد اســتمدت هذه الطبقة وجودها من وظيفة التحديث التى تضطلع بها فى المجتمع ومن كونها لا تعتمد كرسالة لها على الحفاظ على البناء الطبقى والنظام الاجتماعى التقليدى ، وانما على التغيير الدائم المنطلق من تصور علم التطور ولو بصورة شكلية على الأقل » (٤١) . وهكذا أدت الايديولوجية وظيفة هامة فى تبرير وجود هذه الطبقة فى الحكم وفى تحقيق مزيد من الهيمنة الاقتصــادية لها .

(جـ) ومن السمات العامة التى اتسمت بها الايديولوجية فى العالم الثالث أنها عانت من خلط واضح بين مفاهيم الاشتراكية والقومية

---

(٤١) انظر : محمد الجوهرى ، علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ٢٥٥ .

والنزعة الدينية . وتعتبر هذه السمة أحد موروثات العصر الاستعمارى ، كما انها أحد موروثات الطبقة الحاكمة الجديدة . فقد أشرنا فيما سبق الى أن البرجوازية الصغيرة قد طورت انساقا ايديولوجية متباينة ، وأوضحنا أن هذه الأنساق قد فشلت فى تحقيق الأهداف التى تتوخاها ، الأمر الذى أتاح الفرصة لجناح العسكرى منها من السيطرة على مقاليد الحكم . ومن المتوقع فى هذه الحالة أن يستمر الخلط بين الاشتراكية والقومية والنزعة الدينية الذى ظهر فى العهد الاستعمارى فى مرحلة ما بعد الاستعمار . ولكن وظيفته هنا كانت مختلفة حيث ارتبط بمحاولة الزعماء السياسيين ارضاء كافة الأطراف المتنازعة داخل الطبقة الوسطى ، بحيث يجد كل طرف « اشباعا » ايديولوجيا فى النسق الايديولوجى العام للدولة .

(د) وأخيرا فقد اتسمت الايديولوجية فى كثير من بلدان العالم الثالث بالالتفاف حول شخصية سياسية واحدة . وتصادف هنا ظاهرة هامة وهى التوحد بين شخصية الزعيم السياسى وبين شخصية الأمة . فالدولة هى تجسيد حقيقى للأمة ، والزعيم السياسى تجسيد للدولة ، والنتيجة المنطقية لهذا الموقف أن تكون الايديولوجية التى يطرحها هى أكثر الأيديولوجيات ملائمة . ولقد ظهر هذا الموقف من خلال خاصية أساسية اتسم بها القادة السياسيون فى العالم الثالث وهى انهم قد استشعروا « فى قرارة أنفسهم التفوق على سائر فئات المجتمع » (٤٢) وظهر لديهم « الاعتقاد بأنهم اقدر على رؤية مستقبل الجماهير العريضة وتقدير مصالحها من خلال ما حصلوا عليه من تعليم عصرى وما اكتسبوه من خبرة » (٤٣) . وهكذا تصور الزعماء السياسيون

---

(٤٢) انظر محمد الجوهرى ، علم الاجتماع وقضايا التنمية ، مرجع سابق ، ص ٢٥٦ .

(٤٣) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

انفسهم وكأنهم يحملون كارزما حقيقية ، وأن هذه الكارزما يجب أن تشع على الأمة بأثرها . وكانت الانساق الايديولوجية التى طرحها هؤلاء الزعماء ، والمسميات الجديدة لهذه الانســـاق هى هذا الاشـعاع الكارزمى الذى يمكن أن يجمع الأمة على كلمة سواء . وبهذه الطريقة وجدنا الايديولوجيات تتبلور فى ضوء شخصية واحدة أو عدد قليل من الأفراد عـــلى أكبر تقدير ، ووجدنا هذه الايديولوجيات تؤدى الى تنظيمات حزبية تقوم على سيطرة الحزب الواحد .

ثالثا ــ أزمة الايديولوجية فى العالم الثالث :

أشرنا فى موقع سابق الى أن النسق الرأسمالى يشهد منذ بداية العقد الماضى أزمة اقتصادية تجسدت فى زيادة معدلات التضخم والبطالة والكساد الاقتصادى بشكل عام ــ كما أشرنا الى أن الخروج من هذه الأزمة أو استمرارها هو الذى سيحدد مستقبل النسق الرأسمالى العالمى . واذا كانت هذه الأزمة قد أدت الى تغيرات فى بنية النسق الرأسمالى العالمى وتقسيم العمل داخله ، واذا كانت قد أثرت على أبنية الدولة ووظائفها وسياستها فانها ولا شك قد تركت أثرا على البناء الايديولوجى للدولة . وقد كتب فرانك عن هذا التحول قائلا « من المتوقع أن تفرض كل هذه التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تحديات خطيرة على السياسة القائمة والايديولوجيات القائمة والنظرية القائمة . فالأزمة (أو الأزمات) الاقتصادية السياسية تنتج أيضا أزمة (أو أزمات فى الايديولوجية ، والنظرية ، وشكل الممارسة السياسية) (٤٤) .

ولم تظهر آثار هذه الأزمة فى العالم الثالث فحسب بل ظهرت فى العالم

---

(٤٤) انظر :

A. G. Frank «Crisis of Ideology and Ideology of Crisis», in : S. Amin et al., op. cit., p. 115.

الغربى والشرقى أيضا . فقد ظهرت فى الغرب أزمة ثقة فى الولايات المتحدة ، كما ظهرت أزمة أخلاقية ، وتدهورت سمعة النظرية الكنزية وسياسات دولة الرفاهية الأمر الذى ترتب عليه زعزعة أسس الديموقراطية الاشتراكية التى يقوم عليها النظام الاجتماعى فى كثير من دول الغرب . أما فى الشرق فقد ظهرت « أزمة ثقة فى الماركسية » خاصة فى الصين وبولندا . اما فى العالم الثالث فقد أدت حدة الآثار الاقتصادية للأزمة الى حدة التنافس الايديولوجى وحدة التقلب والتغير فى السياسات الايديولوجية للدولة ، وازدادت حدة الحركات القومية والدينية بحيث تجلت فى العالم الثالث بحق « أزمة حقيقة فى الايديولوجية » . واذا كانت لكل من العالم الغربى والعالم الشرقى والعالم الثالث مشكلاته الايديولوجية الخاصة ، فان جميعهم يشتركون فى ظهور الاحساس لدى الجماهير بالعودة الى الدين والقيم الروحية وأشكال التنظيم غير العلمانية . فها هى الجماهير تحتشد بالملايين لتحية البابا عند زياراته لبولندا وايرلندا والولايات المتحدة والمكسيك والبرازيل ودول افريقيا . وها هى الحركات الدينية الاحيائية تنتشر فى أمريكا وبولندا والاتحاد السوفيتى ودول كثيرة فى العالم الثالث ، ناهيك عن الحركة الاحيائية الاسلامية التى امتدت عبر العالم الاسلامى فى الفلبين وماليزيا واندونيسيا وأفغانستان وباكستان الى ايران وسوريا ومصر وحتى المملكة العربية السعودية .

ويعبر كل هذا عن الأزمة الايديولوجية التى يخبرها عالمنا المعاصر ، وفى ضوء هذه الأزمة يمكن أن نجد تفسيرا لكثرة الحديث عن البدائل المستقبلية وعن أزمة الديموقراطية وعن النظام العالمى الجديد وعن العلاقة بين الشمال والجنوب .

ولسنا هنا بصدد الحديث عن ازمة الايديولوجية فى العالم الغربى وفى العالم الشرقى ، وحسبنا أننا أشرنا الى ذلك . انما حديثنا هنا ينصب على أزمة الايديولوجيا فى العالم الثالث . ولنا أن نتوقع بداءة انه اذا كان

هذا الجزء من العالم هو أكثر أجزاء العالم تأثرا بالأزمة وأشدها حساسية لتعارضاتها ، فانه سيكون أكثر المناطق التى تعانى من تضارب الايديولوجيات وصراعها وتقلبها . أى بمعنى أدق أنه سيكون أكثر أجزاء العالم تأثرا بما يطلق عليه « أزمة الايديولوجية » .

واذا ما بدأنا بالحديث عن أزمة الايديولوجية فى العالم الثالث ، لابد من الاشارة الى حقيقة لعلها أصبحت واضحة لنا عبر الصفحات السابقة من هذا الكتاب وهى أن واقع العالم الثالث ومدى ما يكشف عنه من تخلف قد أكد فشل الايديولوجيات الليبرالية النابعة من نظرية التحديث الغربية . فاذا كانت هذه الايديولوجيات قد أكدت — بشكل فيه قدر كبير من التفاؤل — على أن دول العالم الثالث ستلحق يوما ما بالدول المتقدمة فى الغرب ، فان الواقع المعاصر يكشف عن أن الحديث عن « اللحاق بالغرب » أو « وصول الجنوب الى مستوى الشمال » ما هو الا حزب من الخرافة . فكما أكد مكنمارا رئيس البنك الدولى فى خطابه أمام مجلس ادارة البنك عام ١٩٧٧ ، لن تستطيع أى دولة من دول العالم الثالث أن تلحق بالدول الغربية قبل مائة عام . وحتى اذا ما لحقت بعض الدول خلال المائة عام ، فان عددها لن يزيد عن سبع دول هى تلك التى تعرف أعلى معدلات التنمية . أما الدول التى ستصل الى مستوى التنمية الغربية بعد الف عام فلن يزيد عددها عن تسع دول (٤٥) .

ولعل هذه الحقيقة فى حد ذاتها هى التى فاقمت من أزمة الايديولوجية فى الدول التابعة . حقيقة ان ظواهر هذه الأزمة تتشابه مع نظيرتها فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة . غير أن الأزمة الايديولوجية قد وصلت فى مجتمعات العالم الثالث الى أمور تتصل لا بأزمة النظام السياسى فحسب بل بأزمة الشرعية والهوية ونعرض فيما يلى لبعض ظواهر أزمة الايديولوجية فى العالم الثالث .

---

(٤٥) انظر المرجع السابق صص ١٣٣ — ١٣٤ .

١ — تعدد النماذج الايديولوجية الجاهزة :

بعد خروج بلدان العالم الثالث من دائرة الاستعمار الرسمى ، ودخوله فى مرحلة جديدة من التبعية الاستعمارية بدأت معظم الدول فى تجربة واحد أو اكثر من النماذج الايديولوجية بدءا من الايديولوجية القومية والليبرالية وانتهاء بالاشتراكية ومرورا بالنماذج الايديولوجية ذات الطابع الخاص كنموذج الصين أو يوغسلافيا . وأكدت الأيام أن أيا من هذه النماذج لا يقدم سياسات اجتماعية واقعية لحل مشكلات العالم الثالث التى تتفاقم يوما بعد يوم كما أن أيا منها لم ينجح فى تقديم خطوط علمة لاقتصاد ناجح أو سياسة ناجحة تحقق التحرر القومي . فظروف التبعية القائمة وظروف التخلف القائم قد أكدت أن مثل هذا التحرر القومى ما هو الا ضرب من الوهم ، وأن ما يسمى « بالتنمية المعتمدة على الذات » ما هى الا خرافة لا يمكن تحقيقها دون ثورة اشتراكية حقيقية .. ان مثل هذا الموقف أو هذه الأزمة قد انتهت بدول العالم الثالث الى تعدد ايديولوجى واضح ، بحيث أصبح من المألوف فى أى دولة أن يخبر الجيل الواحد تطبيق اكثر من نموذج نظرى . فعندما تتغير طبيعة ونوعية التحالف مع القوى العظمى ، وعندما يحدث تبدل ما فى تركيبة النخبة الحاكمة فان جماهير العالم الثالث تصبح أو تسمى على ايديولوجية للدولة جديده غير التى كانت تسمعها من قبل . ويظل اصحاب السلطة وأتباعهم يجمجمون بها حتى يذهبوا أو حتى يفرض عليهم النسق الرأسمالى العالمى رؤية جديدة للعالم . وتكون نتيجة مثل هذا الموقف مزيدا من عدم الوضوح الايديولوجى ومزيدا من عدم الاتفاق ، ومزيدا من عدم تحديد الهوية.

٢ — تعثر الديموقراطية :

شهد العالم الثالث فى فترة السبعينات اتجاها سياسيا مغايرا لأسلوب الانقلابات العسكرية والحكم التعسفى . فقد شهدت بلدان مثل سيرلانكا والهند وبنجلادش وغانا ونيجيريا ودول كثيرة من أمريكا اللاتينية شكلا من أشكال الانتخاب الحر . ولقد بدا للبعض أن هذا الاتجاه يعبر عن نمو واضح للايديولوجية الليبرالية أو أنه شكل من أشكال اعادة الديموقراطية

أو انتصارها . وعزى البعض هذا التحول الى سياسة جيمى كارتر ودفاعه عن حقوق الانسان ، وعزاه البعض الآخر الى نمو الحركة الجماهيرية ، وعزاه بعض ثالث الى فشل السياسات الاقتصادية فى الدول التى شهدت هذا الشكل من التحول . واعتقد الكثيرون أن هذا التحول الديموقراطى سوف يخلق ظروفا أفضل يمكن أن تحقق فيها الجماهير مزيدا من نمو حركات التحرر القومى ومن نمو الثورات الاشتراكية فى العالم الثالث .

ومع ذلك فان هذا التحول الديموقراطى يجب الا يفهم بشكل جزئى فى ضوء ظروف كل اقليم على حدة ، وانما يجب أن يفهم فى ضوء المتغيرات العالمية التى فرضت شكلا جديدا من أشكال تقسيم العمل الدولى بدءا من بداية السبعينات على اثر أزمة الكساد الرأسمالى المعاصرة . ويعتقد فرانك أن تبنى أجهزة الدولة فى العالم الثالث للشعارات الديموقراطية ما هو الا محاولة لخلق صياغة نظامية للسياسات التى فرضها عليها نظام تقسيم العمل الجديد وعلى رأسها سياسة تنمية الصادرات (٤٦) . ولا تعدو الديموقراطية هنا أن تكون مجرد شعار ، أو صياغة نظامية شكلية لا تضرب بجذورها فى أعماق العلاقات اليومية بين الناس ، ولا حتى فى أعماق الاتجاهات السياسية للحكام ورجال السياسة .

فالمتعمق فى جوهر الممارسة السياسية وما توجهها من ايديولوجية فى كثير من دول العالم الثالث يجد أن القهر وليس الديموقراطية هو العنصر الأساسى فى هذه الممارسة وهذه الايديولوجية . فتحقيق ما يفرضه النسق الرأسمالى فى أوقات الأزمة يتطلب فرض سياسات تحتاج الى القهر السياسى والعسكرى . وبعد أن يطمئن القادة السياسيون الى أن النظام قد استتبت له أركانه ، وأن النموذج الاقتصادى المرغوب فيه قد أتى ثماره بالنسبة للجماعات الطبقية فى الداخل والخارج . عندما يحقق النظام هذه الدرجة « المتوخاه » من الاستقرار تكون الجماهير على وشك أن تثور ، وفى هذه

---

(٤٦) انظر المرجع السابق ص ١٤٢ .

الحالة يبدأ النظام ، بتوجيه من القوى المحركة له فى الداخل والخارج فى حقن قدر من الديموقراطية فى بنيته وفى بنية المجتمع . الديموقراطية فى هذه الحالة تصبح أداة لتحقيق استمرارية النموذج الاقتصادى القائم ، ولتحقيق استمرارية المجتمع برمته فى دائرة تقسيم العمل الدولى .

وربما يكون هذا هو السبب فى توصيف أيديولوجية الدولة فى العالم الثالث ، لا على أنها ايديولوجية ليبرالية حتى فى ظروف وجود الديموقراطية ، وانما على أنها ايديولوجية عسكرية من الطراز الأول . فالحكومات المدنية المرتدية للزى العسكرى ما تزال صاحبة السلطة المباشرة فى كثير من دول العالم الثالث . كما ان كثيرا من هذه الحكومات تحكم من خلال قوانين للطوارىء وتتدخل فى صياغة قرارات وقوانين ودساتير تحقق الوظائف المنوطة بجهاز الدولة وبالمجتمع ككل فى اطار تقسيم العمل الدولى . ولم تمتد النزعة العسكرية الى نظم الحكم فقط بل اصبحت جزءا من ثقافة المجتمع وايديولوجيته . فالدولة عسكرية ، والاقتصاد عسكرى والايديولوجية عسكرية ، وحتى لو تخفى كل ذلك خلف قناع مدنى (٤٧) .

ان انحسار الديموقراطية وطغيان الدولة العسكرية والايديولوجية العسكرية يفرضان واقعا ايديولوجيا خاصا فى العالم الثالث . فمن المتوقع فى هذه الحالة أن ينحسر الصراع الايديولوجى أو التنافس الايديولوجى وأن تفرض ايديولوجية جديدة فى محتواها وأهدافها . فالنظام الرأسمالى العالمى الذى تنضوى تحت لوائه دول العالم الثالث لا يهمه أن تنتشر فى العالم الثالث ايديولوجية ليبرالية أو اشتراكية ، وانما الذى يهمه هو تحقيق الأمن العسكرى والسياسى فى هذه البلدان لضمان استمرارها فى اطار التبعية . ولذلك فان السيطرة الاقتصادية للرأسمالية يصاحبها دائما سيطرة عسكرية . بل ان النظام الرأسمالى قد فرض على الاقتصاد العالمى اقتصادا عسكريا بحيث أصبحت صناعة السلاح وبيعه لدول العالم الثالث أحد الروافد

(٤٧) انظر الفقرة التى كتبها فرانك حول التحول نحو العسكرية فى العالم الثالث ، ص ٢٦٠ وما بعدها من كتابه عن الأزمة فى العالم الثالث .

الأساسية للثروة فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة . فاذا كان النظام الرأسمالى فى أزمته المعاصرة قد فرض شكلا من أشكال تقسيم العمل جديد ، فقد فرض أيضا شكلا من أشكال النظام العسكرى العالمى جديد (٤٨) . وتحول الاقتصاد العالمى الى اقتصاد سلاح بالدرجة الأولى ، لتحقيق متطلبات هذا النظام العسكرى العالمى الجديد (٤٩) .

وفى ظروف حضور هذا النظام العسكرى الجديد الذى يحمى تقسيم العمل الدولى ويضفى عليه شرعية دولية ، تصبح لنظم العسكرية أهمية مطلقة . ويفرغ العمل السياسى من محتواه الايديولوجى . وتصبح فكرة الدفاع عن المصلحة القومية والأمن القومى هى القناع الجديد السياسة . وتتحول فكرة الأمن القومى الى ايديولوجية سياسية تعلو فوق كل الايديولوجيات ، وتصمت كل الايديولوجيات .

٣ ـ ايديولوجية الأمن القومى : القناع الفكرى الجديد (٥٠) :

ففى ظروف الأزمة الاقتصادية تصبح النظم الديموقراطية والليبرالية والبرلمانية غير قادرة على التوافق مع نظام تقسيم العمل الجديد وعملية تراكم رأس المال فى ثوبها الجديد . ويترتب على ذلك أن تستبدل الايديولوجيات الديموقراطية والشعبية بأيديولوجية يمكن أن تفرض نظاما قهريا . ولذلك فقد شهدت مجتمعات كثيرة فى أمريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا ظهور ما يطلق ايديولوجية الأمن القومى .

ويعرف فرانك ـ مقتبسا من جوزيف كومبلين Josehh Comblin ايديولوجية الأمن القومى بأنها ايديولوجية تقوم على فهم جيوبولوتيكى للدولة ، لا يلقى بالا للبشر فهم لا شىء فى مقابل الأمة ، وهى الكيان الوحيد القائم

---

(٤٨) انظر : J. Oberg, «Towards a new Military world order», Lund, The Department of Peace and Conflict.

(٤٩) انظر : R. L. Sivard, World Military and Social Expenditure, Leesburg, Verginia, WMSE Publications.

(٥٠) انظر كتاب الأزمة فى العالم الثالث ، ص ٢٦٤ وما بعدها .

والمعترف به ، وهى فوق الجميع . ولا ينتهى الأمر عند هذا الحد بل يحدث نمج بين الأمة والدولة ، ويصبح الدفاع عن الدولة هو دفاع عن الأمة وحماية لها ضد أعدائها فى الداخل والخارج . فالطبيعة البشرية تقوم على الحرب وكل الأمم تعيش فى حالة حرب . وما الافعال الاقتصادية والسياسية التى تصدر عن الدول الا أفعال حرب لصالح الأمة أو ضدها . وهنا تظهر الحاجة ملحة الى تعضيد القوة العسكرية لضمان تحقيق الأمن القومى . ويجب أن يدرك المواطنون أن الأمن أهم من الرفاهية وأن التضحية بالحرية الفردية ضرورى لتحقيق الأمن . وأن الصفوة العسكرية هى المسئولة عن قيادة الدولة . وهكذا تطور الدول المتخلفة لنفسها ايديولوجية بديلة تتواكب مع ظروف الحكم العسكرى من ناحية ، ومع متطلبات الاقتصاد الرأسمالى التابع من ناحية أخرى . وعندما تظهر هذه الايديولوجية تصبح فكرة الأمن القومى هى القيمة المطلقة التى توجه الدولة بلا حدود ولا قيود . ومن خلالها تشكل الدولة استراتيجيتها ، التى تقوم فى الغالب على عناصر أربعة (٥١) :

١ ـ استراتيجية اقتصادية توجه أساسا لتنمية القوة القومية .

٢ ـ استراتيجية سيكلوجية تهدف الى تسخير الفكر والموضوعات الثقافية لاعلاء شأن القوة القومية .

٣ ـ استراتيجية سياسية تستهدف توجيه واستخدام أجهزة الدولة لتحقيق أقصى درجة من الأمن القومى .

٤ ـ استراتيجية عسكرية تحتوى كافة الاستراتيجيات الأخرى وتوجهها .

وتزدهر ايديولوجيات الأمن القومى فى الدول ذات الحكومات العسكرية ، مثل بوليفيا وشيلى والاكوادور وغيرها من دول أمريكا اللاتينية . ونجد فى معظم هذه الدول أن قادة الدول لا يكتفون فقط بتبنى ايديولوجية للأمن القومى يظهر فيها توجه بين الدولة (القادة) وبين الأمة وتضمر فيها الحرية الفردية على حساب تحقيق الاستقرار ، بل تنحو الدولة نحو تحقيق شرعية اجتماعية

(٥١) انظر المرجع السابق ، ص ٢٦٥ .

لهذه الايديولوجية عن طريق « قوانين الأمن القومى » التى تحمى النظام الدستورى والسلام الاجتماعى . وتنطلق هذه القوانين من مبادىء تتفق وتحقيق مصالح النظام العسكرى الحاكم . فهى تتجه أحيانا نحو ما يطلق عليهم « العدو الداخلى » أى أولئك الذين يستخدمون مبادئهم الايديولوجية لتحقيق أهداف تتعارض مع الدستور (كما هو الحال مع القانون الأرجنتينى). وفى أحيان أخرى تنطلق من مبدأ حماية التطور الاقتصادى (كما هو الحال فى قانون الأمن القومى فى شيلى) أو من مبدأ تحقيق الهدوء والاستمرار الذى تحتاجه الدولة لتحقيق أهداف التنمية (كما هو الحال فى قانون الأمن فى بوليفيا) (٥٢) . وفى ضوء هذه المشروعية القانونية لايديولوجية الأمن القومى يتغير مفهوم الأمن القومى من مجرد حماية حدود الوطن الى مفهوم اوسع . انه يشتمل على تحقيق استقرار عام فى المجتمع ، وضرب القوى الداخلية التى تهدد هذا الاستقرار ، ورفع شعار تحقيق التنمية من خلال هذا الاستقرار ، والدفاع عن شرعية النظم السياسية ذات الحزب الواحد وذات الفرد الواحد التى لا تسمح بأى شكل من اشكال المعارضة السياسية .

٤ ــ احياء النزعات القومية والدينية :

فى مواجهة الأزمة الاقتصادية والسياسية تزايد ظهور الحركات الشعبية الجديدة فى كثير دول العالم الثالث . وقامت هــذه الحركات على تبنى ايديولوجية دينية أو قومية . وجاءت حركة الأحياء الدينى هذه كرد فعل لآثار الأزمة الاقتصادية وما فرضـــته من ضغوط اقتصادية على الجماهير الكادحة . كما جاءت من ناحية أخرى بمثابة رد فعل لفشل التجـــارب الاشتراكية أو الاشتراكية الديموقراطية التى شهدتها بعض دول العالم الثالث . وليس أدل على ذلك من أن هذه النزعات الايديولوجية وما تضمنته من ممارسات سياسية فى كثير من دول العالم الثالث (ثورة القساوســـة فى كثير من دول أمريكا اللاتينية وافريقيا ، وثورة الجماعات الاسلامية فى كثير من دول افريقيا وآسيا) ، تعتبر نفسها قوى مناوئة للنظم السياسية

---

(٥٢) المرجع السابق ، صص ٢٦٥ ــ ٢٦٦ .

القائمة ، ومن ثم تعتبر نفسها من القوى التى تعارض النظام الراسمالى العالى وتحاول أن تحرر المجتمعات التى تظهر فيها من نير استغلاله (٥٣) . ولقد دفع ذلك البعض الى اعتبار هذه الحركات بداية للانفصال والتحرر من التبعية ، خاصة اذا ما أخذت طابعا اشتراكيا أو تحالفت مع الحركات الاشتراكية واستقت منها بعض الفكر الذى يجعلها تخفف من حدة النزعة القومية المتعصبة (٥٤) . ومع ذلك فان هنك بعض الشك فى امكانية أن تخرج هذه الحركات المجتمع من ايثار التبعية وان تحقق بالفعل ما فشلت الاشتراكية فى أن تحققه فهى ترجع الى الماضى دون محاولة تطوير رؤية اشتراكية من خلال هذا الماضى الأمر الذى يعطى فرصة لاستمرار النظم التسلطية العسكرية (٥٥) . كما أن هذه الحركات ، وان كانت تمثل محاولة لنزع الشرعية عن الدولة ، الا ان اهدافها سياسية بالدرجة الأولى ، وما الايديولوجية الدينية التى تتبناها الا وسيلة للوصول الى الحكم بنفس الطريقة التى يحاول بها اى تنظيم سياسى أن يصل الى الحكم ، هذا فضلا عن نزوعها الى الشكلية والسلفية ولجوئها فى الكثير من الأحيان الى استخدام نفس أدوات التسلط التى تستخدمها اجهزة الدولة القائمة (٥٦) .

ومهما تختلف التفسيرات حول الامكانيات المحتملة لهذا الضرب من التفكير الايديولوجى الدينى تبقى حقيقة لا خلاف عليها وهى أن ظهوره يعتبر احد مظاهر الأزمة الاقتصادية فى العالم الراسمالى واحد مظاهر الأزمة الايديولوجية فى العالم الثالث .

---

(٥٤) انظر :
A. G. Frank, «Crisis of Ideology» op. cit., p. 160.
S. Mmin, «Crisis of Nationalism and Socialism» in
S. Amin et al op. cit.

وانظر مقال والشتين فى نفس المرجع .

(٥٥) انظر :
A. Frank. «Ideology of Crisis», op. cit., p. 143 and p. 160.

(٥٦) انظر :
A. Zayed, «Traditional Political Culture and forms of Politics in Egypt», **Egyptian Yearbook of Sociology,** Vol. 6 1984.

[illegible]

[illegible]

A. G. Frank, «Crisis of Ideology» op. cit., p. 160.

S. Amin, «Crisis of Nationalism and Socialism» in S. Amin et al op. cit.

[illegible]

A. Frank «Ideology of Crisis» op. cit., p. 143 and p. 160.

[illegible]

A. Zayed, «Traditional Political Culture and Forms of Politics in Egypt», Egyptian Yearbook of Sociology, Vol. 6 1984.

الفصل السادس

الدولة والشركات متعددة الجنسية

مقدمـــــة :

أكدنا فى الفصول السابقة على أن نظم الدولة ترتبط بالظروف الاقتصادية ، تؤثر فيها وتتأثر بها . وكشف التحليل السابق عن أن للدولة وظيفة اقتصادية لا يمكن انكارها ، بل أن جماع وظائفها يتجه أصلا نحو تحقيق هذه الوظيفة الاقتصادية . وفى ضوء الوظيفة الاقتصادية للدولة تتطور علاقة ما بينها وبين الشركات متعددة الجنسية الى درجة يمكن معها القول بأننا نعيش فى عالم لا نعرف فيه بالضبط من يحكم : الدولة أم هذه الشركات التى يضرب نشاطها فى كل أرجاء الأرض فى البحار والصحراء والارض المعمورة ، فى المدن وفى القرى ، وكما يؤثر نشاطها فى كل قطاعات المجتمع وطبقاته وثقافته . وليست هــذه السيطرة فحسب هى التى تجعل دراسة قضية الشركات متعددة الجنسية قضية حيوية وهامة ، وانما تأثير هذه السيطرة على مستوى التنمية الذى يظهر فى البلدان المتخلفة . ونبادر بمصادرة مؤداها أن هذه السيطرة الخانقة ما هى الا مؤشر التبعية ولا تفرز فى التحليل النهائى الا مزيد من التخلف فكثيرا ما يوهم ســكان العالم الثالث الفقراء بأنهم سيصبحون اكثر سعادة ورضى ورفاهية عندما يستهلكون السلع الحديثة التى تنتجها هذه الشركات وتروج لها ، دون أن يعرفوا أن ذلك يحمل فى طياته تدميرا للصناعة الوطنية ولاقتصادهم القومى والأسرى .

لنتعرف فى صفحات هذا الفصل اذن على هذا الضرب من النشاط والتنظيمات التى يطلق عليها الشركات متعددة الجنسية . ما هى هــذه

الشركات وما المقصود بها ؟ الى اى مدى يؤدى نشاطها على التنمية أو التخلف ؟ وما علاقتها بأجهزة الدولة ؟ وهل حقا يمكن أن تفقد الدولة سيادتها تحت وطأة نشاط الشركات متعددة الجنسية وسيطرتها الطاغية ؟ هذه الأسئلة وغيرها هى ما يستهدف هذا الفصل الاجابة عليها .

أولا — الشركات متعددة الجنسية : التعريف ونطاق النشاط :

لا يوجد تعريف محدد ومعترف به لما هو مقصود بالشركات متعددة الجنسية ، وذلك أمر متوقع طالما أن هذه الشركات تبدأ فى الانتشار العالمى من شركات قومية فضلا من أنها تكشف عن اختلافات داخلية فى الاستراتيجية وفى البناء التنظيمى . وفضلا عن هذا فان تعريف الشركات متعددة الجنسية يختلف باختلاف الهدف من تعريفها هل هو قانونى ؟ أم اقتصادى ؟ أم سياسى ؟ ولذلك فان الاقتصاديين ورجال القانون ودارسى السياسة يختلفون فى التعريفات التى يقدمونها للشركات متعددة الجنسية .

ولقد بدأ الاقتصاديون باستخدام مفهوم المشروع متعدد الجنسية Muiltinational enterprise ليشير الى النشاط الاقتصادى الذى يتجاوز نطاق دولة واحدة وينشر فى عدة دول . والمشروع هنا لفظ يدل على أى تنظيم يتكون من كيانات مستقلة أو مشتركة من أقطار مختلفة ترتبط فيما بينها بروابط الملكية . وفى ضوء ذلك فان المشروع المتعددة الجنسية هو تنظيم استثمارى يعمل فى أقطار متعددة ويضم فى داخله شركات عدة . ولكن اتضح أن مفهوم المشروع المتعدد الجنسية يعتبر مفهوم ضيق النطاق لايعبر عن ما هو مقصود بالنشاط الاقتصادى الذى يمارس على النطاق العالمى كما أنه مفهوم مضلل لأنه يتضمن الارتباط بين العاملين فى نطاق المشروع . ولذلك فقد اقترحت الأمم المتحدة عام ١٩٧٣ ، تبنى مفهوم الشركات المتعددة الجنسية muiltinational حيث عرفت الشركة متعددة الجنسية بأنها الشركة التى تستطيع أن تشترى ٢٥ ٪ على الأقل من أسهم أى شركة (١). كما عرفتها

(١) 1) U. N. «Multinational corporations in World Development» Sales ; No. E 73. II. AIII. 1973.

أيضا بأنها الشركات التى تمتلك أو تسيطر على أصول انتاجية فى دولتين أو أكثر خارج حدودها الأصلية (٢) . ومع ذلك فقد اختلف الباحثون حول تعريف الشركة متعددة الجنسية وانطلقوا يقدمون تعريفات ومسميات مختلفة لهذا النمط من النشاط الاستثمارى العالمى فأصبحنا نسمع عن مسميات .

مثل : Transnationals, Transntional Corporations
World corporations, Global Corporations ... الخ هذه المسميات
ولكن أيا كان الاختلاف فى التسمية أو التعريف فأننا هنا بصدد نشاط يتم على المستوى العالمى فى أقطار عديدة ولكنه ينبع من قطر معين غالبا أحد الأقطار الرأسمالية المتقدمة . وقد تقوم بهذا النشاط شركة واحدة أو عدة شركات ترى أنه من الافضل أن تجمع نشاطها وتوحد بين رأسمالها لكى تحقق مزيدا من الأرباح . ولعل من الأفضل بدلا من الدخول فى متاهات التعريفات أن نتعرف على الخصائص الأساسية التى تميز نشاط الشركات متعددة الجنسية بحيث يمكن بسهولة أن نميزها عن غيرها من الشركات . هناك ثلاث خصائص اساسية تميز الشركات متعددة الجنسية (٣):

١ — أن لهما استقلال ذاتى ، بمعنى أنها تسلك وفق ما يمليه عليها مصالحها الداخلية دون أن يملى عليها احد أى قرارات من الخارج ، هذا بالرغم من أنها تخضع لسياسات الحكومات وقوانينها ، كما أنها تأخذ فى اعتبارها أمثال الشركات المنافسة ومتطلبات السوق . ان كل هذه المؤثرات لا تؤثر على تغيير سياسات الشركات تغيير كليا وانما تأخذ الشركة كل هذه الاعتبارات فى حسابها دون أن تؤثر على قرارتها الداخلية

٢ — انها عالمية بمعنى أنها تشغل أنشطتها فى اقطار عديدة فى العالم

---

(٢) انظر : فؤاد مرسى « فى مواجهة الشركات متعددة الجنسية فى المنطقة العربية » **مجلة اليقظة العربية** العدد الثالث ، مايو ١٩٨٥ . ص ١٦ .

(٣) E. T. penrere. **The growth of Firms, Middle-East oil and other Essays**, 1971, p. 93.

بالرغم من أن لكل شركة متعددة الجنسية هوية قومية تستمدها من البلد الذى نشأت فيه أصلا وبدأت منه نشاطها .

٣ ــ أنها تعبر تنظيمات crganizations بمعنى أن نشاطها يخضع لإطار ادارى وبيروقراطى كما يخضع لسياسات عامة تضعها الوحدات الادارية المركزية . كما يحصر البعض هذه الخصائص فى خاصتين رئيسيتين تميز هذه الظاهرة العالمية : الأولى أن لهذه الشركات عمليات متشابهه داخل حدود دول مختلفة والثانية أن لها أبنية تنظيمية تختلف عن تلك الأبنية التى تعمل فى نطاق حدود قومية معينة (٤) .

والمتأمل لهذه الخصائص يستطيع أن يميز هذا النمط من النشاط عن غيره من الأنشطة ، أن الشركة متعددة الجنسية هى التى تتخذ من مكان نشأتها وحدة ادارية مركزية وتنتشر عبر العالم فى أقطار متعددة بحيث لا يصبح نشاطها مقصورا على مكان واحد من هذا العالم . وهى بذلك تعتبر التجسيد الحى لتحريك رأس المال عبر حدود الرأسمالية الى الأقطار الأخرى ، وهى لا تتحرك بهذه الصورة المكثفة اولا أنها تمتلك القوة التى تمكنها من هذه الحركة وهى قوة تستمدها من هذا الاستقلال التى تتمتع به ، أو قل من قوة رأس المال الذى تملكه وتتدعم هذه القوة من خلال مركزية الإدارة . « فعلى الرغم من أن شركاتها التابعة تعمل فى ظل التشريعات القومية المتنوعة فأن هذه الشركات تستطيع توحيد كافة شركاتها التابعة ولم شملها حول مركزها الرئيسى » (٥) .

ولقد شهدت العقود القليلة الماضية نموا هائلا فى نشاط الشركات

---

(٤) H. Martyn, «Development of the Multinational Corporations» in said, A. and simonons, R. the New Sovereigns, Prentice-Hall, New Jersy , 1975, p. 30.

(٥) محمد السيد سعيد ، **الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية** ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص٢٥ .

متعددة الجنسية وحجم هذا النشاط وتعدده بحيث أصبح العالم الثالث مرتعا خصبا لنشاط هذه الشركات ، بل أصبح العالم كله وكأنه سوق صغير . ولقد تبدى هذا الاتساع لنشاط الشركت متعددة الجنسية أولا فى زيادة إعدادها من نلحية وزيادة أعداد المجتمعات التى تعمل فى نطاقها من ناحية أخرى ، كما تبدى ثانيا فى زيادة حجم الاستثمارات المالية التى تقوم بها هذه الشركات فى العالم الثالث ، وأخيرا فقد تجحت هذه الشركات فى أن تقيم لنفســـها أساسا تنظيميا وبيروقراطيا يستخدم فيه الوكلاء المحليون كأدوات فى عملية الانتاج والتوزيع .

واذا ما ألقينا نظرة على الشركات والمجتمعات التى تعمل فى نطاقها فيما بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٧٠ لوجدنا اختلافا كبيرا فى عدد الشركت وحجم نشاطها فيما بين هذين التاريخيين .

ويوضح الجدول التالى توزيع ٣١٥ شركة متعددة الجنسية فى أوربا وأمريكا فيما بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٧٠ وفقا لعدد البلدان التى تعمل فى نطاقها :

جـــدول رقم (١)

تطور نطاق العمل لعدد من الشركات متعددة الجنسية (٦)

نطاق العمل	١٨٠ شركة أمريكيه		١٣٥ شركة أوروبية	
	١٩٥٠	١٦٧٠	١٩٥٠	١٩٧٠
٦ اقطـــر	١٢٨	٩	١١٦	٣١
٦ـــ٢٠ قطر	٤٣	١٢٨	١٦	٧٥
٢٠ قطـــــر	صفر	٤٤	٣	٢٩

(٦) M. J. taylor and N. J. thript, (eds) **the Geography of Multinationals**, Croom telem London and canbarra) 1982, p. 1.

وتشير هذه البيانات بوضوح الى أنه مع مرور الوقت يتسع نطاق عمل الشركات . ففى الوقت الذى تشير فيه بيانات ١٩٥٠ الى أن معظم الشركات كان نشاطها ينحصر فى ستة أقطار فقط ، بحيث لم تكن فى هذا الوقت تستحق لقب شركات متعددة الجنسية ، نجد أن بيانات ١٩٧٠ تشير الى أن معظم الشركات تعمل فى أكثر من ستة أقطار بل وفى ٢٠ قطر الأمر الذى يدل على اتساع مطرد فى نطاق الشركات بحيث يكاد نطاق عمل عمل الشركة أن يصل الى العالم كله . ويتسع نطاق عمل الشركات متعددة الجنسية فى البلدان المتخلفة اتساعا كبيرا ، ففى عام ١٩٦٩ كان هناك فى البلدان المتخلفة ٧٧٦٩ شركة تابعة أو منتسبة تتوطن شركتها الأم فى الولايات المتحدة والبلاد الاوربية و ٥٠٪ منها تابعة للشركات الأمريكية ، ٢٥٪ منها للشركات البريطانية ، ١٠٪ للشركات الفرنسية وتستحوذ امريكا اللاتينية على ما يقرب من ٦٠٪ من عدد الشركات المنتسبة للمؤسسات الأمريكية فى البلاد المتخلفة . وتحصل افريقيا على ٤٥٪ من الشركات البريطانية ، وآسيا على ٣٠٪ منها . ويتوطن فى افريقيا كذلك ٧٠٪ من الشركات الفرنسية التابعة فى البلاد المتخلفة ، ٢٣٪ من هذه الشركات تتوطن فى أمريكا اللاتينية على حين يستحوذ ٥٠٪ من الشركات التابعة الألمانية ولا يتوطن آسيا وافريقيا سوى ٢٥٪ لكل منها من الشركات الألمانية (٧) .

ولا يقتصر الأمر على اتساع نطاق عمل الشركات متعددة الجنسية ، بل يشتمل أيضا على اتساع حجمها بالمقارنة ببقية مشروعات الاقتصاد القومى البلد الأم الذى يوجد فيه مركزها الرئيسى ، واتساع ميزانيتها وحجم مبيعاتها السنوية بحيث تبدو أكبر قدره من دول قومية عديدة . فقد أكدت أرقام منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية لعام ١٩٧١ أن هناك ٦٥٠ شركة متعددة الجنسية يصل اجمالى مبيعات كل منها الى ٧٧٣ بليون دولار سنويا وتعتمد الشركات متعددة الجنسية اعتمادا كبيرا على العوائد

(٧) محمد السيد سعيد ، **مرجع سابق** ، ص ص ١١٨ — ١١٩ .

الخارجية حيث تنتشر استثمارتها خارج نطاق مركزها الرئيسى . وينعكس ذلك فى زيادة نسبة الأصول الموجودة فى الخارج الى نسبة الأصول الانتاجية للشركة ، وزيادة نسبة المبيعات فى الخارج الى جملة المبيعات السنوية للشركة . وبالمقارنة بين حجم الناتج القومى الاجمالى للبلد المضيفة للشركة بحجم مبيعات الشركة داخل هذا البلد نجد أن حجم هذه المبيعات يستنفذ كمية كبيرة من الناتج القومى قد تصل الى أكثر من النصف (٨) ويكشف الجدول التالى عن مقارنة بين مبيعات بعض الشركات والناتج القومى لعدد من الدول سنة ١٩٧٠ .

جدول رقم (٢)

مقارنة بين مبيعات بعض الشركات والناتج القومى الاجمالى لعدد من الدول سنة ١٩٧٠ (٩)

الدولة المضيفة	الناتج القومى الاجمالى بالبليون	الشركة	بلد الاصل	حجم المبيعات بالبليون دولار
هولندا	٢١ر١٨	جنرال موتورز	الولايات المتحده	١٨ر٧
السويد	٣٠ر٧٧	ستندر أويل	الولايات المتحدة	١٦ر٥٠
بلجيكا	٢٥ر٨٨	فورد	الولايات المتحدة	١٤ر٩٨
سويسرا	٢٠ر٣١	شيل رويال دوكش	هولندا / انجلترا	١٠ر٧٠
الدنمارك	١٥ر٥٧	آى بى ام	الولايات المتحدة	٧ر٥٠
النمسا	١٤ر٣٧	يونيليفر	هولندا / انجلترا	٦ر٨
النرويج	١١ر٣٨	فيليبس	هولندا	٤ر١٠
فنلندا	١٠ر٢٢	امبريال تيمكان	بريطانيا	٣ر٥٠
اليونان	٥ر٢٩	هويشت	المانيا	١ر٤٠
ايرلندا	٣ر٨٩	الكان	كندا	١ر٣٦

(٨) محمد السيد سعيد ، **مرجع سابق** ، ص ٤٣

(٩) محمد السيد سعيد ، **مرجع سابق** ، ص ٤٤

ومعظم الدول الواردة فى هذا الجدول دول متقدمة الأمر الذى يصبح أكثر خطورة فى الدول الفقيرة حيث تسيطر الشركات متعددة الجنسية فى بعض هذه الدول على معظم الناتج القومى • فقد بلغ مجموع استثمارات الشركات متعددة الجنسية فى العالم النامى عام ١٩٧٩ نحو ١٠٥ مليار دولار تسيطر على ٢٠٪ من الانتاج الصناعى و ٤٠٪ من الصادرات واستعادت هذه الشركات فى الفترة من ١٩٧٠ — ١٩٧٧ كأرباح مبلغ ٧٢٫٢ مليار دولار تمثل ١٨٠٪ تقريبا من مجموع الاستثمارات التى انفقتها فى نفس الفترة • وفى نهاية السبعينات بلغت أرباح الشركات متعددة الجنسية من تجارتها فى المواد الخام التى تنتجها المستعمرات وشبه المستعمرات السابقة عدا النفط نحو ٢٠٠ ألف مليون دولار لم يزد نصيب البلدان المنتجة فيها عن ٣٠ ألف مليون أى نحو ١٥٪ من أرباح هذه الشركات (١٠) • ويظهر من الاحصاءات الرسمية أن الشركات متعددة الجنسية حولت لحسابها الخاص بين سنتى ١٩٦٠ و ١٩٧٦ من البلاد النامية أرباحا بلغت نحو ٥٢٠٠٠ مليون دولار • وبلغت الأرباح المحولة فى سنتى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ نحو ٣٩٠٠٠ مليون دولار (١١) •

واضح اذن أن نطاق عمل الشركات متعددة الجنسية متسع ايما اتساع ، وأن نشاطها قد تغلغل فى اقتصاديات معظم دول العالم ان لم تكن جميعها والسؤال الذى يظهر فى أذهاننا بعد هذا العرض لنطاق عمل الشركات متعددة الجنسية هو : الى اى مدى يؤثر نشاط هذه الشركات على اقتصاديات العالم الثالث ؟ هل تسهم فى تحقيق التنمية أم أنها تصبح عقبة فى سبيلها ومن ثم فانها تكرس تخلف هذه المجتمعات ؟ هذه هى القضية التى سنتناولها فى القسم التالى من هذا الفصل ؟

---

(١٠) فؤاد مرسى مرجع سابق ص ١٦

(١١) الكلمة الافتتاحية للسكرتير العام بالنيابة لمنظمة تضامن الشعوب الافريقية فى مؤتمر اليونسكو عن دور الشركات عبر القومية واستراتيجية التنمية الاقتصادية ، من ٢٥ — ٢٧ ابريل ١٩٧٩ (باريس) ص ١٦ من الطبعة العربية لأعمال المؤتمر •

ثانيا ـ الشركات متعددة الجنسية وقضية التخلف :

هناك كثير من الخلاف حول الآثار التى يتركها نشاط الشركات متعددة الجنسية . فهناك من يتحمس لنشاط هذه الشركات ويعتبرها الأسلوب الوحيد والأفضل لنقل التكنولوجيا ورأس المال الى العالم الثالث ، كما أنها الأسلوب الأفضل لتدريب وتبادل رجال الادارة وكذلك تبادل المعرفة والخبرة . وبذلك فان هذا الفريق لا يرى أى شر فى نشاط الشركات متعددة الجنسية بل على العكس ينظر اليها على انها الأسلوب الذى يمكن أن يتحقق من خلاله تنمية العالم الثالث . فنشاطها يؤدى الى ارتفاع الدخل فى هذه الدول والى تنمية الموارد الطبيعية وتدريب القوى العاملة وزيادة الانتاج . انها باختصار تؤدى الى التنمية الاقتصادية الاجتماعية لهذه الدول . وفى مقابل هذا الفريق هناك فريق من النقاد الذى يرى ان نشاط الشركات متعددة الجنسية لا يؤدى الى نقل التكنولوجيا بل تحتفظ بكل ما هو جديد ومتقدم فى الدول الرأسمالية المتقدمة ، كما ان نشاطها هو السبب وراء العجز فى ميزان مدفوعات دول العالم الثالث ، بل ان هذا النشاط يؤدى الى اضطراب النظام النقدى على مستوى العالم كله (١٢) .

وتعكس هاتان الوجهتان من النظر رؤيتين نظريتين لمشكلات العالم الثالث . فوجهة النظر الأولى نابعة من الاطار الفكرى لنظرية التحديث الغربية التى تقول بمزيد من التنمية والتطور لدول العالم الثالث كلما ازداد اتصالها الاقتصادى والاجتماعى بالدول الغربية ، والشركات متعددة الجنسية فى هذه الحالة تصبح أحد الأوعية الأساسية لهذا الاتصال بين العالم الثالث والدول الغربية الرأسمالية أما وجهة النظر الأخرى فانها نابعة من نقاد هذه النظرية ، وخاصة من أنصار نظرية التبعية ، الذين يرون فى نشاط الشركات متعددة الجنسية تدمير لاقتصاديات العالم الثالث ومزيد من تبعيته

---

(١٢) . P. Gunnemann, «Introduc'ion» in J.P. Gunnemann (ed.) **Th: Naticn-State and transnational corporations in conflict,** Protger Publishers ; New York, 1975. p. xix.

للدول الغربية الرأسمالية . وقد لاقت وجهة النظر الثانية رواجا كبيرا بين الباحثين فى العالم الثالث من ذوى الميول النقدية تجاه نظرية التحديث . ويعتمد هؤلاء فى تعضيد وجهة نظرهم على تفنيد المزايا التى يدعى المتحمسون لنشاط الشركات متعددة الجنسية أنها تحققها وتفنيد هذه المزايا واحدة بواحدة من واقع بيانات مأخوذة من مجتمعات العالم الثالث . ونحاول فيما يلى أن نعرض لهذه الادعاءات مع تفنيدها بالحقائق المستقاة من المجتمعات المتخلفة لنرى الى أى مدى يمثل نشاط هذه الشركات خطورة على اقتصاديات العالم النامى .

١ — يقال دائما أن الشركات متعددة الجنسية تسهم فى تدفق المال الى الدول النامية عن طريق الاستثمارات التى تقوم بها مما يسهم فى تحسين ميزان مدفوعات هذه الدول ويقدم خدمات اضافية لم تكن تعرفها هذه الدول من قبل . ولكن هذا الادعاء يبدو زائفا أمام الحقائق الاقتصادية عن الدول النامية . فنشاط الشركات متعددة الجنسية لا يساهم فى تراكم رأس المال فى الدول المضيفة لهذه الشركات وانما يساهم على العكس من ذلك فى امتصاص رأس المال منها . ويوضح الجدول رقم (٣) جملة ما يستنفذ من رأس المال فى الدول النامية موزعا على بنود مختلفة . وتكشف بيانات الجدول عن حقيقة أساسية وهى أن طبيعة التبادل بين البلدان النامية والبلدان الصناعية تقوم على اللاتكافؤ الذى من خلاله تمتص فوائض البلدان النامية فى شكل تسديد للديون أو تحويل الأرباح .. الخ وتكون النتيجة هى تفوق التحويلات من البلدان الصناعية . ولنتأمل فقط الرقم الخاص بتحويل الأرباح وهى أرباح للشركات الكبرى العاملة فى العالم الثالث ، فقد بلغ مجموع الأرباح المحولة فى عام واحد من ١٧ — ١٨ مليار دولار ويعد هذا رقما كبيرا فى مقابل الناتج القومى الدول النامية ، بل يمكن القول أن هذا الرقم — ويمكن أن نضيف اليه أرقاما أخرى من الجدول — هو استقطاع حقيقى من هذا الناتج القومى .

جـدول رقم (٣)

جملة ما استنزف من البلدان النامية

عـام ١٩٧٩ (١٣)

مدفوعات البلدان النامية الى البلدان الصناعية	مليار دولار
تسديد الديون	٧١-٧٣
تحويل الأرباح	١٧-١٨
تصدير رأس المال الخاص	٤٠-٤١
خسائر أسعار التبادل الخارجى	٢٤-٢٦
الشحن والتأمين	٤ - ٥
نقل التكنولوجيا ونزيف العقول	١٦- ١٨
خسائر استخدام رأس المال المحلى	٣ - ٤
خسائر التقلبات النقدية	١٢-١٤
مجموع التحويلات الى البلدان الصناعية	١٨٧-١٩٩
مجموع التحويلات من البلدان الصناعية	٧١
العجز	١١٦-١٢٨

ولا شك ان هذا الكم من التحويلات من الدول النامية يؤثر على ميزان مدفوعاتها ولا يؤدى الى اصلاحه على ما يذهب المتحمسون الى دور الشركات متعددة الجنسية . وتكفى الاشارة الى أن دول العالم الثالث قد شهدت تدهورا فى ميزان مدفوعاتها فى العشر سنوات الماضية وهى السنوات التى

---

(١٣) فؤاد مرسى مرجع سابق ، ص ٢٤ .

اشتد فيها نشاط الشركات متعددة الجنسية على أثر أزمة الكساد فى الدول الصناعية . وكان التضخم وتراكم الديون هما المؤشرين الواضحين على انعكاس هذه الأزمة على اقتصاديات العالم الثالث . وتكفى الاشارة الى أن العجز فى ميزانية ما أصبح يعرف « بالأقطار النامية غير البترولية » قد ارتفع من ١١ بليون دولار عام ١٩٧٣ الى ٣٨ بليون دولار عام ١٩٧٥ وهو مستمر فى الزيادة منذ ذلك الحين بمعدل يتراوح بين ٢٥ — ٣٠ بليون دولار .

٢ — وتعد قضية نقل التكنولوجيا من القضايا التى يدافع بها المتحمسون لدور الشركات متعددة الجنسية فى عملية التنمية ، حيث يذهبون الى أن هذه الشركات تسهم فى ادخال التكنولوجيا الحديثة الى الدول المضيفة كما أنها تقدم فرص عمل لأبناء هذه الدول . ولكن البيانات المستقاة من العالم الثالث تدل على أن دول العالم الثالث تدفع ثمنا باهظا لنقل التكنولوجيا ، كما أن التكنولوجيا التى تحصل عليها ليست هى التكنولوجيا الحديثة وفضلا عن ذلك فان التكنولوجيا لا تسهم فى خلق فرص للعمالة بقدر ما تسهم فى زيادة البطالة كما أنها تزيد من حدة الفروق فى توزيع الدخل (١٤) .

ان نقل التكنولوجيا الى العالم الثالث يتكلف نفقات باهظة . فالى جانب الأسعار المكلفة للمعدات التكنولوجية ، تتحمل دول العالم الثالث نفقات الصيانة وأجور المساعدة الفنية والتدريبية ، فضلا عن أن كثير من المعدات التكنولوجية تنقل من خلال وسطاء يضيفون الى أسعارها الفعلية تكلفة السمسرة والوساطة ومن ناحية أخرى فان التكنولوجيا التى تعتمد عليها البلاد الصناعية تعتمد على أقل عدد من الأيدى العاملة فى حين أن بلدان العالم الثالث تحتاج الى تشغيل الأيدى العاملة المعطلة فيها (١٥) . ولذلك فان

(١٤) R. Miller, «the Multinational corporation and the exercise of power, latin America» in said et al (eds) op. cit., p. 66.

(١٥) بيير كومو ، « الطابع الدولى التدريب المهنى » المؤتمر الدولى بشأن الشركات عبر القومية ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨ .

التكنولوجيا التى تنقلها هذه الشركات لا تتلاءم مع طبيعة قوة العمل فى العالم الثالث ، بل انها تسهم فى تشغيل أعداد أقل بكثير من طاقة العمل فى هذه البلدان . وفضلا عن ذلك فان القطاعات التى تستخدم فيها الشركات متعددة الجنسية التكنولوجيا الحديثة فى العالم الثالث تتميز عن غيرها من قطاعات الاقتصاد بزيادة الأجور ويؤدى ذلك الى خلق ضرب من الازدواجية فى الاقتصاديات التابعة حيث توجد « الجيوب » المتطورة فى قلب المجتمع المتخلف بل ان هذه الجيوب المتطورة تحاول لتحقيق مصلحة الشركات التى تديرها أن تنمى صناعة المواد التخليقية التى تحل محل المنتجات الطبيعية . ثم انها من ناحية أخرى تحاول ان توجه التعليم والتدريب نحو خلق المهارات التى تحتاجها البلاد المتقدمة مع العمل على استنزاف هذه المهارات وجذبها الى البلاد المتقدمة (١٦) .

٣ — واخيرا يقال ان الشركات متعددة الجنسية تساهم فى خلق قاعدة صناعية فى العالم الثالث وتعمل على تغيير نظم الانتاج التقليدية المرتبطة بالزراعة والرعى الى نظم راسمالية تلعب فيها الصناعة دورا اساسيا . ويستشهد المتحمسون لنشاة الشركات متعددة الجنسية على ذلك بضرب أمثلة بالنجاح الذى تحقق فى هونكونج وتايوان وكوريا الجنوبية ، حيث يميل البعض الى تسميتها « بمعجزات الشرق الأقصى » كما يدافعون عن انشاء المناطق الحرة فى الدول النامية لتسهيل عملية الاستيراد والتصدير ولتسهيل نقل التكنولوجيا اللازمة لقاعدة الصناعية . ولكن مهما كان الدفاع عن تجارب الشرق الأقصى وعن المناطق الحرة ، فان البيانات تكشف عن أن النشاط القائم فى هذه المجتمعات وفى غيرها من مجتمعات العالم الثالث لا يساهم فى تنمية الخدمات الأساسية التى يجب أن توفر للسكان عند الحد الأدنى ، طالما انه تصنيع تابع تسيطر عليه الشركات متعددة الجنسية . فاذا ما فهمنا التنمية بمعنى التغلب على

---

(١٦) ماريان جيلدنر ، « بعض جوانب نقل التكنولوجيا الى البلاد النامية عن طريق الشركات عبر القومية ، فى **المرجع السابق** ص ١٦٤ .

الفقر واقامة مجتمع يحقق اكتفاءا ذاتيا ويعتمد على نفسه اعتمادا أساسياً ، فان ما يطلق عليه « بالمعجزات » فى بعض دول الشرق الأقصى لا يمثل نجاحا حقيقيا للتنمية فى هــذه الدول حيث أن الهدف الرئيسى لاقامــة الصناعات فى هذه الدول هو الاستفادة بالعمالة الرخيصة الماهرة والخاضعة فى نفس الوقت لتحقيق عائد أكبر ، ولم تؤثر هذه الصناعات التابعــة على خلق دولة رفاهية فى هذه البلدان يتساوى فيها الجميع فى الحصول على الخدمة الاجتماعية . ففى هونكونج على سبيل المثال نجد أن الخدمات الطبية مكلفة جدا ولا تتجه الحكومة نحو التوسع فى هذه الخدمات لكى لا تضطر الى دفع الضرائب الأمر الذى يؤثر على معدل الاستثمار . ولا يوجد فى هونكونج تعويض للبطالة ، ولا يدفع للعامل الا عن يــوم العمل الذى يؤديه وهناك كثير من العمال غير الدائمين ــ كعمال البناء ــ يسافرون لمسافات بعيدة طويلة وقد يجدون عملا أو لا يجدون . ولا توجد ضوابط لتنظيم عمالة الأطفال الذين لا تتكفل الدولة بتعليمهم الا لسن الحادية عشر . ويبلغ عدد الســكان حوالى ٣ر٤ مليون نســمة ، فى حين أن عدد المستشفيات العامة لا يتعدى خمسة مستشفيات فيهم واحدة للأمراض النفسية . ويعيش نصف السكان تقريبا فى مساكن تابعة للقطاع العام وهى مساكن ليس بها مياه جارية ولا دورات مياه . وتشير الاحصاءات الى أن هناك ١٤٠ الف أسرة تعيش فى حجرات ضيقة و ٤٠ ألف أسرة فى منــازل آيلة للسقوط و ١٧٠ ألف أسرة تعيش فى عشش (١٧) وتشير هذه البيانات الى أن ما يطلق عليه بالمعجزة انما هى معجزة على حساب الجماهير الفقيرة من الشعب . ويمكن أن نستخلص من هذه البيانات حقيقة جوهرية وهى أن اعتماد دول العالم الثالث على القروض الخارجية والسماح للشركات متعددة الجنسية لاختراق الاقتصاد القومى وغزوه من الداخل لا يؤدى على المستوى الاقتصادى الا الى شكل من أشكال التصنيع التابع الذى يفيد الشركات أكثر من البلدان المضيفة لها .

---

(١٧) انظر محمد الجوهرى وآخرون ، **تنمية العالم الثالث** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٣٠٠ .

كما يؤدى على المستوى الاجتماعى الى تزايد حدة الفروق بين الطبقات فتمويل الصناعات التى تقام فى العالم الثالث بواسطة الشركات متعـددة الجنسية لا تعود على بلدان العالم الثالث بأى نفع طالما أن هذه الشركات قد أثقلت هذه البلدان بالديون الخارجية . فما هو مستحق على بلدان العالم الثالث من فوائد وأقساط للديون (وهو ما يطلق عليه خدمة الديون) يفوق بكثير أى استثمارات جديدة فى هذه البلدان . ففى الفترة من ١٩٧٠ــ١٩٧٣ وصل حجم المدفوعات الخارجية لدول العالم الثالث ٣٫٦ اضعاف الاستثمارات الجديدة (١٨) .

ويمكن أن ينسحب هذا الحديث على آثار المناطق الحرة ايضا . فقد انتشرت ظاهرة إنشـاء المناطق الحرة فى دول العالم الثالث بايحاء من الشركات متعددة الجنسية والقوى السياسية التى تساندها . واعتبرت كثير من الدول إن انشاء مثل هذه المناطق هو الأسلوب الأمثل لتنمية صناعات محلية يمكن تصديرها والحصول منها على عملات صعبة فضلا عن توفير العملات التي تدفع في إستيراد كثير من السلع وهى عملية تسـهم فى تحسين ميزان المدفوعات . ولكن الواقع فى بلدان العالم الثالث التى اقامت مثل هذه المناطق يكشف عن أنها لم تحقق أيا من هذه الوظائف ، فقد تراكمت الديون وازداد التضخم ، وتحولت هذه المناطق الى أرصفة تصدير واستيراد ، وهى عملية لاتعود بالنفع على الدولة المضيفة للشركات ، فقد إستغلت الشركات متعددة الجنسية هذه المناطق لتسهيل استيراد المواد الأولية التى تحتاجها بأسعار رخيصة ، وفى ترويج السلع التى تنتجها بأسعار محددة عالميا ، وتكون النتيجة فى كل الظروف لا تكافؤ فى التبادل وخسارة العالم الثالث (١٩) .

وبناء على هذه البيانات فاننا نلاحظ أن الشركات متعددة الجنسـية تساهم فى أحداث تغييرات بنائية فى دول العالم الثالث لايمكن تجاهلها . ولكن هذا التغير ينتهى دائما الى أن تتحكم الشركات متعددة الجنسية فى التكنولوجيا

(١٨) المرجع السابق ، ص ٣٠٤ .
(١٩) انظر كتاب الأزمة فى العالم الثالث ، ص ١٠٢ وما بعدها .

ومصادر التمويل الأمر الذى يؤدى إلى مزيد من التبعية . لقد ادى نشاط الشركات متعددة الجنسية الى ان تزداد الغالبية العظمى من سكان العالم الثالث (حوالى ٦٠٪ من سكان العالم) فقرا فى حين تزداد الأقلية الغنية ٣٠٪) غنى . كما أنه يؤدى الى ازدياد حدة التباين الاجتماعى داخل مجتمعات العلم الثالث نفسه (٢٠) . ليس هنك من شك فى هذه الشركات تمارس نشاطا احتكاريا يرتبط — كما يذهب فؤاد مرسى بحق — باستراتيجية السيطرة الاقتصادية على بلدان العالم النامى بحيث تبقى هذه البلدان ضمن اطار السوق الراسمالية واطار تقسيم العمل الدولى من ناحية ، وبحيث لا يتحقق داخلها الا شكل التطور الراسمالى الذى ترغب فيه هذه الشركات الاحتكارية من ناحية اخرى (٢١) على أن هذه الآثار الاقتصادية والاجتماعية ليست منعزلة عن الآثار السياسية . بل لعل الآثار السياسية تكون اكثر اهمية من حيث انها ترتبط بهوية المجتمع والدولة ودرجة سيطرة النظام السياسى فى المجتمع على ما يقع فى نطاق سيادته . ولذلك فقد أثير نقاش عملى خصب حول علاقة الشركات متعددة الجنسية بالدولة كجهاز سياسى تحكم فى نطاق سيادته على رقعة من الأرض . وسوف نكرس ما تبقى من هذا الفصل لمناقشة هذه القضية .

ثالثا — الشركات متعددة الجنسية وسيادة الدولة :

واضح مما سبق ان النطاق الذى تعمل فيه الشركات متعددة الجنسية كبير وأن تأثيرها على اقتصاديات العالم الثالث تأثير بالغ . والأمر كما أكدنا قبل قليل لا يرتبط بالاقتصاد فحسب ، بل يرتبط بالسياسة أيضا . والسؤال الذى يطرح حول علاقة الشركات متعددة الجنسية بالدولة ونطاق سيادتها يبدأ — بقضية نظرية محضة . هل يمكن للامبريالية الراسمالية — بصورتها المعاصرة أن تخلق لنفسها أساسا عالميا مستقل عن سيطرة الدولة ، ومن ثم تفقد الدولة جزءا من سيادتها ، على أقل تقدير أو تفقدها

(٢٠) انظر مقال موللر السابق الاشارة اليه ، ص ٥٥ .
(٢١) انظر مقال فؤاد مرسى السابق الاشارة اليه ص ١٩ .

كلها على اكثر تقدير . ويمكن طرح هذا السؤال بصيغة اكثر تجريدا : هل يمكن للامبريالية أن تخلق بنية تحتية قوية تخضع كافة اشكال البنية الفوقية — كالدولة والقانون — لخدمة مصالح البرجوازية الامبريالية ؟ أم أن الأبنية الفوقية المختلفة — وعلى رأسها الدولة التى لها اليد العليا ولا يمكن للامبريلية العالمية أن تتسرب وتنتشر الا بارداتها ؟ واذا ما إخذنا هذا السؤال من المستوى النظرى المجرد الى المستوى الامبيريقى فانه يطرح على النحو التالى :

ايهما اقوى اجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية ؟ أم الشركات متعددة الجنسية ؟ واذا كان لنا أن نجيب على هذا السؤال بمستواه النظرى ومستواه الامبيريقى فان علينا أن نتعرف اولا على طبيعة المد الامبريالى المعاصر ، ثم نرى الى اى مدى يعتبره البعض خطرا على سيادة الدولة .

يفرق الباحثون بين مراحل مختلفة من التوسع الامبريالى . فالتوسع الامبريالى فى الوقت الحاضر يختلف عن المراحل السابقة (التى شهدت مرحلة التوسع الاستعمارى) ، ومرحلة دمج المجتمعات التابعة فى النسق الرأسمالى الذى أخذ يكرس استثمارات رأس المال فى المجال الصناعى ، ثم مرحلة الامبريالية والتى ارتبطت بالهيمنة الكاملة من جانب الدول الرأسمالية على الدول التابعة (٢٢) أن أهم ما يميز السيطرة الرأسمالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الراهن أنها تقوم على عمليتين رئيسيتين هما : (٢٣) عملية تحول الانتاج الى انتاج عالمى internationalization of production

(٢٢) انظر حول مراحل الامبريالية :

Marry Magdoff, «The phases of Imperialism» **Monthly Review,** 1968.

(٢٣) كان بولانتزاس Internationalizationpoulanteza اول من طرح مفهوم وذلك فى كتابه « **الطبقات فى الرأسمالية الحديثة** » ، وكان سمير امين اول من طرح مفهوم التمفصل فى كتابه « **التراكم على المستوى العالمى** » .

أو تدويل الانتاج كما يقل بتحفظ (٢٤) وعملية التمفصل «disarticulation»

١ ــ تشير عملية تحويل الانتاج الى انتاج عالمى الى محاولة دمج البرجوازية المحلية فى اطار عمل الشركات العالمية ، ليس فقط من خــلال علاقات السوق ، وانما من خلال علاقات الانتاج أيضا .

٢ ــ أما عملية التمفصل فأنها تشير الى خلق قطاع صناعى وزراعى رأسمالى بشكل مستقل عن التحولات الداخلية لعلاقات الانتاج . بمعنى فرض قطاع رأسمالى فى قلب القطاعات الانتاجية المحلية يتمفصل معها ويسخرها لخدمته .

وتنتج العملية الثانية عن العماية الأولى . فقد شهد العالم المعاصر توسعا رأسماليا فى صورة زحف رأس المال الأجنبى الى الدول الفقيرة ، حيث الأيدى العاملة الرخيصة والمواد الخام المتوفرة . حقيقة أن هــذه العملية قديمة ولكن ما يميزها فى عالمنا المعاصر هو ارتباطها بالشركـــات متعددة الجنسية التى شــكلت اخطبوطا اقتصاديا عالميا يسيطر عــلى اقتصاديات العالم ، وما يميزها أيضا هو ذلك الاندماج العالمى بين فئات البورجوازية . بمعنى اندماج البورجوازية العاملة فى التجارة والصناعات الصــــغيرة فى المجتمعات المتخلفة فى النشاط الاقتصادى الذى تمارســـه البرجوازية العالمية من خلال الشركات متعددة الجنسية بحيث نكاد نقترب من الوقت الذى توجد فيه برجوازية عالمية واحدة ولها جناح محلى فى التوابع وجنـــاح مركزى فى العواصـــم الكبرى ، وطبقـــة عاملة واحـــدة ولهـــا

---

(٢٤) انظر :

N. Poulntzas, classes in contemporary cpitalism, New left books, London, 1975.

— S. Amin, Accumulation on a world scale, Monthly Review Press, London, 1974.

جناح محلى فى التوابع وجناح عالمى فى العواصم (٢٥). كما إننا نقترب من الوقت الذى يصبح فيه راس المال عالميا وتصبح فيه العملية الانتاجية التى تتم داخل نطاق أى مجتمع قومى لها الطابع العالمى من حيث التمويل والتسويق . ان عملية تحويل الانتاج من النطاق المحلى الى النطاق العالمى قد خلق داخل مجتمعات عديدة فى العالم الثالث قطاعات راسمالية متقدمة اذا ماقورنت بالقطاعات الأخرى فى مجال الاقتصاد وذلك فى مجال الصناعة والتجارة والزراعة . ولكن هذا القطاع الراسمالى الذى غرس فى التكوين الاجتماعى القديم لا ينفصل عن هذا التكوين وانما يسخره لحسابه بحيث تتحول اية قيمة فائضة منه الى القطاع الراسمالى الذى يحول جزءا كبيرا منها الى خارج المجتمع .

ولقد لعبت سياسات الدولة فى بلدان كثيرة من العالم الثالث دورا كبيرا فى تنمية هذا القطاع الراسمالى سواء بتشجيع الأنشطة الراسمالية أو بدخول الدولة فى مجال النشاط الاقتصادى الصناعى والزراعى . كما أن السياسات التى تنتجها الدولة فى العالم الثالث كثيرا ما تشجع على الاستثمارات الخارجية التى تتم بواسطة الشركات متعددة الجنسية وكثيرا ما ينشأ قدر من التوتر أو الصراع بين هذه السياسات وبين أهداف ومصالح الشركات الأجنبية خاصة فى الدول التى تنتهج سياسات وطنية اشتراكية . لصالح من يحل هذا الصراع ، وهل تتحول الدولة التى تسهل هى نفسها عمل الشركات متعددة الجنسية وتسن القوانين من اجل خلق شرعية لنشاطها هل تتحول الى كبش فداء يذبح تحت أقدام هذه الشركات اذا ما أرادت ؟

يذهب روبين مورى R. Murray (٢٦) الى أن فترة ما بعد الحرب قد

---

(٢٥) انظر حول تحليل البناء الطبقى على مستوى عالمى : أحمد زايد ، **البناء السياسى فى الريف المصرى** ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١ الفصل الثالث وانظر أيضا سمير أمين ، **قانون القيمة والمادية التاريخية** ، ترجمة صلاح داغر ، دار الحداثة ، الطبعة الأولى ١٩٨١ ، ص ٥٨ .

(٢٦) R. Murray, The internationalization of capital and Nation states, **New left Review**, No. 667. pp. 84-109.

شهدت اضفاء الطابع العالمى على رأس المال Internationalization فى شكل رأس المال التجارى والاستثمارى والتمويلى . بحيث أصبحنا نسمع فى كل دولة عن التجارة الخارجية والاستثمارات الخارجية والتمويل الخارجى . ولا يميل رأس المال الى أن يرتبط بمجتمع معين بل يسعى دائما الى حيث يتضاعف فوائده . ومن ثم فان اضفاء الطابع العالمى على رأس المال يؤدى الى اضعاف الدول الأم (الرأسمالية) . وتصبح مهمة الدولة هى تسهيل مرور رأس المال وخلق الظروف التى تهيىء له الانتقال من مكان الى آخر (تم الاشارة الى هذه الوظائف من قبل) .

لقد حدث منذ ما بعد الحرب شكل من الانفصال بين أنشطة الدولة وانشطة الشركات العالمية الكبرى ، واصبحت الأخيرة بعد أن نجحت فى اضفاء الطابع العالمى على رأس المال هى المؤسسة الاقتصادية المسيطرة على العالم الرأسمالى . واصبحت الدول فى شتى أنحاء العالم تؤدى الوظائف التى تخدم هذه المؤسسة المسيطرة ، فهذه الشركات لا تسخر دولة بعينها أو مجتمع بعينه لخدمة أغراضها وانما تستخدم دولا عدة حيثما يمتد نشاطها .

ولقد أدى هذا الى أن تصبح الدولة مؤسسة ضعيفة فى مقابل هذا الاتساع والامتداد للشركات العالمية الكبرى ، وأصبحت غير قادرة على ضبط نشاط هذه الشركات وبالتالى على الاقتصاد بشكل عام .

وقد اكد ستيفن هايمر . Hymer ما ذهب اليه مورى حيث أكد فى مقال مبكر عن الشركات متعددة الجنسية (٢٧) أن نشاط الشركات متعددة

---

(٢٧) انظر : R. Murray, The internationalization of capital and Nation states, Newleft Reivew, No. 67, pp. 84-109.
Hymer «The Efficiency, contradictions, of multinational corporations.

وقد نشر هذا المقال ضمن المجلد التالى الذى نشر فى ذكرى وفاة ستيفن هايمر .

الجنسية يؤدى الى اقامة نظام امبريالى عن طريق نظام مركزى لاصدار القرارات وخلق تقسيم للعمل بين الأمم يناظر تقسيم العمل الموجود بين مستويات مختلفة من الجماعات داخل المجتمع الواحد واهتم هايمر فى مقال لاحق (٢٨) بالنتائج التى تترتب على تشجيع الدولة للاستثمار الأجنبى الذى تقوم به الشركات متعددة الجنسية فى نطاق سيادة الدولة . ولعله النتيجة السابقة التى اكد عليها هايمر تكمن فى ان الدولة عندما تسمح الشركات متعددة الجنسية بالاستثمار على ارضها فان ذلك يؤدى الى اضعاف الانجاز (الآداء) القومى بالمقارنة باداء الشركات ذوى الكفاءة العالمية ويترتب على ذلك بالتالى أن تضعف الدولة ويفلت الزمام فى تنظيم الشركات والاشراف عليها .

ولكن يثار هنا سؤال على جانب كبير من الأهمية . اذا ما كان للدولة وظيفة اقتصادية فى تنظيم الانتاج والسوق وفى تسهيل عمليات الانتاج والتوزيع ، فكيف يتسنى للشركات متعددة الجنسية أن تعمل بدون دولة قوية تنظم لها العملية الانتاجية وتضع لها القواعد والقوانين التى تضمن لها تراكم مستمر فى راس المال . الا يثير القول بأن الشركات العالمية تستطيع ان تعمل مستقلة عن الدولة تناقضا اذا سلمنا بالوظيفة الاقتصادية للدولة والتى يؤكد عليها اصحاب هذه الوجهه من النظر انفسهم .

الواقع أن هايمر ورفورن قد حاولا حل هذه الاشكالية النظرية بالقول بأن الشركات متعددة الجنسية تتطلب دولة متعددة الجنسية أيضا . مثل هذه الدولة لم توجد بالفعل ، ولن تظهر الى الوجود بسرعة الا انها احد

R. cohen et al (eds.) **the Multinational corporation : radical Approach**, cambridge university Press, 1949, I.

(١٨) كتب هايمر هذا المقال بالاشتراك مع روبرت روفرسون
R. Rovirthorn

انظر :
S. Hymer and Rovithorn corporations and International oliqopaly», in op. cit., chap. 8.

البدائل المطروحة ولقد بلور هايمر هذه الفكرة فيما بعد حيث أكد على وجود نسق سياسى عالمى جديد يحمى الرأسمالية العالمية . ولقد صاحب ظهور الشركات متعددة الجنسية واتساع نشاطها على مستوى العالم ، صاحب ذلك ظهور سوق عالمى أيضا ، ولقد أدى ظهور هذا السوق بدورة الى خلق طبقة رأسمالية عالمية لديها وعى عالمى تستمده من الأساس الذى تسيطر عليه على مستوى العالم . فلم تعد الحروب بين الدول الرأسمالية تخدم مصالح هذه الدول ، ونجد بدلا من ذلك أن روابط قوية تظهر بين رأس المال هنا وهناك من أجل اقامة بناء فوقى للنظام العالمى (٢٩) .

ويدل ذلك على أن القائلين بهذا الرأى ينظرون الي ما يسمى بالنظام العالمى الجديد لا على أنه محاولة لخلق توزيع عادل للقيم بين شمال العالم المتقدم وجنوبه المتخلف على ما يدعى مرجوا هذه الفكرة ، ان مثل هذا النظام العالمى الجديد هو محاولة لخلق الاجماع العالمى على توزيع القيم القائمة بالفعل . أنه محاولة لخلق البناء الفوقى (الاطر السياسية والقانونية والثقافية) اللازم لحماية رأس المال المسيطر على شمالى العالم وجنوبه . وسوف لا تستفيد دول العالم الثالث من هذا النظام قدر استفادة الدول صاحبة رأس المال ، أن النظام العالمى الجديد المرتقب ماهو إلا الاطار السياسى والقانونى لشكل تقسيم العمل الذى يشهده العالم المعاصر والذى يقوم على هيمنة الدول الرأسمالية وتبعية دول العالم الثالث ، تراكم رأس المال فى الدول الغنية ونزوح رأس المال من الدول الفقيرة ، فى كلمة واحدة الذى يقوم على اللامساواة المطلقة بين الدول المشكلة لبناء العالم المعاصر .

ولعل المنظمات العالمية ــ كالأمم المتحدة وهيئاتها ــ هى بداية لتكوين هذه البنية الفوقية العالمية . فبالرغم من أن هذه المنظمات لها صفة الاستقلالية ، الا أن الدور الفعلى الذى تقوم به يساعد الدول الرأسمالية

---

(٢٩) S. Hymer, «The Internationalization of Capital» in Ibid., chap. 3.

الكبيرة أكثر مما يساعد الدول الفقيرة هذا اذا اعتبرنا أن المساعدات الاقتصادية التى تقدمها هذه المنظمات الى الدول الفقيرة لا تعدو ان تكون شكلا من أشكال الاحسان الدولى ، والمتأمل لطبيعة صناعة القرار داخل هذه المنظمات والقوى المسيطرة عليه ، يجد انه ينتهى دائما فى صالح الدول الأقوى ، واذا ما حدث وجاء فى صالح الدول الأضعف فانه لا ينفذ وافكر فى هذا السياق فى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الخاص بانسحاب الدولة المسماة باسرائيل من الأرض التى احتلتها عام ١٩٦٧ .

ولكن يظهر فى مقابل هذا الرأى رأى آخر ينكر فكرة ضعف الدول فى مقابل توسع رأس المال على النطاق العالمى وتخطيه لحدوده الاقليمية الى حدود أخرى . فلقد كتب Bill warren مقالا بعنوان « كيف يكون رأس المال عالميا » (٣٠) ، How International is capital ? يرد فيه على روبين مورى . ذهب وارين الى القول بأن عالمنا المعاصر يشهد بحق ظاهرتين على جانب من الأهمية : أولاهما تخطى رأس المال لحدود الاقليمية وزحفه على المجتمعات الأخرى بحثا عن الربح الأكبر ، وثانيهما : نشأة التحالفات الاقتصادية كما هو الحال فى السوق الأوربية المشتركة . غير أن نشأة هاتين الظاهرتين لا يعنى أن رأس المال قد قضى على قوة الدولة أو حتى قد فاق هذه القوة وخلق لنفسه مؤسسة اقتصادية مستقلة . ان عكس ذلك هو الصحيح فأى حركة لرأس المال ما هى الا انعكاس لسياسات الدولة الأمر الذى يدل على أن الدولة ما تزال قوية فى مقابل رأس المال . وكتب وارين فى تفسير ذلك يقول « أن أهم ما يميز امتداد الأنشطة الانتاجية للشركات الصناعية عبر الحدود وكذلك نشأة السوق المشتركة هو أن كل منهما كان نتيجة مباشرة مقصودة للسياسات المدروسة التى تبنتها الدول — الأمم (التأكيد موجود فى الأصل) لقد جاءت الليبرالية التى شهدتها

---

(٣٠) Bill Warren, «How International is capital ? New left review, No. 63 1971 pp. 83-88.

التجارة العالمية والتمويل العالمى فيما بعد الحرب نتيجة لسياسة الدولة وكانت هذه الليبرالية هى التى منحت الشركات الصناعية القدرة والحافز لكى تنقل نشاطها الانتاجى الى الخارج لكى تستفيد من التنوع فى حجم ونمو السوق ، ومن مستوى التكاليف والفروق فى التكنولوجيا . وفضلا عن ذلك فان حركة دمج الشركات التى ظهرت فى السنوات الأخيرة فى معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة ، مع ما صاحبها من اتساع للتنافس فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى الحر ، كل ذلك كان الى حد كبير نتيجة لسياسة الدولة القومية (التأكيد موجود فى الأصل) . وتعتبر بريطانيا مثالا بارزا على ذلك . ان فكرة ضعف الدول القومية امام الشركات العالمية تعتبر فكرة خيالية كلية . أن الواقع يكشف عن أن الدول القومية تشجع بقصد خلق وحدات تنافسية ضخمة » (٣١) .

ويعتقد وارين أن هناك من الشواهد ما يدل على أن قوة الدولة فى أيامنا هذه تجاه الشركات الكبرى أعظم بكثير من أى وقت مضى . وهذا شىء متوقع طالما أن نمو حجم الشركات قد صاحبه توسع فى انشطة اقتصادية للدولة . فكلما قل عدد الشركات وزاد حجمها كما اصبحت الدولة أكثر قدرة على أن تطبق عليها السياسة الضريبية والنقدية . واذا ما ألقينا نظرة على الصناعات الأساسية فى انجلترا فسوف نلحظ على الفور الى أى مدى تعتبر الدولة قوية فى هذا المجال . فصناعة السفن والطائرات والكمبيوتر والطاقة النووية لم تكن لتوجد لولا تدعيم الدولة ، أو أنها كانت ستوجد فى نصف طاقتها الحالية . أن أى توتر يظهر بين الدولة والشركات ينتهى دائما الى تعاون بينهما فى قيام علاقة وثيقة بين الاقتصاد والسياسة . أن قبول مثل هذا التفسير يجنبنا ــ كما يذهب وارين ــ أحد المزالق الخطرة التى يقودنا اليها التحليل الذى قدمه مورى وهايمر . فالقول بأن اتساع الشركات المتعددة الجنسية وعبورها لحدود الاقتصاد القومى يخلق توترا بين الدولة وهذه الشركات ينتهى بضعف الدولة ، ان مثل هذا التحليل

(٣١) المرجع السابق ، ص ٨٤ .

يتضمن الاعتقاد بامكانية الفصل بين الاقتصاد القومى الرأسمالى وبين الدول التى تمثله وكأن لكل منهما مصالح مختلفة .

حقيقة أن الشركات متعددة الجنسية قد وسعت من نشاطها الى درجة أصبحت تهدد الكيانات القومية ، خاصة تلك الكيانات الضعيفة غير ذات التاريخ السياسى والثقافى العميق الجذور . وتخبرنا الأحداث المعاصرة فى العالم عن تدخل الشركات متعددة الجنسية فى أمور داخل الدول المضيفة لها ، الى درجة أنها قد تسهم فى التدبير لانقلاب عسكرى أو فى حفز الدول الكبرى للتدخل العسكرى لحماية مصالحها وأنا أفكر هنا بالتحديد فى حالات مثل شيلى وزائير التى تلعب فيها الشركات متعددة الجنسية دورا سياسيا بارزا ورغم ذلك فلا يمكن ان نعمم القول بأن الشركات متعددة الجنسية قد الغت سيادة الدول أو أنها أوشكت أن تفعل ذلك . فمثل هـذا التعميم تواجهه كثير من المحاذير الصناعية النظرية والامبيريقية . فمن الناحية النظرية يمكن أن يكون مسوغا القول بأن بنية عالمية قد ظهرت الى الوجود على أثر النشاط المكثف لشركات متعددة الجنسية ، ولكن وجود هذه البنية التحتية العالمية قد يكون غير مسوغ من الناحية النظرية اذا لم يكن هناك تجانس عالمى واضح فى أنماط الانتاج وعلاقات الانتاج ، واذا لم تكن هناك بنية فوقية عالمية تناظر البنية التحتية العالمية . فمن ناحية نجد أنه فى كثير من بلدان العالم الثالث تستمر الأنماط الانتاجية القديمة — الاقطاعية وشبه الاقطاعية والرعوية — فى الوجود برغم خضوعها على نحو ما لسيطرة النسق الرأسمالى العالمى . ومن الناحية الأخرى نجد أن مجتمعات العالم المختلفة تكشف عن تنوع فى نظمها السياسية والثقافية بحيث يستحيل الحديث عن بنية فوقية عالمية الا فى ضوء السيطرة السياسية للدول العظمى والسيطرة الثقافية الجماهيرية (ذات الطابع الاستهلاكى) القادمة من الدول الرأسمالية عبر وسائل الاتصال الحديثة وعبر شبكات التبادل التجارى .

ولكن بغض النظر عن مناقشة امكانية وجود بنية تحتية عالمية ، فان وجود الدولة فى حد ذاته يعتبر وجودا وظيفيا لتسهيل عمل الشركات متعددة

الجنسية . فهى التى تمنحها تصاريح الدخول وهى التى تسن القوانين التى تعمل فى ظلها وهى شريكة فى نشاطها الاقتصادى فى كثير من الأحيان . وهذه المساندة من جانب أجهزة الدولة يحقق للدولة ذاتها استمرارا ويضيف عليها مزيدا من الشرعية العالمية . ويمكن القول بناء على ذلك ، ان الدولة والشركات متعددة الجنسية لهما وجود مشترك ، ولهما أهداف مشتركة ، وكلاهما وظيفى لاستمرار الآخر .

وعند هذه النقطة يمكن أن تتحدد طبيعة العلاقة بين الدولة والشركات متعددة الجنسية . فتلك الأخيرة لم تلغ وجود الدولة ولا سيادتها ، وانما أصبح وجودها ضرورى لوجود الدولة الى الحد الذى يمكن معه القول بأن النشاط الاقتصادى والتجارى للشركات الكبرى أصبح أحد الأركان الأساسية فى بناء الدولة واستمراريتها فى الوجود . فكثير من الدول يمكن أن تنهار لو أنها أبطلت عمل هذه الشركات ما بين يوم وليلة اذ أنها ستتعرض لحصار اقتصادى عالمى وسوف تتوقف كثير من الأجهزة الاقتصادية داخلها ناهيك عن انهيار العملة المحلية . ونحن هنا لا ندافع عن وجود الشركات متعددة الجنسية وانما نحاول أن نؤكد حقيقة هامة وهى أن الأجهزة السياسية والاقتصادية فى العالم الثالث — خاصة — قد ارتبطت بعلاقات تبعية بالدول الرأسمالية الى درجة أن وجودها وشرعيتها يرتبطان بهيمنة النسق الرأسمالى العالمى . وحقيقة أخرى أكثر أهمية وهى أن هذه العلاقة علاقة منتجة للتخلف الاقتصادى والاجتماعى ، وعلى دول العالم الثالث أن تدرك هذا جيدا لكى تتحدد استراتيجياتها فى المستقبل فى ضوء محاولة التخلص من السيطرة الاقتصادية والسياسية للدول الرأسمالية الكبرى ولتحقيق استقلال وطنى حقيقى .

الفصل السابع

حول دراسة الدولة والايديولوجية

فى الوطن العربى

مقدمـــة :

من المنطقى بعد هذا الحديث عن الدولة فى العالم الثالث أن نواجه السؤال الهام : وماذا عن الدولة فى الوطن العربى ؟ طبيعى أن الوطن العربى جزء من العالم الثالث ، وكثير من الآراء التى وردت عبر صفحات هذا الكتاب يمكن أن تطبق على نظم الدولة فيه . غير أن هذا ليس هدفنا . بل اننا نسعى دائما الى تأكيد قضية منهجية محورية مؤداها أن الباحثين فى الوطن العربى يجب عليهم لكى يتوصلوا الى رؤية أصيلة لمجتمعهم أن يراجعوا ما يتلقونه من الفكر الغربى من نظريات على ضوء خصوصية البنية الاجتماعية فى الوطن العربى (١) . ومن هنا جاء هذا السؤال الذى صدرنا هذا الفصل .

ومع ذلك فاننا لن نسعى هنا الى القيام بمحاولة من هذا النوع ، وأعنى مراجعة هذه النظريات فى ضوء خصوصية الواقع الاجتماعى العربى .

---

(١) انظر : أحمد زايد ، « نحو نظرية سوسيولوجية عربية » ، ورقة مقدمة الى مؤتمر علم الاجتماع وقضايا الانسان العربى ، من ٨ — ١١ الكويت ابريل ١٩٨٤ .

فتلك مهمة شاقة لن يقوم بها باحث فرد ، وانما ستفرزها بنية ثقافية ناشئة يشتد عودها كلما تخلصت البنية الاجتماعية العربية من أسر التبعية والتخلف . حسبنا هنا أن نؤكد هذه الحقيقة ، وأن نقوم بمهمة متواضعة تعتبر خطوة قصيرة فى نفس الطريق ، وهى أن نحاول دراسة بعض أفكار العلماء العرب المعاصرين حول الدولة العربية والأيديولوجية العربية بحيث ننتهى الى مجموعة من الافتراضات العامة بشأن الدولة العربية فى ضوء خصوصية البنية العربية المعاصرة .

والمتأمل لواقع الثقافة العربية المعاصرة يجد أن المفكر العربى وهو بصدد تطوير رؤيته للعالم يتعامل مع مستويين من مستويات التفكير ، فهو يتعامل مع فكر أوربى درسه واستوعبه ويتعامل فى نفس الوقت مع تراث الفكر العربى قديمه وحديثه . ويفرز هذا التعامل المزدوج أشكالا مختلفة من الفكر بعضها يميل الى التراث رافضا الفكر الغربى ، وبعضها يميل الى الفكر الغربى رافضا التراث ، وبعضها يدمج هذا فى ذاك برؤية متعسفة فى بعض الأحيان ، منطقية فى أحيان اخرى .

والمستعرض للكتابات العربية حول الدولة والأيديولوجية — وهى كتابات قليلة — يصادف موقفين هما انعكاس مباشر لموقف الازدواجية المعرفية هذه . فالباحثون يميلون اما الى الدمج بين الآراء الغربية والآراء الخلدونية فى تفسيرهم لنظام الدولة وتطوره ، وأما أنهم يميلون نحو تطبيق الآراء والنظريات الجاهزة التى استوعبوها من خلال تنشئتهم العلمية الغربية ، على واقع الدولة العربية والايديولوجية العربية دون تحفظ ، ولسنا هنا بصدد ادانة هذه المحاولات ، فأى محاولة مهما كانت بساطتها تضيء الطريق نحو مستقبل عربى افضل ، على عكس الادانة تماما ، فسوف نحاول أن نستقرىء هذه الآراء على أنها تمثل نماذج لما هو متاح من معرفة حول الدولة العربية والايديولوجية العربية . وهذا الاستقراء سوف يساعدنا بالتأكيد على تلمس مواطن الضعف ومواطن القوة بحيث يمكن أن نرى الصورة بشكل اكثر وضوحا .

وفى ضوء ذلك فان هذا الفصل سوف ينقسم الى ثلاثة أقسام رئيسية على النحو التالى :

أولا : نظرية الدولة العربية : مناقشة نقدية .

ثانيا : نظرية الايديولوجية العربية : مناقشة نقدية .

ثالثا : ضرورة التحليل التاريخى البنائى للدولة العربية والايديولوجية العربية .

أولا : نظرية الدولة العربية : مناقشة نقدية :

نقصد بنظرية الدولة العربية مجموعة المقولات النظرية التى تجمعت حتى الآن من خلال دراسة الدولة العربية بواسطة مفكرين عرب . وتستخدم كلمة النظرية هنا بقدر من التجاوز . فلا شك أن الآراء التى نعرضها هنا لا تشكل فى مجموعها نظرية علمية رصينة ، فضلا أن بينها قدر من الخلاف . ومع ذلك فان استخدام كلمة « نظرية الدولة العربية » وعبارة « نظرية الأيديولوجية العربية » يمكن أن يكون مسوغا اذا ما كنا نطمح الى تكوين هذه النظرية فى المستقبل ، ويكون مسوغا أيضا اذا ما اكتشفنا أن هذه النظرية بحاجة الى مزيد من التنقيح ومزيد من الاتفاق .

ومن هذه النقطة الأخيرة يبدأ الحديث عن « نظرية الدولة العربية » فالمفكرون العرب لا يتفقون فى مداخلهم لدراسة الدولة العربية ، وأن كانوا يتفقون على نوعية الموضوعات التى يعالجونها . ويمكن أن نميز هنا بين اتجاهين رئيسيين : الاتجاه الأول لا يتقيد بنظرية معينة ويقدم تحليلات يعبر فيها حدود نظريات مختلفة غربية أو تراثية . أما الاتجاه الثانى فينطلق من مقولات نظرية محددة نابعة أصلا من الماركسية ويطبقها على واقع الدولة العربية . ونجد أن الاتجاه الأخير يعانى من فرقة ظاهرة حيث يظهر داخله انقسام بين المدافعين عن فكرة نمط الانتاج الآسيوى من ناحية . والمدافعين عن ارتباط الدولة بالطبقة من ناحية أخرى .

(أ) الاتجاه الأول : الدولة العربية بين الخلدونية والفيبرية :

كان ابن خلدون هو نقطة الانطلاق الأولية لدى بعض المفكرين العرب (٢) . واعتبرت صياغة ابن خلدون هذه بمثابة تحليل لبنية الدولة التقليدية فى العالم الاسلامى . وطالما أنها كذلك ، فهى ليست صالحة تماما من وجهة نظر أصحاب هذا الاتجاه لتحليل بنية الدولة العربية المعاصرة . أنها بحاجة الى مكملات نظرية من تراث دراسة الدولة الحديثة . وكان التراث النظرى لدى ماكس فيبر — وأتباعه من علماء الغرب — هو المصدر المكمل الذى اعتمد عليه هؤلاء المفكرين لتقديم صياغة نظرية حول الدولة العربية المعاصرة وطبيعة تحولها . لقد ظهر هنا مزج واضح بين الأفكار الخلدونية والأفكار الفيبرية توارى فيها ابن خلدون الى موقع ثانوى الى حد كبير . فقد تمت قراءته فى ضوء تراث ماكس فيبر ، ومن ثم فقد أصبح تراث ماكس فيبر هو المنطلق النظرى الأساسى وليس المكمل . وتحول تراث ابن خلدون الى تراث ثانوى مكمل . ولذلك فمع تطور هذا الاتجاه نجد أن ابن خلدون يتوارى أكثر فأكثر مفسحا المجال أمام النظريات الغربية الأكثر تأثرا بماكس فيبر ، مع محاولة دمجها لا فى نظرية ابن خلدون فحسب بل مع نظريات أخرى كالنظرية الماركسية ونظرية التبعية . لنترك الآن هذا الحكم المسبق ونتأمل بعض الأفكار النظرية التى قدمها المفكرون العرب ممن نصنفهم تحت هذا الاتجاه .

١ — تعد محاولة عبد الله العروى من أبرز المحاولات العربية فى تفسير طبيعة الدولة العربية التقليدية والمعاصرة (٣) . ويقوم النموذج الذى يقدمه عبد الله العروى على خلق تواز بين نظرية ابن خلدون عن الدولة الأسلامية

---

(٢) انظر تحليلا مفصلا لنظام الدولة عند ابن خلدون فى المصدر التالى : محمد عابد الجابرى ، **العصبية والدولة ، معالم نظرية خلدونية فى التاريخ الاسلامى** ، دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٢ .

(٣) عبد الله العروى ، مفهوم الدولة ، **مرجع سابق** .

وبين نظريات ماكس فيبر . فهو يرى أن العناصر التى أسس عليها ابن خلدون نظريته فى الدولة وهى العصبية والعدل والشرع تتوازى مع مفاهيم ماكس فيبر عن الكارزيما والقانون والشرعية . وبناء على هذا التوازى يرتب العروى المراحل التى مرت بها الدولة الاسلامية من الجاهلية الى الخلافة الحقة الى الخلافة الصورية كما يرتب النماذج التى أسست عليها الدولة فى هذه المراحل وهى الملك الطبيعى فى الدولة الجاهلية (الذى قام على العصبية بمفهوم ابن خلدون وعلى الكارزيما بمفهوم ماكس فيبر) والسياسة العقلية فى دولة الخلافة الحقه (والتى قامت على العدل بمفهوم ابن خلدون وعلى القانون بمفهوم ماكس فيبر) والخلافة فى دولة الخلافة الصورية التى بدأت بعد حكم الخلفاء الراشدين (والتى قامت على الشرع بمفهوم ابن خلدون وعلى الشرعية بمفهوم ماكس فيبر) (٤) .

ومن خلال هذا التوازى المصنوع بين ماكس فيبر وابن خلدون ومقابله نماذجهما النظرية بواقع الدولة الاسلامية يصف العروى الدولة الاسلامية بأنها تمثل « مركبا من العناصر الثلاثة العربى والاسلامى والآسيوى » (٥) . وهذه العناصر تعكس تتابع النظم العربية التقليدية من الجاهلية الى الخلافة الحقة الى الخلافة الصورية ، كما أنها تعكس الأسس التى انتظمت حولها الدولة الاسلامية فى تتابعها الزمنى وهى الدهرية العربية ، والأخلاقية الاسلامية ، والتنظيم الآسيوى ولا يوحى استخدام العروى هنا لفكرة التنظيم الآسيوى للدولة الاسلامية فى أحد مراحلها بأى تأثر بفكرة ماكس فيبر عن الدولة الاسلامية من خلال مفهوم واحد يرجع الى ماكس فيبر وهو « الدولة السلطانية » وهى الدولة التى تقوم على القهر والتصرف الحر فى بيت المال » .

---

(٤) من المعروف أن ماكس فيبر استخدام مفهوم الدولة السلطانية sultanism واعتبرها شكلا من أشكال الحكم الابوى العسكرى patromonialism

(٥) المرجع السابق ، ص ١٢٩ .

ويتضح التأثر بماكس فيبر جليا عندما انتقل العروى لدراسة الأشكال الحديثة للدولة العربية ، فقد اعتبر الدولة التقليدية » دولة سلطانية » وقارنها بالدولة الحديثة التى أطلق عليها دولة التنظيمات . هنا تقلصت رؤيــة ابن خلدون ، وانحصرت فى مجرد ايجــاد تبرير لشرعية النموذج الفيبرى . لقد أصبحت هنا فكرة التقليد والحداثة فكرة محورية ، وتتجسد فى المقابلة بين الدولة السلطانية التقليدية وبين دولة التنظيمات أو دولة القانون والبيروقراطية .

فقد ظهرت دولة التنظيمات من خلال « عملية التطور الطبيعى الذى أورثها كثيرا من الأفكار والأنظمة وأنماط السلوك التقليدية ، وعملية اصلاح غيرت شيئا من التراتيب الادارية العليا واستعارت من **الخارج** (التأكيد غير موجود فى الأصل) وسائل مستحدثة للنقل والاتصال بهدف تطوير الزراعة والتجارة » . أن تأكيد كلمة « الخارج » من جانبنا فى هذا النص لا يخلو من دلالة . فتحديث الدولة العربية قد جاء أصلا من الخارج مع قدوم الاستعمار وذلك بعد اخفاق الدولة السلطانية فى تقديم اصلاحات داخلية مما عرضهـا لأزمة ترتب عليها التدخل الاوربى . لقد « أدى الاخفاق الى تدخل أوربى مباشر بدعوى أن السلطة الأجنبية وحدها قادرة على التوفيق بين أهداف الخصمين : المحافظة على نفوذ السلطات من جهة وتلبية مصالح الجماعات التى تكون الرعية من جهة أخرى (٦) » وجاء الاصلاح الأوربى متمثلا فى تدريب وتسليح الجيش ، وانشاء طبقة بيروقراطية بمعنى عصرى ، وتدوين القوانين ، وتغير مناهج التعليم ، وتنمية موارد الخزينة . وهكذا قامت دولة التنظيمات على « المنفعة كما يتبعها العقل البشرى » أو أنها قامت — اذا ترجمنا هذا النص الى لغة ماكس فيبر — على البيروقراطية الرشيدة .

ومع ذلك فان دولة التنظيمات بأجهزتها الحديثة لم تغير نظرة العربى الى السلطة . لقد قربت دولة التنظيمات بين الدولة والانسان المنتج حيث

---

(٦) المرجع السابق ، ص ١٣١ .

ضمنت لهم الأمن والعدل وحمتهم من جور المسيئين . ولكن ظـــل هؤلاء خاضعين لأقلية حاكمة متميزة الأمر الذى أدى الى استمرار العلاقة القديمة المرتبطة بالدولة السلطانية . لقد أحدثت دولة التنظيمات قدرا من التقريب بين الحاكم والمحكوم فى مجال الاقتصاد غير أنها فشلت فى أن تحقق ذلك فى المجال الاجتماعى والثقافى ، أى فى مجال السلوك والقيم « فرغم الاصلاح والعدل النسبى والنمو العمرانى المهم ، لم تنغمس الدولة فى المجتمع ، لم تتحد القاعدة القانونية بالضمير الخلقى ، لم ينفك الفرد يربط علاقاته الحقيقية فى نطاق الأمة وهى الرابطة الوجدانية ، خارج الدولة ، أى الرابطة السياسية . تغير جهاز الادارة والتنظيم والقمع .. لكن تجربة الفرد مع ذلك الجهاز لم تتبدل » (٧) ولقد أدى هذا الى استمرار البحث عن صياغة جديدة ، فظهرت طوبى الخلافة أو الامارة الشرعية من جديد . ولكن قادتها هذه المرة الحركة الوطنية . وأدى ذلك الى أن تقع هذه الحركة الوطنية فى مأزق أزمة . فقد اعتنقت « طوبى الفقهاء دون أن تعى أنها طوبى فأشاحت بوجهها عن كل نظرية موضوعية فى مسألة الدولة » (٨) .

غير أن هذه الأزمة لم تكن أزمة فكر فقط ، لقد كانت أزمة خاصة بالدولة ذاتها . لقد طورت الدولة بعد الاستعمار من جهازها بحيث أصبح هو « القطاع الأكثر تطورا » فى المجتمع . ولكن ظلت الدولة ضـــعيفة الى درجة أن وجودها كدولة بالمعنى الصحيح (بقى) موضوع شك وتساؤل (٩) . ومرجع ذلك أنها ضعيفة فى علاقاتها الخارجية ، كما أنها لم تطور « أدلوجة دولية » ، فضلا عن أنها لم تقترب من المجتمع . بل أن الاتجاهات الحديثة من ليبرالية وماركسية ووجودية عمقت من الفردانية والطوباوية الموروثتين عن الفكر التقليدى .

---

(٧) انظر المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

(٨) المرجع السابق ، ص ١٤١ .

(٩) المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

وتثير الصياغة النظرية التى قدمها عبد الله العروى حول واقع الدولة العربية وتحولاتها التاريخية نقطة اعتراض جوهرية تنحصر فى انه لم يفرض فحسب على واقع الدولة العربية نموذجا غربيا ، بل أنه فرض على هـذا النموذج أيضا فكر ابن خلدون نفسه .

فعند تحليله لنظام الدولة السلطانية التقليدية لم يكتف بأراء ابن خلدون ، بل قدم نموذجا يوازى فيه نظرية ابن خلدون ونظرية ماكس فيبر بحيث كانت آراء ماكس فيبر هى الاطار التصورى الأساسى الذى انطلق منه لا لتحليل البنية الاجتماعية فقط ، بل لتحليل الفكر الذى أفرزته هذه البنية أيضا ، ونعنى به فكر ابن خلدون . وليس أدل على ذلك من أنه عندما انتقل لتحليل دولة التنظيمات الحديثة اعتبرها بمثابة الدولة الممثلة للسلطة القانونية بمفهوم ماكس فيبر .

وفضلا عن ذلك فلن الصياغة برمتها تقدم نموذجا للتحليل الثنائى المتأثر بالفكر الغربى يهمل كثيرا من العناصر الجوهرية فى تحليل نظام الدولة — منها ارتباط التحولات التاريخية فى بنية الدولة بالتحول فى أشكال التركيب الاقتصادى والاجتماعى وأنماط الانتاج والتركيب الطبقى . ومنها الاستمرار التاريخى لعناصر بناء الدولة التقليدية ودورها الوظيفى فى اعادة انتاج الدولة والمجتمع المعاصرين . لقد حلل عبد الله العروى الدولة كما لو كانت بنية مستقلة منقطعة الصلة ببناء المجتمع الأكبر ، وهى أحد الافتراضات الأساسية فى نظرية التحديث الفرعية . وربما يكون هذا هو السبب فى أن العروى قد ركز فى تحليله لدولة التنظيمات على النظم القانونية والدستورية . حقيقة أن هناك اشارة ذكية الى استمرار علاقة الدولة بالفرد كأحد موروثات الدولة السلطانية ، غير أن عناصر الاستمرار أكبر بكثير من مجرد علاقة الدولة بالفرد فهى أكثر اتصالا بالتنظيم الداخلى لجهاز الدولة نفسه مع اختلاف وظائفها المعاصرة . وهناك اشارات الى تضخم الدولة ، والفراغ الايديولوجى لممارساتها السياسية . ولكن هذه الخصائص تمت معالجتها من منظور فوقى ، وهى بحاجة الى أن تدرس فى علاقتها بالتركيب الداخلى

للبناء الاجتماعى ، وطبيعة القوى الموجهة للسياسة داخله .

٢ ــ ولقد ظهر هذا الدمج بين نظرية ابن خلدون وماكس فيبر عند سعد الدين ابراهيم فى دراسته عن مصادر الشرعية فى أنظمة الحكم العربية (١٠) . فهو ينطلق فى دراسته عن مصادر الشرعية من تنميط ماكس فيبر لمصادر السلطة (السلطة التقليدية ــ والسلطة الكارزمية ــ والسلطة القانونية) ومن تحديدات ابن خلدون لنظام البيعة كأساس للشرعية العربية التقليدية والسياسة العقلية كأساس لهذه الشرعية فى مرحلة من مراحل تطورها .

ويذهب سعد الدين ابراهيم الى أن أنظمة الحكم العربية التقليدية قد تأسست على أسس تقليدية للشرعية مرتبطة بنظام الخلافة (البيعة) ، ومالت فى بعض عصورها المتأخرة الى السلطة القانونية (أو السياسة العقلية بمفهوم ابن خلدون) عندما أدخلت « التنظيمات » الادارية والقانونية لاصلاح شئون السياسة والمجتمع .

وعندما انهار المجتمع التقليدى على أثر انهيار الامبراطورية العثمانية أمام التوسع الاستعمارى تآكلت الهياكل التقليدية فى الوطن العربى وبدأت تظهر هياكل جديدة كانت بمثابة « الأجنة غير مكتملة النمو » مليئة « بالتناقضات » و « التشوهات » . وعندما انحسر الاستعمار لم تكن النخبة السياسية العربية التى تسلمت زمام الأمور قد حسمت أمرها بشأن مصدر الشرعية ، ولذلك فقد ظهرت أطر متنوعة للشرعية فى الوطن العربى بعضها يعتمد على الاطار التقليدى ، وبعضها يعتمد على الاطار القانونى ، وبعضها يعتمد على الجمع بينهما ، وبعضها يعتمد على السلطة الكارزمية وهنا ظهرت ما أطلق عليه سعد الدين ابراهيم بأزمة الشرعية فى الوطن العربى ، فقد ظلت كل هذه النظم « قاصرة على ملء فراغ الشرعية وهو

---

(١٠) سعد الدين ابراهيم ، « مصادر الشرعية فى أنظمة الحكم العربية » ، **المستقبل العربى** ، العدد ٦٢ ، ابريل ١٩٨٤ ، صص ٩٣ ــ ١١٩ .

الفراغ الذى نشأ منذ انهيار المجتمع التقليدى ومعه شرعيته التقليدية فى دار الاسلام والتى كانت الخلافة العثمانية أكثر رموزها » . الأزمة هنا تتمثل على ما يبدو فى عدم تطور أطر قانونية للشرعية ، أو أن ذلك هو سببها على الأقل . « فتنوع وتخبط الأنظمة الحاكمة فى مصادر شرعيتها المختارة أو المفروضة ، لم يكن تجسيدا صادقا لنسق قيمى متسق أو لثقافة سياسية مدنية موحدة » الأمر الذى أدى الى عدم حسم بعض القضايا الهامة التى ترتبط ببناء الدولة الحديثة وفى مقدمتها قضية الهوية ، وقضية السـلطة وقضية المســاواة .

ويحاول سعد الدين ابراهيم بعد ذلك أن يطبق هذا النموذج لأزمة الشرعية على الأنماط المختلفة لنظم الدولة العربية (الأنظمة الملكية — والأنظمة الجمهورية) . وتعتمد الأولى على مصادر تقليدية للشرعية تدعمها ببعض اجراءات زيادة الفاعلية مثل خلق الأجهزة المدنية والأمنية والعسكرية وزيادة برامج الخدمات ، وتوســيع مجالات العمل والكسب ، وتكريس المؤسسة الملكية ، والمحافظة عـلى التوازن بين القوى القديمة والقوى الجديدة . أما النظم الجمهورية فتستمد شرعيتها من ايديولوجية ثورية مستخدمة — خاصة بعد تفاقم أزمتها — أساليب لملء فراغ الشرعية مثل اثارة مخاوف الناس من أى منافسين على السلطة ، واستخدام وسائل القمع المباشر ، وتصحيح المنجزات ، وبيع الأحلام ، وافتعال الأزمـات الخارجية .

وأزمة الشرعية هذه تعكس أزمة المجتمع بصفة عامة . وتحليل أزمة المجتمع فى نظر سعد الدين ابراهيم يبدأ بتحليل أزمة الطبقة الوسطى التى تملكت زمام الأمور السياسية فى معظم البلاد العربية . ولقد ظهر هذا الرأى فى مقال حول « أزمة الطبقة الوسطى فى مصر » (١١) . حيث كتب يقول :

---

(١١) انظر : سعد الدين ابراهيم ، « أزمة مجتمع أم أزمة طبقة : دراسة فى أزمة الطبقة المتوسطة الجديدة » . **مجلة المنار** ، العدد السادس ، يونيو ، ١٩٨٥ ، ص ص ١٨ — ٣١ .

« اذا كانت ثمة أزمة فهى أزمة طبقة أكثر منها أزمة مجتمع ، واذا كان المجتمع يعانى ، فهو يعانى بسبب تناقضات وتخبطات هذه الطبقة » . فقد لعبت هذه الطبقة دورا مركزيا فى الحياة الاقتصادية والسياسية فى مصر والوطن العربى . ولكنها طبقة متعددة الشرائح متناقضة البناء ، ولذلك فهى قابلة للتذبذب فى تحالفاتها الداخلية والخارجية ، وقابلة للتذبذب فى سياستها وفى تحمسها لمطالب جماهيرية دون مطالب أخرى .

والسؤال الذى تثيره صياغة سعد الدين ابراهيم تنحصر فى تفسيره لأزمة الشرعية : هل ترجع هذه الأزمة فقط الى فشل النخبة الحاكمة وعدم قدرتها على حسم الموقف والى تذبذب الطبقة الوسطى ؟ أن الشىء الذى لم يقله سعد ابراهيم هو أن الاستعمار نفسه وليس النخبة السياسية وراء هذه الأزمة ، وأن الأزمة كانت قائمة اثناء الحكم الاستعمارى وبعده (حيث ان القول بظهور الأزمة بعد الاستعمار قد يوحى بالدفاع عن شرعية الوجود الاستعمارى) . أن الاستعمار هو الذى خلق هذه النخبة الحاكمة ، والتغلغل الرأسمالى الذى جاء به هو الذى أدى بالطبقة الوسطى الى هذه الحالة من التذبذب وعدم التجانس . ان تحليل الطبقة الوسطى وأزمتها وان كان قد جاء منفصلا عن دراسة ازمة الشرعية ، وخاصة حيث ركز على الطبقة الوسطى فى مصر يمكن أن يكون مفتاحا لفهم أزمة الشرعية شريطة أن يرتبط هذا التحليل بالسياق الكلى للبناء الاجتماعى . وفى كل الأحوال يجب التمييز بين مستويات أو درجات الشرعية لا فى ضوء تصنيف النظم السياسية العربية على أنها ملكية أو جمهورية وانما فى ضوء تصنيف التركيبات الاجتماعية الاقتصادية للمجتمعات . فرغم التشابه فى الاطار الثقافى العام بين المجتمعات العربية المختلفة الا أن تحليل البنى الاجتماعية قد يكشف عن اختلافات جوهرية تعكس بدورها اختلاف فى نظم الحكم وفى طبيعة الجماعات الحاكمة وفى مستويات الشرعية .

٣ ــ وينطلق على أومليل فى حديثه القصير عن الدولة العربية من رؤية تتأثر بنظرية التبعية تارة وبنظرية التحديث تارة أخرى . ففى حديثه عن

حركة الإصلاح العربية وعلاقتها « بمشكلة الدولة » (١٢) . يذهب الى أن جهاز الدولة فى البلاد العربية قد تأسس مع التوسع الاستعماري والرأسمالي عن طريق اقامة « مجموعة من التجهيزات والترتيبات الادارية والقانونية لربط المجتمعات العربية باقتصاد السوق العالمية . وبذلك نشأت الدولة تابعة منذ البداية . وتوجهت وظائف الدولة العربية لخدمة غاية التبعية . فكان عليها أن تضبط البلاد فى الداخل وأن تستثمرها لصالح الخارج . وقد ترتب على هذه الوظيفة أن يتضخم جهاز الدولة وأن يتغلغل فى المجتمع .

وعند هذه النقطة ينتهى تحليل على أومليل لجهاز الدولة العربية فى ضوء نظرية التبعية ويبدأ تحليله فى ضوء نظرية التحديث . فالدولة التابعة هذه التى أقامها الاستعمار قد كسرت تنظيمات المجتمع التقليدى ، وغيرت من وظائف الدولة التقليدية ، وأصبحت « حاضرة حضورا شاملا فى حياة الناس ، وذلك باتساع المجال العمومى على حساب الحياة الشخصية من جهة والروابط والتنظيمات الجماعيـــة للمجتمع التقليدى وما كانت توفره للأفراد من حماية وتعاضد من جهة ثانية » (١٣) . هكذا ساهمت الدولة الحديثة فى تفكيك الروابط الجمعية التقليدية وحولتها الى روابط تعتمد أكثر فأكثر على العلاقات اللاشخصية ذات الطابع العمومى . ودولة بهذا الشكل لا يمكن أن تخدم كل الناس بنفس الدرجة ، بل هى أكثر قدرة على خدمة أولئك الذين يندمجون فى أجهزتها الحديثة ، لذلك فقد تكون المتعلمون « الطبقة السياسية » الأكثر استفادة من أجهزة الدولة والأكثر سيطرة .

وهكذا يدمج على أومليل بين قضايا نظرية التبعية (عندما يؤكد على وصف الدولة العربية بأنها تابعة وانها متضخمة ومهيمنة فى المجتمع ، ونظرية

---

(١٢) على أومليل ، **الاصلاحية العربية والدولة الوطنية** ، المركز الثقافى العربى ، الدار البيضاء ، ١٩٨٥

(١٣) المرجع السابق ، ١٩٥ .

التحديث (عندما يتحدث عن الإنتقال من الدولة التقليدية الى الدولة الحديثة الى دولة التنظيمات) .

الاتجاه الثانى : الدولة العربية من منظورات ماركسية :

وفى مقابل الاتجاه الذى يدمج آراء من هنا وآراء من هناك ويعبر فى تحليلاته حدود نظريات كثيرة بعضها غربى وبعضها عربى ، ظهر اتجاه آخر فى تحليل نظم الدولة العربية ، ويحاول هذا الاتجاه ان ينطلق من منظورات ماركسية مطبقا اياها بشكل ميكانيكى بحيث ازدهر هذا الاتجاه فى مصر على وجه الخصوص .

١ ــ فقد أوحى تاريخ مصر الطويل وحكوماتها المركزية المتتابعة لبعض الباحثين بامكانية تطبيق فكرة نمط الانتاج الآسيوى الماركسية على النظم الاقتصادية والسياسية فى مصر بشكل فيه قدر كبير من الميكانيكية . وكان أحمد صادق سعد من دعاة هذه الفكرة ، حيث كتب فى دراسة مطولة عن تاريخ مصر الأجتماعى والاقتصادى طبق فيها مفهوم نمط الانتاج الآسيوى ، كتب يقول « أن التاريخ المصرى يقدم لنا مثالا من أنقى الأمثلة لنمط الانتاج الآسيوى . وليس جديدا أن نلاحظ قيام دولة مركزية فى بلادنا منذ الدولة الفرعونية القديمة ، وأن تتولى هذه الدولة مهاما اقتصادية كثيرة وخاصة فيما يتعلق بالرى . ولكننا نود أن نؤكد وجود الجانب الآخر من الصورة أيضا وهو استمرار قيام المشترك الريفى مدة طويلة جدا ، امتدت حتى ١٨٥٠ بالنسبة للصعيد ، وبقاء الأرض ملكا للدولة حتى صدور قانون المقابلة » (١٤) .

وبناء على هذه القضية التى طرحت بشكل كلى قدم أحمد صادق سعد

---

(١٤) احمد صادق سعد ، **تاريخ مصر الاجتماعى والاقتصادى** ، دار ابن خلدون ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ص ٢٣ ، ١٩٧٩ .

شواهد من تاريخ مصر منذ عهد الفراعنة وحتى دخول الرأسمالية دلل فيها على مركزية جهاز الدولة ، ودورها فى ممارسة القهر ، واضطلاعها وتجميعها لطبقة من الموظفين احتلوا مراكز سياسية واجتماعية مرموقة وشاركوا فى اقتسام « الفائض » المقدم من « المشتركات الفلاحية » .

وهذه الخصائص السياسية للدولة أو بعضها على أقل تقدير قائمة حتى بعد دخول الرأسمالية . واعتبرها أحمد صادق سعد من خصوصيات التطور فى النظام الاقتصادى السياسى المصرى . وبناء عليه فلا يشخص هـذا النظام على أنه رأسمالى بحت أو شرقى بحت وانما « شبه رأسمالية شبه شرقية » على حد تعبيره » (١٥) . ويعنى هذا الوصف أن الرأسمالية لم تقضى على السمات المستقرة للنظام الآسيوى . فاذا كانت قد قضت على « المشترك الريفى » ، فانها لم تقضى على « المشتركية » داخله ، ويعنى بتلك الأخيرة علاقات العشائرية والارتباط بالأرض والاكتفاء الذاتى ، واذا كانت الرأسمالية قد خلقت أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية ، فانها لم تقضى على الدور الاقتصادى للمشترك الأعلى ، أو الدولة ، بل أن المهام الاقتصادية للدولة قد زادت واتسعت تحت النظام الرأسمالى وتمثلت فى الاشراف على الرى والتحكم فى القطن (المحصول الرئيسى) والتدخل فى مجال الصناعة . ولم تخلق الرأسمالية طبقة مسيطرة ، بقدر ما ضخمت من الجهاز البيروقراطى للدولة بحيث تمتع أفراده بامتيازات خاصة فى الأجور والمعاملة والحماية القانونية واللائحية . ولعب الجهاز البيروقراطى والطبقة البيروقراطية دورا أساسيا فى عملية التحول الرأسمالى . وهكذا ظلت الدولة فى النظام الرأسمالى تلعب نفس الدور الذى كانت تلعبه فى نمط الانتاج الآسيوى .

---

(١٥) أحمد صادق سعد ، **تحول التكوين المصرى فى النمط الآسيوى الى النمط الرأسمالى** ، دار الحداثة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٣١٥ .

وظلت خصائصها المركزية كما هى دون تغيير كما ظلت خصائصها المركزية تحيط نفسها بطبقة من الموظفين ، وان كانوا فى النظام الرأسمالى يرتبطون أكثر بكبار ملاك الأرض .

٣ ـــ ولقد ظهر نفس الاتجاه عند بعض الباحثين المتأثرين بعناصر أخرى من النظرية الماركسية غير فكرة نمط الانتاج الآسيوى . وهكذا نجد أمينة شفيق (١٦) تحلل الديموقراطية والسلطة فى مصر من خلال نص للينين يذهب فيه الى أن البرجوازية تستخدم اسلوبين مختلفين أحدهما هو القهر ويهدف الى كبح الطبقة العاملة ، والآخر الليبرالية الذى يوسع الحقوق السياسية ويمنح الطبقات الأخرى غير العاملة حرية أكبر وحقوقا أوسع . وتؤكد أمينة شفيق على أن الموقف فى مصر يعكس ما قاله لينين . فالدولة تقوم على نظام ليبرالى يسمح بتعدد الأحزاب فى حين أن الطبقة العاملة محرومة من تكوين تنظيمها النقابى المستقل . والنظام فى محمله تسيطر عليه « البرجوازية المصرية » حيث تعمل بنزوعها نحو الديموقراطية على ضمان سيطرتها على « الهياكل التى تخدم أهدافها .. مجلس تشريعى .. مجلس شورى ، جهاز حكومى قومى ، جيش ، بوليس . ثم نظام للمحليات مفرغ من مضمونه الشعبى مسلوب القدرة على اتخاذ القرار وتنفيذه » .

الدولة هنا هى أداة للطبقة البرجوازية ، تسيطر عليها وتسخرها لخدمة اهدافها مع حرمان الفئات الأخرى (وخاصة الطبقة العاملة) من ممارسة حقوقها على الوجه الأكمل . ولقد ظهرت هذه الفكرة فى دراسات حواها العدد الأول من « قضايا فكرية » فنجد سعد حافظ يؤكد على أن « تحديد طبيعة الدولة يعنى تحليل بنية وخصائص ومصالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا وايضا اطار علاقتها ببقية الطبقات ، وبالعالم الخارجى سواء كانت هذه

---

(١٦) أمينة شفيق ، « الديموقراطية والسلطة » **قضايا فكرية** ، الكتاب الأول ، يوليو ١٩٨٥ .

العلاقات من نوع علاقات الصراع أم الوحدة . ومرد ذلك أن الدولة فى المفهوم العلمى هى المنظمة السياسية للطبقة المسيطرة اقتصاديا والتى هدفها هو المحافظة على النظام القائم وقهر مقاومة الطبقات الأخرى ..» (١٧).

وعلى نفس المنوال يؤكد عبد الباسط عبد المعطى وزملاؤه أن وجود الدولة يرتبط أساسا بوجود التناقضات الاجتماعية ، وأنها لم تكن موجودة قبل ظهور هذه التناقضات . وعندما توجد الدولة ، فان وظيفتها الأساسية ترتبط بالمحافظة على « ترابط مستويات التكوين الاجتماعى الاقتصادى ». وفى ضوء وظيفتها فى الحفاظ على التكامل الاجتماعى تنحاز الدولة لخدمة مصالح الطبقة المسيطرة . بل هذا الانحياز يصبح حتمية بنائية فى ظروف التناقضات وذلك ما يعبر عنه النص التالى بوضوح « ... وهذا يتضمن أنها — **أى الدولة تعيد انتاج الأوضاع والتناقضات الاجتماعية — الاقتصادية ، ويعنى هذا انحيازها بصورة عامة مادامت هى تعيد انتاج التناقضات ، فأى تناقضات لابد وأن تتضمن قدرا من الوجود والعسف نحو بعض القوى الاجتماعية ، وتهيئة فرص اقتصادية وسياسية لقوى أخرى** » (التأكيد فى الأصل) (١٨) . وما هذه الأخرى الا « شرائح الطبقة المهيمنة » .

ومن هنا تتحدد وظائف الدولة فى اعادة انتاج العلاقات الاجتماعية ، والتمايزات الاجتماعية ، واعادة انتاج قوة العمل ، وادارة الصراع لصالح حائزى سلطة الدولة ، واعادة انتاج ايديولوجية حائزى السلطة ، وتزيف وعى المبعدين عن السلطة .

ولعل الميزة الأساسية التى تسم هذا الاتجاه النظرى الوضوح

---

(١٧) سعد حافظ ، انعكاسات بنية الطبقة الحاكمة على هيكل ومسار التصنيع فى مصر ، **المرجع السابق** ، ص ٦٤ .

(١٨) عبد الباسط عبد المعطى وآخرون ، « الدولة والقرية المصرية — دراسة فى اعادة انتاج التمايزات الاجتماعية » **المرجع السابق** ، ص ٩٥ .

فى المنطلقات النظرية والأيديولوجية فى دراسة الدولة . وهو وضوح يكشف — رغم تحيزه الظاهر — عن موضوعية . ومع ذلك فان التطبيق الميكانيكى لمقولات النظرية الماركسية قد يؤدى الى ضرب من التعسف فى انتقاء المادة وفى بلورة الواقع فى رؤية نظرية صادقة . ففكرة نمط الانتاج الآسيوى تجعلنا نغفل كثيرا من أوجه الاختلاف بين المراحل التاريخية المختلفة ، ويظهر البناء الاجتماعى فى النهاية وكأنه تشكيل اقتصادى وثقافى متجانس ليس به الا تناقض واحد هو ذلك الذى يفرضه التكوين الآسيوى . وانا هنا نفرض على التاريخ فكرة متعالية عليه ، فكرة مطلقة وكلية تتوه فى كليتها كثير من التناقضات والاختلافات . وبنفس الطريقة فان فكرة هيمنة الطبقة البرجوازية على أجهزة الدولة — وهى فكرة مأخوذة من الماركسية الكلاسيكية — تؤدى بنا الى اهمال تفصيلات كثيرة عن علاقة الدولة ببقية الطبقات ، وعن علاقتها الخارجية ، وعن الأساليب الخاصة التى تفرضها الدولة فى العالم الثالث لتحقيق الهيمنة السياسية . ولعل كل هذه الأمور هى التى دفعت ماركسيين محدثين من أمثال بولانتزاس وميلباند الى التأكيد على فكرة استقلالية الدولة عن الطبقات . وكان هؤلاء الماركسيون يكتبون عن مجتمعات وصلت الى درجة متقدمة من التطور الرأسمالى . فاذا جئنا وطبقنا المقولة الكلاسيكية الخاصة بسيطرة طبقة واحدة على الأجهزة السياسية فى مجتمع لم يحقق تطورا رأسماليا كبيرا فان هذا الاجراء المنهجى يصبح بلا شك محل اعادة نظر .

ثانيا : نظرية الايديولوجية العربية : مناقشة نقدية

نقصد بنظرية الايديولوجية العربية مجموعة الآراء النظرية التى بلورها المفكرون العرب حول ايديولوجية الدولة العربية ، أو حتى ايديولوجية الحياة اليومية للانسان العربى .

والمتأمل للدراسات التى عالجت موضوع الايديولوجيا العربية يجد أن

معظمها قــد جاء من اسهامات الفلاسفة ، وكان اسهام علماء الاجتماع والسياسة اسهاما محدودا . وانحصر هذا الاسهام الذى قدمه علماء الاجتماع والسياسة فى دراســات متفرقة حول ايديولوجية الدولة فى احد الحقب التاريخية (١٩) ، كما حظى تحليل مفهوم القومية العربية بأهمية بالغة فى اسهام علماء الاجتماع والسياسة والمؤرخين . ولعل السبب فى ذلك يرجع الى تأثير الناصرية وما غرســته من فكر قومى فى ســائر أرجاء الوطن العربى (٢٠) . ولعل السبب فى هذا التقصير فى دراسة الايديولوجيا العربية من جانب علماء الاجتماع والسياسة العرب ، يرجع الى أنهم أكثر نزوعا نحو الامبريقية . بمعنى أنهم يفضلون الدراسات الواقعية المحدودة النطاق ، المحكمة المنهج أكثر من ميلهم لتقديم رؤى نظرية واسعة النطاق .

وفى مقابل هذا الموقف لعلماء الاجتماع والسياسة مال الفلاسفة العرب

---

(١٩) على سبيل المثال :

— سهير لطفى ، رؤية نقدية لايديولوجيتى حقبتى الستينات والسبعينات فى الوطن العربى ، مقال مقدم الى مؤتمر علم الاجتماع وقضايا الانسان العربى ، الكويت ، ٨ — ١١ ابريل ١٩٨٤ .

— سعد الدين ابراهيم ، « ثورة يوليو واعادة تفسير التاريخ » المستقبل العربى العدد ٣٨ ، ابريل ١٩٨٢ .

— سمير نعيم أحمد « أثر التغيرات البنائية فى المجتمع المصرى خلال حقبة السبعينات على انساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية » ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، ١٩٨٣ .

(٢٠) انظر على سبيل المثال :

— خيرية عبد الصاحب وادى ، الفكر القومى العربى فى المغرب العربى ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٢ .

— جميل مطر ، انتكاسة الحركة القومية ، مجلة شئون عربية ، ديسمبر ١٩٨٠ .

— مارلين نصر ، « القومية والدين فى فكر عبد الناصر » مجلة المستقبل العربى ، عدد ٢٠ أكتوبر ١٩٨٠ .

نحو صياغة عامة حول الايديولوجية العربية والعقل العربى (٢١) .

كان حديث الفلاسفة منصبا أصلا على دراسة العقل العربى . وفى اعتقادنا أن هذه الدراسة للعقل العربى ليست بعيدة عن الايديولوجيا العربية ، بل أنها هى ذات الايديولوجيا ، فاذا تحدثنا عن عقل عربى ، فنحن بصدد مجموعة الأفكار التى يفرزها هذا العقل ، ونحن بصدد أساليب السلوك التى توجهها هذه الأفكار ، نحن فى قلب الايديولوجيا .

واذا افترضنا أن للعقل منتجات سياسية — وهو بالفعل كذلك — فان الحديث عن العقل العربى يمثل أيضا حديثا عن ايديولوجيا الدولة . وهذه الايديولوجيا ما هى الا نتاج العقل العربى فى تفاعله مع التاريخ والواقع المعاصر .

واذا كانت دراسة العقل العربى تمثل دراسة للايديولوجيا بشكل غير مباشر ، فقد ظهر اتجاه آخر فى دراسة الايديولوجيا العربية انحصر فى دراسة الموقف الايديولوجى بشكل أكثر صراحة ، فى ضوء تطور التاريخ العربى فى العصر الحديث .

نحن اذن بصدد اتجاهين رئيسيين فى دراسة الايديولوجيا العربية ، الأول يهتم بدراسة العقل العربى ومنتجاته الفكرية والسياسية ، والثانى يهتم بدراسة الايديولوجيا العربية المعاصرة وأشكال تغيرها وخصائصها العامة . ويكمن الفرق بين الاتجاهين فى أن الأول اتجاه تراثى يربط الحاضر بالماضى محاولا اكتشاف عناصر الاستمرار والانقطاع فى منتجات العقل العربى ليصل فى النهاية الى تشخيص الواقع العربى المعاصر . أما الاتجاه

---

(٢١) هذا الموقف فى حد ذاته يحتاج الى دراسة من منظور علم الاجتماع المعرفى : لماذا يصبح الفلاسفة العرب أقدر من علماء الاجتماع والسياسة على تقديم أطروحات عامة حول المجتمع العربى ؟ .

الثانى فلا ينغمس فى التراث ، بقدر ما يركز على تبرير أطروحاته النظرية من خلال مادة تاريخية ومنتجات فكرية حديثة . ولما كان الاتجاه الثانى قد تبلور قبل الاتجاه الأول . فسوف نبدأ حديثنا النقدى به .

الاتجاه الأول : أشكال الايديولوجية العربية المعاصرة :

كانت دراسة عبد الله العروى حول « الايديولوجية العربية المعاصرة » (٢٢) من أول الدراسات التى ناقشت الفكر الايديولوجى العربى . يعرف العروى الايديولوجيا على أنها « بناء نظرى مأخوذ من مجتمع آخر ، ليس مندرجا تماما فى الواقع لكنه أخذ فى أن يغدو كذلك ، أو بعبارة أدق بمثابة نموذج لكى يحققه العمل » (٢٣) الايديولوجيا هنا تمثل شكلا من أشكال الفكر اليوتوبى طالما أنها نموذج فكرى غير « مندرج تماما فى الواقع » أنها نموذج يظهر لدى المثقفين أو حملة الفكر ، فهم أقدر على صياغة هذا النموذج اليوتوبى المسمى ايديولوجية .

ليس معنى ذلك أن الايديولوجيا منقطعة الصلة بالواقع . فمنتجوا الايديولوجيا هم جزء من المجتمع ، وفكرهم يعكس تناقضاته . ويتضح هذا بجلاء من صياغة العروى حول الايديولوجية العربية المعاصرة . فهو يحاول أن يقيم نموذجا فكريا ليعاقب أشكال الايديولوجيا العربية المعاصرة عبر الفترات التاريخية المختلفة ، ويتشكل هذا التعاقب من خلال ازاحة شكل من الفكر لشكل آخر . فقد سيطر على الايديولوجية العربية الفكر الدينى مسلما الراية من بعده للفكر الليبرالى السياسى ، ومن بعده للفكر التكنولوجى التقنى . ورموز هذا التعاقب ثلاثة رجال : محمد عبده ولطفى

---

(٢٢) عبد الله العروى ، الايديولوجية العربية المعاصرة ، دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٧٠ .

(٢٣) المرجع السابق ، ص ٣٤ .

السيد وسلامة موسى . وتتوازى تعاقب أشكال الوعى العربى هذه مع الوعى الدينى والوعى السياسى والوعى التقنى ، مع تعاقب الأشكال التاريخية للنظام الاجتماعى السياسى ، أى مع تعاقب الدولة المستعمرة والدولة المستقلة والدولة القومية . كما يتوازى مع تعاقب الأهمية النسبية للطبقات أو الشرائح الاجتماعية والارستقراطية الثقافية والسياسية والبرجوازية الصغيرة .

وتمثل هذه الايديولوجيات المتعاقبة أشكالا من الوعى العربى غير منقطعة الصلة بالغرب . حقيقة أن كل أشكال الوعى هذه تعد محاولة للبحث عن الذات ، ولكن الذات العربية هنا تندمج فى ذات الغرب ويصبح ذلك الأخير مصدرا لتشكيل الوعى العربى . فتكون النتيجة أن يبحث العرب عن ذاتهم فى الغرب نفسه . فقد كان مارتن لوثر وراء فكر محمد عبده ، وكان مونتسيكو وراء فكر لطفى السيد وكان سبنسر وراء فكر سلامة موسى . وأصبح الفكر العربى يستند « الى بنية اجتماعية تستثيرنا من بعيد » (٢٤). ولم يكن وعى الذات العربية وعيا للغرب فقط ، فقد كان وعيا للماضى أيضا فتعريف الذات عند العرب يرتبط بفكرة « الاستمرار التاريخى » (٢٥) ، أو بعث الماضى الأصيل الذى تجسد فى الايديولوجيا الدينية فى العقيدة الدينية ، وتجسد لدى الايديولوجية الليبرالية فى الثقافة العربية والأدب العربى ، وتجسد عند دعاة القومية فى بعث اللغة العربية (٢٦) .

ولكن اذا كانت هذه الأشكال الايديولوجية أشكالا متعاقبة فى الوجود العربى الى أى مدى يمكن أن تتزامن فى الفكر الواحد ؟ يبدو أن هذا السؤال هو أكثر الأسئلة النقدية التى تثار عند قراءة « الايديولوجية العربية

---

(٢٤) انظر كتاب الايديولوجية العربية المعاصرة ، ص ٧٤ .

(٢٥) انظر ص ١١٥ .

(٢٦) انظر صص ١٢٥ — ١٤١ .

المعاصرة » ولكن الاجابة عليه جاءت فى عمل لاحق (٢٧) حيث أكد العروى على أن ازدواجية الفكر الايديولوجى العربى مصدرها التنازع بين التقليدية والحداثة . فالتوسع الامبريالى قد خلق شتاتا من المثقفين المنتمين الى شرائح طبقية متباينة ، كل يقدم تبريرا ايديولوجيا خاصا ، ولكن جميعهم يبررون ما يقولون بمنطق تقليدى ، حتى الاشتراكيين منهم والليبراليين يذهبون نفس المذهب . وهذا هو جوهر الازدواجية فى الايديولوجية العربية المعاصرة . وتنقلب هذه الازدواجية الى تعدد عندما يختلف المثقفون حول مفهوم الأصالة حيث « يرمز مرة الى الدين ومرة الى الثقافة ومرة الى واقع أنثروبولوجى ومرة الى اختيار تاريخى » (٢٨) ، وهذه الازدواجية بين الانتقائيين المحدثين والسلفيين التقليديين لها جذورها الاجتماعية فقد أدت ظروف التحول الى نشأة برجوازية صغيرة تمثل أقلية فى المجتمع ، وتحتكر السياسة والثقافة وتميل الى السلوك الاستهلاكى والانفصال عن المجتمع والازدواجية والفكر اليوتوبى . وهى لا ترغب فى تغليب الفكر العصرى على الفكر التقليدى لخدمة مصالح شرائحها المختلفة والجيش ، النخبة الثقافية ، التكنوقراط ، البيروقراطية .. الخ (٢٩) ة وقد دفعت هذه الازدواجية بالفكر العربى (والسياسة الرسمية العربية) الى أن يتسم بخصائص تجعله سطحيا غير قادر على تجاوز أزمة المجتمع العربى . وهو فكر غير تاريخى أو لا تاريخى حيث تفتح الانتقائية الثقافية كل الأبواب أمام المؤثرات الخارجية وحيث يعجز الفكر التقليدى التراثى عن مجابهة التاريخ المعاصر ومتغيراته . وهو بهذه الحالة يميل اما الى الاغتراب

---

(٢٧) عبد الله العروى ، العرب والفكر التاريخى ، دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٧٣ .

(٢٨) المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٢٩) المرجع السابق ، ص ٢٣٢ وما بعدها .

(الاغتراب عن الواقع) أو الاعتراب (تقديس الماضى العربى واللغة العربية) .

ينتهى تحليل العروى الى اتهام الايديولوجية العربية بالانغماس فى التقاليد وعدم القدرة على تجاوز الفكر التقليدى الى الفكر الحديث . ويدعو المثقفين العرب الى خوض حرب ايديولوجية لا هوادة فيها ضد هذا الضرب من الفكر التقليدى لكى « ينفلت نهائيا من غرور العمل السياسى التقليدى السهل » .

ولكن كيف ؟ هذا ما لم يجب عليه العروى بوضوح : فبصرف النظر عن ثنائية التقليد ــ الحداثة ، فان عملية الانتقال الى المجتمع الحديث لا يمكن ردها الى مجرد تغيير الهيكل الايديولوجى . وحتى اذا ما تغير هذا الهيكل الايديولوجى ، فمن الصعوبة بمكان التخلص من التراث التقليدى القديم ، لأنه حاضر وقائم فى وجودنا المعاصر ليس فى فكر المثقفين فحسب وانما فى سلوك وايديولوجية الحياة اليومية . وربما يكون هذا الحضور هو الذى خلق الازدواجية التى ينتقدها العروى . يتهم الفكر العربى والايديولوجية العربية بأنهما لا تاريخيان ، غير أن دعوته لفرض ايديولوجية حديثة هى دعوة لا تاريخية أيضا . فالايديولوجية الحديثة التى تطبق فى أى واقع عربى هى ايديولوجية لا تاريخية لأنها نابعة من خبرة مجتمع مخالف . ولا يمكن لأى ايديولوجية أن تحقق هيمنة الا اذااندمجت مع التاريخ ، ووصلت الى التأثير فى سلوكيات الحياة اليومية ورؤية العالم . ولا يمكن لأى ايديولوجية حديثة أن تصل الى هذا المستوى الا اذا تعاملت بشكل آخر مع التقاليد أو مع التراث التاريخى الحاضر .

ولنأخذ مثالا من الدين فى علاقته بأى ايديولوجية حديثة . الدين أحد أشكال التراث الأصيلة للحضارة العربية والاسلامية . والظاهرة الدينية ظاهرة حاضرة فى الوجود العربى المعاصر لا حضورا دينى فقط بل حضور ايديولوجى أيضا . كيف يمكن لأى ايديولوجية حديثة أن تحقق هيمنة دون

أن تتعامل بشكل أو بآخر مع الدين ، ودون أن تجد شكلا من أشكال الموائمة بين أطرها الحديثة وبين المعتقدات الدينية .

وفضلا عن ذلك فان صياغة العروى توحى فى حلها لقضية الأصالة والمعاصرة أن كل ما هو معاصر جيد وكل ما هو أصيل ردىء . وهذه مغلطة بحاجة الى اعادة نظر . فليس كل معاصر مثالى بالضرورة ، وليس كل أصيل سيىء بالضرورة .

فاذا كان الفكر الحديث فكرا عقلانيا ، فان كثيرا من مظاهر نقلنا له تبعد عن جوهر العقلانية هذه . واذا كان الفكر التراثى يرمز لكثير من مظاهر الخرافة فانه حافل بالجوانب العقلانية التى انقطع حبل تواصلها عبر تاريخ التدهور « والانحطاط » . ولعل هذا هو ما دفع بعض الفلاسفة الى انتقاد لا عقلانية العقل العربى ، محاولين لفت الانتباه الى ضرورة التواصل مع التيارات العقلية التراثية المنقطعة . وهذه هى القضية المحورية لدى أنصار الاتجاه الثانى .

الاتجاه الثانى : العقل العربى والايديولوجية العربية :

يتفق هذا الاتجاه مع كثير من المقولات التى طورها عبد الله العروى بشأن الايديولوجية العربية ، أو المنتجات الفكرية الرسمية منها وغير الرسمية . أن العقل العربى هنا تحول الى مقولة عامة تشير الى طريقة التفكير العربية سواء فى المجال السياسى أو المجال الفكرى أو حتى فى نطاق السلوك اليومى المعاش . والعقل هنا هو مفتاح فهم الشخصية أو فهم المجتمع ، ولذلك فان البنية برمتها قد ردت الى العقل ، فانحطاط البنية أو تخلفها يرجع فى الأساس الى تردى العقل وغفلته وعدم قدرته على أن يتواكب مع اعتبارات العقلية الحديثة . ولا ينعزل تغيير هذه البنية عن تغيير العقل ، بل أن تغيير أساليب التفكير تعد بمثابة الشرط الكافى لتحقيق

النهضة ، أو التجديد ، ويتفق أنصار هذا الاتجاه حول هـذه المقولات الأساسية ، غير أنهم يختلفون فى تفسيرها وفى تصوراتهم لأساليب تجاوزها . لننظر فى بعض اسهامات هذا الاتجاه .

ا ــ ينطلق زكى نجيب محمود ــ وهو رائد من رواد الوضعية المنطقية فى الوطن العربى ــ فى قراءته للتراث العربى من منظور وضعى . أنه يحاول البحث عن طريق الفكر العربى المعاصر « يضمن له أن يكون عربيا حقاء ومعاصرا حقا » (٣٠) . وهنا يواجه قضية التوفيق بين ما هو أصيل وما هو معاصر . ويأتى الحل وضعيا ليقوم على فكر المنفعة أو امكانية التطبيق العملى بحيث « نأخذ من تراث الاقدامين ما نستطيع تطبيقه اليوم تطبيقا عمليا فيضاف الى الطرائق المستحدثة ... فالثقافة ــ ثقافة الاقدامين أو المعاصرين ــ هى طرائق عيش ، فاذا كان عند أسلافنا طريقة تفيدنا فى معاشنا الراهن أخذناها وكان ذلك هو الجانب الذى نحييه من التراث ، وأما ما لا ينفع عمليا تطبيقيا فهو الذى نتركه غير آسفين ، وكذلك نقف الوقفة نفسها بالنسبة الى ثقافة معاصرينا من أبناء أوربا وأمريكا » (٣١) .

بهذه الروح الوضعية يؤسس زكى نجيب محمود لنفسه أرضية نظرية لدراسة الفكر العربى من أجل تجديده . وتجديد التراث على أسس وضعية علمية تبدو ضرورة ملحة ازاء موقفنا العربى الراهن الذى تحولت فيه جوانب من التراث الى اغلال واصفاد تقف ضد منطقية العلم الوضعى الذى نرجو له سيطرة وسيادة . فالسلف يضغطون علينا « فنميل الى الدوران فيما قالوه وما أعادوه ألف مرة » . وصاحب السلطان السياسى هـو صـاحب الرأى الوحيد ، وأصـحاب النفوذ السـياسى يعتقدون

---

(٣٠) زكى نجيب محمود ، تجديد الفكر العربى ، دار الشروق ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، بيروت ، ١٩٨٠ ص ١٠ .

(٣١) المرجع السابق ، ص ١٨ .

أنهم قادرون على تعطيل قوانين الطبيعة وقوانين الدولة . وهكذا تقف جوانب من التراث نفسه عقبة أمام عملية التجديد (لاحظ أن هذه مقولة غربية استقت جذورها من الفكر الوضعى) . وتتحول مهمة التجديد الى تخليص العقل العربى من هذه الاصفاد والاغلال التراثية ليتحقق نهضته العلمية المرتقبة . واذا كانت هذه هى جوانب من التراث نعيشها فان هناك جوانب أخرى لا نعيشها وهى ترتبط بالقدرة التى كان يملكها الأقدمون على التفكير العقلى فى مواجهة مشكلات عصرهم .

وهكذا فان واقعنا العربى المعاصر يكشف عن انقطاع لأشكال من التراث بحاجة الى تجديد يأتى على رأسها القدرة على التفكير العقلى الخلاق ، فى حين استمرت الجوانب غير المرغوب فيها والتى تقيد الحرية وتكبل الفكر . وفى حضور الفكر الغربى فى عقول المثقفين ، فان الموقف المعقد الذى يعيشون فيه يجعلهم يغتربون عن واقعهم فيتسولون الفكر الغربى ، أو يسجنون أنفسهم فى سجن التراث القديم . « وهكذا يجد الكاتب العربى نفسه بين هاتين النارين فاما أن يختار حياة فكرية حقيقية تنبض بمشكلاته وأزماته ... لكن فى هذه الحالة يكون فى حياته الفكرية متسولا — كما هو بالفعل متسول فى حياته المادية بأنظمتها وأجهزتها — وأما أن يلوذ بأصالة آبائه فيما خلفوه من ارث عظيم ، لكنه فى هذه الحالة مضطر أن يقضى حياته فى متحف الآثار النفسية » (٣٢) . ومن هنا تأتى ضرورة التغير الذى يتم بصيغة تحقق التواصل بين القديم والجديد . والجديد هو منطق العلم الوضعى والتفكير العقلانى الخلاق الذى يثير دوافع الحرية والابداع ، والقديم هو تطوير للفروض النظرية التراثية وتعديل منها فى ضوء ثمرتها المرجوة فى الحياة المعاصرة .

وطبيعى أن يبدأ الوضعى المنطقى من اللغة فلا يمكن لأمة أن تحقق

---

(٣٢) المرجع السابق ، ص ص ٩٨ — ٩٩ .

ثورة فكرية ما لم تكن بدايتها « نظرية عميقة عريضة تراجع بها اللغة وطرائق استخدامها ، لأن اللغة هى الفكر ، ومحال أن يتغير هذا بغير تلك » (٣٢) . على أن الثورة فى اللغة يجب أن تحول الثقافة العربية من ثقافة (حضارة) تبجل اللفظ بصرف النظر عن دلالته فى عالم الطبيعة وعالم الكائنات الى ثقافة (حضارة) أداء ترتبط فيها اللغة بألفاظها ومعانيها الى أداة للمعرفة العلمية والعملية .

ولكن كيف الطريق الى ذلك ؟ يقترح زكى نجيب محمود أسس « فلسفة عربية » تقوم على بعض المبادىء المستخلصة من التراث والتى لا تتعارض مع منطق العلم الحديث . ولا ندرى أهو يريد للعقل العربى أن يتبنى هذه الفلسفة أم ماذا بالضبط لكى نحقق التغيير المنشود ؟ هذه معضلة يواجهها كل صاحب فلسفة وكل صاحب ايديولوجيا يريد لها أن تسرى فى عروق الفكر والسلوك ! كما يواجهها كل متأثر بالمقولة القائلة بأن العقل قادر على تغيير الواقع ونقله من السكون الى الحركة . فلا يمكن لفلسفة أو ايديولوجيا أن تحقق هيمنة الا اذا ارتبطت بطبقة معينة ، والا اذا أصبحت موجهة لممارسات الدولة وسلوكها فى الداخل والخارج . ان تحليل بنية الفكر والايديولوجيا وكأنها كيان قائم بذاته مؤثر لا متأثر هو الذى يؤدى الى هذا الضرب من المثالية التى تحلق فى دنيا الأفكار وكأنها هى العالم المجسد . وفضلا عن ذلك فان تغيير العقل لا ينفصل عن تغيير الواقع ، بل أن تغيير العقل هو أحد نواتج التغييرات البنائية العامة . فاذا كان الفكر العقلى العربى قد انقطع عن الاستمرار فبسبب تدهور المجتمع العربى ، واذا كان الفكر العربى المعاصر متدهورا فبسبب تخلف المجتمع وخضوعه للقوى الامبريالية العالمية التى لا تفرض فحسب على البناء الاجتماعى والنظم السياسية أشكالا من السيطرة ، بل تفرض أيضا أشكالا من السيطرة على الفكر والثقافة والايديولوجيا .

---

(٣٢) المرجع السابق ، ص ٢٠٥ .

٢ ــ وينحو حسن حنفى نفس المنحى تقريبا ، رغم اختلاف المنطلق الذى يبدأ منه والنتيجة التى ينتهى اليها . ففى دراسة له عن « التراث والتجديد » (٣٤) بدأ حسن حنفى بتعريف التراث على أنه « مجموعة التفاسير التى تعطيها كل جيل بناء على متطلباته » . أو « أنه مخزون نفسى عند الجماهير » . أن التراث بهذا المعنى جزء من الواقع المعاصر ، فاذا كانت عملية التجديد تستهدف تغيير هذا الواقع ، فانها يجب أيضا أن تستهدف تغيير الموروثات القديمة التى تثقل العقل العربى المعاصر وتمنع انطلاقته نحو التجديد . يقول حسن حنفى « تكثر الأحاديث حول النظريات وتتصارع الآراء ، والواقع لم يتغير وتظهر مهارة المفكرين والكتاب فى عبقرية الصياغات ، نتناثر الشعارات عن العدل والظلم سائد ، وتكثر الخطب عن الفضيلة ، والرزيلة هى الأساس ــ فواقعنا المنهار ــ وجد فى تراثنا القديم ما يبرر له انهياره ويؤكده ، وكأننا لا نختار من القديم الا ما نريد ونبغى » (ص١٥) . يتحول الحاضر هنا الى ماض متحرك ويتحول الماضى الى حاضر معاش .

نحن اذن أمام نفس مشكلة التقليد والحداثة ونحن أيضا أمام مشكلة التراث فى بعض أشكاله كعقبة أمام تحقيق التنمية . ويفرض علينا ذلك أن نتعامل مع الواقع بشكل مباشر بما فيه من تراث وما فيه من تجديدات ، على أن تصبح المهمة الأساسية بناء اطار فكرى ــ يصاحبه عمل ثورى متواصـــل من أجل تغيير الواقع ــ لتجديد الواقع وتخليعه من مورثاته القديمة البالية . هذه مهمة ايديولوجية ، لا للبلاد العربية فحسب بل لبلاد العالم الثالث فى مجموعها ، فقضية التراث والتجديد هى « جزء من العمل الايديولوجى للبلاد النامية ، اذ أنه عمل على الواقع ومحاولة التعرف على مكوناته الفكرية والنفسية والعملية ، هى قضية تصفية المعوقات الفكرية للنمو ، ووضـــع أسس فكرية جديدة لتطوير الواقع . فاذا كان ما تشكو

---

(٣٤) حسن حنفى ، « التراث والتجديد » ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

منه البلاد النامية على المستوى الايديولوجى هو عدم الوضوح النظرى ، والتذبذب بين ايديولوجيات الغرب والشرق معا فان عملية « التراث والتجديد » هى الكفيلة بتحقيق هذا الوضوح النظرى واعطاء ايديولوجية قومية للبلاد النامية تنبع من أرضها وتمتد جذورها فى تاريخها ، وتجيب متطلبات واقعها ، تكون الايديولوجية حينئذ تعبيرا عن الثقافة الوطنية للشعوب ، وتأكيدا لذاتها وابقاء على هويتها » (ص ٥١) .

ويكشف هذا النص المطول عن بعض الحقائق الهامة التى تتصل بالايديولوجية العربية :

١ — أن العقل العربى بما فيه من أفكار سياسية يتردى فى تقاليد الماضى البالية من ناحية ، ويحاول أن يتعلق بأطر فكرية شرقية وغربية من ناحية أخرى .

٢ — أن هذا الموقف يخلق ضربا من التذبذب وعدم الوضوح الايديولوجى .

٣ — وكلا الموقفين جزء من التخلف القائم ، بل أنهما ربما يكونا السبب الأساسى فى هذا التخلف .

٤ — والطريق لتجاوز هذا الواقع هو خلق ثقافة وطنية تعبر عن هوية الشعب وعن ذاتيته المستقلة . وتحقق له تجاوزا لمظاهر التخلف . فهى الطريق نحو التحرر من الاحتلال بكافة أشكاله ، ونحو تحقيق التنمية على المستوى الاقتصادى والثقافى ، ونحو تحقيق نهضة فكرية .

ويحاول حسن حنفى الدفاع عن قضية العمل الايديولوجى الثورى دفاعا مستميتا . بل أنه يعتقد أن « التراث والتجديد » يقدم منهجا جديدا يقف صامدا أمام أى شبهات أو مخاوف . فهو منهج علمى مثلى له أسس

نظرية ليست اصلاحية ولا توفيقية نابعة من فهم الواقع ، وهو أن تحيزا لصالح طبقة بعينها فانما يتحيز للطبقة العاملة حيث يستهدف فى الأساس « اعادة تفسير التاريخ » من وجهة نظرها وبناء على متطلباتها » (ص٦٥).

ويقوم هذا العلم الجديد ذو النزعة الايديولوجية الثورية على تطوير لثقافة وطنية ولعلم وطنى من خلال التراث نفسه . فأحد القضايا الأساسية فى « التراث والتجديد » أن التراث القديم قد استمر فى شكل معين هو الشكل الذى يساعد على التخلف ويعضده ، وأن هذا التراث زاخر بأسس عديدة يمكن أن يعاد بناؤها لتكون العلم الجديد والايديولوجية الجديدة والثقافة الوطنية الجديدة . ومن هذا المنطلق فان طرق التجديد لدى حسن حنفى تتمثل فى اعادة تركيب هذه الأسس فى ضوء العصر الذى نعيش فيه . ولذلك فاننا نجده يضع مخططا عاما لتجديد اللغة واعادة بناء العلوم الاسلامية والعقلية ، كما يضع مخططا ينقد الفكر الغربى ويواجهه مواجهة حضارية ، مستهدفا فى النهاية اقامة نظرية تفسر الحضارتين معا (العربية والأوربية) ابتداء من أصولهما الاولى فى الوحى . وبناء على هذه الخطة الطموحة فان « التراث والتجديد » ما هو — فى اعتقادى — الا مدخل أو مقدمة لكتاب « العبر » الجديد الذى يطمح الى كتابته حسن حنفى . ترى هل يرقى حسن حنفى الى مستوى ابن خلدون ؟ هذا سؤال لتاريخ والمستقبل .

ومع هذا الطموح الفياض والتحمس الأكثر فيضا ، فان الانتقادات التى ذكرناها ونحن بصدد دراسة زكى نجيب محمود عن تجديد الفكر العربى تبدو صادقة هنا أيضا . بالرغم من أن حسن حنفى يذكرنا دائما بأن حديثه عن التراث هو حديث عن الواقع أو عن « المخزون النفسى » لدى الجماهير ، الا أن القارىء يأخذ الانطباع بأن التحليل يتم على مستوى الفكر ، وأن هذا الفكر هو الوسيلة نحو تغيير الواقع ، بل أن حنفى قد اعترف نفسه بذلك عند رده على شبهة أن يفهم فهما مثاليا « فلا يتغير شىء فى الواقع

ما لم يتغير الفكر أولا » (ص ٥٧) . ويذهب الى أن الفكر لديه ليس فكرا مجردا منقطع الصلة بالواقع ، ولكن ما هو هذا الواقع ؟ أنه الشعور ، أو المخزون النفسي . هنا تتحول المثالية الى فينومينولوجيا ذاتية غير قادرة على أكتشاف القوانين المادية والاجتماعية للواقع .

٣ ــ وينحو محمد عابد الجابرى منحا مشابها ، وان كان مختلفا في نقطة أساسية . فهو ينقد العقل العربى والايديولوجية العربية ويبحث عن أسباب تردى العقل العربى ، دون أن يقدم مشروعا حضاريا أو محاولة توفيقية . ولذلك فان أفكاره تنحصر فى الاجابة على سؤالين : ما هى خصائص العقل العربى المعاصر ؟ وما هو السبب فى وجود هذه الخصائص ؟ الاجابة على السؤال الأول جاءت محاولة لتشخيص ونقد للعقل العربى ، وجاءت الاجابة على السؤال الثانى بحث مطول فى تكوين العقل العربى .

فقد ذهب فى كتابه « الخطاب العربى المعاصر » (٣٥) . الى أنه يحاول أن يكشف ويشخص التناقضات التى يحملها بناء الفكر العربى المعاصر ، أو الخطاب العربى المعاصر . ويقسم عناصر الخطاب العربى الى خطاب نهضوى وخطاب سياسى وخطاب فلسفى . ففى تعاملهم مع واقع « الانحطاط » ــ والكلمة من استخدامه ــ العربى نجد أن المفكرين العرب الداعين الى النهضة يتنازعهم النموذج الغربى من ناحية والنموذج الاسلامى من ناحية أخرى فينسيهم الواقع ويأتى الخطاب النهضوى متضخما « يقفز على الواقع **ويلغى الزمان والمكان ويجعل بالتالى علاقتهم مع أحد النموذجين تتحول الى الحلول محله الى تقمصه والاحتماء به** » (ص ٢٠ ، التأكيد فى الأصل) . وهم عندما يعالجون قضية الأصالة والمعاصرة ــ وهى قضية فرضها عليهم واقع التناقض بين الموروث والجديد ــ يأتى خطابهم توفيقيا

---

(٣٥) محمد عابد الجابرى ، **الخطاب العربى المعاصر ، دراسة تحليلية نقدية ، دار الطليعة** ، بيروت ، ١٩٨٢ .

ومتناقضا ومتأثر بالسلف الأمر الذى يخلق وعيا مستلبا أو مغتربا (٣٦) .

اما الخطاب السياسى فهو الوجه الآخر للخطاب النهضوى ، أنه لا يتعامل مع الواقع السياسى وانما يبحث عن واقع آخر يجده فى الايديواوجية الاســـلامية تارة وفى الليبرالية الأوربية تارة أخرى . من هنا تختفى فيه القضايا السياسية الحقيقية كعلاقة السلطة بالمواطن ويأتى خطابا غير مباشر وغير صريح ، وكثيرا ما يلجأ الى الماضى السياسى يؤوله لكى يصبح شبيهه بالحاضر ونظيرا له (٣٧) . ولذلك فقد جاءت قضية العلاقة بين الدين والدولة قضية محورية فى هـــذا الخطاب على أن حلها يمثل الشرط الأول للنهضة السياسية والاجتماعية : وجاء حلها متناقضا بين التيارات السلفية والليبرالية . بل أن طرح هذه القضية المصنوعة المنقولة عن الغرب قد أخفى المشكلة الرئيسية فى الخطاب السياسى العربى وهى مشكلة الديموقراطية . وعندما طرحت هذه المشكلة ظهر حولها خلاف دعا البعض الى احالتها للمستقبل أى لرجال الفكر الذين يمكن أن يبحثوا عن صيغة توفيقية لا فيما يتصـــل بالديموقراطية فحسب بل فيما يتصل بالدين والدولة أيضا . والسبب فى ذلك أن الخطاب السياسى لا يتعامل مع الواقع مباشرة ، وانما يتجاهل هذا الواقع ويحاول طمسه بحيث تظهر علاقة انقطاع بين الفكر وموضوعه أو بين مضمون الخطاب ومنطوقه (٣٨) .

اما دعوى القومية ، أو الخطاب القومى فانه يرادف بين الثورة — النهضة والوحدة العربية ، ويعتبر أن هدفه الأساسى هو تحرير فلسطين . ومصدر هذا الخطاب هو التهديد الخارجى الذى يدفع الى ايقاظ الشعور القومى وربط التقدم بالوحدة . ولا يجد الخطاب القومى من ركيزة ثابته

---

(٣٦) المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(٣٧) المرجع السابق ، ص ٦٠ .

(٣٨) المرجع السابق ، ص ٩٢ .

القومية سـوى اللغة والتاريخ الماضى ، ويلازم بين تحقيق **الاشـتراكية** وتحقيق الوحدة الأمر الذى يضعه فى معضلة حيث تصبح الثورة العربية مرهونة بتحقيق الاشتراكية ، ويصبح تحقيق الاشتراكية مرهون بتحقيق الوحدة التى تتوقف بدورها على تحقيق الاشتراكية (٣٩) . وكأن الفكر القومى يدور فى حلقة مفرغة لا يمكن أن تنتهى به الى تحقيق أهدافه ، خاصة فى عدم وجود أى شكل من أشكال التكامل الاقتصادى بين البلاد العربية . ولذلك فاذا كان الخطاب القومى قد نجح فى بث الوعى القومى بين صفوف الجماهير العربية ، الا انه لم يتجاوز « المقولات العاطفية الوجدانية المرتبطة **باللغة والتاريخ والمصير الى المقولات العقلية الواقعية التى لها علاقة بالهياكل الاقتصادية والصراع الاجتماعى والتنمية والسياسة الدولية** » (ص ١٣٥ التأكيد فى الأصل) .

وبالرغم من أن الخطاب الفلسفى العربى هو خطاب عقل ومنطق ، الا أنه لا يخلو من تناقضات . فالفكر الفلسفى العربى سواء الذى يحاول تأصيل فلسفة الماضى أو الذى يحاول أن يشيد فلسفة عربية معاصرة يعانى من تناقض بين الطابع العقلانى لأهدافه وبين الطابع اللاعقلانى فى مضمون تفكيره ، فهو يتجاهل التراث العقلانى العربى ، ويلجأ الى جوانبه اللاعقلانية كلما شعر بالحاجة الى أرض « قومية » يضع عليها رجليه (٤٠) .

وهكذا يشخص الجابرى فشل الخطاب العربى فى كافة صوره ويوضح تناقضه وميله الى اللاعقلانية أو السلفية التقليدية . وهو فى النهاية يتحول الى ضرب من الايديولوجيا التى لا تحتكم الى الواقع بقدر ما يؤدى تناقضاتها الى مزيد من « التمسك الايديولوجى بالايديولوجيا » . وكأن الفكر هنا بنية

---

(٣٩) انظر ، ص ١٠٨ . وبنفس الطريقة يربط بين الفكر القومى التعامل النقدى الواعى مع الآخر ــ التراث والغرب .
(٤٠) المرجع السابقة .

فوقية منفصلة عن الواقع فتتحول فيها الممارسة النظرية الى ممارسة « كلامية » .

لكن ما هو الطريق الى تجاوز هذا الواقع الايديولوجى ، يقرر الجابرى أن شرط تحقيق النهضة هو « التحرر من الآخر » — أى الغرب والتراث معا . فالنهضة لا تتحقق الا بوعى . والوعى يكتسب من خلال « **حضور الأنا ، العربى** » حضورا واعيا وكذات لها تاريخ ، وذات لها فرديتها وتناقضاتها وسيرورتها الخاصة » (ص ١٩٠ التأكيد فى الأصل) . الوعى هنا هو محاولة للتعرف على النفس ، وهو لا يأتى الا من خلال اكتساب القدرة على التعامل النقدى الواعى مع الآخر — التراث والغرب .

ومن الطبيعى — فى ضوء هذا المنهج — أن يبحث الجابرى فى سبب هذا التخلف بأن يتعامل تعاملا نقديا مع هذا الواقع الفكرى الذى يعتبر مكوناته ناتجة عن شبكة من العلاقات التى خلقتها فينا الثقافة العربية منذ عصر التدوين . ومن هنا كان انتقاله الى دراسة تكوين العقل العربى (٤١) .

يبدأ الجابرى من مقابلة أولية بين العقل العربى وبين العقل اليونانى الأوروبى . فذلك الأخير يقوم على دعامتين : اعتبار العلاقة بين العقل والطبيعة علاقة مباشرة ، والايمان بقدرة العقل على تفسيرها والكشف عنها . فى حين يقوم العقل العربى على ثلاثة محاور الله الانسان والطبيعة . فاذا كان العقل اليونانى الأوربى ينظر الى الطبيعة نظرة سببية ، فان العقل العربى « يتأمل الطبيعة ليصل الى خالقها » . وبالرغم من أن الجابرى يذهب الى أن حديثه عن المقابلة المبدئية بين العقل اليونانى الأوربى والعقل العربى لا يأتى الا لخدمة تعريفه للعقل العربى ،

---

(٤١) محمد عابد الجابرى ، **تكوين العقل العربى** ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٤ .

الا أن تصدير الحديث عن العقل العربى بهذه المقابلة يحمل تحيزا مبدئيا يرتبط بهدفه من الكتاب نفسه وهو نقد العقل العربى . فالكاتب هنا يعطى انطباعا مبدئيا بأنه ينقد الثقافة العربية من خارجها وأن الثقافة الأوربية هى المعيار الأساس الذى يجب أن نصبوا اليه اذا أردنا للعقل العربى صحوة . ويظهر واضحا قبل أن نترك الفصل الأول حيث يؤكد على أن العقل العربى — وبالتالى الفكر العربى — يرتبط بالسلوك والأخلاق ولذلك فهو « عقل معيارى » أى غير موضوعى فى مقابل العقل اليونانى الأوربى الذى يتسم بالموضوعية والبحث عن الأسباب . وفى الحالة الأولى تتأسس المعرفة على الأخلاق ، وفى الحالة الثانية تتأسس الأخلاق على المعرفة .

ومن هذا الموقف الافتراضى المبدئى يبدأ الجابرى فى انتقاد العقل العربى فهو عقل « تتداخل فيه الأزمنة الثقافية » حيث يعيش فى وعى المثقف العربى « صراع الماضى متداخلا مع أنواع الصراعات الأخرى التى يشهدها حاضره » (ص ٤٥) ، « ويحكم على الجديد بما يراه فى القديم » (ص ٩٣) ، وهو عقل يقوم على النظام المعرفى البيانى كما يتبدى ذلك فى جمود اللغة وتشبثها بأساليبها القديمة (فهى تجر معها ذلك الأعربى الذى كان يعيش ما قبل التاريخ العربى) الى درجة أن تعانى من ازدواجية مفرطة فيها ، وكما يتبدى فى علوم الفقه والكلام والبلاغة التى قامت على النظام المعرفى البيانى الذى يقوم على الاستدلال والقياس .

يعنى ذلك أن العقل العربى له أصـول تقوم على المعقولية فى فهم الواقع ، غير أن هذه المعقولية التى تأسست حول الدين العقلانى الذى يدعو الى الاستدلال على الله بالعقل — ما لبثت أن تحولت بعد دخـول التيارات الغربية الى الاسلام الى لا معقول . فاستقال العقل . وحل « العرفان » محل « الاستدلال » . ومع تأثر الحضارة العربية بالحضارة اليونانية القديمة واطلاع الفلاسفة العرب على أعمال أرسطو وأفلاطون ظهر شكل معرفى يقوم على البرهان وهكذا تأسس العقل العربى حول ثلاثة

أشكال من المعرفة : النظام المعرفى البيانى وانتشر لدى فقهاء السنة ، النظام المعرفى العرفانى وانتشر لدى الشيعة ، ثم النظام المعرفى البرهانى الذى تطور فى ضوء الصراع بين النظامين .. ولقد أدى هذا الصراع الى تصادم هذه البنيات المعرفية وظلت هذه الأشكال المعرفية متصارعة فى العقل العربى ، فلم يستطع أن يحقق قطيعة نهائية مع أى منها ولا اعادة ترتيب العلاقات بينها بصورة تسمح بتدشين بداية جديدة تضع فاصلا نهائيا بين ما قبل وما بعد (ص‌ص ٢٩٥ — ٢٩٦) .

وفى ضوء الاستمرار التاريخى للعقل العربى نجد أن ذلك قد ولـد خصائص للتفكير العربى المعاصر فيها أن تحول تاريخ العرب الثقافى الى تاريخ الاختلاف فى الرأى . بل أن الصراع بين اشكال المعرفة انتهى الى تفوق الأشكال اللاعقلية ، بحيث اصبح « العقل المستقيل » يحكم تيارات متعددة داخل الفكر العربى .

ويتشابه الطريق الذى اختاره الجابرى مع نفس الطريق الذى اختاره سابقاه ، غير أنه يختلف عنهما فى أنه لا يقوم على تقديم « فلسفة عربية » أو « اعادة بناء العلوم العربية » وهو أكثر تشابها مع مسلك حسن حنفى خاصة فى تعامله مع قضية التراث وقضية الفكر الغربى . وبالرغم من أن الجابرى لم يترك رأيا الا نقده وفنده ، وبالرغم من أنه على وعى كبير بتنازع التراث والحداثة فى الفكر والايديولوجية العربية ، الا أنه لم يستطع أن يتجاوز بعض أشكال الفكر التى يتعرض لها بالنقد . فاذا كان قد نقد الخطاب العربى لميله الى التأثر بالغرب . فقد جاء حديثه متأثر بالغرب أيضـا وليس أدل عـلى ذلك من أنه يبدأ الحديث عن العقل اليونـانى الأوروبى وكـأن هـذا هـو النمط المثالى المرغوب فيـه . ليس تفاعلا نقديا واعيا مع الآخر اذن ، وانما هو اعجاب بهذا الآخر والقياس عليه . وفضلا عن ذلك ، فان تحليل الجابرى مثله مثل تحليل سابقيه يميل الى تحليل الفكر كبنية فوقية لا أساس لها من الواقع . فهو وان كان ينقد الفكر العربى على أنه مقطوع الصلة بالواقع . فان فكره هو مقطوع الصلة بالواقع أيضا .

ثالثا : ضرورة التحليل التاريخى البنائى للدولة العربية (٤٢) :

لم يكن النقد الذى وجهناه لنظرية الدولة العربية ونظرية الايديولوجية العربية هدفا فى حد ذاته . لقد كان الهدف منه استجلاء الرؤية وتعميقها من أجل فهم أكثر شمولا لنظم الدولة العربية ونظم الايديولوجية العربية . فبالرغم من الانتقادات التى وجهت الى الأطروحات العربية حول الدولة والايديولوجيا ، الا أنها قد قدمت افكارا جديرة بالدراسة والبحث ، وجديرة بأن تكون نقطة انطلاق نحو دراسة الأجهزة السياسية والايديولوجية فى البلاد العربية . فلنحاول فى البداية جمع شتات هذه الآراء المتفرقة بوضع أيدينا على النقاط الجوهرية فيها :

١ — أن الدولة العربية قد مرت بمراحل تاريخية مختلفة ، وتشكلت بنيتها فى كل مرحلة فى ضوء ظروف المجتمع . ففى المرحلة التقليدية قبل مجىء الاســـتعمار كانت الدولة « دولة سلطانية » ، اما فى مرحلة الاستعمار وما بعده فقد كانت « دولة تنظيمات » أو بيروقراطية . وبرغم خلافنا مع هذا التقسيم الا انه يشير الى اهمية تنميط اشكال الدولة .

٢ — تحليل الطبقات عامل هام فى فهم بناء الدولة وأسلوب ممارســـتها السياسية . فبالرغم من الخلاف الظاهر حول علاقة الدولة بالطبقة — فهى دولة طبقة وسطى عند البعض ودولة طبقة برجوازية عند البعض الآخـــر — الا ان لفت الانتباه الى علاقة الدولـــة بالطبقة هام فى حد ذاته . ويجب على نظرية الدولة العربية ان تحل هذه الاشكالية .

٣ — أن الدولة فى ســـلوكها وتركيب أجهزتها تتأثر بالعلاقات الخارجية

---

(٤٢) من الآن فصاعدا فان الحديث عن الدولة العربية يعنى فى ذات الوقت حديثا عن الايديولوجيا العربية أيضا .

خاصة بعد قدوم الاستعمار ، وفرض الاستعمار الدولة الحديثة كبنية فوقية أكثر انفصالا عن المجتمع .

٤ ـ أن أحد الخصائص الأساسية التى تميز بناء الدولة العربية أنها مركزية بصرف النظر عن فكرة نمط الانتاج الآسيوى . ويجب على نظرية الدولة العربية أن تبحث عن خصائص أخرى للدولة بجانب خاصية المركزية وعن تفسير أكثر اقناعا لخاصية المركزية من فكرة نمط الانتاج الآسيوى .

٥ ـ هناك أزمة شرعية تعانى منها الأنظمة العربية . والبحث فى أزمة الشرعية لا يجب أن يتجه فقط نحو الكشف عن الأساليب التى تستخدمها الدولة لفرض الشرعية وانما يجب أن يتجه أيضا نحو الكشف عن الأساليب التى تستخدم من جانب جماعات حاملة لايديولوجيات معاندة لسحب الشرعية من الدولة وفرض شكل آخر بديل من الشرعية .

٦ ـ أن الايديولوجية العربية تميل الى التعدد والتنازع بين مواقف مختلفة غير أن هذا التعدد بحاجة الى تفسير يبعده عن مأزق « تفسير الفكر بالفكر » الذى يساد فى الكتابات العربية حول الايديولوجية ، بمعنى ربطه بجذور التعددية الطبقية فى المجتمع وفى أجهزة الدولة أو فى نطاق الممارسات السياسية .

٧ ـ وأخيرا فان الايديولوجية برغم تعددها تشترك فى خصائص واحدة لعل أهمها اللجوء الى الماضى والانفصال عن الواقع . وهذه الخصائص يجب تفسيرها أيضا بعيدا عن مأزق « تفسير الفكر بالفكر » بمعنى ربطها بظروف أوسع نطاقا كالعلاقة بالمستعمر الجديد والصراع والتناقض الطبقى فى بنية المجتمع العربى المعاصر .

كل هذه قضايا ذات أهمية بالغة فى دراسة الدولة العربية وتمثل نقطة بداية جيدة لنظرية سوسيولوجية فى الدولة العربية . وفى اعتقادنا أن الطريق الأمثل نحو صياغة هذه النظرية هو دمج هذه القضايا بعد تطويرها مع قضايا أخرى يمكن أن تتطور فى رؤية عامة تتسم بالاتساق المنطقى . ولكن كيف يمكن أن يحدث ذلك ؟ أن ما تعانيه نظرية الدولة العربية حتى الآن هو نقص الاطار المنهجى الموحد فى رؤية الواقع العربى وتفسيره . صحيح أن الاختلاف فى وجهات النظر وعدم الاتفاق على رأى واحد يرجع الى طبيعة التكوين الفكرى للباحث وميوله وتحيزاته الاجتماعية والايديولوجية . ولكن اذا كان الباحثون العرب يذهبون فى نقدهم للانساق الفكرية المسيطرة فى الوطن العربى الى وصفها بالتناقض وعدم الاتفاق ، فالأحرى بهم أن يتفقوا على كلمة سواء . وعلى أى حال فهذه قضية ترتبط باستراتيجية أبعد لا داعى للخوض فيها . لنعود الى هدفنا الأقل طموحا .

كيف نتجاوز هذه التعددية الفكرية الى اطار أكثر شمولا ومنطقية . يمكن تحقيق هذا الهدف اذا ما وضعنا أيدينا على اطار منهج يمكننا من دراسة المجتمعات العربية — والدولة العربية — فى ضوء خصوصية تاريخها . وفى اعتقادنا أن منهج التحليل التاريخى البنائى هو أكثر المداخل ملائمة للكشف عن هذه الخصوصية ، بل أنه أقدر المناهج على استيعاب أوجه الخلاف فى نظرية الدولة العربية وتنقيتها تنقية نقدية . بل يمكن القول أن المواجهة النقدية التى بدأناها عبر هذا النص مع أطروحات الكتاب العرب حول الدولة والايديولوجيا تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا المنهج .

١ — يمثل التحليل البنائى التاريخى منحا منهجيا يتم بمقتضاها دراسة الظاهرة فى خصوصيتها التاريخية . ويفرض علينا هذا المنحى أن نحلل بناء الدولة وبناء الايديولوجية تحليلا كليا وتاريخيا فى آن واحد . فالتحليل التاريخى يهدف الى التعرف على المكونات التاريخية لبناء الدولة والانساق الايديولوجية ، وعناصر الاستمرار والانقطاع فى هذه المكونات . وهذا التحليل التاريخى يكون فوقيا اذا لم يتم فى ضوء

المكونات الأشمل للبناء الاجتماعى والتى تنحصر فى الابنية الاقتصادية والطبقية والثقافية . وبذلك يجنبنا التحليل البنائى التاريخى مأزق التحليل الميكانيكى ومأزق تفسير الواقع بالفكر ومأزق تفسير الفكر بالفكر . ويجب أن يستهدف مثل هذا التحليل التعرف على السياقات الخاصة التى تتطور فيها الظاهرة السياسية والايديولوجية فى الوطن العربى . فمع التسليم بأن هذا التطور يخضع لقانون علم ، الا ان الظروف المحيطة بالتطور لها طابع خاص يفرض على الباحث أن يبرزها وأن يراجع فى ضوئها هذا القانون العام . عندئذ يتمكن من التوصل الى قوانين عامة داخل السياقات الخاصة التى يدرسها . ولنأخذ مثالا على ذلك . قد يسلم التحليل التاريخى البنائى للدولة العربية والايديولوجية العربية بالأطر النظرية التى أبرزت الطابع الخاص للتطور فى العالم الثالث كالأطر المرتبطة بنظرية التبعية . غير أن التحليل البنائى لبنية الدولة العربية والايديولوجية العربية فى جوانبها العينية — أى بعيدا عن التأثر بمعيارية النظرية — قد يكتشف مثلا أن تنميطها للدولة فى ضوء « ما قبل الاستعمار » أو « ما بعد الاستعمار » بحاجة الى أن يوسع ليشمل أنماطا تاريخية أكثر ، أو قد يكتشف أهمية نسبية للجوانب الثقافية التقليدية فى خلق أطر لشرعية الدولة حتى تحت ظروف السيطرة الرأسمالية .كما أنه قد يكتشف أثناء تحليله للايديولوجية أنها بنية فوقية أكثر انفصالا عن أسسها المادية . وهكذا يؤدى بنا التحليل البنائى التاريخى الى فهم القوانين العامة فى سياق خاصة ، بحيث نتوصل الى نظرية لها مصداقية عامة فى ضوء الظروف الخاصة التى تفسرها فقط .

٣ — ويجنبنا التحليل التاريخى البنائى الفصل التعسفى بين الظواهر وثيقة الصلة كالظاهرة السياسية والظاهرة الايديولوجية . فالبدء من أى منهما يؤدى بالضرورة الى الظاهرة الأخرى . وتتضح هذه العلاقة

الوثيقة من خلال علاقة كل منهما بالبناء الاجتماعى . فبنفس الطريقة التى يفرز بها البناء الاجتماعى أشـــكال ضبطه السياسى يفرز أيضا أنساقه وأطره الفكرية . وفى هذه الظروف نجد أن الدولة والايديولوجية هما وجهان لعملة واحدة . فكل اجهزة الدولة لها جوانب ايديولوجية ، ويمكن ان نعتبرها فى ذات الوقت احد اجهزتها الايديولوجية ومثل ذلك يقال عن الأحزاب ووسائل الاعلام .

٣ ــ والسؤال الذى يبدأ به التحليل التاريخى البنائى للدولة العربية هو : الى أى مدى اختلفت أشكال الدولة العربية تاريخيا والى اى مدى تختلف آنيا فى مجتمعنا العربى المعاصر ، فمن الناحية التاريخية نجد أن الدولة العربية فى مرحلة ما قبل الاستعمار قد شهدت اشكالا مختلفة من نظم الحكم . حقيقة انها تشابهت فى اطارها العام ، ولكن كان لبعض النظم خصائص مميزة . فالدول الشيعية مثلا تختلف فى تنظيمها وممارساتها السياسية عن الدول السنية ، كما أن بعض الدول العربية قد شهدت أشكالا من التنظيم السياسى الحديث قبل مقدم الاستعمار الرسمى ، مثل نظام الحكم الذى أسسه محمد على فى مصر . وعندما جـــاء الاســـتعمار أختلفت أســـاليبه فى تنظيم شـــئون السياســـة . فقـــد خلق كيانـــات دول جـــديدة فى بعض الأماكن كالشام وأبقى على الدولة القديمة كما هى مثلما فعل فى مصر مع تغيير أمور السياسة بما يتفق ومصالحه . نحن بحاجة اذن الى تنميط للاشـــكال التاريخية للدولة العربية أكثر اتســـاعا من التنميط الثنائى : ما قبل الاستعمار وما بعده . ويساعدنا هذا التنميط التاريخى على رؤية الاختلافات المعاصرة فى أبنية الدولة العربية . فليس كافيا ان نقول أن هناك دولا ملكية وأخرى جمهورية .

٤ ــ وتحديد الأنماط التاريخية والمعاصرة لا يمكن أن يتم بمعزل عن دراسة القوى الفاعلة فى تشكيل الدولة وأيديولوجيتها . وتنحصر هذه القوى فى أنماط الانتاج ، وتكوين الطبقات وبنية الثقافة . فبالرغم من تأكيد

البعض على أن للوطن العربى نمط انتاج خاص (انظر سمير أمين وأحمد صادق سعد) الا أن الواقع يكشف عن اختلاف فى تركيب العملية الانتاجية فى الوطن العربى . فهناك مجتمعات زراعية وأخرى صحراوية . فقد ظهر فى المجتمعات الزراعية المستقرة شكلا تابعا من أشكال الرأسمالية الزراعية والصناعية تمفصل مع أشكال قبل رأسمالية (اقطاعية أو خراجية) . وشهدت معظم الاقطار الصحراوية نموا « لنمط انتاج نفطى » تمفصل مع أنماط الانتاج قبل النفطية (الرعى المعيشى والصيد المعيشى) . كما أن تكوين الطبقات قد اختلف باختلاف أنماط الانتاج وعلاقاته . فالطبقات البرجوازية العربية لم تتشكل فى فترات تاريخية متقاربة ، ومثل ذلك يقل عن الطبقة الوسطى والطبقة العاملة . وتختلف علاقة الطبقات بالدولة من مجتمع لآخر . فمع التسليم بفكرة استقلالية الدولة عن الطبقات ودورها الوساطى الظاهر ، إلا أن علاقة الدولة بالطبقات فى المجتمعات التى تحكم فيها الطبقة الوسطى كالجزائر وسوريا والعراق ومصر والسودان ، تختلف عن نظيرتها فى الدول التى تحكم فيها أرستقراطية ملكية تمثل هى نفسها الشريحة الأكثر برجوازية . وتظهر فى المجتمعات البدوية أشكال لعلاقات الدولة أكثر تعقيدا من مجرد علاقة الدولة بالطبقة ، مثل علاقة الدولة بالبناء القبلى والى أى مدى يستدمج هذا البناء داخل أجهزة الدولة وممارستها . أما عن الثقافة فانها تؤثر على أسلوب الحكم وعلى شكل الممارسة السياسية . وبالرغم من اشتراك الدول العربية فى أطر ثقافية متشابهة . الا أن شكل العلاقة بين الثقافة والسياسة يختلف فى المجتمعات ذات الأصول البدوية عنه فى المجتمعات الزراعية . ويتبدى هذا الاختلاف جليا فى الأهمية النسبية التى تضفى على دمج العناصر التقليدية والتراثية الثقافية فى أشكال الممارسة السياسية .

٥ ــ وفى ضوء هذه الرؤية الكلية يمكن فهم خصائص الدولة العربية . ويأتى على رأس هذه الخصائص المركزية والتضخم . ويمكن القول

فى ضوء تحليل نظم الدولة العربية التاريخية وعلاقتها بالاستعمار أن هناك تفاوت بين الدول العربية فى هاتين الخاصتين . فلم تطور كل الدول العربية جهازا بيروقراطيا فعالا يمكنها من تحقيق هيمنة مركزية . كما أن درجة التضخم تختلف باختلاف حجم المركزية من ناحية ، وباختلاف الوظيفة التى لعبتها الدولة فى العهد الاستعمارى من ناحية أخرى . ويمكن القول بأن هاتين الخاصتين لم يتلازما بالضرورة تلازما تاريخيا فى بناء الدولة العربية . فقد كانت المركزية أحد موروثات النظام الانتاجى والسياسى القديم (النمط الخراجى) وكان التضخم هو أحد موروثات العهد الاستعمارى . وهو تضخم لم يرتبط فقط بوظيفة الدولة فيما قبل الاستعمار وفيما بعده ، والتى كانت تنحصر فى فرض اطار الشرعية فى بنية اجتماعية يتم اخضاعها من أعلى ، وانما ارتبط بسلوك الطبقة التى نقلت الثقافة العربية . فالتضخم ليس تضخما فى أجهزة الدولة فحسب ، بل هو تضخم فى البنية الثقافية الحديثة التى تم نقلها من الغرب . فالطبقة التى نقلت هذه الثقافة (الطبقة البرجوازية ومن بعدها البرجوازية الصغيرة) هى نفسها الطبقة الحاكمة او الأكثر تأثيرا فى الحكم . فمن المتوقع أن ينعكس التضخم فى ثقافتها الحديثة على تضخم أجهزة الدولة وسلوكها .

٦ — ولا يتخذ التحليل التاريخى البنائى موقفا نقديا من تعدد الايديولوجيات ، بل يعتبرها تجسيد لتعددية البنية الاجتماعية وعدم تجانسها . فالايديولوجيات ليست بناءا يتصل بالأفكار المتعالية عن المجتمع بل ترتبط ببناء المجتمع وتكوينه الطبقى . وفى تعبيرها عن التكوين الطبقى والصراع الطبقى ، لا تتبلور الايديولوجيا فى الوطن العربى حول الدولة وفى نطاق ممارساتها الشرعية فقط ، وانما تتبلور هنا أهمية خاصة للدور الايديولوجى للدولة العربية . فالخطاب الايديولوجى للدولة يتجه أساسا نحو فرض شكل من أشكال الشرعية ، ونحو محاصرة الخطاب الايديولوجى المضاد الذى يحاول أن يخلع الشرعية

عن الدولة . ولعل هذا هو السبب فى اعتماد الخطاب الايديولوجى للدولة العربية على « البلاغة » اللغوية والسياسية أكثر من اعتماده على رؤية للواقع تعكس مشكلاته وهمومه وتحولها الى خطط عمل . وفى هذه الحالة يتضخم الخطاب الايديولوجى للدولة تماما مثل أجهزتها السياسية ، ويصبح أكثر انفصالا عن البنية الاجتماعية الداخلية ، وأكثر ارتباطا بالبنية الخارجية المهيمنة . ويؤدى ذلك الموقف ــ بجوانبه الاقتصادية والايديولوجية ــ الى ظهور كثير من الحركات التى تحاول ــ بأساليب ايديولوجية وغير ايديولوجية ــ أن تخلع الشرعية عن الدولة . اذا تعددت الايديواوجيات اذن وهى انعكاس للواقع ، ولا يمكن فهم أزمة الفكر وأزمة الايديولوجيا الا بفهم هذا الواقع .

٧ ــ واذا كان التحليل البنائى التاريخى يتجاوز كثيرا من ثنائيات التحليل ، فان أهم ثنائية يتجاوزها هى ثنائية التقليد والحداثة . فبناء الدولة العربية المعاصرة ليس بناء حديثا تماما وذلك بمعنيين : ١ ــ أنه ليس صورة من بناء الدولة الحديثة فى الغرب أو الشرق ، ٢ ــ وأنه لم ينفض يده تماما من بعض الأطر التقليدية . ومن هنا فان التحليل البنائى التاريخى ينظر الى علاقة الماضى بالحاضر نظرة تواصل ، ويسلم بأن استمرار بعض العناصر التقليدية سواء فى البناء الهيكلى للدولة أو فى إيديولوجيتها يمثل أحد المستلزمات الأساسية لتحقيق الشرعية فى الدولة العربية المعاصرة ، وأحد المستلزمات الأساسية للتعامل مع البنية الاجتماعية واخضاعها . ليس غريبا اذن أن يجنح الخطاب الايديولوجى نحو السلفية ، أو أن يستدعى عناصر تراثية أو أن يتناقض فى بنيته الداخلية .

٨ ــ أن التحليل التاريخى البنائى لنظم الدولة العربية لا يكتفى ــ بناء على ما سبق ــ بدراسة الجوانب الهيكلية لنظم الدولة العربية ، بل يهتم أيضا بدراسة أشكال الممارسة السياسية ، وعلاقة الايديولوجية

الرسمية بالأيديولوجية الشعبية ، وطبيعة الجماعات السياسية المسيطرة داخل أجهزة الدولة ، وطبيعة التفاعل الاجتماعى التاريخى والمعاصر بينها ، والأهمية النسـبية لأى من هذه الجماعات السياسية (أو الجماعات الاستراتيجية) فى كل فترة تاريخية ، وأولا وقبل كل شىء الى أى مدى تتشكل كل هذه المتغيرات من خلال التفاعلات والتناقضات الطبقية الداخلية ومن خلال علاقة التبعية بالمجتمعات الراسمالية .

سلسلة علم الاجتماع المعاصر

صـدر منها :

الكتاب الأول : ميادين علم الاجتماع :

اختيار وترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمود عـودة ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة السابعة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

الكتاب الثانى : نظرية علم الاجتماع :

تأليف نيقولا تيماشيف ، ترجمة الدكاترة محمود عودة ومحمد الجوهرى ومحمد على محمـد والسيد الحسينى ، الطبعة الثامنة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

الكتاب الثالث : أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى :

تأليف الدكتور محمود عودة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الرابع : تمهيد فى علم الاجتماع :

تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمـد والسيد الحسينى ، الطبعـة السـادسة ، دار المعـارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

الكتاب الخامس : مجتمع المصنع · دراسة فى علم اجتماع التنظيم :

تأليف الدكتور محمد على محمد ، الاسكندرية ١٩٧٢ .

الكتاب السادس : الصفوة والمجتمع :

تأليف بوتومور وترجمة الدكترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

الكتاب السابع : الطبقات فى المجتمع الحديث :

تأليف بوتومور وترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، ١٩٨٤ .

الكتاب الثامن : علم الاجتماع الفرنسى المعاصر :

تأليف الدكتورة علياء شكرى ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
للدكاترة علياء شكرى ، ومحمد على محمد ومحمد الجوهرى ، الطبعة لثانية ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب التاسع : قراءات معاصرة فى علم الاجتماع :

للدكاترة علياء شكرى ، ومحمد على محمد ومحمد الجوهرى ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب العاشر : دراسات فى التنمية الاجتماعيه :

تأليف الدكاترة السيد الحسينى ، ومحمد على محمد وعلياء شكرى ومحمد الجوهرى ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٨٤ .

الكتاب الحادى عشر : مشكلات أساسية فى النظرية الاجتماعية :

تأليف جون ركس ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى ومحمد سعيد فرج ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الاسكندريه ، ١٩٧٢ .

الكتاب الثانى عشر : دراسات فى التغير الاجتماعى :

تأليف الدكتور محمد الجوهرى وآخرين ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

الكتاب الثالث عشر : دراسة علم الاجتماع :

اختيار وترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

الكتاب الرابع عشر : علم الاجتماع الريفى والحضرى :

للدكتور محمد الجوهرى والدكتورة علياء شكرى الطبعة الثانية ، دار المعارف القاهرة ١٩٨٣ .

الكتاب الخامس عشر : مقدمة فى علم الاجتماع :

تأليف اليكس انكلز ، ترجمة وتقديم الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، الطبعة السادسة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٣ .

الكتاب السادس عشر : مقدمة فى علم الاجتماع الصناعى :

تأليف الدكتور محمد الجوهرى ، الطبعة الثالثة القاهرة ، ١٩٨٢ .

الكتاب السابع عشر : علم الفولكلور ـ الجزء الأول :

تأليف الدكتور محمد الجوهرى ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١ .

الكتاب الثامن عشر : النظرية الاجتماعية ودراسه التنظيم :

تأليف الدكتور السيد محمد الحسينى ، الطبعة الثالثة دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب التاسع عشر : مصادر دراسة الفولكلور العربى :

اشراف الدكتور محمد الجوهرى ، القاهرة ، ١٩٨٣ ٠

الكتاب العشرون : الدراسة العلمية للمعتقدات الشعبية :

اشراف الدكتور محمد الجوهرى ، القاهرة ١٩٨٣ ٠

الكتاب الحادى والعشرون : علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث :

تأليف الدكتور محمد الجوهرى ، الطبعة الثالثة دار المعارف القاهرة ١٩٨١ ٠

الكتاب الثانى والعشرون : علم الفولكلور ، الجزء الثانى (دراسة المعتقدات الشعبية) :

تأليف الدكتور محمد الجوهرى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ ٠

الكتاب الثالث والعشرون : بعض ملامح التغير الاجتماعى الثقافى فى الوطن العربى ٠ دراسات ميدانية لثقافة بعض المجتمعات المحلية فى المملكة السعودية :

تأليف الدكتورة علياء شكرى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٧٩ ٠

الكتاب الرابع والعشرون : التراث الشعبى المصرى فى المكتبة الأوربية :

تأليف الدكتورة علياء شكرى ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٧٩ ٠

الكتاب الخامس والعشرون : الاتجاهات المعاصرة فى دراسة الأسرة :

تأليف الدكتورة علياء شكرى ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ ٠

الكتاب السادس والعشرون : دراسات معاصرة فى علم الاجتماع :

تأليف الدكتورة علياء شكرى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١ ٠

الكتا السابع والعشرون : عادات الطعام فى الوطن العربى :

تأليف الدكتورة علياء شكرى ، دار المعارف ، القاهرة تحت الطبع ٠

الكتاب الثامن والعشرون : الفلاحون والدولة :

تأليف الدكتور محمود عودة ، القاهرة ، ١٩٧٩ ٠

الكتاب التاسعوالعشرون : تاريخ علم الاجتماع ٠ الجزء الأول :

تأليف الدكتور محمد على محمد ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ ٠

الكتاب الثلاثون : علم الاجتماع والمنهج العلمى :

تأليف الدكتور محمد على محمد ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ ٠

الكتاب الحادى والثلاثون : أصول علم الاجتماع السياسى :

تأليف الدكتور محمد على محمد ، الطبعة الأولى ، الاسكنندرية ١٩٨٠٠

الكتاب الثانى والثلاثون:جماعات الغجر مع أشارة لغجر مصر والبلاد العربية:

تأليف الدكتور نبيل صبحى حنا ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ ٠

الكتاب الثالث والثلاثون : الانثروبولوجيا : أسس نظرية وتطبيقات عملية :

تأليف الدكتور محمد الجوهرى ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٤ ٠

الكتاب الرابع والثلاثون : علم الاجتماع السياسى :

المفاهيم والقضايا : تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٨١ ٠

الكتاب الخامس والثلاثون : علم الاجتماع العسكرى · التحليل السوسيولوجى لنسق السلطة العسكرية :

تأليف الدكتور أحمد خضر ، الطبعة الأولى ، دار المعارف القاهرة ١٩٨٠ ·

الكتاب السادس والثلاثون : الفكر الاجتماعى نظرة تاريخية عالمية :

تأليف هاينز موسى ترجمة الدكتور السيد الحسينى والدكتورة جهينة سلطان العيسى ، ١٩٨١ ·

الكتاب السابع والثلاثون : التنمية والتخلف · دراسة تاريخية بنائية :

تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٠ ·

الكتاب الثامن والثلاثون : المدينة · دراسة فى علم الاجتماع الحضرى :

تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٠ ، وأعيد طبعه ، دار المعارف ، ١٩٨٥ ·

الكتاب التاسع والثلاثون : النظرية الاجتماعية المعاصرة · دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع :

تأليف الدكتور على ليلة ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ ·

الكتاب الأربعون : علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية :

تأليف الدكتور أحمد زايد ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٨٤ ·

الكتاب الحادى والأربعون : البناء السياسى فى الريف المصرى :

تحليل لجماعات الصفوه القديمة والجديدة : تأليف الدكتور أحمد زايد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨١ ·

الكتاب الثانى والأربعون : علم الاجتماع الأمريكى · دراسة لأعمال تالكوت بارسونز :

تأليف جى روشيه ، ترجمة الدكتور محمد الجوهرى والدكتور أحمد زايد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١ ·

الكتاب الثالث والأربعون : البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا· المفاهيم والقضايا :

تأليف الدكتور على ليلة ، الطبعة الأولى ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٨١·

الكتاب الرابع والأربعون : علم الاجتماع والنقد الاجتماعى :

تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى والسيد الحسينى وعلى ليلة وأحمد زايد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١·

الكتاب الخامس والأربعون : الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث :

تحرير آلن مونتجوى ، ترجمة وتعليق الدكاترة محمد الجوهرى وعلى ليلة وأحمد زايد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١ ·

الكتاب السادس والأربعون : علم الاجتماع ومشكلات وقت الفراغ :

تأليف الدكتور محمد على محمد ، الاسكندرية ١٩٨١ ·

الكتاب السابع والأربعون : علم الاجتماع :

تأليف جونسون ترجمة وتعليق الدكاترة علياء شكرى ، ومحمد الجوهرى، وعلى ليلة ، وأحمد زايد ، وحسن الخولى ، دار المعارف ، القاهرة ، تحت الطبع ·

الكتاب الثامن والأربعون : الريف والمدينة فى مجتمعات العالم الثالث · مدخل اجتماعى وثقافى :

تأليف الدكتور حسن الخولى : الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢ ·

الكتاب التاسع والأربعون : المرأة المصرية بين البيت والعمل :

تأليف الدكتور محمد سلامة آدم ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢ ·

الكتاب الخمسون : النظرية الاجتماعية فى الفكر الاسلامى :

تأليف الدكتورة زينب رضوان ، الطبعة الأولى دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢ ·

الكتاب الحادى والخمسون : نحو نظريه اجتماعية نقدية :

تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٢ ·

الكتاب الثانى والخمسون : التغير الاجتماعى :

اختيار وترجمة : الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى وعلى ليلة ، الطبعة الأولى دار المعارف ، ١٩٨٢ ·

الكتاب الثالث والخمسون : النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة :

تأليف الدكتورة سامية الخشاب ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢ ·

الكتاب الرابع والخمسون : البناء الاجتماعى والثقافى فى مجتمع الغجر :

دراسة أنثروبولوجية لتأثير البناء والثقافة والشخصية على التكامل الاجتماعى · تأليف الدكتور نبيل صبحى حنا ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ ·

الكتاب الخامس والخمسون : المجتمع والثقافة والشخصية · مدخل الى علم الاجتماع :

تأليف الدكاترة محمد على محمد ، وغريب سيد أحمد وعلى عبد الرازق جلبى ، الاسكندرية ، ١٩٨٣ ·

الكتاب السادس والخمسون : التصنيع فى الدول النامية :

تأليف الآن مونتجوى ، ترجمة وتقديم الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ ·

الكتاب السابع والخمسون : علم اجتماع الادارة · مفاهيم وقضايا :

تأليف الدكتور عبد الهادى الجوهرى ، الطبعة الأولى دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٣ ·

الكتاب الثامن والخمسون : دراسات فى علم الاجتماع الطبى :

للدكاترة محمد على محمد ، وعلى حلبى ، وسناء الخولى ، وسامية جابر ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية ، ١٩٨٣ ·

الكتاب التاسع والخمسون : نقد علم الاجتماع الماركسى · دارسه فى النظرية الاجتماعية

تأليف بوتومور ، ترجمة وتعليق الدكتور محمد على محمد والدكتور على جلبى الاسكندرية ، ١٩٨٣ ·

الكتاب الستون : دراسات فى علم الاجتماع السياسى :

تأليف الدكتور عبد الهادى الجوهرى القاهرة ، ١٩٨٣ ·

الكتاب الحادى والستون : معجم علم الاجتماع :

ترجمة وتعليق الدكتور عبد الهادى الجوهرى ، القاهرة ، ١٩٨٣ ·

الكتاب الثانى والستون : الشباب والمشاركة السياسية :

تأليف الدكتور سعد ابراهيم جمعة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٣·

الكتاب الثالث والستون : المدخل الى علم الاجتماع :

تأليف الدكتور محمد الجوهرى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٣ ·

الكتاب الرابع والستون : تنمية العالم الثالث :

الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية : للدكاترة على ليلة وأحمد زايد ومحمد الجوهرى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

الكتاب الخامس والستون : فلفريدباريتو ودورة الصفوة فى اطار النظام :

تأليف الدكتور على ليلة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٣ .

الكتاب السابع والستون : المرأة والمشكلة السكانية فى العالم الثالث :

تحرير ريتشارد أنكر وزملاؤه،ترجمة الدكاترة علياء شكرى وحسن الخولى وأحمد زايد ، مراجعة محمد الجوهرى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٤.

الكتاب الثامن والستون : الاتجاهات التقليدية والحديثه فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية :

تأليف الدكتور نبيل صبحى حنا ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية،١٩٨٥.

الكتاب التاسع والستون : المجتمعات الصحراوية فى الوطن العربى :

تأليف الدكتور نبيل صبحى حنا ، الطبعة الأولى دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٤ .

الكتاب السبعون : المرأة فى الريف والحضر . دراسة لأنماط العمل والتغيرات السكانية :

اشراف الدكاترة علياء شكرى ، دار المعارف ، القاهرة تحت الطبع .

الكتاب الحادى والسبعون : السكان والتنمية . دراسة أنثروبولوجية فى قريتين مصريتين :

اشراف الدكتورة علياء شكرى ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، تحت الطبع .

الكتاب الثانى والسبعون : الأنثروبولوجيا الاجتماعية :

تأليف لوسى مير ، ترجمة الدكتورة علياء شكرى والدكتور حسن الحولى، مراجعة الدكتور محمد الجوهرى ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، تحت الطبع ٠

الكتاب الثالث والسبعون : المرأة فى العمل الزراعى ٠ دراسة أنثروبولوجية :

للدكاترة علياء شكرى وحسن الخولى وأحمد زايد ، دار المعارف ، القاهرة تحت الطبع ٠

الكتاب الرابع والسبعون : الاتجاهات المعاصرة فى دراسة القيم والتنمية :

تأليف الدكتور كمال التابعى، الطبعة الأولى ، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٨٥٠

الكتاب الخامس والسبعون : دراسات فى علم اجتماع التنمية :

تأليف الدكتور محمد الجوهرى والدكتور كمال التابعى ، الطبعة الأولى، دار المعارف ، القاهرة ، تحت الطبع ٠

الكتاب السادس والسبعون : السياسة الاجتماعية والتخطيط فى العالم الثالث :

تأليف الدكتور محروس محمود وعلى خليفة ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٥ ٠

الكتاب السابع والسبعون : الجيش والمجتمع ، دراسات فى علم الاجتماع العسكرى :

تأليف الدكتور أحمد ابراهيم خضر ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨٥٠

الكتاب الثامن والسبعون : الدولة فى العالم الثالث ، الرؤية السوسيولوجية :

تأليف الدكتور أحمد زايد ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٥ ٠

محتويات الكتاب

رقم الايداع ١٥٧٢ / ٨٦

مطبعة التضامن

٢٢ شارع سامى ـ ميدان لاظوغلى

تليفون : ٣٥٥٠٠٥٦ ـ القاهرة